الإرهاب والتطرف

مايو - سبتمبر ١٩٩٢

تنظيمات مختلفة

(٣٥)

المجلد ٢

الجماعة الإسلامية سبيل

بسم الله الرحمن الرحيم

الارهاب والتطرف
مايو- ديسمبر ١٩٩٢
تنظيمات...وعنف
(٣٥)

المجلد (٣٥)

الجماعة الاسلامية سلسبيل

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ١ -تنظيم افغانستان

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ١ -تنظيم افغانستان

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية - سلسبيل
الجزء : ١ -تنظيم افغانستان

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية - سلسبيل
الجزء : ١ -تنظيم افغانستان

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ١ -تنظيم افغانستان

المجلد :　٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء :　١ -تنظيم افغانستان

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ٢ -الجماعة الا سلامية

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ٢ -الجماعة الا سلامية

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ٢ -الجماعة الا سلامية

نهاية الفـــهـــرس

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ٣ -سلسبيل

المجلد : ٣٥ -الجماعة الا سلامية ـ سلسبيل
الجزء : ٣ -سلسبيل

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

«الافغان» عادوا الى عواصم عربية

القاهرة تعتقل ١٠٠ متشدد وتصادر ٨٥٠ قطعة سلاح في الفيوم

القاهرة، لندن ـ «صوت الكويت»: واصلت اجهزة الأمن المصرية امس حملاتها على الجماعات المتطرفة وجمع الاسلحة غير المرخصة في جميع المحافظات، حيث تم ضبط ١٠٠ متطرف و ٨٥٠ قطعة سلاح، في الفيوم. وذكرت مصادر امنية مطلعة ان الهدف من هذه الحملات هو الحد من نشاط المتطرفين واحباط مخططاتهم للاخلال بالأمن.

واشار المتطرفون في بيان صدر امس الى ان الحكومة وقوات الأمن لم تعتقل اي شخص من العائدين من افغانستان «لأن هؤلاء لم يتوجهوا الى القاهرة بل انهم لا يزالون مع حركات المجاهدين في كابول ولم يغادروها الى مصر». وفي المقابل ايضاً نفى بيان صادر عن الأمن ان يكون قد اعتقل اي شخص من الجماعات الاسلامية الذين كانوا في افغانستان، ونفى البيان ما رددته وكالات الانباء في هذا الشأن. وقال متحدث باسم الشرطة: لم يعد احد من الذين كانوا مع فصائل المجاهدين الافغان الى القاهرة وان الذين القي القبض عليهم هم من المتطرفين في قرية الحميدات ولم يتم تدريبهم في افغانستان وان الكلام الذي تردده بعض الصحف عار عن الصحة.

واشاد البيان الأمني اخيراً بتعاون المواطنين مع رجال الأمن لتوفير الطمانينة والاستقرار.

وفي مقابل نفي القاهرة لعودة بعض المصريين الذين انضموا الى المجاهدين الافغان كشفت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية امس النقاب عن ان الاستخبارات الباكستانية حذرت رئيس الوزراء نواز شريف من وجود نحو ٢٠ الف من المسلحين الاجانب في بيشاور وهؤلاء كانوا يقاتلون جنباً الى جنب مع المجاهدين الافغان.

وقالت الصحيفة ان بعض عناصر «اللواء العربي» تسللوا من باكستان وشاركوا في الزحف على كابول مشيرة الى ان الجزائريين كانوا في الصفوف الامامية في معركة اجتياح مدينة «غارديز» مسقط رأس ديكتاتور افغانستان السابق الدكتور نجيب الله، اضافة الى ان الآلاف من هؤلاء تسللوا عائدين الى بلدان مثل مصر ودول المغرب العربي والاردن كذلك بعد ان تدربوا ميدانياً طيلة سنوات، وتلقوا الاسلحة وملايين الدولارات بهدف اطاحة نظام كابول الشيوعي.

واعادت الصحيفة البريطانية الى الاذهان ان عمليات العنف التي تشهدها مصر تزامن تفاقمها مع عودة هؤلاء الافغان.



المصدر : الأهرام... مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

موسى : التحقيق مع العائدين من أفغانستان يكشف حقائق كثيرة عن تنظيم الجهاد

كتب - ابراهيم قليقل :

اعلن محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية أنه تم ضبط مجموعة من أعضاء تنظيم الجهاد عبر احدى الموانى بعد عودتهم من افغانستان ومشاركتهم فى القتال بها .

وقال الوزير أن كثيرا من الحقائق سوف تتضح من خلال التحقيقات الجارية معهم .

ووصف الوزير صفوت عبدالغنى قائد التنظيم العسكرى « للجهاد » بأنه قاتل ومأجور ومزور وما يردده عن قوة العائدين من افغانستان كلام فارغ .

وأكد الوزير أن مصر بلد أمن ، ونحن لا نخشى أحدا وقادرون على الردع ومواجهة أى خروج على الشرعية .

أحداث عنف ومعركة بين الشرطة والأهالي في محافظة البحيرة

مصر: اعتقال ١٢ متطرفاً بعضهم عائد من افغانستان

□ القاهرة، اسيوط - «الحياة»:

■ اكدت مصادر امنية مصرية لـ «الحياة» ان اجهزة الامن نجحت خلال الايام القليلة الماضية في كشف تنظيمين اصوليين جديدين في كل من منطقتي حلوان جنوب القاهرة وبولاق الدكرور في محافظة الجيزة. واضافت ان عدد عناصر التنظيمين يبلغ ١٢ شخصاً منهم بعض المتطرفين العائدين من افغانستان وبعض الهاربين من المحاكمة في قضايا التطرف الديني التي تنظرها محاكم امن الدولة العليا - طوارئ.

واوضحت ان جميع افراد التنظيمين من العناصر القيادية التي اتخذت لابعاد الشبهات عنها، مثل ارتداء الملابس العادية وحلق اللحية واختيار مناطق نائية للاقامة فيها وتامين دخولهم وخروجهم اليها.

وتابعت ان قوات الامن عثرت في المقرين الجديدين على كميات من الاسلحة الآلية ووثائق مهمة وخطط تتعلق بمراقبة شخصيات عامة وضباط من أمن الدولة ومنشورات لاثارة القلاقل في مصر وكسر الحصار الامني عن ديروط.

واعتبرت المصادر ان اهمية تلك العناصر وتصنيفها ايديولوجياً وتنظيمياً تتمثل في الآتي:

- ان بعضهم عائد من افغانستان اذ كشف النقاب عن بعض الامور غير المعروفة خصوصاً عدد العائدين والمقرر عودتهم واماكن تمركزهم في الخارج والدولة المضيفة لهم ونوعية اسلحتهم ومستوى تدريبهم وكيفية عبورهم الى البلاد.

- ان بعضهم الآخر من المتهمين في قضايا احداث ديروط ومنها احداث منشيه ناصر وصنبو الخاصة بالفتنة الطائفية.

- ان بعضهم فار من قضايا تنظر حالياً امام محاكم امن الدولة العليا «طوارئ» وانه مطلوب اعتقالهم فورا.

واشارت المصادر الى ان عملية الاعتقال تمت بناء على معلومات توافرت في ضوء المراقبة الامنية المستمرة للوكرين وانه من خلال تردد هذه العناصر عليها امكن الكشف عن هويتها على رغم عمليات تمويه وتنكر اتبعتها. واضافت ان المتهمين سيعرضون على جهات التحقيق المختصة كي توجه اليهم تهم الاتفاق الجنائي على ارتكاب حوادث القتل العمد والشروع فيه واثارة الفتنة والاعتداء على المنشآت العامة والخاصة ومقاومة رجال الامن في مواقع عدة والاعتداء على الافواج السياحية.

البحيرة

وشهدت مدينة ادكو التابعة لمحافظ البحيرة شمال مصر احداث عنف اول من امس. ودارت معركة بالاسلحة الآلية بين بعض اهالي المدينة وقوات الشرطة قتل خلالها اثنان من المواطنين واصيب اثنان آخران فيما اصيب ٢٠ ضابطا وجنديا.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الاحداث بدات عندما استدعى رئيس مباحث مركز ادكو تاجر المواشي سعيد زكي جعبوب وشقيقه حسن للتحقيق معهما في شان بلاغ تقدم به التاجر حسين القصاص اتهمهما فيه بالنصب عليه والاستيلاء على مبلغ ٤٢ الف جنيه من دون وجه حق، واضاف ان التاجر الاول اصيب باغماء مفاجئ اثناء التحقيق ونقل الى مستشفى ادكو حيث لفظ انفاسه الاخيرة.

وتابع ان اهالي المدينة وعائلة المتوفى اعتقدوا انه مات بسبب اعتداء ضباط الشرطة عليه فهاجموا مقر المركز واضرموا فيه النار واستولوا على كمية من الاسلحة والذخائر، واطلقوا النار على قوات الشرطة التي بدأت في الدفاع عن نفسها وادى الاشتباك الى مقتل اثنين من الاهالي هما ناصر مسعد فروة وعبد الحميد محمد البيضاني، واصابة كل من مصطفى محمد ابو بكر وشقيقه محمود اللذين نقلا الى المستشفى للعلاج. كما ادى الاشتباك الى اصابة ٢٠ من الضباط والجنود باصابات مختلفة نقلوا على اثرها الى المستشفى للعلاج.

وكان عدد من قيادات وزارة الداخلية انتقلوا الى موقع الحادث كما استعين بفرق مكافحة الشغب وقوات الامن المركزي من محافظات الوجه البحري والاسكندرية. وقدر شهود عيان عدد القوات التي وصلت مدينة ادكو بنحو خمسة آلاف جندي مسلحين.

وقال المصدر الامني ان الاهالي واصلوا تدميرهم لمنشآت المدينة على رغم النداءات التي وجهت اليهم لاقناعهم بالتوقف عن اعمال العنف اذ اضرموا النار في مبنى المقسم الهاتفي ومقر الشهر العقاري والمخبز الآلي واستخدموا الاطارات المشتعلة لاحراق مقر مجلس المدينة واضرموا النار في ست سيارات تابعة للمحافظة واثنتين للشرطة. واضاف ان قوات الامن اعتقلت ٤٠ شخصا اشتركوا في اعمال العنف واحالتهم جميعاً الى النيابة التي بدأت التحقيق معهم.

واتهم المصدر القيادات الشعبية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

في المدينة بالاهمال والتقصير وعدم التعاون مع اجهزة الامن للسيطرة على الموقف قبل اشتعاله. وقال: «انهم شجعوا الاهالي على التمادي في ارتكاب اعمال العنف». واكد ان اجهزة الامن تسيطر حالياً على الوضع في محافظة البحيرة تماما وان الشرطة «لن تسمح باي تجاوز ضد القانون، وستضرب بيد من حديد كل من يحاول اثارة الفوضى والشغب».

ونفى ان يكون للحادث علاقة باعمال العنف الديني التي شهدتها بعض المحافظات الاخرى خلال الفترة الماضية الا انه لم يستبعد انسناس بعض المتطرفين بين الاهالي لاستغلال الوضع واثارة الاهالي ضد الشرطة والحكومة.

اسيوط

وفي اسيوط واصلت قوات الامن عمليات التمشيط بحثا عن المتطرفين الفارين، وامتدت عمليات البحث الى مركز القوصية بعد قيام المتطرفين بالاعتداء على حفلة عرس في القرية بحجة ان اقامة الافراح حرام.

وصرح مصدر امني بأن عمليات البحث اسفرت عن ضبط عدد من المشتبه فيهم وان التحقيق مع امير الجماعة في قرية «مير» شعبان محمد حسين كشف عن وجود معاقل للمتطرفين في مركز القوصية.

وفي ديروط ما زال اهالي المدينة يعانون من حال حظر التجول المفروض عليهم، ولم تشهد المدينة امس اية اشتباكات بين المتطرفين والشرطة في الوقت الذي تقوم فيه قوات الامن بقيادة اللواء عبدالوهاب الهلالي بحملات مكثفة في المدينة والقرى التابعة لها بحثا عن المتطرفين الهاربين.

وصرح رئيس مجلس مدينة ديروط محمد ابراهيم الدويني لـ «الحياة» ان قوات الأمن تسمح حاليا بتجول بعض المواطنين الذين يرغبون في الذهاب إلى أعمالهم خارج المدينة أو شراء حاجاتهم وان الحظر سيرفع تدريجاً مع مرور الوقت عندما تهدأ الأوضاع.

وأضاف أن الأهالي يقومون الآن بالتعاون مع الشرطة وتسليم أولادهم المتطرفين طمعا في افراج قوات الأمن عنهم عند إعلان توبتهم وخروجهم عن التنظيمات المتطرفة.

قنا

وفي قنا، قام عدد من المتطرفين المطلوبين بتسليم انفسهم لقوات الامن بعد هروبهم فترات طويلة خوفا من اعتقالهم.

وصرح مصدر امني لـ «الحياة» بأن هذه العناصر كانت ملاحقة لاشتراكها في التنظيمات المتطرفة مشيراً الى انه يتم اطلاقها بمجرد اعلانها التوبة.

واضاف ان عددا كبيرا من الاهالي سلموا اولادهم الذين تراوح اعمارهم ما بين ١٤ إلى ١٦ عاماً، والذين كانوا ينتمون للتنظيمات المتطرفة واعلنوا توبتهم فاطلقتهم السلطات. وكشف ان عدد الذين سلموا انفسهم وصل إلى ٢٠ شخصاً في قنا.

واوضح المصدر نفسه ان زيارات وزير الاوقاف لمدن الصعيد خصوصاً اسيوط وقنا لن تحل مشكلة التطرف «لانه يؤدي واجبا عليه وينصرف والمطلوب هو استدعاء العلماء والدعاة للقاء هؤلاء المتطرفين ومناقشتهم وان تستمر هذه اللقاءات فترات طويلة».

اضاف ان الحملات الامنية مستمرة لضبط الفارين خصوصاً في منطقة الحميدات معقل المتطرفين، والتي اصبحت خالية الآن منهم حتى ان لقاء وزير الأوقاف مع الشباب منذ اسبوع تم في قلب الحميدات.

الفيوم

وفي الفيوم، صرح مدير الأمن اللواء مجدي البسيوني ان الأوضاع هادئة. واضاف ان بعض المتطرفين خصوصاً من تنظيم «الشوقيين» المعروف سلموا انفسهم الى قوات الامن وان عدد التائبين وصل إلى ٧ شبان.

واضاف ان بابه مفتوح امام جميع المتطرفين الذين يودون إعلان توبتهم وانفصالهم عن التنظيمات الإرهابية.

وأكد اللواء البسيوني أن حملات الأمن مستمرة لاعتقال المتطرفين الفارين الذين يرتكبون جرائم تهدد الأمن وتسبب الذعر للأهالي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحقيق مع المخربين يكشف عن تكليفهم باغتيال شخصيات هامة

كشفت التحقيقات مع اعضاء المجموعات التخريبية التى تسللت الى مصر فى مجموعات متعاقبة من الحدود الجنوبية عن اعداد هذه العناصر لمخطط تخريبى يشمل اغتيال ٥ شخصيات سياسية هامة بالاضافة لتفجير بعض المنشآت الحيوية لاحداث اكبر قدر من القلاقل والاضطرابات داخل البلاد .

كما تبين ان بعض اعضاء هذه المجموعات قد تلقت تدريبا خاصا بافغانستان بعد اشتراكها فى الحرب هناك ، ودفعت بها احدى الجهات الخارجية بعد تزويدهم بالأموال اللازمة وقد ضبط معهم مبلغ ١٢٠ الف جنيه نقودا سائلة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

إحالة أعضاء التنظيم الإرهابي للمحاكمة قريبا



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

□ مساعد اول وزير الداخلية « للأهرام المسائى » :

● هناك عدة دول متورطة فى تدريب وتمويل التنظيم
● عمر عبدالرحمن هو المحرك لتنظيم الجهاد من الخارج
● أصحاب السوابق تورطوا فى أحداث أبو حماد

كتب ـ لحمد موسى : كشف اللواء محمد حلمى صالح مساعد اول وزير الداخلية للامن ، والقائم بمهام وزير الداخلية ، عن احالة اعضاء التنظيم الارهابى الدولى ، الذى ضبط مؤخرا بالاسكندرية الى المحاكمة قريبا ، عقب انتهاء الجهات القضائية المختصة من تحقيقاتها مع المتهمين ، الذين ينتمون الى عدة جنسيات بالاضافة الى عدد من المصريين .

واتهم مساعد اول الوزير فى تصريحات خاصة ادلى بها امس « للاهرام المسائى » عددا من الدول ـ لم يذكرها بالاسم ـ فى التخطيط والتدريب للعناصر الارهابية وارسالها الى مصر ، بهدف النيل من امنها واستقرارها . وهذه الدول تريد عدم استقرار الوضع داخل البلاد . ونجحت الاجهزة الامنية فى التوصل لعناصر التنظيم الدولى الارهابى . مشيرا الى وضع خطة امنية دقيقة جدا فى كافة الموانىء والمنافذ المصرية لحماية البلاد من تسلل اى من العناصر الارهابية . وتشترك القوات المسلحة مع كافة اجهزة وزارة الداخلية فى عمليات الرصد والتامين لجميع حدودنا .

ومن جهة اخرى ذكر مصدر امنى كبير « للاهرام المسائى » ان الاحداث التى تشهدها اسيوط من جانب العناصر المتطرفة ، ستواجه بكل حزم وحسم ولن تترك الشرطة فرصة لمثل هذه التيارات لفرض سيطرتها على مناطق بعينها ، وجهاز الشرطة يمثل الشرعية القانونية لحماية المجتمع من عناصر تريد زعزعة امنها ، وهم يحتمون خلف ستار الدين . وقال المصدر ان الدكتور عمر عبد الرحمن امير تنظيم الجهاد والمقيم حاليا فى امريكا له دور كبير فى تحريك الاحداث داخل مصر عن طريق اتصالاته مع قيادات التنظيم .

وحول احداث ابو حماد ، نفى المسئول الاول عن الامن قيام ضابط المركز بضرب المواطن المتوفى ، وقال : ان الوزارة تتخذ اشد الاجراءات ضد اى ضابط يخالف قانون هيئة الشرطة فى قسوته مع المواطنين . وهناك قلة منحرفة من المسجلين خطر واصحاب « العدوات » مع جهاز الامن خاصة الشباب صغار السن فى ترويج الشائعات التى اثرت على المواطنين بسرعة ، فكانت نتائجها السيئة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٢

■ مدير القضاء العسكري في مؤتمر صحفي:

محاكمة ٦١ من عناصر الجهاد المتطرف أمام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

قيادات التنظيم تدفع بالمتهمين بعد تدريبهم بالخارج لاغتيال الشخصيات ونسف المنشآت

كتب ـ احمد فؤاد
ومصطفى الطرابيشي:

احالت النيابة العسكرية ٣١ متهما من عناصر تنظيم الجهاد المتطرف للمحاكمة امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . وتحددت جلسة غد ، الخميس ، للبدء في محاكمتهم وتم اعلانهم بقرار الاتهام .

اعلن ذلك امس اللواء عبد الغفار هلال مدير القضاء العسكري وقال ان المتهمين يشكلون مجموعتين ارهابيتين وانهم خططوا للقيام بعمليات اغتيال العديد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية والشخصيات العامة بمصر وكذلك القيام بعمليات ضد المنشآت الحيوية والسياحية الهامة ، وتم اختيار عدد من افرادهم الذين تلقوا تدريبات عسكرية بالخارج ودفعهم الى داخل البلاد بطرق غير مشروعة لتنفيذ مخططاتهم الارهابية .

واضاف مدير القضاء العسكري : إن نيابة امن الدولة باشرت التحقيق مع المجموعتين الى ان صدر قرار الرئيس مبارك منذ بضعة ايام برقم ٩٢/٣٧٥ باحالة موضوع القضيتين وما يرتبط بهما من جرائم للقضاء العسكري .

واكد مدير القضاء العسكري : إن التحقيق قد كشف عن تمركز عدد من قيادات تنظيم الجهاد بالخارج وقيام تلك القيادات والتنظيم الاول بتدريب بعض العناصر ودفعها الى مصر للقيام بعمليات الاغتيال والتخريب مع امدادهم بالمال والسلاح ، وقد حددت لهم القيادات اساليب وطرق الاتصال والتراسل لتلقي الاوامر لتنفيذ العمليات الارهابية .. واضاف انه تم القبض على ١٥ من تلك العناصر الارهابية ومازال تسعة اخرون هاربين كما تم ضبط الاسلحة والذخائر والمتفجرات التي اعدوها لتنفيذ ماربهم كذلك البطاقات الشخصية وجوازات السفر المزورة وجانب من الاموال التي تلقوها للانفاق على مخططهم كما اسفر التحقيق عن ان فكر الجماعة الثانية يقوم على اساس تكفير نظام الحكم ومؤسساته وافراد الشعب واستحلال اموال العوام من مسلمين ومسيحيين ، وانها قد اعدت مخططاتها للقيام بعمليات اغتيال ضد العديد من رجال الشرطة المدنية وتخريب بعض المنشآت العامة ودور العبادة وقامت برصد اسماء بعض الاشخاص وتحركاتهم ورصد بعض المنشآت العامة ودور العبادة على خرائط ، واعداد الاسلحة النارية والذخائر والاسلحة البيضاء وغيرها مثل السنج والبلط ، كما قامت هذه الجماعة بارتكاب العديد من جرائم السرقات من المحلات العامة والخاصة واوضح مدير القضاء العسكري ان عدد اعضاء الجماعة قد بلغ ٢٢ فردا امكن القبض على ١٦ منهم ومازال الستة الباقون هاربين .

وردا على اسئلة الصحفيين قال اللواء عبد الغفار هلال : إن المحاكمة ستكون علنية الا اذا رات المحكمة جعلها سرية لدواع معينة وان الجميع ينتمون لفكر تنظيم الجهاد وان كانوا جناحا منشقا من اجنحته ، وقال انه يوجد احد المتهمين في القضية الاولى من جنسية اجنبية (غير مصري) وقال ان المتهمين سيوكلون محامين للدفاع عنهم ومن لا يستطيع ستنتدب له المحكمة محاميا على نفقة الدولة .

وعن احالة القضية للقضاء العسكري قال : نحن نقدر القضاء العام تقديرا كبيرا ونعتبره الأم لنا ، غير ان القضاء العسكري له طبيعة خاصة واحالة القضايا لأي نوع من القضاء مرهون بصلاحيات معينة .

وعن محاكمتهم بالاسكندرية قال انهم يحاكمون هناك لأن نشاطهم بصفة عامة يتركز في الاسكندرية وان كل التهم المنسوبة اليهم يسري عليها قانون العقوبات بتعديلاته التي طرأت عليه . وقانون الأسلحة والذخائر والاجراءات .

من بين هؤلاء المتهمين شعبان رجب علي ، الفيوم ، وناصر احمد محمد ، المنيا ، وهشام حسن مرسي ، الاسكندرية ، وجمال محمد عثمان ، المنيا ، وعلاء محمود عبد السميع ، المنيا ، ومحمد سعد محمد عبده ، المنصورة ، ومحمد عباس سليمان ، القاهرة ، واشرف احمد يوسف ، سوهاج ، وعيسى بسيوني محمد ، كفر الشيخ ، ونبيل عبد الفتاح محمد ، القاهرة ، وفايز عبد الراضي ، المنيا ، وعلاء حامد احمد ، الأقصر ، وشريف حسن ، القاهرة ، وهاني يوسف الشاذلي ، المنيا ، وهو احد المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والذي اختفى عقب الحادث الى ان تم القبض عليه في القضية التي ستنظرها المحكمة يوم الخميس القادم .

وكانت مباحث امن الدولة قد بدأت





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٢

رصد اعضاء التنظيم بعد احداث الصعيد التى راح ضحيتها العديد من الابرياء واختفوا بعد ذلك الى ان تم القبض عليهم مجتمعين فى شقة مفروشة بالاسكندرية يوم ٣٠ اغسطس الماضى وتبين ان بينهم سودانيا و آخر اردنى الجنسية كما كشفت مباحث امن الدولة عن ان اعضاء التنظيم اختاروا من بينهم ١١ عضوا شكلوا فيما بينهم ما يسمى بمجلس شورى التنظيم الذى يقوم بتحريك الاعضاء لتنفيذ المهام الملقاة على كل منهم . كما ضبطت مباحث امن الدولة كمية من الاسلحة والذخيرة والمفرقعات والمنشورات التى تحض على اثارة الجماهير كما تبين ان اعضاء التنظيم كانوا يعقدون لقاءاتهم داخل مسجد الشيخ المحلاوى بمحطة الرمل بالاسكندرية وانهم ينتمون الى حركة عالمية متطرفة لها اربع قيادات : هم الدكتور عمر عبد الرحمن « مصر » وعباس مدنى « الجزائر » وراشد الغنوش « تونس » وحسن الترابى « السودان » كما ضبطت اجهزة الامن لدى اعضاء التنظيم رسوما توضيحية للمهام التى يكلفون بتنفيذها ومن بينها نسف وتفجير بعض المنشات والمواقع لاثارة الذعر بين المواطنين كما عثر لديهم على كشف يضم بعض الشخصيات العامة والوزراء الحاليين والسابقين المطلوب اغتيالهم من بينهم صفوت الشريف وزير الاعلام واللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية وبعض وزراء الداخلية السابقين واللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية ومدير مباحث امن الدولة السابق ومحمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج كما كشفت تحريات مباحث امن الدولة للمتهمين عن انهم تلقوا تدريبات عسكرية فى كابول بافغانستان وعادوا عن طريق المنافذ البرية عبر ليبيا والسودان .



محـــاكمة عسكرية غدا لـ ٣١ من تنظيم الجهاد
خططوا لاغتيـــال شخصيات عامة وتخريب المنشآت

تبدا غدا محاكمة ٣١ متهما من عناصر تنظيم الجهاد امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . وقد تم اعلان المتهمين بقرار الاحالة للمثول امام المحكمة واسندت فيه النيابة العسكرية للمتهمين جرائم انشاء وتنظيم جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحيازة اسلحة ومفرقعات واتخاذ الارهاب وسيلة لتنفيذ مخططاتهم .

وصرح اللواء عبد الغفار هلال مدير القضاء العسكرى بان المتهمين يكونون مجموعتين تنتميان لفكر الجهاد ولكنهما تمثلان جناحا منشقا من اجنحته ويبلغ عددهم ٤٦ متهما تم القبض على ٣١ هم الذين يجرى محاكمتهم غدا ، بناء على قرار من الرئيس مبارك باحالة موضــوع القضيتين وما يرتبط بها من جرائم للقضاء العسكرى .

وكشفت التحقيقات مع المتهمين عن تمركز عدد من قياداتهم فى الخارج وقيامهم بتدريب بعض العنـاصر ودفعها الى مصر للقيام بعمليات اغتيال العديد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية وتخريب المنشآت العامة مع امدادهم بالمال والسلاح . كما حددت لهم قياداتهم اساليب وطرق الاتصال والتـراسل

إحالة ٤٦ متهما فى قضيتين للارهاب والتطرف للقضاء العسكرى

المتهمون خططوا لاغتيال الشخصيات الهامة وتخريب دور العبادة والمنشآت أقاموا جماعة لتكفير المجتمع واستحلوا أموال المسلمين والمسيحيين

المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تبدأ محاكمة جماعة التكفير غدا



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

كتب ياسر رزق وطاهر قابيل :

اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا باحالة اثنين من قضايا تنظيمات الارهاب والتطرف الى القضاء العسكرى .

القضية الاولى متهم فيها ٢٤ شخصا منهم ٩ هاربين ومن بين المتهمين اجنبي واحد .خطط المتهمون وهم من قيادات واعضاء تنظيم الجهاد لتنفيذ اغتيالات ضد عدد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية والشخصيات العامة فى مصر ، والقيام بتخريب عدد من المنشآت السياحية والحيوية الهامة .

والقضية الثانية .. عدد المتهمين فيها ٢٢ شخصا منهم ٦ هاربين .

والمتهمون انشأوا جماعة على اساس تكفير الحكم ومؤسساته وافرادالشعب واستحلال اموال الناس من مسلمين ومسيحيين واتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق اغراضهم . وتنظر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية هذه القضية غدا .

استندت النيابة العسكرية فى الاتهام الى قانون العقوبات بتعديلاته الاخيرة لمكافحة الارهاب وقانون الاسلحة والذخائر الجديد .

وصرح اللواء عبدالغفار هلال مدير القضاء العسكرى ان المتهمين ليسوا محبوسين فى السجون العسكرية وان من حقهم توكيل المحامين للدفاع عنهم ، وانه روعى ان تجرى المحاكمة فى الاسكندرية لان اغلب المتهمين منها .

كانت مباحث امن الدولة قد كشفت عن القضيتين ، وتولت نيابة امن الدولة التحقيق فيهما ، ثم احيلت القضيتان الى القضاء العسكرى وتولت النيابة العسكرية التحقيق مع المتهمين .

وقال اللواء عبدالغفار هلال ان التحقيقات كشفت ان عددا من قيادات تنظيم الجهاد الهاربين فى الخارج خططوا للقيام بعمليات اغتيال وتخريب وقاموا بتدريب افراد التنظيم فى الخارج ودخلوا الى البلاد بطرق غير مشروعة لتنفيذ مخططاتهم الارهابية مع امدادهم بالمال والسلاح وتحديد اساليب وطرق الاتصال والمراسلة بينهم لتلقى الاوامر والتطبيقات لتنفيذ العمليات الارهابية .

وقال انه تم ضبط الاسلحة والذخائر والمفرقعات والمتفجرات التى اعدها المتهمون والبطاقات الشخصية وجوازات السفر المزورة وجانب من الاموال التى تلقوها للانفاق منها على تنفيذ المخطط الارهابى .

واضاف مدير القضاء العسكرى ان المتهمين فى قضية جماعة التكفير اعدوا مخططات لاغتيال العديد من رجال الشرطة وتخريب بعض المنشآت العامة ودور العبادة ، وقاموا برصد اسماء بعض الاشخاص وتحركاتهم واعدوا خرائط لبعض المنشآت العامة ودور العبادة ، كما اعدوا اسلحة نارية وذخائر واسلحة بيضاء وادوات اخرى كالبلط والسنج وارتكب اعضاء الجماعة العديد من جرائم السرقات من المحلات العامة والخاصة ، وقد تم ضبط الاسلحة والذخائر التى كانوا قد اعدوها لتنفيذ جرائمهم .

وقال ان النيابة العسكرية وجهت الى هؤلاء المتهمين جرائم انشاء وتنظيم وادارة جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والانضمام الى تلك الجماعة التى كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق اغراضها والاتفاق الجنائى وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات والسرقة واخفاء الاشياء المسروقة والتزوير .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٤

متطرف يتاجر بالمخدرات لتمويل تنظيم الجهاد !

بنى سويف ـ من مراسل الأهرام : القت مباحث مخدرات بنى سويف القبض على عضو بارز فى تنظيم الجهاد متلبسا بحيازة ١٥ طربة حشيش ماركة « توكلت على الله » واعترف المتهم بأنه كان فى طريقه لبيعها لعملائه لتمويل نشاط التنظيم

المتهم اسمه محمد وهبة طلبة .. تم ضبطه بعد تحريات للمقدم سعيد امين رئيس قسم مكافحة المخدرات ببنى سويف افادت أنه يتجر فى المواد المخدرة وينفق حصيلة البيع على نشاط وعمليات جماعة الجهاد ببنى سويف .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ اكتو ١٩٩٢

اليوم .. محاكمة التنظيم الإرهابى أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

تنظر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية صباح اليوم قضية التنظيم الارهابى المتهم فيها ٢٢ متهما منهم ٦ هاربون .

تعقد المحكمة فى التاسعة من صباح اليوم بمقر محكمة الاسكندرية العسكرية برمل الاسكندرية برئاسة اللواء محمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة ويمثل النيابة العقيد سالم حمودة ومقدم محمود الاباصيرى رئيسا النيابة العسكرية بسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث تم اعلان جميع المتهمين المحبوسين للمحاكمة بالتهم المنسوبة اليهم وسوف يصرح لاهالى المتهمين بحضور الجلسات وتقدم حتى امس ٦ محامين وتسلموا نسخا من القضية للاطلاع عليها .

والمتهمون هم :

السيد محمد محمد ابراهيم (مقاول) هارب . وقاسم ابراهيم قاسم قطيش (تاجر) واحمد عبدالعظيم جاب الله حجازى (مهندس زراعى) وممدوح يونس على ابوطالب (نجار) وصلاح حسين ابراهيم صبره (طالب تدريب مهنى) واحمد ابراهيم عبدالجليل مصطفى (تاجر خضر) وسامى محمد رمضان على مبارك (تاجر فاكهة) وخالد خالد خليفة تهامى عبدالرحيم (مبيض محارة) وابراهيم محمد عبدالستار الاسراج (دبلوم) وعلاء الدين اسماعيل عباس رمضان (كهربائى) وعلى قاسم عبدالله المصباح (شهرته الساعاتى) واحمد محمد حسن حافظ وابراهيم عوض حسن الجلطور (عامل بمحل جزارة) وطارق الامام عبدالمطلب السيد (بائع خبز) واشرف رجب محمد مرسى (مدرس صنايع) ومحمد درويش محمود درويش (مقاول) هارب وعلاء عبدالغنى حسن البربرى (كهربائى) هارب وحسن شحاتة حسن بدران هارب وعادل احمد طه حسن نقاش هارب وعلى عبدالبارى محمد زيدان والسيد درويش هارب ونشأت محمد بغدادى ٣٥ سنة (بائع خضر) .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

تأجيل قضية التنظيم الإرهابى بالإسكندرية إلى الأحد القادم

النيابة تطلب عقد الجلسات سرية والمحكمة تنتدب محامين عن المتهمين الهاربين

الاسكندرية من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل نظر قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ عضوا الى جلسة بعد غد الأحد لإتاحة الفرصة لهيئة الدفاع لتسليم نسخ من القضية والأطلاع عليها وانتداب محامين للدفاع عن المتهمين الهاربين الاربعة مع ضم أوراق علاج المتهم العاشر علاء الدين اسماعيل عباس عن الإصابة التى لحقت به اثناء وجوده بالسجن وبيان اسبابها وتاريخها .

وكانت المحكمة قد عقدت أولى جلساتها العاشرة والنصف من صباح امس الخميس بمقر محكمة الاسكندرية العسكرية برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل مية وممثل الادعاء العقيد سيد جموده والمقدم محمود الاباصيرى رئيسا النيابة العسكرية وسكرتارية المساعد سعيد رمضان .

بدات الجلسة وسط اجراءات امن مشددة بالنداء على المتهمين الـ ١٨ الذين احضروا من سجن الحضرة تحت الحراسة المشددة وأودعوا قفص الاتهام وهم السيد محمد محمد ابراهيم « هارب » وقاسم إبراهيم قطيش واحمد عبدالعظيم حجازى « مهندس زراعى » وممدوح يونس ابوطالب « نجار » وصلاح حسين صنبرة « ١٩ سنة طالب بمعهد التدريب المهنى » واحمد عبدالجليل مصطفى « تاجر خضر » وسامى محمد رمضان مبارك « تاجر فاكهة » وخالد خليفة تهامى عبدالرحيم « مبيض محارة » وابراهيم عبدالستار الاسرج « دبلوم ترسانة الاسكندرية » وعلاء الدين اسماعيل رمضان « كهربائى » وعلى قاسم المصباح وشهرته الساعاتى واحمد محمد حسن حافظ وابراهيم عوض جعدار « عامل بمحل جزارة » وطارق الامام السيد واشرف رجب مرسى « مدرس صنايع » ومحمد درويش حسن وعلاء عبدالغنى البربرى « هارب » وحسن شحاته بدران « هارب » وعادل طه حسن « هارب » وعلى عبدالبارى زايد والسيد درويش حسن ونشأت محمد بغدادى « بائع خضر » .

المتهمون فى القفص [تصـويـر : حسيـن فتحى]

وعقب ذلك أثبت ١٢ محاميا حضورهم عن المتهمين بصفتهم وبالوكالة عن بعض المحامين الاخرين ، كما مثل بعض المحامين لجنة الدفاع الاسلامى بنقابة المحامين الرئيسية بالقاهرة والنقابة الفرعية بالاسكندرية ولجنة الدفاع عن الحريات ولجان حقوق الانسان المصرية والعربية وقد ظهر المتهم العاشر وقد ربط ذراعه اليسرى لوجود خلع بالكتف اليسرى .

وطلب المحامون الاطلاع على القضية والحصول على نسخ منها .

كما طلبوا عرض جميع المتهمين على الطب الشرعى لبيان ما بهم من إصابات وكيفية حدوثها والآلة المستخدمة فيها وتاريخها .

وأعلن رئيس المحكمة بان ملف القضية يتضمن تقارير طبية من الطب الشرعى للمتهمين ومثبت ببعضها وجود اصابات ولكن المتهمين رددوا أنهم لم يعرضوا على الطب الشرعى اطلاقا وطلبت النيابة بان تكون جلسات المحكمة سرية حفاظا على النظام العام . وفى نهاية الجلسة اصدرت المحكمة قرارها .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٢

بدأت المحاكمة العسكرية للمتهمين بتنظيم الجهاد

القبض على هاربين .. وندب دفاع عن الباقين

الاسكندرية – فوزى عوضين :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ عضواً من افراد التنظيم الى بعد غد (الاحد) لندب دفاع عن المتهمين الاربعة الهاربين ، واعلان المتهم السابع عشر علاء عبدالغنى واعادة اعلان جميع الشهود ..

رأس الجلسة – التى عقدت فى العاشرة و ٤٠ دقيقة من صباح امس – اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزه والعقيد فيصل هيبه ، ومثل الادعاء العقيد سيد حموده والمقدم محمود الاباصيرى ، بسكرتارية المساعد سعيد رمضان ..

بدأت الجلسة بنداء رئيس المحكمة .. بنفسه – على المتهمين الـ٢٢ ، بعد القبض على المتهمين السيد درويش محمد وشقيقه احمد اللذين كانا ضمن المتهمين الست الهاربين ..

المتهمون هم السيد محمد ابراهيم – مقاول (هارب) وقاسم ابراهيم قاسم (تاجر – واحمد عبدالعظيم جاب الله – مهندس زراعى – وممدوح يونس ابو طالب – عامل – وصلاح حسن ابراهيم صبره – طالب – واحمد ابراهيم عبدالجليل – تاجر وسامى محمد رمضان – تاجر فاكهة ، وخالد خليفة تهامى ، مبيض محارة ، وابراهيم محمد عبدالستار ، دبلوم ترسانة بحرية ، وعلاء الدين سهيل عباس – كهربائى ، وعلى قاسم عبدالله – فنى بشركة بطاطين واحمدمحمد حسن حافظ – عامل ، وابراهيم عوض جعضاض – عامل جزارة ، وطارق الامام عبدالمطلب – بائع خبز واشرف رجب محمد مرسى – مدرس ثانوى صناعى ، ومحمد درويش محمدحسن – عامل ، وعلاء عبدالغنى حسن – كهربائى – هارب – وحسن شحاته حسن بدران – عامل عطارة (هارب)وعادل احمد طه حسن – نقاش (هارب) وعلى عبدالبارى محمد زايد – عامل ، والسيد درويش محمد حسن – عامل ، ونشأت محمد بغدادى بائع خضر ..

وطلب الدفاع صوراً من الملفات ، مشيراً الى انه حضر للدفاع عن المتهمين لاثبات الحضور فقط ، دون توزيع للادوار بين المحامين عن المتهمين ، وحتى لايحدث تعارض فى مواقع الدفاع ، وعندئذ قال رئيس المحكمة ان ملف القضية متاح لجميع اعضاء هيئة الدفاع ، ويمكن كل منهم الحصول على نسخة منه فوراً ..

ثم اعلن رئيس المحكمة رغبته فى التأكد من وجود الشهود ، ونادى عليهم باسمائهم ، وهم : يحيى حجاج ومحمد نوح ، ومحمد خضر ، ومحمود عبدالعزيز ومحمد قمرى وعصام بيومى وطارق صلاح وخالد السيد .

وطلبت النيابة ان تعقد الجلسات فى سرية حفاظاً على النظام العام ، فرد الدفاع مطالباً بأن تكون علنية ، وحسم رئيس المحكمة الموقف مؤكداً ان القرار فى هذا الشأن يرجع للمحكمة فقط حسب رؤيتها .

وكلفت المحكمة النيابة العسكرية بضم اوراق المتهم العاشر علاء الدين عباس ، الخاصة بالاصابة التى لحقت به واسبابها ، وتاريخها مع تمكين الدفاع من الاطلاع على اوراق القضية .

وكان من بين المتهمين الشقيقان الهاربان السيد واحمد درويش محمد حسن ، وقد تم القبض عليهما فى الليلة السابقة على الجلسة بمنزلهما ، وتم تقديمهما للمحاكمة ..

المعروف ان التهم الموجهة لاعضاء التنظيم الـ٢٢ .. اثنان :



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ اكتو ١٩٩٢

الاولى : تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات فى الدولة من ممارسة اعمالها ، والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والدعوة الى تكفير الحاكم والمجتمع ، والقيام بأعمال ارهابية لتحقيق اغراضهم وحيازتهم اسلحة نارية وبيضاء وذخائر بدون ترخيص ./.

والتهمة الثانية : الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة ودور العبادة لغير المسلمين ، والسرقة .

غدا محاكمة أخطر جماعتين من تنظيم الجهاد أمام القضاء العسكرى

كتب : محمد كشك

● اعلن اللواء عبدالغفار هلال مدير ادارة القضاء العسكرى فى مؤتمر صحفى امس الثلاثاء انه ستجرى غدا الخميس محاكمة لخطر جماعتين تابعتين لتنظيم الجهاد ، امام المحكمة العسكرية بالاسكندرية .

وكانت تحريات مباحث امن الدولة قد كشفت عن ان بعض قيادات تنظيم الجهاد الهاربة خارج البلاد قد خططت للقيام بعمليات عدائية ضد العديد من الشخصيات السياسية والتنفيذية والدينية والشخصيات العامة فى مصر ، وضد المنشآت الحيوية والسياحية المهمة .

وان تلك القيادات اختارت عددا من افراد التنظيم الذين تلقوا تدريبا عسكريا بالخارج ، ثم قامت بدفعهم الى داخل البلاد بطرق غير مشروعه لتنفيذ مخططاتهم الارهابية .

وكشفت التحقيقات بالنسبة للتنظيم الاول عن تمركز عدد من قيادات تنظيم الجهاد بالخارج ، وقيام تلك القيادات بتدريب بعض العناصر ودفعها الى مصر للقيام بعمليات الاغتيال والتخريب مع امدادها بالمال والسلاح وتحديد اساليب وطرق الاتصال والتراسل بينهم لتلقى الاوامر والتكليفات لتنفيذ العمليات الارهابية وتم القبض على خمسة عشر من تلك العناصر الارهابية ومازال تسعة آخرون هاربين .

وقد ضبطت الاسلحة والذخائر والمفرقعات والمتفجرات التى اعدتها الجماعة والبطاقات الشخصية وجوازات السفر المزورة ، وجانب من الاموال التى تلقتها للانفاق منها على تنفيذ المخطط الارهابى .

واسفر التحقيق عن ان فكر الجماعة الثانية يقوم على اساس تكفير نظام الحكم ومؤسساته وافراد الشعب واستحلال اموال العوام من مسلمين ومسيحيين واتخاذ الارهاب وسيلة لتنفيذ اغراضها واعدت هذه المجموعة الارهابية مخططاتها للقيام بعمليات اغتيال ضد العديد من رجال الشرطة المدنية . وتخريب بعض المنشآت العامة ودور العبادة .

وقد بلغ عدد اعضاء الجماعة ٢٢ فردا امكن القبض على عدد ١٦ منهم ومازال ٦ هاربين . كما تم ضبط الاسلحة والذخائر التى كانوا قد اعدوها لتنفيذ جرائمهم وكذا المسروقات التى كانوا قد استولوا عليها . اسندت النيابة العسكرية الى المتهمين جرائم انشاء وتنظيم وادارة جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها . والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . والانضمام الى تلك الجماعة والتى كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق اغراضها . وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر فى تحقيق اغراضها . والاتفاق الجنائى والسرقة والتزوير وذلك وفقا لما ينطبق على الوقائع المنسوبة الى كل منهم بموجب نصوص قانون العقوبات وقانون الاسلحة والذخائر .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

بدأت أمس المحاكمة العسكرية للمجموعة الثانية للتنظيم الإرهابي بالاسكندرية

النيابة توجه تهما لـ٣٦ متهما عقوبتها الأشغال الشاقة والمحكمة تؤجل القضية للأربعاء

الاسكندرية ـ حسين ثابت :

بعد جلسة استغرقت ساعة قررت امس المحكمة العسكرية العليا تأجيل نظر قضية المجموعة الثانية من التنظيم الارهابى الذى يضم ٢٦ ارهابيا من بينهم ١١ هاربا لجلسة الاربعاء القادم مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين واعلان شهود الدعوى وضم الدفع الذى ابداه احد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم ولاية المحكمة الى الموضوع مع الاستمرار فى نظر القضية .

عقدت الجلسة برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العسكرية العقيد السيد حموده .

وقبل بدء الجلسة فى العاشرة من صباح امس سمحت المحكمة للمتهمين بالتحدث من داخل القفص إلى اقاربهم وإلى المحامين المتطوعين والموكلين للدفاع عنهم . وفوجىء الجميع بالمتهم هانى يوسف الشاذلى يقف فى القفص ويوجه تهديدات حادة لبعض الشخصيات العامة وعلى اثر انعقاد الجلسة نادى رئيس المحكمة على المتهمين وهم : محمد شوقى الاسلامبولى « هارب » ومصطفى احمد حمزة « هارب » ورفاعى احمد موسى « هارب » وعثمان السمان « هارب » واحمد النوايه « هارب » وطلعت ياسين همام « هارب » وطلعت فؤاد قاسم « هارب » وشعبان عيد « دبلوم صنايع » وشريف احمد حسن « نجار » واسامة حسن احمد « هارب » وهشام حسن مرسى « عاطل » وهانى يوسف الشاذلى « طالب بآداب المنيا ومتهم رئيسى فى قضية اغتيال الدكتور » رفعت المحجوب « ومحمد سعيد عبده « دبلوم صنايع » وخلاف محمود عبد السميع « طالب بآداب المنيا » وناصر احمد دكرورى « موظف سابق بمديرية امن المنيا » واشرف احمد البدوى « دبلوم صنايع » وابراهيم طه عبد الرسول « هارب خارج البلاد » وعلاء حامد ابراهيم « دبلوم صنايع » وفايز عيد عبد الراضى « مدرس » ومحمد عباس سليمان « طالب » ونبيل عبد الفتاح براغيث « نقاش » وعيسى بسيونى دحروج « بكالوريوس هندسة » وابو بكر ابراهيم « سودانى الجنسية هارب » وجمال محمد محسب « طالب بكلية الطب بأسيوط » وجميل محمد الصادق « مهندس ديكور » وحسين السيد حامد « هارب خارج البلاد » .

واعلن ممثل النيابة العسكرية ان احد عشر منهما من المقبوض عليهم تظلموا من قرارات اعتقالهم امام محكمة امن الدولة العليا التى رفضت تظلم تسعة منهم واستمر اعتقالهم وهم المتهمون : شعبان عبيد وهشام مرسى وهانى الشاذلى واحمد الدكرورى وفايز عبد الراضى ومحمد عباس سليمان ونبيل عبد الفتاح وجمال محمد محسب وجميل الصادق ..

كما اصدرت محكمة امن الدولة العليا قرارا بالافراج عن كل من المتهمين شريف حسن وخلاف عبد السميع ولكن النيابة العسكرية اصدرت امرا بحبسهما احتياطيا على ذمة هذه القضية .. وقد احيلا الى المحاكمة محبوسين .

أما المتهم علاء حامد احمد وكان من بين المعتقلين فلم يتظلم من قرار اعتقاله .

ثم تلا رئيس المحكمة العسكرية العليا قرار الاتهام والذى تضمن ان المتهمين جميعا انضموا الى جماعة تولى المتهمون من الاول حتى الثامن قيادتها وتهدف الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى .. وذلك بأن دعوا لتغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين عن الحكم وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق اغراضها بحيازة كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها .. وحيازة الاسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض المساكن بمحررات مزورة وذلك بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر .

وتضمن قرار الاتهام اشتراك جميع المتهمين واتفاقهم جنائيا بتحريض وتحريك من المتهمين من الاول الى السادس بغرض ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها فى نشاط يخل بالنظام العام ..

كما ان المتهمين التاسع والعاشر حازا واحرزا مفرقعات وأدوات لتفجيرها وهى عبارة عن ٢٠ قالب (ت . ن . ت) و٢٠ مفجرا بتوصيلاتها الكهربائية .. واحرزا اسلحة نارية (مشخشنة) بدون ترخيص وثلاث بنادق آلية و٢٥١ طلقة ذخيرة عيار ٧٦٢ فى ٣٩ مللى و٣٩ طلقة عيار ٣٠٣ مللى ..

اما المتهم الثانى عشر فقد قام بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع ..

وقام المتهمون الثانى والحادى عشر والثانى عشر والسابع عشر والحادى والعشرون بتزوير بطاقات شخصية قاموا بوضع صور مزورة عليها .

واشترك معهم المتهمون الثامن والثامن عشر والثالث عشر والسادس عشر فى تزويرها وقام المتهمون الثامن والثانى عشر والثالث عشر والسادس عشر باستعمالها .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢



المتهمون يتحدثون مع ذويهم وهيئة الدفاع قبل بدء الجلسة

في قضية التنظيم الارهابي الثاني بالاسكندرية
شقيق خالد الاسلامبولي
الهارب بافغانستان على رأس المتهمين

المتهمون دعوا لتغيير نظام الحكم وتعطيل أحكام الدستور والقوانين

تابع الجلسة بالاسكندرية
حسين ثابت
تصوير : حسين فتحي

قررت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس تاجيل نظر محاكمة التنظيم الارهابي الثاني المنشق عن الجهاد والذى يضم ٣٦ متهما الى جلسة الاربعاء القادم مع ضم طلب الدفاع بانعدام ولاية المحكمة العسكرية على القضية واعادتها الى النيابة العسكرية للتصرف فيها الى ملف القضية وتمكين هيئة الدفاع من الاطلاع على كل الاوراق والاستمرار في اجراءات المحاكمة وحبس جميع المتهمين الحاضرين واعلان شهود الدعوى .

في بداية الجلسة سمحت هيئة المحكمة بان يتحدث المتهمون من داخل القفص الى ذويهم والمحامون الموكلون والمتطوعون للدفاع عنهم ونادى رئيس المحكمة اللواء احمد عبد الله على المتهمين كل باسمه ليتاكد حضور ١٥ متهما وهروب ١١ بينهم المتهم الاول محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي الذى تم اعدامه بتهمة قتل الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١

بدات المحكمة جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد وجدى الليثي في حضور ممثل الادعاء العقيد السيد حموده مدير النيابة العسكرية بسكرتارية الملازم اول احمد حامد وحضر ١٥ متهما وسط اجراءات امنية مشددة واثبت عدد من المحامين حضورهم موكلين ومتطوعين للدفاع عن المتهمين واعلن عدد منهم انهم مندوبو هيئة الدفاع الاسلامي بنقابة المحامين ولجنة الدفاع عن الحريات وجمعية حقوق الانسان . واقر المتهمون انهم لايرتضون ان يترافع عنهم احد سوى مندوبي هيئة الدفاع الاسلامي .

تضمن قرار الاتهام الذى تلاه رئيس المحكمة ان المتهمين انضموا الى جماعة تولى المتهمون فيها من الاول حتى الثامن قيادتها بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي وذلك بان دعوا لتغيير نظام الحكم وتكفير الحكام واباحة الخروج عليه والدعوة لاغتيال بعض المسئولين عن الحكم واستخدام المتهمون الارهاب وسيلة للوصول الى اهدافهم بان احرزوا كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر وقاموا برصد الشخصيات المطلوب اغتيالها ، واستاجروا لهذا الهدف بعض المساكن بمحررات مزورة ، الامر الذى يعرض سلامة المجتمع وامنه للخطر

كما تضمن قرار الاتهام اشتراك جميع المتهمين واتفاقهم جنائيا بتحريض وتحريك من المتهمين الاول حتى السادس بغرض ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة وذخائر بدون ترخيص كما ان المتهمين التاسع والعاشر حازا واحرزا مفرقعات وادوات لتفجيرها عبارة عن ٢٠ قالبا من مادة « ت . ا . ن ٥ » و ٢٠ مفجرا اخر بتوصيلاتها الكهربائية واحرازا اسلحة مششخنه بدون ترخيص وثلاث بنادق الية و ٢٥١ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ في ٣٩ مللى و ٣٩ طلقة عيار ٣٠٣ مللى بغرض استخدام هذه الاسلحة والذخائر في نشاط يخل بالنظام العام للمجتمع .

وقام المتهم الثاني عشر بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع فيما قام المتهمون الثاني والحادى عشر والثاني عشر والسابع عشر والحادى والعشرون بتزوير محررات رسمية عبارة عن بطاقات شخصية باسماء وهمية وضعوا صورهم عليها .

وتضمن القرار اتهام الثامن والثالث عشر والسادس عشر بالاشتراك مع المتهمين الثاني والثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر باستعمال المحررات المزورة رغم سابق علمهم بتزويرها واشترك السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والعشرون والحادى والعشرون والثاني والعشرون في تزوير جوازات السفر الخاصة بهم فيما يتعلق بتواريخ الاصدار والانتهاء والخروج من البلاد والدخول اليها .

وتضمن قرار الاتهام الاشارة الى ان عقوبة هذه الاتهامات تتراوح بين الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .

ودفع عدد من المحامين بعدم ولاية هيئة المحكمة بنظر هذه الدعوى وطالبوا باعادتها الى النيابة العسكرية للتصرف في شانها اكد عادل عيد المحامي في دفاعه ان مواثيق حقوق الانسان والقوانين المعمول بها تكفل للمتهمين عددا من الضمانات واهمها حق المتهم في اللجوء الى محكمة اعلى اذا صدر حكم ضده وفي حالة المحكمة العسكرية لايوجد هذا الحق كما ان القانون المحاماة ينص على ان يمارس المحامي حقه في الدفاع عن المتهم امام

محكمة مستقلة وهو الامر الذى لايتوافر
فى المحاكم العسكرية وطالبت هيئة الدفاع
بوقف نظر الدعوى لحين الفصل فى
الطعن فى قرار احالة القضية الى القضاء
العسكرى



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

المتهمون

محمد شوقى الاسلامبولى ، مصطفى احمد حمزه ، رفاعى احمد موسى ، عثمان خالد السمان ، احمد مصطفى نواره ، طلعت محمد يس همام ، طلعت فؤاد قاسم ، شعبان رجب عيد ، شريف حسن احمد ، اسامة حسن احمد ، هشام حسن مرسى ، هانى يوسف الشاذلى محمد ، محمد سعد محمد ، خلاف محمود عبد السميع ، ناصر احمد محمد دكرورى ، اشرف احمد يوسف ، ابراهيم طه عبد الرسول ، علاء حامد احمد ، فايز عيد عبد الراضى محمد ، محمد عباس سليمان على ، نبيل عبد الفتاح براغيث ، عيسى بسيونى دحروج ، ابو بكر ابراهيم ، جمال محمد عثمان ، جميل محمد الصادق حسن ، حسن السيد حامد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

أخبار الحوادث والقضايا

بدأت محاكمة التنظيم الارهابي امام المحكمة العسكرية بالاسكندرية

المتهمون دعوا لتغيير نظام الحكم واغتيال بعض المسئولين

الدفاع : عدم ولاية المحكمة لنظر القضية



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 نوفمبر 1992

الإسكندرية ـ فاروق عبدالمنعم :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بعد جلسة اجراءات استغرقت ساعة كاملة تأجيل نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابي والمتهم فيها ٢٤ من عناصر التطرف من بينهم احد المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب بالاضافة الى سوداني هارب .. الى جلسة الاربعاء القادم (٤ نوفمبر) .

عقدت المحكمة أولى جلساتها لهذه القضية برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعميد وجدي الليثي .. ومثل النيابة العميد السيد حموده والعقيد محمود الاباصيري .

حضر الجلسة ١٥ متهما فقط .. بالاضافة الى ١١ هاربا ومن بينهم سوداني .

بدأت الجلسة العلانية بتلاوة قرار الاتهام باعتبار انهم في الفترة من يناير ١٩٩٢ الى ٣٠ اغسطس الحالي انضموا الى جماعة ارهابية تولى امرهم المتهم من الأول الى الثامن والمقيمون خارج البلاد والمنادة بالدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والدعوة الى تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه واغتيال بعض الشخصيات من المسئولين والمفكرين .

كان الارهاب من الوسائل التي استخدمت في تحقيق اغراضها عن طريق حيازتهم لكميات من المواد المتفجرة ووسائل التدمير والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر ورصد ومراقبة تحركات الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض المساكن بمحررات مزورة تهدف الى الاضرار بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر .

أسلحة ومتفجرات

● بالاضافة الى الاشتراك في اتفاق جنائي حرض عليه وادار حركته القيادات الهاربة من المتهم الاول الى المتهم السادس بغرض القتل العمد وحيازة مفرقعات وأسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام حيث تم ضبط العديد من الاسلحة من بينها ٢٠ قالب « T . N . T » وقنابل الية وطلقات عيارات مختلفة وبنادق من عيارات وطرازات مختلفة وتوصيلات كهربائية لقنابل موقوته وأسلحة « حلزونية » وغيرها .

● وقاموا ايضا بتزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية وجوازات سفر وكذلك تزوير خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الدفاع .. وتصل العقوبة الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن تطبيقا لاحكام القانون العسكري ومواده .

عدم ولاية المحكمة

وأثار عادل عيد المحامي موضوع انعدام ولاية المحكمة العسكرية بنظر الدعوى وضرورة ان تكون المحاكمة امام القاضي الطبيعي .. وقد استجابت المحكمة لطلبه بضم الدفع بولاية المحكمة الى الموضوع مع استمرار نظر الدعوى أيضا في موعدها المحدد يوم ٤ نوفمبر الحالي .

وقررت المحكمة ايضا استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين والمحبوسين احتياطيا .. واعادة اعلان المتهمين الهاربين والشهود وندب المحامين للدفاع عن المتهمين الهاربين وتمكين الدفاع من الاطلاع على ملف القضية .

وكان ممثل النيابة العسكرية عرض في بداية الجلسة قرار محكمة امن الدولة العليا برفض التظلم الذي تقدم به ٩ من المتهمين باستمرار الاعتقال .. وكذلك قرار الحبس الاحتياطي على ذمة الدعوى لمدة ٤٥ يوما لاثنين صدر قرار بالافراج عنهما من نفس المحكمة .

قائمة المتهمين

وقد حضر الجلسة ١٥ متهما هم :

شعبان رجب عيد وشريف حسن امين وهشام حسن موسى وهاني يوسف الشاذلي « قضية المحجوب » ومحمد سعد محمد وخلاف محمود عبدالسميع وناصر امين الدكروري واشرف امين يوسف وعلاء حامد احمد وفايز عبدالراضي ومحمد عباس سليمان ونبيل عبدالفتاح براغيث وعيسى بسيوني دحروج وجمال محمد عثمان وجميل عبدالصادق .

أما المتهمون الهاربون ومنهم اجنبي سوداني واحد فهم :

محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى احمد حمزة ورفاعي أحمد موسى وعثمان خالد السمان وامين مصطفى نواوه وطلعت ياسين همام واسامة حسن احمد وابراهيم طه عبدالرسول وحسن السيد حامد وطلعت فؤاد قاسم وابو بكر ابراهيم (سوداني) .

وتستأنف المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم « الاحد » بنفس التشكيل نظر القضية الاولى لتقديم المذكرات من الدفاع وسماع الشهود .. ومناقشة التقارير الطبية الواردة من الطب الشرعي حول اصابة المتهم علاء الدين اسماعيل .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

استمرار حبس المتهمين فى قضية التنظيم الارهابى بالاسكندرية

تأجيل نظر القضية الى « الأربعاء » .. وندب دفاع عن المتهمين الهاربين

الاسكندرية ـ عصام رفعت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى . استمرار حبس المتهمين فى قضية التنظيم الارهابى المتطرف . وتأجيل نظر القضية الى يوم الأربعاء القادم . كما تقرر ندب دفاع عن المتهمين الهاربين وعددهم ١١ متهما بينهم سودانى واحد . كما تم التصريح للدفاع بالاطلاع على ملف القضية . واعلان الشهود . مع ضم الدفع بولاية المحكمة الى الموضوع .

كانت وقائع الجلسة قد بدات وسط اجراءات امنية مشددة فى العاشرة من صباح امس . اعلنت هيئة المحكمة اسماء المتهمين فى القضية وعددهم ٢٦ متهماً . حضر منهم ١٥ متهما . وغاب منهم ١١ متهما لايزالون هاربين حتى الآن والاسماء هى :

محمد شوقى الاسلامبولى (هارب خارج البلاد) . مصطفى احمد حمزة (هارب خارج البلاد) . رفاعى احمد موسى (هارب) عثمان خالد السمان (هارب) احمد مصطفى نواوه (هارب) . طلعت محمد السيد همام هارب . طلعت فؤاد قاسم (هارب) . شعبان رجب عيد مقبوض عليه . شريف حسن احمد مقبوض عليه . اسامة حسن احمد هارب خارج البلاد . هشام حسن مرسى عاطل . هانى يوسف الشاذلى طالب باداب المنيا واحد المشتركين فى قضية اغتيال رفعت المحجوب وتم ارساله لحضور الجلسات فى القاهرة . محمد سعد محمد مقبوض عليه . خلاف محمود عبدالسميع مقبوض عليه . ناصر احمد محمد دكرورى موظف سابق بمديرية أمن المنيا . اشرف احمد يوسف دبلوم صنايع . ابراهيم طه عبدالرسول هارب . علاء حامد احمد دبلوم صنايع . فايز عيد عبدالراضى محمد مدرس ابتدائى بالحوامدية . محمد عباس سليمان طالب بخدمات النقراشى . نبيل

عبدالفتاح براغيث نقاش . عيسى بسيوني دحروج مهندس . ابو بكر ابراهيم سوداني هارب . جمال محمد عثمان طالب بطب المنيا . جميل محمد الصادق مهندس ديكور . حسين السيد حامد هارب .

تظلم من بين المقبوض عليهم ١٢ متهما ضد قرارات اعتقالهم امام محكمة امن الدولة العليا حيث رفضت تظلمات تسعة (٩) منهم مع استمرار اعتقالهم بقرار محكمة امن الدولة العليا وهم شعبان عيد وهشام مرسى وهانى الشاذلى واحمد دكرورى وفايز عبدالراضى ومحمد عباس سليمان ونبيل عبدالفتاح وجمال محمد عثمان وجميل محمد الصادق . واصدرت محكمة امن الدولة العليا قرارا بالافراج عن شريف حسن احمد وخلاف محمود عبدالسميع ولكن النيابة العسكرية اصدرت قرارها بحبسهم احتياطيا على ذمة الدعوى واحيلوا للمحاكمة وهم محبوسون ولم يتظلم متهم واحد هو علاء حامد احمد .

واعلن العقيد السيد جودة ممثل النيابة العسكرية قرار الاتهام . وجهت النيابة لكل المتهمين تهمة الانضمام الى جماعة تولى المتهمون من الاول حتي الثامن قيادتهم فيها الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام العام الاجتماعى بان دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين عن الحكم . وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق اغراضهم بحيازتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها وحيازة الأسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض الشقق بمحررات مزورة بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر . كما وجهت له تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائي حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول حتى السادس الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة وذخائر بدون ترخيص . بقصد استعمالها فى نشاط مخل بالنظام العام . كما وجهت النيابة بعض التهم لبعض المتهمين وهم المتهمون التاسع والعاشر حازوا واحرزوا مفرقعات وادوات لتفجيرها . وهى ٢٠ قالب " ت . ان . ت " وعشرون جهاز تفجير وتوصيلاتهم وحيازة اسلحة نارية وهى ٣ بنادق آلية وحيازة ٢٥١ طلقة نارية ٩م و٣٩ طلقة نارية ٣٠٣ بدون ترخيص وكان استخدام هذه الأسلحة والذخائر بقصد استخدامها فى نشاط مخل بالنظام العام وتوجيه تهمة تقليد خاتم وزارة الدفاع الى المتهم الثاني عشر وتهمة التزوير فى محررات رسمية بطريق الاصطناع لكل من المتهم الثاني والحادى عشر والثاني عشر والسابع عشر والحادى والعشرين . لتزويرهم بطاقات شخصية وضعوا عليها صورهم . والمتهمون من الثاني والثالث عشر والسادس عشر . اشتركوا فى ارتكاب تزوير محررات رسمية وهي بطاقات شخصية مع المتهمين الثاني والثاني عشر والسابع عشر . المتهمين الثامن والثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر استعملوا البطاقات المزورة رغم علمهم بتزويرها . المتهمين من السادس عشر والسابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادى والعشرين والثاني والعشرين . اشتركوا مع مجهولين فى تزوير جوازات سفر خاصتهم . وهذه التهم يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة . وكان المتهمون قد احضروا الى قاعة المحكمة العسكرية العليا فى السابعة من صباح امس السبت فى اربع سيارات سجن نصف نقل وسط حراسة عشرات من السيارات المحملة بالجنود من الشرطة والشرطة العسكرية . وظل المتهمون داخل غرفة الحجز وهم يرددون بعض القصائد والاشعار التى تدعو الى الاستشهاد وسمح لهم بدخول قفص الاتهام فى الساعة التاسعة . حيث بداوا يتعرفون على المحامين الموكلين عنهم وفى مقدمتهم عادل عيد ـ طلب احد المتهمين من احدى قريباته التي حضرت الجلسة عدم البكاء وكانت هيئة المحكمة قد سمحت لكل متهم بزائرين من اقاربه اما الام او الاب او الزوجة او الاشقاء . ثم اخذوا فى تلاوة القران واستمرت جلسة المحكمة حوالى الساعة والربع



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / نوفمبر ١٩٩٢

خلال محاكمة تنظيم «الثوار العائدون من أفغانستان» في مصر

متهم يهدد علنا بتصفية كبار المسؤولين في مصر

الاسكندرية: «الشرق الاوسط»

هدد جمال محمد محسب احد المتهمين اعضاء الجناح العسكري لتنظيم الجهاد المتطرف في مصر بتصفية كبار المسؤولين في الدولة. ونسب جمال الذي كان يتحدث على الملا في قاعة المحكمة ـ قبيل بدء محاكمة تنظيم الثوار العائدون من افغانستان امس ـ اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف الى اعضاء جبهة «الانقاذ» في الجزائر.

وكانت المحكمة العسكرية برئاسة اللواء احمد عبد الله قد بدأت نظر القضية المتهم فيها ٢٦ من قيادات تنظيم الجهاد ـ وعلى رأسهم شقيق قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات ـ الذين ألقي القبض على ١٥ منهم عقب وصولهم من افغانستان عن طريق ميناءي السويس والسلوم، وضبط معهم بنادق آلية ومتفجرات وصندوق ذخيرة في الاسكندرية، التي كانوا يتخذون منها مقرا لتنظيم عملياتهم الارهابية.

وذكر رئيس النيابة العسكرية العقيد السيد حمودة ان المتهمين خططوا لاغتيال قيادات في الدولة وجهزوا الاسلحة الآلية والذخيرة، الى جانب نسف عدد من المباني والمنشآت الهامة بهدف اثارة الذعر بين المواطنين، واعدوا العبوات اللازمة لاستخدامها في التفجير، لكن اجهزة الامن المصرية كشف مخططهم الارهابي، الذي كان يستهدف احداث البلبلة، فيما كشفت التحقيقات التي اجريت مع اعضاء التنظيم عملهم لصالح جهات خارجية تريد النيل من مصر وتلقيهم دعما ماليا لتنفيذ اغراضهم.

ونادى رئيس المحكمة على المتهمين الذين جاء على رأسهم محمد شوقي الاسلامبولي ـ هارب ـ الشقيق الاكبر لخالد الاسلامبولي، المتهم الاول باغتيال الرئيس انور السادات عام ١٩٨١.

وطبقا لما صرحت به مصادر امنية مسؤولة، فان الاسلامبولي يعتبر المخطط الرئيسي والمحرك وراء التنظيم، ويتخذ من افغانستان مركزا لنشاطه واتصالاته مع قيادات الجهاد في مصر، وانه شارك في وضع خطة تنفيذ الحوادث الارهابية داخل البلاد، وثبت ذلك اثناء استجواب المتهمين، ومن خلال الاوراق والمستندات التي عثر عليها وتثبت اهدافهم التي كانوا يريدون تنفيذها.

كما ورد اسم المتهم هاني يوسف الشاذلي، وهو احد المتهمين الرئيسيين في حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، وتمكن من الهروب الى افغانستان بجواز سفر مزور، حتى قبض عليه عقب عودته مباشرة.

وبعد جلسة استغرقت قرابة ساعة قررت المحكمة تأجيل نظر القضية ليوم الاربعاء المقبل مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين، واعلان الشهود في الدعوى، وضم الدفع الذي ابداه احد اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بعدم ولاية المحكمة الى ملف الدعوى.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

هددوا في جلسة المحكمة العسكرية باغتيال وزير الداخلية

الاسكندرية : بدء محاكمة اعضاء تنظيم ثوار افغانستان

□ الاسكندرية، - «الحياة»:

■ بدأت المحكمة العسكرية المصرية العليا في الاسكندرية أمس النظر في قضية تنظيم «ثوار افغانستان العائدين» وهو يمثل جناحاً في تنظيم «الجهاد الاسلامي» شاركت عناصره في القتال في افغانستان وعادت أخيراً الى البلاد.

وشهدت قاعة المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس اجراءات مشددة منذ الساعة صباحاً منع فيها مصورو الصحف ووكالات الانباء من الاقتراب من المتهمين الذين القي عليهم القبض لدى عودتهم الى مصر. ومن هؤلاء هاني يوسف الشاذلي أحد المتهمين الرئيسيين في حادثة اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق السيد رفعت المحجوب. ويبلغ عدد المتهمين المعتقلين ١٥ شخصاً بينما هناك ١١ آخرين فارين وعلى رأسهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي المتهم الأول في عملية اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات. وهدد المتهم جمال عثمان في أثناء الجلسة باغتيال عدد من المسؤولين المصريين. وردد متهمون آخرون تهديدات عثمان وحددوا اسم وزير الداخلية. وقال عثمان «لن يهدأ لنا بال حتى نقتص من المسؤولين وتنظيمنا سائر على دربه».

وفي العاشرة من صباح أمس بدأت المحاكمة التي ترأسها اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة العسكرية العليا. وأكد ممثل الادعاء ورئيس النيابة العسكرية في قرار الاتهام ان المتهمين شكلوا مع اشخاص آخرين فارين تنظيماً سرياً يعرف باسم «ثوار افغانستان العائدون» يستهدف قلب نظام الحكم في مصر واغتيال مسؤولين عدة وأنهم دخلوا البلاد عبر المنافذ الشرعية بجوازات سفر وأوراق مزورة. وعلمت «الحياة» ان الاسلحة التي ضبطت في حيازة المتهمين شملت ثلاثة مدافع رشاشة و ٥٠٠ طلقة حية الى جانب ٢٠ عبوة متفجرة وأصابع ديناميت شديدة الانفجار.

وقررت المحكمة ضم طلب أحد أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين الذي يقضي بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى، الى ملف القضية وتأجيل النظر في القضية الى يوم الاربعاء المقبل.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

في محاكمة ٢٦ متهما بينهم ١١ هاربا

تأجيل قضية التنظيم الإرهابي في مصر إلى الأربعاء

القاهرة ـ «صوت الكويت»: قررت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية امس تأجيل نظر قضية التنظيم الارهابي المنشق عن الجماعات المتطرفة إلى جلسة الأربعاء المقبل، مع استمرار حبس جميع المتهمين الحاضرين وإعلان شهود الدعوى.

ويضم التنظيم ٢٦ متهما بينهم ١١ هاربا، وتنظر المحكمة نفسها اليوم قضية تنظيم إرهابي آخر يضم ٢٢ متهما.

وفي بداية جلسة المحاكمة اعلن ممثل النيابة العسكرية أن أحد عشر متهما تظلموا من قرارات اعتقالهم أمام محكمة امن الدولة العليا التي قررت الإفراج عن متهمين فقط لكن النيابة أمرت بحبسهما احتياطيا على ذمة القضية.

تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام الذي تضمن أن المتهمين انضموا إلى جماعة تهدف إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين والإضرار بالسلام الاجتماعي، بأن دعوا إلى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم، وإباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسؤولين، وقاموا بحيازة مواد متفجرة وأسلحة نارية وذخائر بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

وتضمن قرار الاتهام أن المتهم الثامن عشر قام بتقليد خاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الدفاع وقام ٥ من المتهمين بتزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية كما قام ستة من المتهمين بتزوير جوزات سفر خاصة بهم، وتتراوح عقوبة هذه الاتهامات بين الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة.

وطالب الدفاع عن المتهمين بانعدام ولاية المحكمة العسكرية العليا في نظر الدعوى، وقررت المحكمة ضم هذا الطلب مع استمرار نظر القضية يوم الاربعاء المقبل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

■ قضية التنظيم الإرهابى الأول بالاسكندرية :

إعلان ١٣ شاهدا لسماع أقوالهم السبت القادم

المتهمون أنشأوا جماعة ارهابية تدعو لتكفير الحاكم والمجتمع

الاسكندرية ـ حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل نظر قضية التنظيم الارهابى الاول والمتهم فيها ٢٢ من اعضاء الجهاد منهم ٤ هاربون الى جلسة السبت القادم لتمكين الدفاع من الاطلاع . وقد وجهت النيابة للمتهمين انشاء وتنظيم وادارة جماعة على خلاف احكام القانون الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها بان شكلوا جماعة تولى المتهم قيادتها والثانى قيادة تثقيفها والثالث قيادة تدريبها بدنيا . وتدعو هذه الجماعة لتكفير الحاكم والمجتمع والقيام بعمليات ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشاتها ودور العبادة واستحلال اموال العوام . وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم لتحقيق اغراضها بحيازتهم اسلحة نارية وبيضاء وذخائر والتدريب على استخدامها .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة . ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان حيث بدأت الجلسة بالنداء على المتهمين واثبات حضور محام عن كل متهم وانتداب محامين للمتهمين الهاربين .

ثم تحدث ممثل الادعاء فاكد ان المتهم العاشر علاء الدين اسماعيل قد تم ضم تقارير علاجه ومحضر بقسم الشرطة ثابت فيه حسب اقوال المتهم نفسه انه سقط فى السجن بسبب انزلاق قدمه ، وشهد بذلك اثنان من المسجونين ولم تكن الاصابة بسبب التعدى عليه أو التعذيب .





المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

وبعد ذلك تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام على المتهمين ثم قدم الدفاع عن المتهمين دفعا بعدم ولاية المحكمة العسكرية لنظر الدعوى وطالب باعادة القضية الى النيابة العسكرية مع وقف نظر الدعوى لحين الفصل فى الطعن المقدم للقضاء الادارى فى قرار احالة القضية للقضاء العسكرى ، وقرار تشكيل المحكمة العسكرية ، كما طالب بالتأجيل للاطلاع وعرض جميع المتهمين على الطب الشرعى واستخراج شهادات من الوحدات العسكرية التابع لها المتهمون الرابع والرابع عشر والعشرون عن فترات وجودهم بوحداتهم واجازاتهم خلال الفترة من شهر مارس وحتى شهر اغسطس مع ضم اصل قرار رئيس الجمهورية باحالة القضايا للقضاء العسكرى ، وضم اصول قرارات اعتقال المتهمين .

وفى نهاية الجلسة اصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر المحكمة الى جلسة السبت ٧ نوفمبر مع ضم اصول قرارات الاعتقال وشهادات من الوحدات العسكرية للمتهمين الرابع والرابع عشر والعشرين وضم [illegible] المقدمة من الدفاع للموضوع و[illegible] نظر الدعوى ، واعادة اعلان [illegible] ضبطوه من المجنى عليهم فى [illegible]



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل قضية الارهاب الأولى إلى السبت القادم :

المتهمون سرقوا بعض المحلات لتمويل الجماعة الارهابية التى كونها المتهم الأول احرزوا أسلحة وتدربوا عسكريا لتنفيذ أعمال ارهابية ضد الشرطة

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم :

استأنفت أمس المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برياسة اللواء أحمد عبدالله نظر القضية الاولى من قضايا الارهاب والتى تضم ٢٢ متهما .. منهم أربعة هاربون واثنان من افراد القوات المسلحة .. قررت المحكمة تاجيل النظر فى القضية الى يوم السبت ٧ نوفمبر لاتاحة الفرصة للدفاع لدراسة ملف القضية وسماع الشهود الذى يبلغ عددهم ١٣ شاهدا .. وكذلك ضم اصول قرارات الاعتقال التى صدرت من الجهات المعنية والتى ترتب عليها قرار الاحالة الى المحكمة العسكرية العليا .. ستنظر المحكمة ايضا فى بعض طلبات الدفاع والتى تتلخص فى بعض الدفوع التى اثيرت فى القضية الثانية حول المحاكمة العسكرية والطعن الذى تقدم به الدفاع امام القضاء الادارى حول قرار رئيس الجمهورية باحالة القضية الى القضاء العسكرى .. وكذلك قرار تشكيل المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية .. بالاضافة الى تقارير من بعض الوحدات العسكرية التى يخدم بها المتهم الرابع عشر والمتهم العشرون وهم من افراد القوات المسلحة توضح تواريخ اجازاتهم فى الفترة من يناير الى اغسطس ١٩٩٢ ..

وقبل بداية الجلسة للقضية الثانية من قضايا الارهاب التى تنظر فى الاسكندرية ..وقف المتهم هاني يوسف الشاذلى ٢٣ سنة طالب بكلية الاداب بجامعة المنيا واحد المتهمين فى حادث اغتيال الدكتور المحجوب يعلن ان نظام الحكم فى مصر كافر وكل من يعمل تابع إمرته كفار وانه قد قال ان المسئولين فى الحكومة قد استبيحت دماؤهم وانهم سيقتلون السياح والضيوف الاجانب .

قرار الاتهام

وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد عقدت جلستها صباح أمس برياسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء أحمد حمزه والعميد فيصل هيبه .. ومثل النيابة العميد السيد محمد حموده .

انتداب المحامين

واستغرقت الجلسة ساعة كاملة تم خلالها انتداب عدد من المحامين بالاضافة الى هيئة الدفاع الاصلية بالتوكيل .. تم قرار الاتهام بالكامل حيث أنكر جميع المتهمين التهمة المنسوبة اليهم .. ويتلخص قرار الاتهام فى انه فى الفترة من مارس الى اغسطس ١٩٩٢ بدائرة الاسكندرية قام المتهم الاول الهارب السيد عيد ابراهيم والثانى ابراهيم قطيش « بقال ».. والثالث أحمد عبدالعظيم « مهندس زراعى » بانشاء وتنظيم وادارة جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها وشكلوا جماعة تولى قيادتها « الاول ».. وتولى « الثانى » الجناح الثقافى الدينى .. وتولى الثالث التدريب البدنى والعسكرى .. وتدعو هذه الجماعة الى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام باعمال ارهابية ضد سلطات الامن والشرطة ومنشآتها .. باستخدام العنف والاسلحة النارية والبيضاء وذخائر والتدريب على استخدامها ..

وانضم الى هذه الجماعة مع علمهم بالاغراض التى تدعو اليها المتهمون من الرابع الى الحادى والعشرين واشتركوا فى اتفاق جنائى لارتكاب جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة ودور العبادة غير الاسلامية والسرقة وحيازة أسلحة بدون ترخيص ومدافع رشاشة طراز « بورسعيد » وطلقات نارية وسكاكين وجنازير واسلحة بيضاء اخرى .

السرقة للتمويه

وقام المتهمون من السادس الى العاشر بسرقة مبالغ نقدية وأجهزة وادوات ومنقولات من بعض محلات القطاع الخاص والمقاهى والمجمعات الاستهلاكية ومراكز الشباب وتم ضبطهم وحررت لهم محاضر شرطة واخفاء مسروقات باقسام باب شرقى - محرم بك - المنتزه - ابيس .. بالاضافة الى سرقة موتوسيكل من دائرة المنتزه لمواطن تركه أمام مسكنه صباحا .

٢٢ متهما

والمتهمون فى هذه القضية الاولى التى تحمل رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ عسكرية هم :

السيد عيد ابراهيم ٣٩ سنة مقاول (هارب) - قاسم قطيش ٣١ سنة (بقال) - أحمد عبدالعظيم ٣٧ سنة

مهندس زراعى - ممدوح ابوطالب ١١
سنة نجار - صلاح ابراهيم ١٩ سنة
طالب - احمد عبدالجليل ٢٢ سنة
تاجر خضروات - سامى مبارك ٢٥
سنة تاجر فواكه - خالد تهامى ٢٤
سنة عامل بناء - ابراهيم الأعرج ٢٣
سنة عامل فنى - علاء الدين عباس
٣٠ سنة كهربائى - على قاسم ٢٤
سنة ساعاتى - احمد حافظ ٢٤ سنة
طالب - ابراهيم عوض ٢٦ سنة
جزار - طارق الامام ٢١ سنة بائع
خضروات - اشرف مرسى ٢١ سنة
مدرس ابتدائى - محمد دوريش حسن
٢٧ سنة مقاول - السيد درويش حسن
٢٣ سنة مقاول - علاء البربرى ٢٩
سنة عطار (هارب) - حسن بدرانى
٢٩ سنة كهربائى (هارب) - عادل
احمد طه ٣٢ سنة نقاش (هارب) على
زايد ٣٠ سنة عاطل - نشأت بغدادى
٣٠ سنة بائع خضروات .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

تمثيلية فى قفص الاتهام أثناء نظر قضية التنظيم الارهابى

حدث خلال نظر جلسة امس للقضية الاولى للتنظيم الارهابى ان المتهم ابراهيم عوض حسن « ٢٦ سنة » ويعمل جزارا قد أصيب بانهيار عصبى داخل القفص خلال انعقاد الجلسة وساد نوع من الهرج داخل القفص حيث ادعى زملاؤه بانه مات .. وعلى الفور أمر وكيل المحكمة وفى هدوء شديد بنقله الى خارج القفص لاسعافه ثم عاد قبل نهاية الجلسة بقليل . وقد استغل المحامون هذه التمثيلية التى قام بها المتهم وطلبوا احالة جميع المتهمين الى الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف عليهم .. ورفضوا عرض المتهمين على طبيبة سجن الحضرة وتدعى د . « انهار السيد غنيم » لعدم دقتها فى تحديد الاصابات .. ولم تستجب المحكمة لهذا الطلب .

حدث خلال الجلسة أن تقدم المحامى حسين عبدالله بطلب الى المحكمة لتوقيع الكشف الطبى على المتهم علاء الدين عباس الذى كان يربط ذراعه اليسرى برباط طبى وقال أنه اصيب عمدا نتيجة التعذيب .

كانت المفاجأة ان دار الحوار التالى بين المحكمة والمتهم :

المحكمة : ايه حكاية الاصابة دى يا علاء .

علاء : دى خلع فى الكتف يا فندم .

المحكمة : الاصابة دى نتيجة ان حد ضربك يا علاء .

علاء : لا .. لا . انا اتزحلقت فى الحمام فى الزحمة وانا موجود فى سجن الحضرة علشان الوضوء .

المحكمة : وايه اللى حصل بعد كده .

علاء : رحت للدكتور برتبة عقيد .. وحولنى الى مستشفى الجامعة وعملوا اشعة وربطنا لذراعى اليسرى .

المحكمة : يعنى الاصابة دى من الزحلقة فى الحمام مش بسبب ضرب او غيره .

علاء : لا يا فندم .. انا اصبت فى الحمام من الزحمة .

المحكمة : هل النيابة عندها فكرة عن هذا الموضوع .

النيابة : نعم . هناك محضر عوارض بقسم شرطة محرم بك التابع له السجن تحت رقم ٩٢/١٨٣٠ يثبت ان الاصابة نتيجة سقوط فى الحمام وبشهادة زملائه فى السجن وعدم وجود اعتداء عليه على الاطلاق .

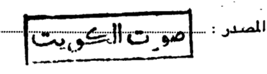
المحكمة : قرر المتهم العاشر علاء الدين عباس امام المحكمة ان اصابته كانت نتيجة سقوطه فى الحمام ولم يحدث اى اعتداء عليه .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢



◄ ١١ من المتهمين تقدموا بطلب «تظلم»

محاكمة ٤٦ بقضيتي التنظيم الارهابي في مصر

الاسكندرية - «صوت الكويت» رويتر: استأنفت احدى محكمتين عسكريتين امس محاكمة متهمين في قضايا تنظيمات ارهابية تمت احالتها اليهما من الرئيس حسني مبارك تطبيقا لاحكام القانون العسكري. ويحاكم ٤٦ متهما في القضيتين المنفصلتين منهم ١٥ هاربون. والقضية الاولى تضم ٢٤ متهما منهم تسعة هاربين والثانية تضم ٢٢ متهما منهم اربعة هاربين وتم القبض على جميع المتهمين في ٣٠ اغسطس (آب) داخل شقة مفروشة في مدينة الاسكندرية.

وتضم القضية الاولى التي بدأت اول من امس محمد شوقي الاسلامبولي وهو هارب خارج البلاد وهو الشقيق الاصغر لخالد الاسلامبولي الذي تمت محاكمته واعدم في قضية اغتيال الرئيس انور السادات.

وتضم ايضا ابوبكر ابراهيم (سوداني الجنسية) وهو هارب خارج البلاد وقالت النيابة انه «حلقة الاتصال مع الجهات الاجنبية الممولة للتنظيم».

ووجهت النيابة العسكرية لجميع المتهمين تهم انضمامهم الى جماعة ارهابية تنادي بتعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات في الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

ووجهت اليهم تهم تكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض الشخصيات من المسؤولين والمفكرين.

وقالت النيابة انهم كانوا سيستخدمون كميات من المواد المتفجرة التي تم ضبطها ومنها اسلحة نارية وبيضاء وذخائر وقنابل موقوتة. وتصل العقوبة في هذه التهم الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة تطبيقا لاحكام القانون العسكري.

وتستأنف المحكمة نظر القضية الاولى بعد غد الاربعاء بعد ان طعن الدفاع في ولاية المحكمة العسكرية وطلب محاكمة المتهمين امام قاضيهم المدني.

وتستأنف يوم السبت المقبل المحاكمة في القضية الثانية التي نظرت امس وقد طعن الدفاع ايضا بعدم ولاية المحكمة العسكرية وطلب نظرها امام القضاء المدني. وتظلم ١١ من المتهمين امام محكمة امن الدولة العليا من اعتقالهم ورفضت المحكمة تظلم تسعة منهم وقبلت الافراج عن اثنين غير ان النيابة العسكرية اصدرت قرارا بحبسهم.



المصدر : اخر ساعة
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٢

التنظيم الارهابى أمام المحكمة

● الاتهامات : الاغتيال والارهاب والتزوير والسرقة !

● فاروق عبدالمنعم ●

بعد جلسة إجراءات استغرقت ساعة كاملة ، قررت المحكمة العسكريةالعليا بالاسكندرية تاجيل نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابى الثانى الى جلسة الاربعاء القادم (٤ نوفمبر) .. والمتهم فيها ٢٤ من عناصر التطرف من بينهم لحد المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .. بالاضافة الى سودانى هارب .

وقد عقدت المحكمة اولى جلساتها لهذه القضية برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة العميد السيد حمودة والعقيد محمود الاباصيرى .

حضر الجلسة ١٥ متهما فقط .. بالاضافة الى ١١ هاربا من بينهم سودانى .

بدات احداث القضيتين الاولى والثانية فى مدينة الاسكندرية وبالتحديد فى الفترة من منتصف يناير من هذا العام حتى (٢٠) اغسطس ١٩٩٢ .. حيث استطاعت اجهزة الامن على مستوى وزارة الداخلية ومباحث امن الدولة رصد تحركات مريبة وغير علنية داخل الاحياء الشعبية وبعض المساجد الصغرى لبعض قيادات التطرف الدينى عقب احداث الصعيد واسيوط وغيرها من المحافظات ..

وتاكدت اجهزة الامن ايضا ان هناك « مجلس شورى » تم تشكيله من هذه القيادات لتلقى التعليمات من خارج البلاد وبالتحديد من تنظيم عالمى خارج مصر ويتولى قيادة الجناح المصرى المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن الى جانب قيادات اخرى فى السودان والجزائر وتونس .

ويضم مجلس الشورى عشرة افراد تم تدريبهم خارج البلاد ولهم شفرات معينة واساليب استقبال وارسال التعليمات لتنفيذ العمليات الارهابية .. كانت قائمة مجلس الشورى الذين هرب غالبيتهم الى الخارج تضم محمد شوقى الاسلامبولى .. وابراهيم ابو بكر ابراهيم (السودانى الجنسية) .. وكذلك هانى يوسف الشاذلى الطالب بكلية الاداب بجامعة المنيا والمتهم الذى كان يقود ...سيكل فى حادث اغتيال الدكتور رفعت



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٢

المحجوب ..

وهناك شخصيات اخرى هاربة مثل مصطفى حمزة - رفاعى احمد موسى - عثمان السمان - مصطفى نوفل - طلعت همام - طلعت قاسم - اسامة حسن - ابراهيم عبد الرسول وغيرهم من القيادات المتطرفة .

وقائع القضية الأولى

● والقضية الأولى التى نظرت فى بداية هذا الاسبوع والتى عقدت برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزه والعميد فيصل هيبه .. ومثل النيابة العميد السيد حموده والعقيد محمود الاباصيرى .. وكانت القضية تحمل الرقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وقام باعمال السكرتارية المساعد سعيد رمضان .

بلغ عدد المتهمين فى هذه القضية ٢٢ متهما .. هرب منهم ثلاثة فقط . غالبية المتهمين فى هذه القضية من التجار والعمال والحرفيين باستثناء مهندس زراعى حاصل على بكالوريوس الزراعة وهو المهندس عبد العظيم جاب الله .. وبائع خبز يدعى طارق الامام وجزار يدعى ابراهيم « الجلطور » . والباقى طلاب فى المرحلة الثانوية او الجامعية .

والجديد هنا ان هناك اثنين من الهاربين تم القبض عليهما قبل المحاكمة العسكرية بساعات قليلة وقدما إلى المحاكمة مباشرة بعد عرضهما على النيابة العسكرية وهما الشقيقان السيد واحمد درويش ..

اما الاتهام فى هذه القضية فيتلخص فى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات فى الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والقيام باعمال إرهابية لتحقيق اغراضهم وحيازتهم الأسلحة ومفرقعات وغيرها .. والاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل والتخريب للمنشآت العامة ودور العبادة لغير المسلمين .. واستحلال اموال المسلمين والمسيحيين والسرقة واغتصاب اموال الغير دون حق .

وظهرت خلال هذه القضية جماعة اطلقت على نفسها اسم الجبهة الإسلامية للدفاع عن المسلمين .. تضم بعض كبار المحامين فى الاسكندرية والقاهرة والصعيد امثال احمد الهلالى وسعد حسب الله وعبد الله حسين وعادل عيد ومحمود رياض وشاذلى الصغير وعبد الحارث مدنى وتوفيق شافع وسامح خيرى وغيرهم ..

والمتهمون فى القضية الأولى هم :

- السيد محمد ابراهيم مقاول هارب
- قاسم قطيش تاجر
- عبد العظيم جاب الله مهندس زراعى
- ممدوح ابو طالب نجار
- صلاح صبره طالب
- احمد عبد الجليل تاجر خضراوات
- سامى مبارك تاجر فواكه
- خالد تهامى عامل بناء
- إبراهيم الأعرج دبلوم خرسانة
- علاء رمضان كهربائى
- على الساعاتى ساعاتى
- إبراهيم الجلطور جزار
- طارق الامام خباز
- اشرف مرسى مدرس صنايع
- محمد درويش طالب
- احمد درويش طالب
- حسن البربرى كهربائى
- حسن بدران هارب
- احمد طه نقاش هارب
- نشات بغدادى بائع خضراوات

وهذه القائمة تضم علاء رمضان المصاب بخلع فى كتفه الأيسر وقد احالته المحكمة للطب الشرعى لبيان اصابته وتحديد تاريخ الاصابة بالضبط !!

اما الشهود فى هذه القضية فعددهم يصل الى ستة شهود فقط من بينهم اثنان من ضباط امن الدولة ..

استمرار نظر الدعوى

اما القضية الثانية فقد فجر الدفاع فى جلسته الاجراءات الأولى التى عقدت برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة العميد السيد حمودة .

قال الدفاع على لسان عادل عيد المحامى : ان المحكمة بتشكيلها الحالى تعد مجلسا عسكريا وليس محكمة عسكرية وبالتالى لابد من نظر القضية امام القاضى الطبيعى .

وطلب اعادة الدعوى الى النيابة العسكرية مرة اخرى ووقف النظر فى الدعوى .. والدفع بعدم الولاية لهذه الهيئة العسكرية او المجلس العسكرى لمخالفته للدستور وضمنت المحكمة قرارها بضم الدفع بعدم الولاية الى الموضوع مع استمرار نظر الدعوى !!

وهذه القضية تضم (٢٤) من عناصر التطرف



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٢

من بينهم احد المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور المحجوب وهو : هانى يوسف الشاذلى الطالب بكلية اداب المنيا .. وارهابى سودانى هارب يدعى ابو بكر ابراهيم .. حضر الجلسة (١٥) متهما فقط اما الباقون وعددهم (١١) فمازالوا هاربين .

وكان قرار الاتهام الذى تمت تلاوته فى الجلسة العلنية انهم باعتبارهم فى الفترة من يناير ١٩٩٢ الى ٢٠ اغسطس الحالى انضموا إلى جماعة ارهابية تولى امرها المتهمون من الأول إلى الثامن والمقيمون خارج البلاد والمناداة بالدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات فى الدولة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والدعوة الى تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه .. واغتيال بعض الشخصيات من المسئولين والمفكرين .

وكان الارهاب من الوسائل التى استخدمته فى تحقيق اغراضها عن طريق حيازتهم لكميات من المواد المتفجرة ووسائل التدمير والاسلحة [illegible] والأسلحة البيضاء والذخائر ورصد ومراقبة تحركات الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض المساكن بمحررات مزورة تهدف الى الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر .

، وبالاضافة الى ما سبق .. الاشتراك ايضا فى اتفاق جنائى حرض عليه وادار حركته القيادات الهاربة من المتهم الأول الى المتهم السادس بغرض القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالنظام العام حيث تم ضبط العديد من الاسلحة من بينها ٢٠ قالبا « T.N.T » وقنابل الية وطلقات عيارات مختلفة وبنادق من طرازات مختلفة وتوصيلات .كهربائية لقنابل موقوتة واسلحة « حلزونية » وغيرها .

وقاموا ايضا بتزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية وجوازات سفر .. وكذلك تزوير خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الدفاع .. وتصل العقوبة الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن تطبيقا لاحكام القانون العسكرى ومواده .

وقررت المحكمة ايضا استمرار حبس جميع المتهمين الآخرين والمحبوسين احتياطيا .. واعادة إعلان المتهمين الهاربين والشهود وندب المحامين للدفاع عن المتهمين الهاربين وتمكين الدفاع من الاطلاع على ملف القضية .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

تحقيقات فى تنظيمى الجهاد المسلح

خرائط لاغتيال ٦٩ شخصية عامة وأمنيــة

اكد ملف التحقيقات فى قضية ضبط تنظيمي الجهاد المسلح والمتهم فيها ٤٨ متطرفا بالتخطيط لعمليات ارهابية واغتيالات لشخصيات عامة وامنية وتخريب المنشآت الحيوية ان المتهمين تربطهم علاقات قوية بتنظيمات ارهابية خارجية .

وذكرت اوراق الملف من تحريات وتحقيقات ان المتطرفين تلقوا دعما ماليا من جهات خارج البلاد تقدر بنحو ١,٥ مليون دولار على ٦ مراحل وحصلوا على اسلحة وذخائر من كافة الانواع لتنفيذ مهامهم .

واعدوا مخططات لاغتيال ٥٦ ضابطا بأمن الدولة . وقائمة شملت ١٣ مسئولا وشخصية عامة تحت دعوى انهم اعداء للاسلام ومن المحل دماؤهم اضافة لرسوم وخرائط لدخول بعض المنشآت لتخريبها كما تم ضبط وثائق تؤكد علاقاتهم برؤساء وكوادر تنظيمات متطرفة فى ٥ دول عربية

يذكر ان هناك ١٧ متهما هاربا يجرى بحث كيفية القبض عليهم بعد تحديد اماكن هروبهم لتقديمهم للمحاكمة مع المتهمين الاخرين البالغ عددهم ٣١ متهما والذين تجرى محاكمتهم امام المحكمة العسكرية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

تأجيل محاكمة المجموعة الثانية من أعضاء الجهاد بالاسكندرية إلى الاثنين
المحـكمة تقـرر عقد الجلسـات «سـرية» لاعتبـارات أمنيـة

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل نظر قضية التنظيم الثانى الى جلسة الاثنين القادم على ان تكون جلساتها سرية لاعتبارات امنية مع اعادة اعلان الشهود واتاحة الفرصة للدفاع للاطلاع والاستعداد ورفض طلب الدفاع بوقف نظر القضية الى حين الفصل فى الدعوى الادارية بالطعن على قرار رئيس الجمهورية باحالة المتهمين الى القضاء العسكرى

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى ومثل النيابة العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية بسكرتارية الملازم اول احمد حافظ للنظر فى الدعوى رقم ٢٤ جنايات «المدعى العام العسكرى» والمتهم فيها ٢٦ شخصا من اعضاء الجهاز منهم ١١ متهما هاربا من بينهم شقيق خالد الاسلامبولى قاتل الرئيس الراحل انور السادات

وبدأت الجلسة بالنداء على المتهمين جميعا واثبات انتداب المحكمة لمحامين عن المتهمين الهاربين من قبل المحكمة وقد تقدم احد المحامين بخطاب من نقابة المحامين يضم اسماء مجموعة من المحامين المنتدبين من النقابة للدفاع عن الهاربين وقرر رئيس المحكمة ارفاق هذا الخطاب بالاوراق مع عدم السماح لهم بالحضور عن المتهمين الهاربين واكد ان المحكمة كانت قد ارسلت خطابا الى النقابة تطلب اسماء المحامين المنتدبين للدفاع عن المتهمين الهاربين . وعندما تأخر رد نقابة المحامين انتدبت المحكمة محامين اخرين للدفاع عنهم ولايجوز انتداب اكثر من محام للمتهم الواحد. كما طلب احمد شوقى الاسلامبولى المحامى وهو والد المتهم الاول الحضور بتوكيل عن ابنه قرر رئيس المحكمة لن المتهم الهارب ليس له توكيل وقد انتدبت المحكمة محاميا عنه وسمحت للاب بالحضور متطوعا عن ابنه الهارب .

كما تقدم الدفاع بكشف يضم اسماء ٨ متهمين طلبوا عرضهم على الطب الشرعى لوجود اصابات وقد قامت المحكمة بمناظرتهم .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

□ قضية التنظيم الارهابى الثانى بالاسكندرية :

جلسات سرية لمحاكمة المتهمين بداية من الاثنين القادم

المحكمة : نضع فى اعتبارنا انهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم

تعقد المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بداية من الاثنين القادم جلسات سرية لمحاكمة المتهمين فى قضية التنظيم الارهابى الثانى رقم ٢٤ جنايات مدعى عام عسكرى كانت المحكمة قد قررت فى جلسة الامس تأجيل نظر القضية ورفض طلب الدفاع بوقف نظرها لحين الفصل فى الطعن المقدم ضد قرار رئيس الجمهورية باحالة القضية للقرار العسكرى .

استمرت الجلسة ساعة ونصفا وبعد ٣ ساعات مداولة اصدرت المحكمة قرارها المتقدم برئاسة اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى ومثل النيابة العقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية بامانة سر الملازم اول احمد حافظ .

قبل الجلسة وقف المتهمون فى صفين داخل القفص ومن خلفهم احد المتهمين غير ظاهر اخذ يردد نفس التهديدات التى وجهها فى الجلسة الماضية للشخصيات العامة والسياح والسفراء والقناصل بمغادرة مصر وبعد ذلك اخذوا يرددون الاناشيد والهتافات الدينية ..

وتقدم احد اعضاء الدفاع الى رئيس المحكمة وقرر ان المتهمين الماثلين فى القفص ابرياء حتى تثبت ادانتهم ولكن الصحف لاتلتزم الحياد وتصفهم بانهم ارهابيون وطالب بالسماح لمندوبى وكالات الانباء العالمية بالحضور لنقل مايحدث فى هذه الجلسات وقرر ان الدفاع سيقوم برفع دعاوى قذف ضد الصحف التى نشرت موضوعات تسىء الى سمعة موكليهم .

وبعد ذلك دخل احد اعضاء الدفاع وهو فى حالة انفعال مشيرا الى ان الحراسة على المحكمة تتضمن مضايقة للدفاع ومنعهم من الدخول وتساءل المحامى : هل المحكمة سرية ام علنية فرد عليه رئيس الجلسة ماذا ترى

المتهم هانى الشاذلى احد قتلة المحجوب واحد قيادات التنظيم الارهابى .

تابع المحاكمة
حسين ثابت
[تصوير : حسين فتحى]

وكيف دخلت السيدات واهالى المتهمين والموجودون داخل القاعة الان واشار رئيس المحكمة الى احدى السيدات الموجودات داخل القاعة وسالها فقررت انها قريبة احد المتهمين ورد رئيس المحكمة ان هؤلاء الموجودين داخل القفص ابرياء حتى تثبت ادانتهم ويطالبوننا بسرعة تحديد مصائرهم حتى لايظل برىء داخل القفص ولاداعى لاضاعة وقتهم ووقت المحكمة فى مناظرات والمحكمة احرص ماتكون على مصلحة هؤلاء الابرياء لانهم امانة فى اعناقنا امام الله

وبالنسبة للمضايقات او منع المحامين من دخول الجلسات أصدر رئيس المحكمة تعليماته الى رئيس الحراسة بالا يمنع اى محام له صلة بالقضية من دخول الجلسات ومنحهم التسهيلات والضمانات الكافية .

ثم تقدم الدفاع بكشف بضم اسماء ٨ متهمين لعرضهم على الطب الشرعى لوجود اصابات بهم من اثر التعذيب وهم فايز عيدى عبد الراضى وشريف حسن احمد وخلاف محمود عبد السميع وجمال محمد عثمان ومحمد سعد محمد عبده وهانى الشاذلى

وتقدم الدفاع بشهادة رسمية من محكمة القضاء الادارى بالقاهرة تفيد الطعن على قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه القضية والقضية الاخرى للقضاء العسكرى كما طلب الدفاع بضم اصل قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه الدعوى للقضاء العسكرى لان الموجود فى ملف الدعوى هو صورة من مشروع قرار جمهورى غير موقع من رئيس الجمهورية كما طلب بضم عدد الجريدة الرسمية او رقمه الذى تم نشر هذا القرار وتاريخه

وطالب الدفاع بوقف نظر الدعوى لحين الفصل فى الطعن المقدم امام محكمة القضاء الادارى .

ثم رفعت الجلسة للمداولة التى استمرت ٣ ساعات تخللها قيام المتهمين بصلاة الظهر داخل القفص

وقررت المحكمة بعد المداولة رفض طلب وقف نظر الدعوى وتاجيلها الى جلسة الاثنين القادم مع عقد الجلسات سرية لتعلقها بالامن العام .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٢

مصر: تأجيل محاكمة تنظيم "ثوار افغانستان"

□ الاسكندرية - «الحياة»:

■ قررت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس بعد مشاورات استغرقت ثلاث ساعات تاجيل النظر في قضية تنظيم «ثوار افغانستان» المتطرف المنشق عن «الجهاد» والذي ضم ٣٦ متهماً بينهم ١١ فاراً، الى الاثنين المقبل، على ان تكون الجلسات سرية.

وكذلك قررت المحكمة رفض طلب الدفاع وقف السير في القضية الى حين بت الدعوى الادارية التي رفعها الدفاع امام القضاء الاداري طالباً وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه القضية على القضاء العسكري، وكذلك القضية الاخرى المتهم فيها ٣٣ متهماً من اعضاء تنظيم «الجهاد» بينهم ٤ فارين.

وكانت المحكمة العسكرية العليا انعقدت في العاشرة قبل ظهر امس برئاسة اللواء احمد عبدالله. ورفضت المحكمة طلباً تقدم به احد المحامين للدفاع موكلا عن ابنه المتهم الاول الفار محمد احمد شوقي الاسلامبولي وهو شقيق خالد الاسلامبولي المتهم الاول الذي اعدم بعد ادانته باغتيال الرئيس الراحل انور السادات. كما رفضت احتجاج احد المحامين واتهامه الصحافة بانها «منحازة وتقلب الحقائق التي تدور في جلسات المحاكمة للتاثير في المحكمة». ورد رئيس المحكمة بأن الصحافة المصرية «حرة ومسؤولة وملتزمة».

ويذكر ان النيابة العسكرية وجهت اتهامات عدة الى المتهمين في القضية تتراوح عقوباتها بين الاشغال الشاقة المؤبدة والموقتة والسجن.

الطعن فى محاكمة الإسلاميين أمــــام القضــــاء العسكرى

تقدم المتهمون الذين أحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية بموجب قرار رئيس الجمهورية بطعن فى قرار الاحالة أمام محكمة القضاء الإدارى استناداً إلى عدم دستوريته ومخالفته لنصوص القانون فى احالة المتهمين فى وقائع تقع ان صحت تحت تجريم القانون العام وليس أمام المحاكم العسكرية. حضر من دفاع المتهمين الطاعنين الأساتذة: د. عبد الحليم مندور وأحمد شوقى الاسلامبولى ويوسف صقر وسعد حسب الله ومنتصر الزيات ومحمود رياض المحامون. وأوضح عبد الحليم مندور أن هذا القرار له دلالة خطيرة على فساد الحياة السياسية فى مصر ويراد منه إرهاب الاسلاميين وينحدر إلى درجة اساءة استعمال السلطة خاصة وانه سبق وأن رفضت محكمة القضاء الإدارى قبل ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ باحالة المتهمين باحراق نوادى الفيديو إلى محكمة عسكرية، وايدت الإدارية العليا الحكم واعيدت محاكمتهم أمام القضاء العادى. وطلب الدفاع عن الحكومة تاجيل الدعوى لاحضار القرار ورد رئيس الجمهورية. واعترض د. مندور ودفاع المتهمين على التاجيل مؤكدين أن رقاب المتهمين فى حالة خطرة ويداهمهم شر مستطير ولا يحتمل الأمر أى تاجيل، فقررت المحكمة التاجيل للثلاثاء القادم لرد رئيس الجمهورية وتقديم صورة رسمية من القرار.

حضر المحاكمة ممثلو منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية وشارك لفيف من المحامين منهم عادل عيد وعبدالله حسين.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تواصل بعد غد نظر قضية التنظيم الارهابى بالاسكندرية :

هدفهم .. الإنتقام من ضباط مباحث أمن الدولة !

دروس دينية فى الجامع .. وتدريبات على الكاراتيه فى المنتزه !

بعض المتهمين .. انشقوا عن جماعة حزب الله بالإسكندرية !

كتب محمود صلاح :

تواصل المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية برئاسة اللواء احمد عبدالله بعد غد - الاثنين - نظر قضية التنظيم الإرهابى بالإسكندرية .

ورغم أن جلسة اليوم ستكون سرية . إلا ان قرارات الإتهام كشفت الابعاد الخطيرة لمخطط هذا التنظيم . الذى إنشق عدد من افراده عن جماعة « حزب الله » واعتنقوا فكر الجهاد المتطرف .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

كما تكشف أوراق التحقيق فى القضية والتى تزيد عن ألف صفحة من التحقيقات والتحريات . عن هوة الظلام التى انزلق إليها افراد هذا التنظيم .

ومع التأكيد على أن كل متهم برىء حتى تثبت إدانته . إلا أن ملف القضية يحوى الكثير من المعلومات الخطيرة ، ويطرح إستفهامات اكثر .

● كيف تمكن افراد التنظيم من الحصول على مدفع رشاش وأسلحة اخرى ؟

● ولماذا « إستحلوا » سرقة المواطنين لتمويل نشاطهم الإرهابى !

● ومن هو الشخص المجهول الذى كان يشرف على تدريب افراد التنظيم بدنيا وعسكريا ؟

● وهل كانوا حقا يخططون للإنتقام من بعض ضباط مباحث امن الدولة بالاسكندرية .. وكيف تمكنوا من تحديد منازل هؤلاء الضباط ؟

●●●

أغرب ما فى هذه القضية « العجيبة » التى يتكون منها هذا التنظيم . شخصيات مختلفة ومهن اكثراختلافا . لايربط بينها سوى الفكر المغلوط . منهم المقاول والمهندس . ومنهم النجار وبائع الفاكهة . ومنهم العاطل ومدرس ثانوى . بل منهم « مبيض المحارة » والعطار !

عدد أفراد التنظيم ٢٢ فردا هم كما يقول قرار الإتهام : السيد محمد محمد إبراهيم (٣٩ سنة) ، ويعمل مقاولا . وقاسم إبراهيم قاسم قطيش (٣١ سنة) ، تاجر مواد غذائية . واحمد محمد عبدالعظيم جاب الله حجازى (٣٧ سنة) ، مهندس زراعى . وممدوح يونس على ابو طالب (٢٢ سنة) نجار باب وشباك وصلاح حسين ابراهيم صبره (١٦ سنة) طالب بمدرسة التدريب المهنى . واحمد إبراهيم عبدالجليل (٢٢ سنة) ، تاجر خضر وفاكهة . وسامى محمد رمضان على مبارك (٢٥ سنة) بائع فاكهة . وخالد خليفة تهامى (٢٤ سنة) مبيض محارة . وابراهيم محمد عبدالستار الأسرج (٢٣ سنة) حاصل على دبلوم الترسانة البحرية وبدون عمل . وعلاء الدين إسماعيل عباس (٣٠ سنة) كهربائى . وعلى قاسم عبدالله مصباح (٣٤ سنة) فنى صيانة واحمد محمد حسن حافظ (٢٤ سنة) حاصل على دبلوم المعهد الفنى . وابراهيم عوض حسن الجعدار (٣٦ سنة) عامل بمحل جزارة . وطارق الإمام عبدالمطلب (٢١ سنة) بائع خضر . وأشرف رجب محمد مرسى (٢١ سنة) مدرس ثانوى . ومحمد درويش محمود (٢٧ سنة) مقاول . وعلاء عبدالغنى حسن البربرى (٢٩ سنة) كهربائى . وحسن شحاته حسن بدران (٤٥ سنة) صاحب محل عطارة . وعادل احمد طه حسن (٢٢ سنة) نقاش . وعلى عبدالبارى محمد زايد والسيد درويش محمد ونشأت محمد بغدادى .

هؤلاء هم افراد التنظيم .. وهم بحق مجموعة مختلفة .. فأين إلتقوا .. وكيف كانت مخططاتهم ومعتقداتهم ؟

●●●

يقول قرار الإتهام أن التنظيم بدأ بإتفاق بين السيد محمد ابراهيم « أمير الجماعة » وقاسم قطيش « تاجر المواد الغذائية » والمهندس الزراعى أحمد محمد جاب الله فى شهر مارس الماضى . على إنشاء التنظيم برئاسة الاول على أن يقوم تاجر المواد الغذائية بتثقيف افراد الجماعة دينيا ويقوم المهندس الزراعى بتدريبهم بدنيا .

● ماهى اهداف التنظيم ؟

الدعوة إلى تكفير الحاكم وتكفير المجتمع والقيام بعمليات إرهابية ضد رجال الشرطة وضد دور العبادة المسيحية وإستحلال اموال العوام .

وكانت التحريات قد أكدت أن الثلاثة قد وضعوا نواة التنظيم خلال شهر رمضان الماضى . وذلك بإعتناق فكر جماعة الجهاد جناح عبود الزمر . الذى يدعو لتكفير الحاكم وعدم العوز بالجهل . وخططوا لتجنيد افراد الجماعة . بعد إقناعهم بفكر الجهاد .

وفى البداية تمكن الثلاثة من إستقطاب ١٥ فردا . وتم تعيين السيد محمد محمد إبراهيم أميرا للجماعة وقاسم إبراهيم مسئولا للتثقيف وأحمد محمد حسن مسئولا عن التدريب .

ويدأ افراد الجماعة يعقدون لقاءاتهم فى مساجد الهدى وعمرو بن العاص والموعظة الحسنة . وخلال هذه اللقاءات كان يتم تدريس منهجهم الفكرى . والإتفاق على أن تتم التدريبات البدنية فى منطقة النزهة . وكانت تعتمد على تدريبات رياضة السويدى والكاراتيه والألعاب العنيفة .

وفى نفس الوقت كانوا يعقدون اللقاءات السرية المنتظمة فى منازلهم لتحديد الأهداف . التى كان من أولها رصد منازل بعض ضباط مباحث أمن الدولة بالإسكندرية بغرض الإنتقام منهم . ورصد بعض الأهداف الأخرى مثل الكنائس وأقسام الشرطة .

لكن الغريب أن أول ماخططوا له كان الإعتداء على جندى المرور فى منطقة الطابية .. وذلك بهدف سرقة سلاحه !

●●●

وتضيف تحريات رجال الأمن المثبتة فى ملف القضية : أن افراد الجماعة لم يجدوا سوى السرقة وسيلة لتدبير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة . فقام المتهم قاسم إبراهيم قاسم بتكليف المتهمين علاء الدين عباس وخالد خليفة التهامى وسامى محمد رمضان وإبراهيم الأسرج وأحمد إبراهيم عبدالجليل بإرتكاب بعض حوادث السرقة . فقاموا بالفعل بسرقة بعض المحلات والمنازل والنوادى . كما سرقوا دراجة بخارية لإستخدامها فيما بعد فى عملياتهم الإرهابية .

وعندما تمكن رجال الامن من تحديد شخصيات المتهمين . وصدرت القرارات بالقبض عليهم . عثر لديهم على مدفع رشاش « بورسعيد » ومسدس « فرد » وكمية من الذخيرة والأسلحة البيضاء . وبدأت التحقيقات مع أفراد التنظيم . ويكشف التحقيق مع احدهم وهو المتهم إبراهيم الأسرج عن معلومات مثيرة . وفى البداية يعترف إبراهيم بأنه سبق إعتقاله من قبل ثلاث مرات .

ويقول : حضرت دروسا دينية مختلفة للشيخ محمد إسماعيل فى مسجد ابو حنيفة ببولكلى وهو سلف الفكر وللشيخ أحمد طارق وهو من جماعة حزب الله وذلك قبل وفاته . وكنت أحضر هذه الدروس فى مسجد المجاهدين لكنى لم اعتنق فكر أى من هؤلاء .

ـ س : هل لك أى صلة بنشاطات الجماعات الدينية ؟

● ج : لا .. وكان إتصالى بهذه الجماعات مقصورا على اللقاءات التى تتم علانية فى المساجد

ـ س : ماهى صلتك بباقى افراد التنظيم ؟

● ج : لا اعرف منهم سوى علاء الدين إسماعيل وقد إلتقيت به فى المعتقل عام ٨٩ . وصلتى به لاتتعدى مجرد السلام . واعرف أحمد إبراهيم من خلال مسجد المجاهدين . كما تعرفت على خالد خليفة وسامى محمد رمضان معرفة سطحية أيضا فى



المصدر : أخبـار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

مسجد المجاهدين . وإن كنت قد سمعت إسم قاسم إبراهيم وابو عاصم في نفس المسجد لكني لم التقِ بهما . ولا اعرف إن كان لهؤلاء صلة تنظيمية بجماعة حزب الله أم لا .

ولقاءاتي بهم شبه منقطعة منذ وفاة الشيخ أحمد طارق .

- س : ماهي وجهة نظرك في نظام الحكم في البلاد ؟

● ج : هو نظام غير إسلامي لأنه يبدل شرع الله .

- س : ماهي وجهة نظرك في مشروعية إستحلال اموال ودماء غير المسلمين من ابناء الديانات السماوية الأخرى ؟

● ج : هذا غير مشروع .. حتى يقام شرع الله بإقامة الخلافة الإسلامية . وفي هذه الحالة يكون لهم مالنا وعليهم ماعلينا . اما في الوقت الحالي لايجوز إستحلال اموالهم او دمائهم ولو تم ذلك لاعتبر هذا الفعل سرقة محرمة شرعا .

- س : وماهو السبيل من وجهة نظرك لإقامة الخلافة الإسلامية ؟

● ج : عن طريق الدعوة والموعظة الحسنة .

●●●

وتكشف محاضر القبض على المتهمين والتحقيق معهم عن الكثير . وإن كانوا قد أنكروا في هذه التحقيقات التهم التي وجهت اليهم .

● يقول محضر القبض على المتهم صلاح حسين إبراهيم أنه إنضم إلى المجموعة التي تعتنق فكر الجهاد بناء على دعوة المتهم قاسم قطيش . وشارك في الدروس التثقيفية التي كانت تعقد أيام الأحد والثلاثاء والخميس بمسجدي الموعظة الحسنة وعمرو بن العاص . كما إشترك في التدريبات البدنية على الكاراتيه والتايكوندو والسويدي في النزهة وكان المتهم احمد محمد حافظ يتولى تدريبهم . وكلفه المتهم قاسم قطيش برصد تحركات شرطي المرور في الطابية للإستيلاء على سلاحه . وبالفعل رصد تحركات الجندي . كما كلفه قاسم برصد نقطة شرطة الطابية ومحطة توليد الكهرباء هناك . وتحديد الحراسات والأسلحة بها .

● **ويقول محضر ضبط لخر : ان** رجال الأمن توجهوا لضبط المتهمين سامي محمد رمضان وعلاء الدين إسماعيل واحمد إبراهيم عبدالجليل وخالد خليفة تهامي عقب خروجهم من مسجد الموعظة الحسنة . وحاول المتهمون الفرار عند مشاهدتهم رجال الأمن . لكن تم القبض عليهم وعثر معهم على كيس بلاستيك بداخله ٤ « سنج » وبعض مفاتيح الشقق والموتوسكيلات و ٤ قطع صاج جار إعدادها كلوحات رقمية للموتوسيكلات . وانهم إعترفوا بالإشتراك في التنظيم . وأن المتهم قاسم إبراهيم كلفهم بإرتكاب حوادث سرقة لتدبير المال اللازم للتنظيم وفقا لمبدأ الإستحلال . فسرقوا محتويات عدة كبائن بشاطيء ستانلي وسرقوا دراجة بخارية وجهاز كاسيت من مقهى وجهاز كاسيت آخر من كشك خردوات واجهزة اخرى من فيلتين بالعجمي ومجموعة كتب دينية من مكتبة « حميدو » بشارع النبي دانيال

●●●

ويقول محضر القبض على المتهم علي قاسم عبدالله عبدالله الصباح . انه إعترف بأنه سبق أن إنشق عن جماعة حزب الله . وإنضم إلى هذا التنظيم الذي يعتنق فكر الجهاد .

● **ويقول محضر ضبط المتهم** ممدوح يونس انه تم ضبط خريطتين لمدينة الإسكندرية في بيته . وإعترف بإشتراكه مع بعض عناصر الجماعة الإسلامية بالشروع في حرق نادي فيديو بميامي . وأن المتهم قاسم إبراهيم كلفه بتوفير بعض خرائط مدينة الإسكندرية موضح بها أقسام الشرطة والمنشآت الحكومية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومـات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

سماع شهود الاثبات فى قضية التنظيم المتطرف بالاسكندرية

الاسكندرية ـ من حسين ثابت وعلاء رياض :

واصلت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية صباح امس جلساتها فى قضية التنظيم المتطرف المتهم فيه ٢٢ من اعضاء الجهاد من بينهم ٤ هاربين حيث استمعت إلى ٤ ضباط من مباحث امن الدولة وامرت بضم الدفوع التى قدمها الدفاع للموضوع وضم اصول اوامر اعتقال المتهمين والسماح للمتهم الثالث باحضار شاهد نفى لجلسة اليوم .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكرى والعقيد السيد حمودة مدير النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسى رئيس النيابة بادارة المدعى العسكرى وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان .

بدأت الجلسة بالنداء على الشهود واثبات حضور دفاع عن كل متهم وقرأ رئيس الجلسة عليهم قرار الاتهام وانكروا جميعا التهم المنسوبة اليهم .

ثم تقدم الدفاع بعدة دفوع ببطلان قرار رئيس الجمهورية باحالة هذه الدعوة للقضاء العسكرى لخلو القرار من توقيع رئيس الجمهورية كما دفع الدفاع بعدم دستورية المادة (٣) فقرة (أ) من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ قانون طوارىء والتى تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى تفتيش الاشخاص واعتقالهم وتفتيش مساكنهم لتعارضها مع المادة ٤٤ من الدستور الذى يعطى المسكن حرمة لا يجوز تفتيشه الا بأمر قضائى مسبب وايضا عدم اختصاص المحكمة مكانيا ونوعيا طبقا لقانون مكافحة الارهاب الذى نص على ان تختص محكمة استئناف القاهرة دون غيرها بنظر القضايا التى تتعلق بهذا القانون .

وبعد ذلك استمعت المحكمة إلى اقوال ٤ شهود من ضباط أمن الدولة حول اجراءات التحريات وضبط المتهمين والمضبوطات .

وفى نهاية الجلسة أصدرت المحكمة قراراتها المتقدمة .



المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

تواصل محاكمتها لأعضاء التنظيم الارهابى

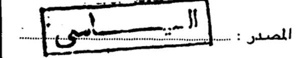
استأنفت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ، جلستها الثالثة لمحاكمة اعضاء التنظيم الارهابي المتهمين في القضية الأولى المسماة « الجهاد الاسلامى » ، والبالغ عددهم ٢٢ متهماً منهم أربعة هاربين لم يتم القبض عليهم حتى الان . وقد اتهمتهم النيابة العسكرية بانشاء جماعة ارهابية هدفها تعطيل العمل بالدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة أعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بتخريب الكنائس وتكفير الحاكم والمجتمع واغتيال عدة شخصيات عامة ودينية وسياسية ووزراء حاليين وسابقين ومحافظين وكان الارهاب ابرز الوسائل لتحقيق اغراض جماعتهم ، بحيازة أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص . واشتراك جميع المتهمين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل وتخريب المنشآت العامة ودور العبادة المسيحية والسرقة لتمويل جماعتهم الارهابية .

وقد طالب العقيد السيد حموده رئيس النيابة العسكرية وممثل الادعاء بتطبيق مواد القانون التى تقضى بعقوبات تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة على المتهمين حسب ادوارهم الارهابية .

وكانت المحكمة قد رفضت في جلستيها السابقتين اللتين عقدتا يومى الخميس ٢٩ اكتوبر الماضى والأحد أول نوفمبر الجارى طلبات هيئة الدفاع عن المتهمين والتى طالبت باحالة المتهمين الى مصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبى عليهم واثبات الاصابات التى لحقت بهم عقب القبض عليهم . كما رفضت المحكمة طلب الدفاع بضم قرار تشكيل هيئتها وضم اصول قرارات اعتقال المتهمين المقبوض عليهم والصادرة من وزير الداخلية .

[البقية ص ١١]





المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

طالب بذلك صبحي صالح المحامي ورفض طلب الدفاع بضم أصل القرار الجمهوري رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ باحالة القضية للقضاء العسكري .

شهود الاثبات

ومن المقرر ان تستمع المحكمة الى ١٤ شاهد اثبات في القضية منهم ثمانية من ضباط مباحث امن الدولة بالاسكندرية والذين اجروا التحريات وقاموا بالقاء القبض على المتهمين وتفتيش منازلهم عقب صدور قرار وزير الداخلية باعتقالهم بالاضافة الى ستة شهود اخرين من المواطنين الذين استأجر منهم احد المتهمين مسكناً او محلاً او تعرضوا للسرقة منهم لتمويل تنظيمهم الارهابي وقد سبق لجميع هؤلاء الشهود ان ادلوا باقوالهم امام نيابة امن الدولة العليا اثناء تحقيقاتها .

وشهود الاثبات هم .. من ضباط مباحث امن الدولة العميد محمد احمد خضر والعقيدين محمود فتحي عبد العزيز وعصام الدين محمد بيومي والرواد محمد عاطف القمري ومحمد نوح محمد وخالد السيد حبشي واحمد طارق نيازي هؤلاء تولوا تنفيذ قرارات وزير الداخلية باعتقال المتهمين وتفتيش منازلهم وهم ابراهيم عبد الستار الأسرج وعلي قاسم عبد الله وقاسم ابراهيم قاسم وممدوح يونس ابو طالب وسامي محمد رمضان وعلاء الدين اسماعيل عباس وخالد خليفة التهامي واحمد عبد الجليل واحمد محمد حسن حافظ وابراهيم عوض حسن جعدار وطارق الامام عبد المطلب وصلاح حسن ابراهيم واحمد محمود عبد العظيم وأشرف رجب محمد والمحبوس على ذمة المحاكمة .

بينما يشهد الرائد يحيى حجاج رئيس فرع مكافحة التطرف بمباحث امن الدولة بالاسكندرية بأنه أجرى التحريات عن التنظيم المتطرف وسلمه إلى نيابة امن الدولة يوم ٢٤ اغسطس الماضي وطلب من اللواء مصطفى عبد القادر مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة بإحالة محضر التحريات إلى المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام لنيابة امن الدولة يوم ٢٥ اغسطس الماضي للتحقيق مع المتهمين بعدما تم اعتقالهم واستصدار اوامر بالقبض على بقية المتهمين الهاربين .

وقد بدأت نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها في القضية يوم ٢٧ اغسطس بمقر نيابة الاسكندرية بمعرفة هشام حموده رئيس النيابة ومعه هاني برهام وشريف عبد النبي وعمر فاروق وكلاء النيابة .

اما بقية شهود الاثبات من المواطنين المدنيين وعددهم ستة شهود هم بسيوني علي بسيوني ـ ٧٤ سنة ـ ويشهد باستئجار المتهم علي قاسم لمحل بمنزله بالحضره والشاهد عبد العظيم عامر بحيري ـ ٥١ سنة ـ عضو بمجلس ادارة نادي الحضرة الرياضي ويشهد بسرقة اربع أجهزة كمبيوتر صخر واشرطتها من النادي والمؤجره له والشاهد حسن محمد عبد اللطيف ـ صاحب كشك ـ يشهد بسرقة تسجيل ناشيونال منه والشاهد سعيد عبد السلام عبد المجيد صاحب مقهى كمال بشارع القنال ويشهد بسرقة تسجيل سوني والشاهد مصطفى محمود أبراهيم مدير مجمع القرية العاشرة ويشهد بسرقة بعض البضائع من المجمع والشاهد الاخير هاني مصطفى محمد ـ كهربائي ـ يشهد بسرقة موتوسيكله الجاوا .

والمعروف ان المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تواصل غداً الاثنين في أول جلساتها السرية نظر القضية الثانية للتنظيم الارهابي والمسماه « ثوار افغانستان » والمتهم فيها ٣٦ متطرفاً منهم ١٥ مقبوض عليهم وتسعة هاربون على راسهم محمد شوقي الاسلامبولي المتهم الأول في القضية وشقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس السابق أنور السادات والموجود حالياً في افغانستان منذ عدة سنوات ومقيم بها مع اسرته .. !!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

■ بعد جلسة سرية :

مرافعة النيابة الأربعاء
فى قضية التنظيم الارهابى بالاسكندرية

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم المتطرف المتهم فيها ٢٢ متهماً الى جلسة الاربعاء القادم لسماع مرافعة النيابة بعد أن استكملت امس سماع شهادة شهود الإثبات ، وشاهد نفى واحد فى جلسة سرية استمرت نحو الساعتين .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء احمد عبدالله بدأت الجلسة علنية لسماع شاهدة نفى واحدة هى والدة زوجة المتهم الثالث احمد عبدالعظيم حيث اكدت أن عملية ضبط المتهم وتفتيش مسكنه لم تسفر عن ضبط اى أسلحة ، وأنها كانت حاضرة عملية الضبط وبعد ذلك طالب الدفاع بمناقشة بعض شهود الاثبات مرة اخرى فقررت المحكمة رفع الجلسة على أن تواصل انعقادها فى جلسة سرية لسماع الشهود



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

مفتى الجهاد يتصل من أمريكا والاسلامبولى يطلب دعما خارجيا

كتب حمدى رزق :

اجرى الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى تنظيم الجهاد عدة اتصالات بعدد من اتباعه فى القاهرة لمتابعة سير محاكمة تنظيم « ثوار افغانستان » بالاسكندرية . وترك الدكتور عمر ارقام تليفونه بسان فرانسيسكو التى انتقل إليها من نيوجيرسى قبل شهر .

وقالت مصادر التحقيقات التى اجريت مع العناصر الـ ١٥ المضبوطة والتى تحاكم حاليا بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ان كافة هذه العناصر كانت عائدة لتوها من افغانستان عبر طريق الخرطوم السلام ـ الاسكندرية ، وانه تم ضبطها وهى تحمل كميات كبيرة من الدولارات والأسلحة والذخائر ، وقائمة بالحبر السرى لعدد من الشخصيات المرشحة للاغتيال وعلى راسها وزير الداخلية ، ومديرا امن الدولة فى القاهرة والاسكندرية !

وتؤكد المعلومات المتوافرة لدى عناصر الجماعة ان ثمة اتصالات اجراها محمد شوقى الاسلامبولى بعدد من المسئولين فى حزب الله عند زيارته الأخيرة للبنان قبل نحو العام ضمن جولة ضمت الجزائر حيث مكث فيها شهرا فى رعاية جبهة الإنقاذ الوطنى واجرى اتصالاته مع جماعة مراد والطيب الافغانية التى حاربت معه فى افغانستان ، وانه عاد إلى افغانستان ليقيم فيها حيث يحرر مجلة باسم « المرابطون » .

ويذكر ان محمد شوقى الاسلامبولى غادر القاهرة ـ بعد اغتيال السادات وإدانة شقيقه خالد الاسلامبولى ـ بطريقة شرعية وبجواز سفر مصرى سليم ، وانه متهم حالياً بعدد من القضايا السياسية اخطرها قيادة تنظيم « ثوار افغانستان » .



عمر عبد الرحمن

على جانب اخر تشير اعترافات مجموعة الـ ٢٢ فى تنظيم « محطة الرمل » الإرهابى

ولا يزال ١١ عضواً من التنظيم هاربين وقد تم ضبط عدد من الخلايا فى الاسكندرية والقاهرة ، واقر افراد المجموعة فى التحقيقات انهم مكلفون من قبل محمد شوقى الاسلامبولى ، شقيق خالد الاسلامبولى قاتل السادات . وانه المنسق الفعلى لعمليات المجموعة فى افغانستان ويقوم باستقبالهم وتدريبهم مع عضو الجهاد البارز طلعت فؤاد قاسم الذى خرج من القاهرة بجواز سفر مزور قبل نحو ثلاث سنوات هاربا من مراقبة الأمن فى مصر والذى يضطلع بمهام التدريب العسكرى هناك .

والذى يحاكم امام نفس الدائرة بالقضاء العسكرى ان الجماعة قامت على مبدأ الاستحلال اى تحليل الغاية للوصول إلى الحكم وان هذا المبدأ طبق على تحليل السرقات التى تعدت عشرين حادث سرقة مابين مارس واغسطس الماضيين ، وان افكارها مزيج من افكار الجماعة الإسلامية والشوقيين وانهم استهدفوا سرقة الموتوسيكلات والأجهزة الكهربائية والشقق المفروشة للصرف على تمويل التنظيم الذى يضم اثنين من المجندين العاديين تم اجتذابهم من محطة الرمل بالاسكندرية . ■



تاجيل دعوى تنظيم الجهاد الى جلسة ١٧ نوفمبر

كتب صالح الصالحي :

قررت محكمة القضاء الادارى امس تاجيل دعوى وقف تنفيذ قرار احالة المتهمين فى قضية تنظيم الجهاد الى محكمة الجنايات العسكرية بالاسكندرية الى جلسة ١٧ نوفمبر الحالى .. لتقديم المذكرات والمستندات .

صدر القرار برئاسة المستشار طارق البشرى نائب رئيس مجلس الدولة بأمانة سر سامى عبدالله .

المحكمة العسكرية تنظر اليوم قضية التنظيم الارهابى

● فاروق عبد المنعم

تبدأ اليوم الاربعاء المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية نظر الدعوى فى القضية الاولى من قضايا التنظيم الارهابى لاستكمال مرافعة النيابة العسكرية .. على ان تكون هذه الجلسة علنية .

ويبلغ عدد المتهمين فى هذه القضية التى تحمل رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ اثنين وعشرين متهما ، وعدد الهاربين اربعة فقط من بينهم امير الجماعة والمتهم الاول السيد محمد إبراهيم ٣٩ سنة ـ مقاول .. والمتهم الثامن عشر حسن بدران .. والمتهم التاسع عشر والعشرين عادل احمد طه .

وكانت المفاجأة حين قرر اللواء احمد عبد الله

اما المفاجأة الثانية .. ان المحكمة كانت قد قررت فى جلستها الاولى وبناء على اتفاق مع هيئة الدفاع الاكتفاء بسماع اربعة شهود من ضباط مباحث امن الدولة والاستغناء عن سماع اقوال باقى الشهود وعددهم (٧) شهود حرصا على وقت المحكمة والدفاع ولسرعة إنهاء إجراءات الدعوى للفصل فيها خلال فترة قصيرة .

ولكن فوجئت المحكمة بتراجع بعض المحامين وضرورة استكمال سماع باقى الشهود !!

وامام هذه المفاجأة قررت المحكمة جعل جلسة نظر الدعوى سرية بعد ان كانت علنية فى البداية .

واستجابت لطلبات الدفاع واستمعت لشهادة شهود الاثبات السبعة على مدار ساعتين فى جلسة سرية .. وبعدها مباشرة بدأت النيابة فى المرافعة عن طريق العميد على إبراهيم بيبرس مساعد المدعى العسكرى العام على ان تستأنف صباح اليوم بالتناوب مع العميد احمد حمودة والمقدم على المرسى .. وستتولى المحكمة بعد ذلك مسئولية التنسيق فى مرافعات الدفاع بالتعاون مع هيئة الدفاع .

رئيس المحكمة العليا بالاسكندرية إلى جعل جلسة المحاكمة السابقة سرية بعد حوالى نصف ساعة من نظرها علانية .. ولكن لماذا هذا القرار ؟

فى البداية عقدت المحكمة جلستها فى موعدها المحدد الساعة العاشرة صباحا برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة العميد على إبراهيم بيبرس مساعد المدعى العسكرى العام .

المفاجأة كانت فى حضور اول سيدة تظهر فى المحكمة ترتدى الحجاب وتطلب ان تكون شاهدة نفى فى الدعوى .. واستجابت المحكمة لطلبها على الفور وقالت انها تدعى عائشة عبد الله عطية .. وتملك العقار الذى يقطن فيه المتهم الثالث .. مهندس احمد عبدالعظيم المسئول عن جناح التدريب البدنى والكاراتيه لاعضاء التنظيم .

وقالت إنها تقطن في الشقة المواجهة لمسكن المتهم بجهة العصافرة بسيدى بشر .. وفوجئت بقوة من ضباط الشرطة والمباحث يطرقون باب الشقة في حوالى الساعة الثانية صباحا .. ويسألون عن احمد عبد العظيم « جوز بنتي » قالت « نائم » .

وبعد ذلك استيقظ عبدالعظيم من النوم وطلبوا الدخول لتفتيش الشقة .. وفعلا دخلوا الشقة وفتشوا حجرة النوم والصالون والمكتبة التي فيها كتب دينية ومصاحف .

وقالت إن الضباط لم يجدوا اى ممنوعات في الشقة وبعدين قبضوا على « عبدالعظيم » وهو لابس الجلابية .. ثم بدا الدفاع في مناقشتها حول امر « واحد فقط » هو : هل الشرطة ضبطت اسلحة في البيت ؟ فاجابت لا توجد اسلحة او ممنوعات في البيت !!

وسالت المحكمة النيابة العسكرية عما إذا كانت تريد مناقشة شاهدة النفي الوحيدة .. فاجابت النيابة ان شاهدة النفي لها مصلحة باعتبارها والدة زوجة المتهم « حماته » وتكتفي بما قالته للدفاع !!

وتضم القضية بعض المضبوطات من الأسلحة المختلفة . وبعض النشرات والكتب الصفراء .. ومن بينها كتاب « العمدة في إعداد العدة في سبيل الله » لمؤلف يدعى عبدالقادر بن عبدالعزيز .. وقد اصدرت هيئة البحوث الاسلامية بالأزهر الشريف فتوى بإيقاف تداول هذا الكتاب في مصر .

■ فى قضية التنظيم الارهابى :

النيابة : مصر بلد الامن ولن تكون هدفا للارهاب وتطالب بمعاقبة المتهمين بالاعدام والاشغال الشاقة

الاسكندرية - من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل نظر التنظيم المتطرف الاول لجلسة الاثنين القادم لسماع مرافعة الدفاع بعد ان استمعت فى جلسة امس لمرافعة النيابة التى ناشدت هيئة المحكمة الا تاخذها بهم رافة او رحمة لانهم لا يستحقونها فهم يكفرون المجتمع ويرهبون افراده ويستحلون اموالهم وطالبت بمعاقبتهم بالمواد ٨٦ ، ٨٦ مكرر ، ٨٦ مكرر ا من قانون مكافحة الارهاب والذى تصل العقوبات فيها الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى العاشرة من صباح امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى ومثل النيابة العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكرى والعقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسى رئيس النيابة بمكتب المدعى العام العسكرى وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان لسماع مرافعة النيابة التى استمرت على مدى ٤ ساعات كاملة .

وقد اكد العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكرى فى بداية مرافعته على عدة حقائق من اهمها : ان مصر بلد الامن والامان ولن تكون هدفا مستهدفا لاعمال الارهاب وابدا لن تكون موطنا للفساد او محلا للصراعات .

- انه واهم من يتصور انه يستطيع ان يحارب الاسلام والمسلمين .
- اننا لا نقاضى فكرا متدينا وانما جئنا لنحاكم جماعة انتهكت حكم القانون الذى ارتضاه المجتمع المصرى .
- ان هؤلاء المتهمين وامثالهم يشوهون صورة الاسلام ويصورونه والمسلمين على انهم ارهابيون لا يعرفون سوى لغة المدفع والبارود ونسوا ان الاسلام هو دين السماحة والعدل والامان .

واكدت النيابة ان المتهمين قد اجتمعوا على اعتناق هذا الفكر من خلال دستورهم الذى هو كتاب (العمدة فى اعداد العدة) للجهاد للمؤلف عبدالقادر بن عبدالعزيز وترجموا فكرهم هذا فى شكل تخطيط وافعال يعاقب عليها القانون .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مرافعات النيابة في قضية التنظيم الارهابي بالاسكندرية :

نحاكم جماعة انتهكت القانون وخططت لقلب نظام الحكم

مصر بلد الأمان ولن تكون هدفا للارهاب وموطنا للفساد

عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة تواجه اعضاء التنظيم

على مدى ٤ ساعات كاملة استمعت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية لنائب المدعي العام العسكري واثنين من رؤساء النيابة العسكرية في مرافعتهم حول فكر واهداف التنظيم الارهابي الذي يضم ٢٢ متهما منهم ٤ هاربين واكدت النيابة ان المتهمين انشأوا واداروا وشكلوا على خلاف القانون جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها وتولى المتهم الاول قيادتها والثاني تثقيفها دينيا والثالث قيادتها وتدريبها بدنيا وتدعو هذه الجماعة لتكفير الحاكم والمجتمع والقيام بعمليات ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشآتها ودور العبادة واستحلال اموال العوام وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق اغراضها بحيازتهم اسلحة نارية وبيضاء وذخائر والتدريب عليها.

وطلبت النيابة بمعاقبة المتهمين بالمواد ٨٦/٨٦ مكرر/٨٦ مكرر أ من القانون ٩٧ لسنة ٩٢ وهو قانون مكافحة الارهاب والذي تصل عقوبتها من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن.



تابع المحاكمة بالاسكندرية

حسين ثابت

بدات المحكمة جلستها فى الساعة العاشرة صباحا برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزه والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكرى والعقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسى رئيس النيابة بادارة المدعى العسكرى وسكرتارية المساعد السعيد رمضان حيث حضر جميع المتهمين الـ ١٨ المحبوسين ومحاموهم وبدات المرافعة بكلمة للعميد على ابراهيم بيبرس نائب المدعى العام العسكرى الذى قرر انه قبل المرافعة لابد من التاكيد على مجموعة من الحقائق اولها ان مصر بلد الامن والامان لن تكون ابدا هدفا مستهدفا لاعمال الارهاب ولن تكون موطنا للفساد او محلا للصراعات وقال : واهم من يتصور انه يستطيع ان يحارب الاسلام والمسلمين انما نحن هنا لمقاضاة جماعة انتهكت حكم القانون ويخطىء من يتصور اننا جئنا لنساجل الجماعة فيما اعتنقوه او نتبارز بالعقائد الدينية حاشا وكلا ان يكون الاسلام ساحة معارك لانجرؤ ولانملك ان نقاضى الاسلام وانما جئنا لنقاضى جماعة انتهكت القانون الذى ارتضاه المجتمع ليحفظ به امنه

فنحن مسلمون ولكننا لسنا رجال دين

ونحن مؤمنون ولكننا لسنا ائمة

ونحن نعبد الله ولكننا لسنا دعاة

فهذه اذن قضية المجتمع المصرى فى اطار قانونى يؤثم الاجرام ومخاطره على المجتمع

وتطرق نائب المدعى العام العسكرى الى فكر الجماعة فاكد ان قادتها المتهمين الاول والثانى والثالث هم اعضاء سابقون فى جماعات اسلامية فالاول ابراهيم محمد محمد تكفير وهجرة والثانى قاسم قطبش من حزب الله والثالث احمد عبد العظيم من جماعة الجهاد ثم التقوا وانشاوا جماعة يتولون هم امارتها بعد انشقاقهم عن جماعة حزب الله واتخذوا من كتاب العمدة فى اعداد العده لعبد القادر ابن عبد العزيزدستورا ومنهاجا لهم فى فكرهم الذى يدعو الى الجهاد المسلح وانشاوا الجماعة بهدف اقامة الخلافة الاسلامية وخطط الثلاثة لانشاء هذه الجماعة فتولى الاول امارتها والثانى التثقيف الفكرى للاعضاء والثالث للتدريب البدنى وبداو يدعون ويستقطبون افرادا لهذه الجماعة ويقنعونهم بفكرهم فى الجهاد المسلح لاقامة الخلافة الاسلامية

واكدت النيابة ان المتهمين جميعا التقت اراؤهم لتحقيق اهداف جماعتهم وناشدت المحكمة بتوقيع اقصى العقوبة عليهم ولا تاخذهم بهم شفقة او رحمة فمن يكفر الحاكم والمجتمع بغير حق ويخطط لاغتيال حفظة الامن ويسرق اموال الناس بالباطل ومن يجمع السلاح والذخيرة لينفذ اغراض الجماعة باستخدام الارهاب لايستحق رحمة او رافة



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

اكثر من مفاجاة كشفت عنها الجولة الاولى امام المحكمة العسكرية العليا فى قضايا الارهاب بالاسكندرية .. طلب الدفاع سماع الشهود بعد ان كان قد اعلن تنازله عن سماع بقيتهم فى الجلسة الاولى .. ووافقت المحكمة على طلب الدفاع لاتاحة الفرصة لمزيد من المعلومات التى تفيد المحامين فى القضية . وكانت اهم المفاجآت ان المحكمة واجهت الدفاع بكتاب « العهدة فى اعداد العدة فى سبيل الله » ضمن مجموعة مذكرات وكتب صفراء اخرى ونشرات مكتوبه بخط اليد والآلة الكاتبة .. دارت مناقشات واسعة حول هذا الكتاب .. واليوم تواصل المحكمة نظر الدعوى .

الكتاب الممنوع

امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

احد المتهمين اثناء دخوله قفص الإتهام

عادت الجلسة «علنية» فى قضايا الارهاب بعد ان كانت سرية

لتواجه المحكمة الدفاع بما جاء فى الكتاب من افكار مسمومة

المفاجاة الاولى فى القضية حين استانفت المحكمة نظر الدعوى فى موعدها المحدد برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة ثلاثة اعضاء على راسهم العميد على ابراهيم بيبرس مساعد المدعى العام العسكرى والعميد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية والمقدم على



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

عضو النيابة العسكرية بمكتب المدعى العام العسكرى .ونودى على المتهمين كالمتبع فى الجلسة الاولى ثم التاكد من وجود المحامين الاصليين والمنتدبين ثم استأذن العميد على ابراهيم بيبرس مساعد المدعى العسكرى العام فى بدء مقدمة المرافعة للنيابة وفجأة وبدون مقدمات طلب الدفاع سماع الشهود بعد ان كان قد تنازل عن سماع بقيتهم فى الجلسة الاولى المحكمة ووافقت المحكمة على طلبهم استعدادا لبداية مرافعة النيابة .. وبعد مناقشات حامية وافقت المحكمة على سماع بقية الشهود مرة اخرى رغم ان الدفاع قد تنازل عن هذا الحق لاتاحة الفرصة لمزيد من المعلومات التى قد تفيد الدفاع فى مرافعته ... وبعد ان كانت بداية الجلسة علنية قررت المحكمة بعد المداولة إخلاء القاعة وجعلها سرية لسماع باقى الشهود ومن بينهم ضباط فى مباحث امن الدولة الذين قاموا باجراء التحريات وتنفيذ قرارات الاعتقال الصادرة من وزير الداخلية ...

واستمرت الجلسة ساعتين فى سرية تامة فى سماع الشهود والمواجهة بينهم وبين الدفاع ... وكذلك سماع شاهدة النفى الوحيدة فى القضية وهى والدة زوجة المتهم الثالث المهندس احمد عبدالعظيم المسئول عن الجناح التدريبى البدنى والكراتيه لاعضاء التنظيم حيث قررت النيابة الاستغناء عن مناقشتها باعتبارها قريبة للمتهم الثالث .. بينما ناقشها الدفاع فى تفاصيل واقعة ضبط المتهم وتفتيش

تحقيق : فاروق عبدالمنعم

تصوير : محمود عبدالعزيز

منزله ووصف كامل لحجرات الشقة ووجود الكتب والمضبوطات الاخرى وانكرت تماما العثور على اى مضبوطات داخل الشقة ...

وقد كانت المفاجأة حين قررت المحكمة عقب ذلك العودة الى العلانية فى هذه الدعوى التى تستأنف اليوم لسماع واستكمال مرافعة النيابة التى سيتولاها بالتناوب العميد على ابراهيم بيبرس والعميد السيد حمودة

العمدة .. والميثاق !!

وكانت المفاجأة ان واجهت المحكمة الدفاع بكتاب اطلق عليه اسم (العمدة فى اعداد العدة فى سبيل الله) لمؤلف اسمه عبدالقادر بن عبدالعزيز .. كذلك واجهت المحكمة الدفاع بمجموعة مذكرات وكتب صفراء أخرى ونشرات مكتوبة بخط اليد والآلة الكاتبه .. ودارت مناقشات واسعة بين الدفاع والشهود والمحكمة حول هذا الكتاب الذى تبين أنه كان متداولا فى الاسواق ويقع فى ٣٥٧ صفحة من الحجم الكبير وبغلاف فاخر مذهب دار الرسالة تحت مراجعته من ادارة البحوث الاسلامية بالازهر الشريف بعد التداول حيث اوصت بضرورة وقف التداول وسحبه من الاسواق لاحتوائه على مفاهيم خاطئة ..

هذا الكتاب يضم فصولا عن مناصرة المسلمين فى كل مكان وتطبيق الشريعة الاسلامية كما نزلت فى بداية صدر الاسلام .. وتدعو الى تكفير الحاكم والخروج عليه وبالتالى تكفير المجتمع والذين يتعاملون مع الحاكم واستعمال العنف فى سبيل تحقيق ذلك من وجهة نظرهم التى تدعو الى التشدد والعودة الى الماضى دون النظر الى الجديد او التكنولوجيا أو التطور فى كافة المجالات وأن كل من لايدين بالاسلام فهو كافر ..

ومن هذا المنطلق جاء قرار الاتهام فى هذه القضية فى شقها الأول الذى يقول ان هؤلاء شكلوا جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع سلطات الدولة من ممارسة اعمالها والدعوة الى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام باعمال ارهابية ضد السلطات وارتكاب جرائم القتل والتخريب لدور العبادة غير الاسلامية واستحلال الأموال دون وجه حق سواء من المسلم أو غير المسلم ..

وتقول صحيفة الاتهام فى هذه القضية انهم ارتكبوا جرائم سرقة فى محلات القطاع العام والخاص والاندية الشعبية وكذلك موتوسيكل لتنفيذ مخططاتهم .. بالاضافة الى ضبط كميات من الاسلحة والذخيرة النارية والبيضاء .. وخرائط للمواقع الاستراتيجية فى الاسكندرية .. وعناوين لبعض المسئولين فى الدولة وبيانات كاملة عنهم .. وهذه القضية تضم ٢٢ متهما .. هرب منهم اربعة

اما القضية الثانية التى تضم ١٥ متهما موجودين بالفعل .. بالاضافة الى ١١ متهما هاربا فقد قررت المحكمة نظرها فى جلسات سرية لدواعى الامن ..



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

ضبط تنظيم جديد في مصر يخطط لاغتيال قيادات الأمن

القاهرة: «الشرق الاوسط»

ضبطت اجهزة الأمن المصرية تنظيما متطرفا جديدا كان يخطط لاغتيال قيادات الشرطة المسؤولين عن مكافحة النشاط المتطرف، واعتقلت ٦ من أعضائه ضبطت لديهم ٨ رشاشات وكميات من الذخيرة وكميات أخرى من المتفجرات ورفضت سلطات الامن الكشف عن اسماء الاعضاء المعتقلين او اسم التنظيم المنتمين اليه حرصا على جهود ضبط باقي اعضائه واكتفت بالاشارة الى انه تنظيم جديد يجمع بين اعضاء من تنظيم «الجهاد»، وأعضاء في تنظيم «الشوقيين» المنشق عنه.

وقال مسؤول أمني لـ «الشرق الاوسط» انه لدى الستة الذين اعتقلوا في محافظة بني سويف قائمة تضم ٣ من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية كان المطلوب تصفيتهم جسديا اضافة الى خرائط توضح اماكن اقامة هؤلاء المسؤولين الامنيين.

واضاف ان المعتقلين الستة اعترفوا بأسماء باقي اعضاء التنظيم وحددت اماكن وجودهم والأوكار التي يحتمون فيها.

ومن جانب آخر اعتقلت اجهزة الامن زعيم تنظيم «الجهاد» في بني سويف احمد حسان الدمرداش اثناء محاولته دخول محكمة امن الدولة العليا عند نظر قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب، وذلك بصحبة احد اعضاء هيئة الدفاع للادلاء بشهادته كشاهد نفي في القضية.

كما اعتقلت اجهزة الامن ١٥٧ من المتهمين بالتورط في المعركة التي دارت بالرصاص قبل يومين في شوارع اسيوط بين المتطرفين وقوات الأمن التي احبطت محاولة لتفجير بعض المواقع الحيوية في المدينة بما فيها مقار للشرطة وبنوك ومبان حكومية ومحال تجارية.

وفي الوقت نفسه قتل امس احد المتطرفين خلال معركة بالرصاص دامت نصف ساعة بدأت باطلاق المتطرف النار على قوات الأمن التي حاولت القاء القبض عليه بمنزله في منطقة القليوبية شمال القاهرة بتهمة الاشتراك في حوادث السطو على محال المجوهرات.



قضية التنظيم الارهابى الثانى
تأجيلها للأربعاء لسماع مرافعة النيابة

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم الارهابى الثانى والمتهم فيها: ٢٦ متهما، منهم ١١ هاربون الى جلسة الأربعاء القادم لسماع مرافعة النيابة.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة وممثل النيابة العقيد السيد محمد حمودة ورئيس النيابة العسكرية، حيث استمعت لشهادة ٦٥ من ضباط أمن الدولة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

قضية التنظيم المتطرف بالاسكندرية

الدفاع يطالب ببراءة المتهمين ويطعن فى قرارات اعتقالهم

الاسكندرية - من حسين ثابت:

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر قضية التنظيم المتطرف والمتهم فيها ٢٢ متهما الى جلسة الخميس القادم لاستكمال مرافعات الدفاع بعد ان استمعت المحكمة الي الدفاع عن ٣ متهمين والذى طالب بالبراءة لجميع المتهمين ودفع بعدم انطباق مواد القانون ٩٧ لسنة ٩٢ على وقائع الدعوى وانعدام التحريات وجديتها لأن محضر التحريات تم تحريره بعد القبض على اغلب المتهمين كما دفع ببطلان قرارات اعتقال المتهمين لانها بدون سبب سابق بالاضافة لبطلان عمليات التفتيش والادلة المضبوطة وعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الطوارىء.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء محمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى ومثل النيابة العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود رئيس النيابة واكد الدفاع اننا جميعا قضاة ومحامين ومتهمين ننبذ الارهاب ولاندافع عنه وان هؤلاء الابرياء اجتمعوا على دراسة القران الكريم والسنه ولم يجتمعوا على ارهاب او تخريب والاسلام دين ودوله ودين السماحة ولايعرف الضعف وان الغرض من هذه الجماعة إن وجدت حسب اقوال المتهمين انفسهم هو اقامة شرع الله وهذا نص من الدستور نفسه ولا يعتبر جريمة فرد رئيس المحكمة اننا لا نحاكم فكرا وحرية الفكر يكفلها الدستور والقانون.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

فى قضية الارهاب بالاسكندرية

المحكمة : نحاكم جماعة خرجت عن القانون والشرعية

الدفاع : هناك مخططات خارجية للغزو الفكرى للشباب

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم :

اكدت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية خلال مناقشتها للدفاع فى القضية الثانية من قضايا الارهاب ان المحكمة لاتحاكم فكرا او عقيدة او مذهبا وإنما تحاكم جماعة خرجت عن القانون والشرعية .. وان الحرية مكفولة تماما طبقا للدستور وفى اطار الشرعية التى نظمها القانون بما فى ذلك حرية الكلمة وحرية الرأى وغيرها ..

وفى نفس الوقت اكد الدفاع ايضا ان الاسلام وتعاليم الاسلام ضد القتل او الاغتيال او السرقات او سفك الدماء او الارهاب .. وقال ان هناك مخططات خارجية لضرب الاسلام والمسلمين بعد ان فشلوا فى الغزو العسكرى واستبدلوه بالغزو الفكرى للشباب المسلم ..

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها صباح امس على مدار ٦ ساعات تخللها رفع الجلسة لاداء صلاة الظهر .. وعقدت الجلسة برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى .. ومثل النيابة العميد السيد محمد حمودة والمقدم عادل المرسى ..

واشار الدفاع فى مرافعاته الى ان المتهم الاول الهارب محمد محمد ابراهيم (امير الجماعة) هو مجرد شخصية وهمية وليس هناك فى التحقيقات او الاعترافات مايشير الى وجوده اصلا فى الدعوى . وقال ان الاعمال التحضيرية التى تقوم بها مباحث امن الدولة لايعاقب عليها القانون وطالب ببطلان اجراءات الاعتقال والتحريات على اساس التضارب فى محاضر التحريات والاقوال فى النيابة .

وقررت هيئة المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ١٩ نوفمبر الحالى لاستكمال سماع هيئة الدفاع .

■ محكمة القضاء الاداري:

الطعن في احالة تنظيم الجهاد الى محكمة عسكرية الحكم فيه ٨ ديسمبر

قررت محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة أمس اصدار حكمها في الطعن في قرار رئيس الجمهورية بتقديم المتهمين في قضية تنظيم الجهاد الى محكمة عسكرية الى جلسة ٨ ديسمبر المقبل. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة المستشار طارق البشرى بأمانة سر سامي عبد الله، حيث استمعت لدفاع هيئة قضايا الدولة في الدعوى الذي أعلن انه ليس هناك قرار من الرئيس في هذا الصدد يمكن الطعن عليه. اما دفاع المتهمين فقد أعلن عدم اختصاص المحكمة العسكرية بمحاكمة المتهمين في هذه القضية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

مرافعة النيابة فى قضية التنظيم الارهابى بالأسكندرية :

المتهمون تدربوا على السلاح فى أفغانستان

الاسكندرية ـ من حسين ثابت :

طالبت النيابة العسكرية بتوقيع اقصى عقوبة على اعضاء التنظيم الارهابى المسمى بـ (العائدون من افغانستان) والذى يضم ٢٦ متهما .

واكدت النيابة ان الاسلام دين السماحة والسمو وليس دين قتل وارهاب ، واننا لانحاكم فكرا او عقيدة وليست هذه قضية رأى ولكنها قضية جنائية تخضع لاحكام القانون واننا نحاكم جماعة خرجت على القانون وارتكبت افعالا تهدد امن وسلامة هذا الوطن واننا نطالب بمحاكمتهم باسم الشعب المصرى الذى يرفض العنف والارهاب .

وقررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر الدعوى الى جلسة الاحد القادم لسماع مرافعات الدفاع ، وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة ومثل النيابة العميد على ابراهيم نائب المدعى العام العسكرى والعقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والمقدم عادل محمود المرسى رئيس النيابة بادارة المدعى العام العسكرى وسكرتارية الملازم اول احمد حافظ لسماع مرافعة النيابة التى اكدت فى مرافعتها ان الاسلام قد وضع اصولا وقواعد لحماية الفرد والمجتمع ، وحفظ الاسلام لكل فرد حريته وامنه فى دمه وعرضه .

واشارت النيابة الى ان المتهمين قد سافروا الى افغانستان خلال ادائهم للعمرة حيث تدربوا على السلاح وعادوا الى مصر عن طريق السودان وليبيا وان احدهم قد تم ضبطه بمعرفة السلطات الليبية ومعه ٧ جوازات سفر مزورة للمتهمين كما ضبط معهم ٢٠ قالب « ت . ن . ت » و٣ بنادق آلية وكميات ضخمة من الذخيرة



حول محاكمات قضايا الارهاب بالاسكندرية :

المؤلف مجهول .. فمن طبع كتب الارهاب ؟

أصابع خارجية تعمل فى الخفاء لتغذية عناصر الارهاب

● المتهمين يتحدثون إلى محاميهم قبل بدء المحاكمة !

تحقيق بقلم :

محمد شاكر



٣ اسابيع مرت على محاكمات قضايا الارهاب امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

وهذه القضايا ليست من النوع الذى اعتدنا قراءة تفاصيله لكن الخطورة فيها .. هو تورط لاصابع اجنبية تعمل فى الظلام للاضرار بالاستقرار والنظام العام .. فيها توجيه فكرى عن طريق الكتب المجهولة المؤلف التى اصبحت وسيلة من وسائل نشر افكار لا علاقة لها بالدين .. ولا علاقة لها بالاسلام .

● المناخ داخل المحكمة مثالى .. كل الأطراف اخذت حقها كاملا غير منقوص وهذا بالطبع شهادة من الدفاع عن المتهمين .

لكن هناك تساؤلات :

ماهى قصة الكتاب الذى اتخذته الجماعة دستورا لها ؟ .. وماهى قصة ظهوره فى المحكمة ؟ .

●● من وقائع وملفات الدعوى نجد ان الكتاب الذى صرحت المحكمة بالاطلاع عليه للدفاع تاكيدا لحق المتهم فى كفالة جميع اوجه الدفاع الذى انتهجته المحكمة . وكذلك صرحت المحكمة للدفاع باحضار ماشاء له من شهادات او خلافه تبين وتدلل على سلامة موقف المتهمين اذا تيسر ذلك .

فقد قال اللواء احمد عبدالله رئيس المحكمة للدفاع والمتهمين : من حقكم ان تحضروا وتقدموا للمحكمة ما تشاءون من شهادات او مستندات مادامت فى صالح تحقيق المحكمة للوقائع المتداولة بالجلسات .

وقد حرصت المحكمة على تلبية كافة مطالب الدفاع من احضار دفاتر احوال اقسام شرطة محرم بك والمنتزة وباب شرقى لاطلاع الدفاع عليها وكان ذلك فى جلسة علنية .

●● ويقول جابر المغربى المحامى عن المتهم الاول ان المحكمة حريصة على كفالة كافة الضمانات الخاصة بالدفاع وانها لبت جميع المطالب فى سهولة ويسر مما يؤكد انها تتوخى الحرص على مصلحة المتهمين وتحقيق العدالة بكل معانى « الشرعية والمشروعية » . لاننا نرى ان القاضى هو المحامى الأول للمتهم .

● ويؤكد كل مراقب للجلسات ان ما اثاره الدفاع من دفوع شكلية خاصة بتشكيل المحكمة واختصاصها الا ان سعة صدر المحكمة وحرصها على ان يقوم الدفاع باداء واجبه كاملا .

وقال رئيس المحكمة بالنسبة لهذه الدفوع ستتولى المحكمة الرد عليها فى الموضوع وهذا من حقها طبقا لنص القانون .

●● لكن ماهى قصة كتاب العمرة ؟

●● هذا الكتاب صدر علم ١٩٩١ عن دار نشر مجهولة مؤلفه الشيخ عبدالعزيز . وليس له تاريخ علمى او فقهى او دينى وليس له افكار يعتد بها فى مسائل العقيدة والفقه والشريعة وهو يقع فى حوالى ٣٠٠ صفحة ومن القطع المتوسط وكانت قد طرحت منه بعض النسخ للتداول بالاسواق الا انه قد وصلت افادة من مجمع البحوث الاسلامية تفيد بان هذا الكتاب غير صالح للنشر او للتداول بالاسواق . وذلك لخروج محتوياته على احكام الشريعة الاسلامية وهى واضحة كل الوضوح .

● كيف ؟ ..

●● يقول من قراه ان الكتاب يحرص على تكفير الحاكم طبقا لنصوص الآيات التى تنص « بسم الله الرحمن الرحيم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون » صدق الله العظيم . واية اخرى .. « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون » صدق الله العظيم .

● ونجد ان هذا التكفير غير جائز لانه لا يحق لانسان ايا كان ان يكفر انسانا اخر مادام قد نطق بالشهادتين . لان الايمان مسالة قلبية لا يطلع عليها الا الله . فهو الاحد والأوحد الذى اختص نفسه بالعلم بمافى الصدور من المسلمات ..

انه لا يجوز لاى فرد ان يتهم انسانا بالكفر سواء حاكما او محكوما او فردا عاديا لان هذا تدخل فى مسالة لا يعلمها الا الله . ومن هنا كان حرص الرسول صلوات الله عليه بانه اذا نطق اى فرد بالشهادتين فيعتبر انه دخل فى الاسلام واصبح مسلما بصرف النظر عما فى قلبه .

●● هذا هو صلب مافى الكتاب -

هناك ايضا افكار شخصية متشددة وتتسم بالغلو فى المعاملات واسباغ روح الشريعة . واطلاق فتاوى من لا يملك الفتوى .

● وقد كشفت المحاكمة عن قضية هامة وهى ان دور نشر غير معروفة تقوم بطبع كتب غير معلومة المصدر ويسمح لكل من يدعى العلم بالدين باصدار كتب على اساس انها هى الحقيقة فى المفاهيم الدينية وغيره على خطا وانه وحده الذى يحتكر الصواب والحكمة ويمنح نفسه حق الفتوى .

●● ان (اخبار الحوادث) تطرح هذه القضية التى كشفت عنها جلسات المحكمة .. حيث ثبت ان مؤلف هذا الكتاب مجهول لدرجة ان هناك من كانت لديه النية فى مناقشة المؤلف فى افكاره التى طرحها فى الكتاب .. وللاسف اتضح ان المؤلف وهمى ولا وجود له ؟ ! .

● واتضح من الحوار الذى دار فى المحكمة ان تاليف الكتب الدينية اصبح مثل شرائط الكاسيت المتداولة والتى تحتوى على كثير من المفاهيم الخاطئة سواء دينيا او دنيويا ؟ !

● وهذه القضية نضعها امام الجهات المسئولة .. والمؤسسات التشريعية .

اما القضية الاخرى فتكشف الوقائع المتداولة امام المحكمة عن عدة نقاط اساسية :

● اولا : انها اول قضية يتم القبض فيها على المتهمين وبحوزتهم كميات كبيرة من الديناميت ضمن احراز القضية .

● ثانيا : وجود متهمين غير مصريين مما



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٣

يعطى انطباعا ان هناك اصابع تعمل فى الخفاء خارج الحدود المصرية لتغذية عنصر الارهاب وهز الاستقرار .

● ثالثا : ان القضية الثانية التى تضم ٢٥ متهما غير الهاربين قد تجاوزت مرحلة التخطيط والتدبير وكانت على وشك التنفيذ .

● رابعا : ان تصوير الوقائع يعبر عن وجود تشكيل .. وليس مجرد خلايا .

● خامسا : لا توجد فى القضية الثانية موضوعات جدلية او فقهية قابلة للنقاش اختلافا او اتفاقا .. وليس مطروحا اى فكر خاص بهذه القضية امام المحكمة لكن الوقائع المسندة هى العمل على زعزعة الاستقرار واستخدام اسلوب التدمير للمنشآت الحيوية بقصد ايقاع الضرر بالبلاد .

وهذا يختلف فى قرار الاتهام عن القضية الاولى .

ممثل النيابة أمام المحكمة

وتحدث العميد على ابراهيم بيبرس عن الشق العام فى القضية ولمدة ساعتين .. وقال : انه ليس هناك حكر على فكر . او عقيدة وان من حق الجميع ان يفكر كما يشاء ويعتنق مايشاء .. واننا لا نسال هؤلاء الافراد عما اعتنقوه .. ولكن نسالهم عما اقترفوه او كانوا سيقترفونه من جرائم .

وقال ان امن مصر موكول امره الى الله تعالى الذى قال فى كتابه العزيز (ادخلوا مصر ان شاء الله امنين) وذكرها فى كتابه الكريم فى اكثر من موقع وقد تعهد الله سبحانه وتعالى بحمايتها فمن باب اولى ان يتعهد ابناء مصر الذين شربوا من نيلها بحمايتها وحماية استقرارها وامنها .

وتناول العقيد السيد حمودة الشق الخاص بادوار المتهمين ووصفهم بانهم فئة ضالة ومضللة انتهجت طريق الشيطان واجتمعوا على هدم استقرار البلاد واغتيال بعض ضباط الشرطة وبعض الاقسام الموجودة بالمدينة .

وتحدث المقدم عادل المرسى رئيس النيابة بمكتب المدعى العام العسكرى فاستكمل القسم الخاص ببعض المتهمين وفند ادوارهم طبقا لما ورد فى قرار الاتهام .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

الحكم فى قضية الاغتيالات الخميس القادم

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم :

قررت المحكمة العسكرية العليا النطق بالحكم فى قضية التنظيم الارهابى المعروفة بقضية الاغتيالات بجلسة الخميس القادم . كما حددت المحكمة بعد غد « ٢٤ نوفمبر » كآخر موعد لتقديم مذكرات الدفاع .

أشاد الدفاع المكون من ١٨ محاميا بنزاهة القضاء العسكرى خلال الجلسات التى عقدت لنظر القضية .

تضم القضية ٢٢ متهما منهم ٤ يحاكمون غيابيا . عقدت الجلسة برئاسة اللواء أحمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى . وكانت المحكمة قد قررت أمس تأجيل نظر القضية بعد الاستماع لمرافعة النيابة العسكرية والدفاع ومناقشة شهود الاثبات وحتى يستكمل الدفاع تقديم كافة المذكرات .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٢

اليوم استكمال الدفاع في قضية التنظيم الارهابي

الاسكندرية ـ فاروق عبدالمنعم :

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تأجيل نظر الدعوة في القضية الثانية من قضايا التنظيم الارهابي والمعروفة باسم « قضية افغانستان » الى جلسة اليوم لاستكمال سماع مرافعة الدفاع ...

وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد عقدت جلسة سرية صباح امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد فيصل هيبه .. ومثل الدفاع العميد السيد حميد حموده ..



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٢

التفاصيل الكاملة لسقوط أوكار الارهاب بالاسكندرية

□ ٣ عمليات كبيرة لأجهزة الأمن خلال ١٢ ساعة لضبط ٩ إرهابيين :

الارهابيون الأربعة فى جريمة الأتوبيس السياحى استسلموا لحصار الشرطة بعد فشلهم فى الهرب

القبض على متهم هارب من المحاكمة العسكرية بعد إصابته ضابطين بالرصاص واتخاذه أطفاله ساترا لحمايته

ضبط ٣٥ كيلو ذهب مهربة لتمويل عمليات الارهاب

بعد ساعات من نجاح اجهزة الأمن فى القبض على الارهابيين الأربعة الهاربين ، المتهمين باطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الألمان بقنا داخل شقتين مفروشتين بمنطقة العصافرة ليكتمل بذلك ضبط جميع المتهمين فى الحادث ، تمكن رجال الأمن ايضا من القبض على إرهابى آخر من أعضاء التنظيم الذى يحاكم افراده الآن امام المحكمة العسكرية العليا فى الاسكندرية وقد القى القبض عليه بعد اشتباك بالرصاص مع الشرطة عندما هاجمت وكره الذى يختفى فيه بدائرة البحر بقسم المنتزه فاطلق الرصاص على القوة واتخذ من اطفاله الثلاثة درعا بشرية للهروب من حصار الشرطة ليصيب ضابطين احدهما برتبة مقدم والآخر



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

برتبة نقيب باصابات خطيرة .

وقد عثر مع هذا الارهابي واسمه حسن شحاتة بدران «٤٥ سنة» على مسدسين و٨٠ طلقة حية بعد ان اطلق ١٢ رصاصة على قوات الشرطة ، وينتظر ان يمثل - بعد التحقيق معه - امام المحكمة العسكرية العليا ليحاكم عن التهم السابقة المنسوبة اليه مع باقى اعضاء التنظيم بالاضافة لتهمة اطلاق الرصاص على ضابطي الشرطة ومحاولة قتلهما .

اما المتهمون الاربعة - الذين يشكلون باقى افراد المجموعة الارهابية التي هاجمت الاتوبيس السياحي بقنا واسفر الهجوم عن اصابة ٥ سائحات وسائق الاتوبيس - فقد استطاعت قوات الأمن التوصل اليهم بعد جهود مكثفة وبحث شاق استمر ١٢ يوما تم العمل فيه على عدة محاور بدأت بمسح زراعات القصب . وضبط جميع العناصر الارهابية بالحجيرات حتى تاكد ان المتهمين الاربعة ليسوا موجودين بالمنطقة .

والجناة الاربعة هم : اشرف سعيد عبدربه «٢٢ سنة» حاصل على دبلوم المعهد الفنى التجارى من قرية الحميدات بقنا وهو زعيم المجموعة الارهابية الذى اصدر التكليف لبقية الاعضاء بتنفيذ الهجوم . ودراوى محمد ابراهيم «١٩ سنة» دبلوم ثانوى صناعي من الحجيرات . واحمد عبدالرحيم رضوان «٢٠ سنة» طالب بمدرسة قنا الثانوية الزراعية . وعبدالهادى احمد الصغير «٢١ سنة» وحاصل على دبلوم فنى .

واتجهت دائرة البحث الى الاسكندرية التى اعتاد المتطرفون الهرب اليها واتخذوها مقرا لممارسة نشاطهم ووضع المخططات الارهابية . وتمكنت اجهزة الامن من رصد تحركات الارهابيين فى منطقة العصافرة واثر احكام قبضتها على المنطقة داهمت وكرهم وضبطت به ٨ اشخاص كان منهم الارهابيون الاربعة فى حادث الاتوبيس السياحي بقنا الذين حاولوا القفز من الوكر ثم استسلموا دون مقاومة وعثر فى وكرهم على وثائق ومستندات خطيرة تؤكد التخطيط لعمليات لضرب السياحة والاعتداء على بعض الشخصيات وعدد من المنشآت .. وسوف تبدأ نيابة امن الدولة العليا التحقيق معهم .

واعترف المتهم اشرف سعيد عبدربه بانه هو قائد التنظيم والمدبر للاعتداء على الاتوبيس السياحي وانه اتفق مع باقى المتهمين على ارتكاب الحادث فى قرية الحميدات وانه اختارهم بصفتهم اعضاء فى التنظيم ويمكنهم تدبير السلاح اللازم عن طريق اقاربهم وبعض افراد عائلاتهم

وفى الوقت الذى يجرى فيه التحقيق مع الارهابيين سقط ٥ مهربين بينهم ٣ مصريين ضبطوا متلبسين بتهريب سبائك ذهبية يصل وزنها إلى ٣٥ كيلو جراما من احدى الدول المجاورة وتجرى الآن تحريات موسعة للكشف عن الارتباط بين هذه العملية وعمليات تمويل النشاط الارهابى فى مصر حيث اكدت التحريات ان هذه السبائك هي جزء من مخطط ضخم لتمويل النشاط الارهابى من خارج مصر . ويكثف رجال الامن جهودهم حاليا لكشف ابعاد هذا المخطط الذى يستهدف امن مصر واستقرارها الامنى والاقتصادى .



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

بعد القبض على الارهابيين بالاسكندرية

سقوط ارهابى هارب من المحكمة العسكرية بعد اشتباك مع الشرطة واصابة ضابطين

وقائع مثيرة يكشف عنها التحقيق المبدئى مع الارهابيين فى حادث الاتوبيس السياحى

قائد المجموعة يعترف باصدار التكليف ووضع خطة الهجوم على الاتوبيس


جناح عسكرى لعمليات الارهاب
ومجموعات للايواء واستقطاب
صغار التلاميذ للاعاشة ونقل الرسائل



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

في الوقت الذى نجحت فيه أجهزة الامن فى القبض على الارهابين المتهمين باطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الالمان بقنا داخل شقتين مفروشتين بمنطقة «العصافرة» بالاسكندرية، اطلق ارهابى آخر الرصاص من مسدسه على افراد قوة الامن المركزى عندما داهمت وكره بمنطقة المنتزه فجر أمس الأول بالاسكندرية.. فاصابت رصاصاته الغادرة ضابطين احدهما برتبة مقدم والآخر برتبة نقيب بقوات الامن المركزى بالاسكندرية باصابات خطيرة، وقد تم نقل الضابطين الى مستشفى مصطفى كامل للعلاج حيث اجريت لهما بعض العمليات الجراحية وعمليات نقل دم لانقاذ حياتهما وهما المقدم محمود المخزنجى والنقيب على خاطر حيث أن الأول مصاب برصاصة فى راسه. وفى وقت لاحق اعتقلت قوات الامن اربعة ارهابيين اخرين . وقد صرح مصدر امنى مسئول بانه قد تم القبض على الارهابى داخل وكره ويدعى حسن شحاتة حسن بدران (٤٥سنة) وهو احد أعضاء التنظيم الإرهابى الذى القى القبض عليه بالاسكندرية ويحاكم اعضاؤه حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية، وكان يجري البحث عنه لضبطه، ومساء أمس الأول وعقب القبض على الارهابيين الاربعة فى حادث الاتوبيس السياحى.

تابع الحادث:

حسين ثابت - مريد صبحى

الهام شرشر - علاء رياض

اكدت معلومات جهاز امن الدولة بالاسكندرية ان هذا الارهابى يختبئ داخل وكره بمسكن أسرته الذى كان خاليا فداهمت قوة المسكن بعزبة البحر بدائرة قسم المنتزه، إلا ان الارهابى شعر بافراد القوة يتقدمون من المسكن فاطفا جميع الانوار واختبا داخل حجرة مظلمة تماما، وما ان دخل افراد القوة وبداوا فى تفتيش المسكن بحثا عنه، حتى فاجاهم االارهابى بإطلاق الرصاص بكثافة عليهم فاصاب الضابطين باصابات مختلفة، وقد تم ضبطه بعد تبادل اطلاق الرصاص معه واصابته، وعثر معه على مسدسين و٨٠ طلقه نخيرة حية بعد ان اطلق الارهابى اكثر من ١٢ رصاصة على القوات.

وهو المتهم الثامن عشر فى القضية رقم ٩٢/٢٣ جنايات عسكرية، المدعى العام العسكرى، ومن المتوقع ان يمثل المتهم امام المحكمة العسكرية فى جلساتها القادمة لمحاكمته عن التهم السابقة مع بقية اعضاء التنظيم بالاضافة لإطلاقه الرصاص على ضابطى الشرطة.

ومن ناحية اخرى واصلت مباحث امن الدولة استجواب الارهابيين الاربعة لكشف أبعاد مخططهم الذى يستهدف ضرب السياحة والقيام بسلسلة اغتيالات لضباط الشرطة وتفجير بعض المنشات الحيوية، وتحاول أجهزة الامن جاهدة من خلال عمليات استجواب الارهابيين كشف حقيقة التمويل والدعم الخارجى لمخططهم التخريبى.. والوصول لقادة التنظيم الذين يصدرون الفتاوى والتكليفات لأعضاء المجموعات الارهابية.

وعلم مندوب الاهرام ان تحريات اجهزة الأمن اشارت إلى ان التكليفات تصدر من قادة الإرهابيين المسجونين والمعتقلين على ذمة قضايا ارهابية سابقة، وان التكليف بالهجوم المسلح على اتوبيس السائحين الالمان فى ١٢ نوفمبر الماضى بقنا، قد صدر من امير الجماعات المتطرفة بقنا وهو بدرى مخلوف «المحامى» والذى أعتقل منذ شهرين داخل شقة مفروشة بسوهاج كنوع من توسيع دائرة العنف وحرب العصابات مع اجهزة الأمن لتشتيت جهودهم وتخفيف حدة القبضة الأمنية عن عناصر التطرف بمحافظات الصعيد.

كيف سقط الارهابيون؟

وقد شرح مصدر امنى التفاصيل الكاملة لسقوط اعضاء المجموعة الارهابية بقوله «انه منذ ارتكاب الحادث واجهزة الامن تسابق الزمن لوضع حد لعمليات ضرب السياحة وكشف الخلايا الارهابية، حيث تم العمل على عدة محاور بالتنسيق بين مختلف المحافظات بتكثيف الضغط الشرطى والحملات الامنية لمسح زراعات القصب ببلدتى الحجيرات والحميدات.

وفى نفس الوقت اجراء عمليات استجواب سريعة لجميع العناصر التى يتم القبض عليها اولا باول لجمع المعلومات عن الخلايا الا رهابية، ثم ارسال «ماموريات» عاجلة لجميع الاماكن والعناوين التى يحتمل لجوء االارهابيين إليها ومن بينها محافظات اسوان وقنا وسوهاج والبحر الاحمر والبحيرة والاسكندرية.

وقد تمكنت اجهزة امن قنا من ضبط جميع العناصر الخطيرة المطلوب القبض عليها بنجوع الحجيرات السبعة وهم حسن على جاد الجيلانى (٢٢ سنة) حاصل على معهد فنى صناعى وشقيقه علاء الدين «دبلوم صنايع» ويعمل سائقا وحسن احمد حسن محمد وشهرته حسن عبد الحى (١٨ سنة) طالب بمدرسة ابو دياب الثانوية بنجع معلا، وصابر عوض عبد الله (١٥ سنة) طالب بنفس المدرسة وصبرى عيد محمود (١٩ سنة) طالب بمدرسة بنى سويف العسكرية الجديدة ، ومقيم بنجع معلا، وفتحى سعيد محمود (١٣ سنة) طالب بمدرسة ابو دياب الاعدادية بنجع معلا، والذى كان يتولى اطعام اعضاء التنظيم باحضار الاغذية لهم داخل أوكارهم، وابو الوفا خيرى مصطفى احمد (٢٧ سنة) مدرس بمدرسة الحجيرات الابتدائية، وممدوح حجاجى محمد على (١٨ سنة) طالب ثانوى بنجع حمادى، وبخيت محمود عبد الهادى (٢٨ سنة) عامل ومقيم بنجع معلا، وحمدان عمر احمد (١٨ سنة) طالب بالثانوى الصناعى بقنا،



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

ومحفوظ الأمين ابو المجد (٢٢ سنة) سائق ومقيم بنجع جبارة بالسمطا، ونصر الدين محمد جاد الجيلاني (٢٠ سنة) وشهرته شيبه «دبلوم صنايع».

واستطرد المصدر قائلا: انه بضبط هؤلاء تأكد لأجهزة الأمن أنه تم القبض على جميع عناصر التطرف ببلدتي الحجيرات والحميدات وان الارهابيين الأربعة الذين أشتركوا في حادث اتوبيس السياح الالمان قد هربوا من المنطقة، فاتجهت دائرة البحث الى الأسكندرية التي اعتاد المتطرفون اللجوء إليها ظنا منهم انهم بمنأى عن عيون الأجهزة الأمنية.

بالتنسيق مع امن قنا والأسكندرية والأمن العام من رصد شقتين مفروشتين بمنطقة العصافرة يتردد عليهما بعض الاغراب عن المنطقة.

الأرهابيون يتنكرون في زى عمال «معمار»

الحيلة للارهابيين الذين تنكروا في شخصيات عمال «معمار» حيث كانوا يعملون بمصنع بلاط بمنطقة زاوية عبد القادر بالبحيرة ثم يتسللون ليلا الى وكريهما دون ان يكتشف امرهم احد، وكشف المصدر عن ان اجهزة الأمن استرشدت ببائع خبز بالمنطقة كان يتردد على وكرى الارهابيين لاحضار الخبز إليهم، فتم عرض مجموعة من صور الارهابيين الأربعة عليه فتعرف عليهم. واكد أن هذه الصور لبعض الأشخاص الذين يراهم داخل الشقتين، فتم تامين المنطقة ومخارج الشقتين خشية هروب المتهمين لحظة القبض عليهم، وتم مداهمة الشقتين في وقت واحد، حيث القى القبض عليهم دون مقاومة من جانبهم بعد ان شلت المفاجاة حركتهم.

وقد تبين أن جميع المتهمين كانوا يحملون بطاقات مزورة باسماء مستعارة.

امير الجماعة.. وغسيل «مخ» للأعضاء

وفي حديث مع مصدر امني بقنا القى الضوء على طبيعة تكوين هذه الخلية الارهابية فقال: ان الذي تولى تكوين أعضاء هذه المجموعة هو طالب بكلية التربية بقنا اسمه عبد القادر احمد الصغير (٢٢ سنة) والذي كان يتولى امارة التنظيم ببلدة الحجيرات بقنا وقد تتلمذ على يد بدري مخلوف امير الجماعات بقنا حيث بدأ في استقطاب وضم

بعض اعضاء التنظيم من طلبة المدارس الاعدادية والثانوية من نجوع الحجيرات السبعة، وكان نشاطه يتركز بنجع «معلا» لأنه اكبر هذه النجوع كثافة سكانية

● حاول الارهابي ان يستخدم أطفاله الابرياء ساترا للاحتماء من رصاص قوات الشرطة التي بادرها باطلاق النار عندما وصلت الى منزله للقبض عليه ●

.و نو طبيعة جغرافية وعرة، ثم يلتقي باعضاء مجموعته في حلقات نقاشية من خلال المساجد وتلقينهم فكر التنظيم الذي يدعو إلى تكفير المجتمع والحاكم ومقاومة النظام بالقوة، ومنها ضرب السياحة بزعم أنها تثير الفتنة وانها محرمة، وكنوع من ضرب الاقتصاد القومي لخلخلة بنيان المجتمع.

واضاف المصدر ان امير هذه الجماعة والذي اعتقل منذ شهرين بشقة مفروشة بسوهاج، كان يتعمد استقطاب أعضاء التنظيم من صغار السن لاجراء عمليات غسيل مخ لهم او لاغراء بعضهم بالنقود حيث أن معظمهم من طبقات اجتماعية بسيطة، لاقناعهم بفكر التنظيم لدرجة أن بعضهم من صغار السن مثل المتهم حسن احمد حسن وهو طالب ثانوي كان يتزعم اتجاها للتشكيك في العلم، من خلال حلقاته النقاشية والشك في كروية الأرض او وزنها.. قائلا: ان هذا الأمر لايعلمه الا الله ومن يقول غير ذلك فهو مشرك بالله، حتى بدأ الجميع يشاركون في انشطة التنظيم ضمن اعضاء الجناح العسكري المنفذ للعمليات الارهابية امثال الارهابيين الذين اطلقوا الرصاص على اتوبيس السائحين الالمان، بينما تتولى مجموعات عمليات الايواء والتسكين وتاجير الشقق المفروشة باسماء مستعارة، ومجموعة أخرى تتولى استطلاع ورصد الاهداف التي سينفذ فيها الارهابيون عملياتهم الارهابية، وتتولى مجموعات الأطفال وصغار السن عمليات الاعاشة واحضار الطعام وتبادل الاتصالات والرسائل بين قادة التنظيمات واعضائها.

واكد المصدر أن الارهاب عمره قصير وان اجهزة الأمن سوف تلاحقه في جميع أوكاره مهما بعدت، وان الشرطة سوف تواصل جهودها لمطاردة بقية العناصر الهاربة بتعاون وتضافر كامل من المواطنين.

وقد تجلى ذلك في الابتهاج الشعبي بمنطقة الحجيرات وخاصة نجع «معلا» عقب علمهم



بنبأ القبض على الارهابيين، وأكدوا نبذهم للارهاب وطالبوا ببتر أصابعه الخفية لأنه يستهدف في النهاية المواطن البسيط في رزقه وعمله فهو موجه ضد الشعب وليس كما اعتقد الغافلون انه موجه ضد السلطة او الحكومة.

وقد كشف المصدر عن أن من بين المقبوض عليهم بالاسكندرية المتطرف صلاح رمضان السيد وشهرته صلاح العمدة وهو قيادى بارز بمنطقة الحجيرات ومحمد عبد الستار عز الدين وهو من جماعات قنا رغم ادعائه بانه من سوهاج بعد القبض عليه لوجود شخص اخر بنفس الاسم من جماعات سوهاج.

وقد كشفت أجهزة امن قنا امس عن أن المتطرف محمد عبد الستار عز الدين الذى ضبط مع الارهابيين بالاسكندرية هو محمد عز الدين طه وهو عنصر بارز من بلدة الحميدات ومتهم بتزعم أحداث اشعال الحرائق في أندية الفيديو بقنا، كما القت أجهزة امن قنا القبض على ثلاثة متطرفين اخرين أمس وهم: صحراوى تقى العريان (١٧ سنة) طالب ثانوى بمدرسة أنور السادات بنجع حمادى، ومنتصر احمد مطر على (١٨ سنة) طالب ثانوى بمدرسة الشهيد عبد المنعم رياض بقنا، ومنصور حسن اسماعيل طالب بمدرسة الصنايع الميكانيكية بقنا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦-٢ نوفمبر ١٩٩٢

الحكم فى قضية تنظيم الجهاد بالاسكندرية يصدر اليوم

تصدر المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية - فى جلسة علنية اليوم - احكامها فى قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ من عناصر التنظيم من بينهم ٤ متهمين هاربين .

وكانت المحكمة برياسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العسكرية العقيد السيد حمودة قد انتهت من نظر القضية فى جلسة يوم السبت الماضى وصرحت للدفاع عن المتهمين بتقديم المذكرات حتى أمس الأول « الثلاثاء » .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-١١-١٩٩٢ نوفمبر

٣ عمليات كبيرة قام بها رجال الأمن خلال ١٢ ساعة

● ضبط الجناة في جريمة أوتوبيس قنا

● القبض على ارهابى مسلح اصاب ضابطين

● ضبط الذهب المهرب لتمويل الارهاب

اكد مصدر امنى كبير ان جهود امن الدولة بالاسكندرية قد اسفرت عن كشف ٣ عمليات كبيرة خلال ١٢ ساعة اولاها ضبط المتهمين الاربعة في عملية الهجوم الارهابى على الاتوبيس السياحى بمحافظة قنا حيث تم ضبطهم ومعهم المتهم احمد سيف حجاج حيث ضبطت لديهم اسلحة آلية وذخائر وبرطمانات بها عبوات ناسفة كما عثر لديهم على مجموعة هامة وخطيرة من الوثائق التى تؤكد تورطهم في النشاط الارهابى والتحضير لعمليات اعتداء ارهابية على عدد من الشخصيات الهامة واماكن تجمع السياح وبعض الممتلكات الخاصة لعدد من الافراد الامنين.

كما تم ضبط اخطر شخص فيهم وهو اشرف سعيد عبد ربه (٢٢ سنة طالب بالمعهد الفنى التجارى) الذى يعتبر اميرا لهذه الجماعة والذى يصدر التعليمات بارتكاب اعمال الهجوم على السياحة في مصر.

كما اسفرت جهود مباحث امن الدولة عن كشف احد الخيوط الهامة في عمليات تمويل التنظيم الارهابى في مصر حيث تم ضبط ٣٥ كيلو من السبائك الذهبية اثناء محاولة ٥ مهربين منهم ٣ مصريين تهريبها الى البلاد من احدى الدول المجاورة بالتعاون مع ٢ من المهربين الاجانب وقد اكدت التحريات السرية ان هذه الكمية هى جزء من مخطط ضخم لتمويل عمليات الارهاب في مصر ويكثف رجال الأمن جهودهم للتاكد من ذلك وكشف ابعاده.

وفى نفس الاطار تجمعت معلومات لدى مباحث امن الدولة بان المتهم حسن شحاتة بدران (٤٥ سنة) المتهم رقم ١٨ في قضية ٢٣ جنايات عسكرية المنظورة حاليا امام القضاء العسكرى ضمن تنظيم الجهاد والذى سيصدر فيها الحكم اليوم، يختبئ حاليا داخل احد الأوكار بمنطقة عزبة البحر بمنطقة خورشيد بالمنتزه وبتاكيد هذه التحريات قامت مجموعة ضبط شاركت فيها المباحث الجنائية بقيادة العقيد عفيفى كامل رئيس المباحث

● الشــرطة كانت حريصــة على سلامة اطفال الارهابى حسن بدران



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

وقوات الأمن المركزى بقيادة المقدم محمود كامل المخزنجى وضباط امن الدولة حيث تمت محاصرة المنزل الذى يقيم فيه المتهم. وفور اقتراب القوات من المسكن فوجئوا بوابل من النيران ينطلق من داخل المسكن مما اسفر عن اصابة المقدم محمود المخزنجى قائد قوة الاقتحام فى كتفه اليسرى والنقيب على محمد خاطر فى راسه وبطنه فتم تغيير خطة الهجوم على الفور ولكن القوات فوجئت بالمتهم يخرج وهو يحتمى فى ٣ من اطفاله حملهم وهو يطلق الرصاص ورغم ان المتهم كان يحمل مسدسا والقوات التى تحاصره تحمل اسلحة آلية وقنابل الا أن التعليمات التى اصدرها اللواء حسن عبده مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الاسكندرية واللواء محمد عبد الفتاح مساعد المدير للأمن العام أمرت بالحفاظ على أرواح الاطفال الأبرياء النين لا ننب لهم سوى انهم ابناء هذا الارهابى وبعد جهد شاق تمكنت القوات من القبض عليه دون اى اصابات.

وكان المتهم يختبئ فى المنزل ومعه زوجتاه و ٤ اطفال هم ابناؤه وقد احيل المتهم الى العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية الذى تولى التحقيق مع المتهم.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

النيابة العسكرية بالاسكندرية بدأت التحقيق مع ارهابي الجهاد

بدأت النيابة العسكرية بالاسكندرية اليوم في التحقيق مع الارهابي الهارب حسن شحاتة بدران الذي تم القبض عليه فجر اليوم بدائرة قسم المنتزه بناء على قرار المدعي العام العسكري الاشتراكي مع آخرين في تنظيم الجهاد الارهابي الذي يحاكم اعضاؤه امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية

ويحاكم هذا التنظيم بتهمة محاولة تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها بتشكيل جماعة ارهابية تدعو الى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام باعمال ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشآتها ودور العبادة المسيحية واستحلال الاموال العامة

وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق اغراضها عن طريق حيازة اعضائها لاسلحة نارية وبيضاء وذخائر متنوعة

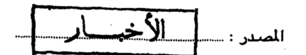
وكان المتهم حسن شحاتة بدران قد اعترف فور القبض عليه بانتمائه للجماعة الارهابية كما اعترف باستخدامه الاسلحة التي ضبطت في حوزته في مقاومة افراد القوة التي توجهت للقبض عليه ومن بين هذه المضبوطات طبنجة ماركة ستار اسبانية الصنع بدون ارقام واخرى ماركة « بريتا » رقم ١٦٨٣ ، اضافة الى ٩٦ طلقة عيار ٩ مللى لم تستخدم

كما تبين ان المتهم يحمل بطاقة شخصية مسروقة عليها صورته وهي باسم احمد عبدالفتاح احمد العامل بالشركة الشرقية للكتان والمقيم بعزبة النخل بخورشيد بالاسكندرية

وقد استخدم المتهم اثنين من اطفاله كدرع بشرية في مواجهة القوة التي احاطت به بعد ان توقف عن اطلاق الرصاص بشكل عشوائي والذي ادى الى اصابة كل من المقدم محمود كامل المخزنجي والنقيب علي محمد خاطر من الامن المركزي واصابته خطيرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأخبار

التاريخ : ٦-٢ نوفمبر ١٩٩٦

الارهابى حسن الذى اطلق الرصاص على ضابطى الشرطة :

كشك الشيخ بشندى .. هو السبب !

زوجته : تركت له البيت منذ سنتين وطلبت الطلاق



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

تحقيق

ياسر رزق
طاهر قابيل

التقت « الاخبار » مع حسن شحاتة حسن بدران الارهابي المتهم في قضية الارهاب الاولى امام المحكمة العسكرية العليا ، والذى اصاب ضابطي شرطة بالرصاص عند القبض عليه في الوكر الذى كان يختبىء به في عزبة البحر بقرية خورشيد بالاسكندرية .

روى « للاخبار » قصة انضمامه الى جماعات التطرف ، وحاول انكار قيامه باطلاق النار على قوة الشرطة التي جاءت للقبض عليه

كان المتهم حليق اللحية ، يبدو متماسكا بقدر ما ، ليتحدث بسرعة عند مايأتي ذكر جماعات التطرف ، ثم يفكر قبل ان يتكلم كلما تطرق الحديث لقصة القبض عليه . وكان يبدو محدود الثقافة .

قال : انا من مواليد ١٩٥١ .. كنت اعمل عطارا في ابوقير في كشك استأجرته من الشيخ عبدالفتاح الشهير باسم خميس بشندى .. منذ حوالى عام جاءني « الاخ » خميس ، وفتح الحديث عن الصلاة التي لم اكن مواظبا عليها . وقال لى حرام عليك . لازم تصلى . وبعد ماصليت عرفني « الاخ » خميس بثلاثة « أخوة » السيد درويش ومحمد درويش والسيد ابراهيم .. وبدأت احضر معهم دروسا في المسجد يوم الخميس من كل اسبوع كان يلقيها شيخ اسمه قاسم

● ماهي موضوعات هذه الدروس ؟

ـ صمت المتهم حسن قليلا . ثم قال دروس دينية .. حول الهجرة وغيرها

● كيف انضممت الى تنظيم الارهاب ؟

ـ انا ماعرفش حاجة . منذ حوالى ٥ شهور فوجئت بالشيخ خميس بشندى يقول لى : امن الدولة بتدور عليك .. لازم تهرب علشان بيقبضوا على الناس . خفت وتركت بيتي واخذت اولادى الى عزبة البحر . الثلاثاء كنت نايم .. صحيت لقيت الشرطة وامسكت اولادى أمامهم . وبعدين قبضوا على .. انا ماضربتش نار ..

● من اذن الذى اطلق النار على رجال الشرطة ؟!

ـ أنا قلت للشرطة انى انا اللى ضربت النار .. لكن انا ماضربتش !.. سمعت انه كان فيه عربية داتسون واقفة بعيد وكان فيها ناس كنت شاكك فيها !. يمكن همة اللى ضربوا الرصاص !!

● انت نادم ؟!

ـ ياريتني ماأجرت الكشك من الشيخ خميس بشندى ماكنش حصل حاجة !

وفي قسم المنتزه .. التقت « الأخبار » مع زوجتي حسن « سعاد عبدالحميد مرسى » وخضرة السيد على رمضان . كل منهما كانت تحمل طفليها .. الاولى تحمل هاجر (٣ سنوات) وبجوارها نادية (٢/١ ٦ سنة) والثانية تحمل أبوبكر (عام واحد) واسلام (عامان) وكانت حاملا في طفل آخر .

التزمت خضرة الصمت واكتفت بالدموع .. بينما تحدثت سعاد .. قالت : ماليش علاقة به .. انا بيني وبينه قضايا .. تركت البيت منذ سنتين ..

ـ لماذا ؟!

● يعني .. خلافات زوجية .. انا معرفش حاجة بعد ماسبته . هو ماكنش بيصلى في الاول . وبعدين بدأ يروح الجامع .. ابقوا اسألوا مراته الثانية .

الضابط المصاب يتحدث

وفي مستشفى مصطفى كامل العسكرى بالدور الرابع يرقد المقدم محمود المخزنجي قائد كتيبة النزهة للامن المركزى الذى اجريت له جراحة لاستخراج طلقة اصابته اعلى الصدر من الجهة اليسرى . تحسنت حالة الضابط .. وروى « للاخبار » تفاصيل مهمة الاقتحام قال : انه تم تكليفه للاشتراك في ضبط احد الارهابيين المطلوب ضبطهم ومحاكمتهم في تنظيم الجهاد المسلح .. وبعد ان جاءت معلومات باقامته بعزبة البحر التابعة لقسم المنتزه توجهنا ومعنا دليل لارشادنا على المكان ومعاينة البيت من الخارج قبل اقتحامه .

اقتحمنا المكان وجدنا الارهابي المطلوب ومعه عدد من الاطفال والنساء .. وبعد دخولنا المنزل وجدنا الارهابي المطلوب وهو في الوضع مرتكزا ولوجود الاطفال كان من الطبيعى عدم التعامل معه بالنيران .

وفجأة أخرج طبنجته وبدأ في اطلاق النيران علينا .. فاصبت انا وزميل النقيب خالد وانسحبنا وسط دمائنا لطلب تعزيزات لمهاجمة العقار



المصدر : الأهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

مجلس شورى تنظيم الجهاد خطط لاغتيال كبار المسئولين وتخريب المنشآت

وايران تقوم بتمويل التنظيم بالذهب وضبط ثلاثة قادمين من طهران

كتب ـ احمد موسى ـ علم مندوب الاهرام المسائى ان السلطات المصرية والجزائرية تجرى تنسيقا هاما لمواجهة خلايا الارهاب والتدخلات الايرانية فى الشئون الداخلية للبلدين بإرسال الاموال اللازمة لعناصر التنظيمات المتطرفة المتمثلين فى « الجهاد » بمصر « وجبهة الانقاذ » بالجزائر ويجرى حاليا وضع خطة مشتركة للتصدى لمحاولات تصدير الافكار الخاطئة التى يحاول ترويجها النظام الايرانى .

ومن جهة اخرى افادت مصادر امنية ان التحقيقات التى جرت مع الارهابيين الاربعة فى حادث الاتوبيس السياحى بقنا الذين ضبطوا اول امس بالاسكندرية كشفت عن صدور تكليفات محددة اصدرها مجلس شورى تنظيم الجهاد الذى اتخذ من الاسكندرية مركزا لادارة العمليات الى كوادره فى عدة محافظات للقيام بشن سلسلة من الهجمات الارهابية ضد منشآت سياحية ومناطق اثرية تنفيذا لاوامر اصدرها الدكتور عمر عبد الرحمن امير علم ومفتى التنظيم وفتواه التى يدعى فيها ان العائد المادى من موارد السياحة حرام .

وجاء فى اعترافات الارهابيين الاربعة اشرف سعيد عبد ربه واحمد عبد الغنى رضوان ، ودراوى محمد ابراهيم وعبد الهادى الصغير وجود مخطط لتمويل التنظيم من الخارج لتنفيذ العمليات الارهابية ضد اهداف محددة فى عدة مناطق خاصة فى جنوب الصعيد ووجود تكليفات اخرى لتصعيد العمليات ضد المنشآت والافواج السياحية



العمارة التى اتخذ قيادات التنظيم إحدى الشقق فيها وكرا بالعصافرة .



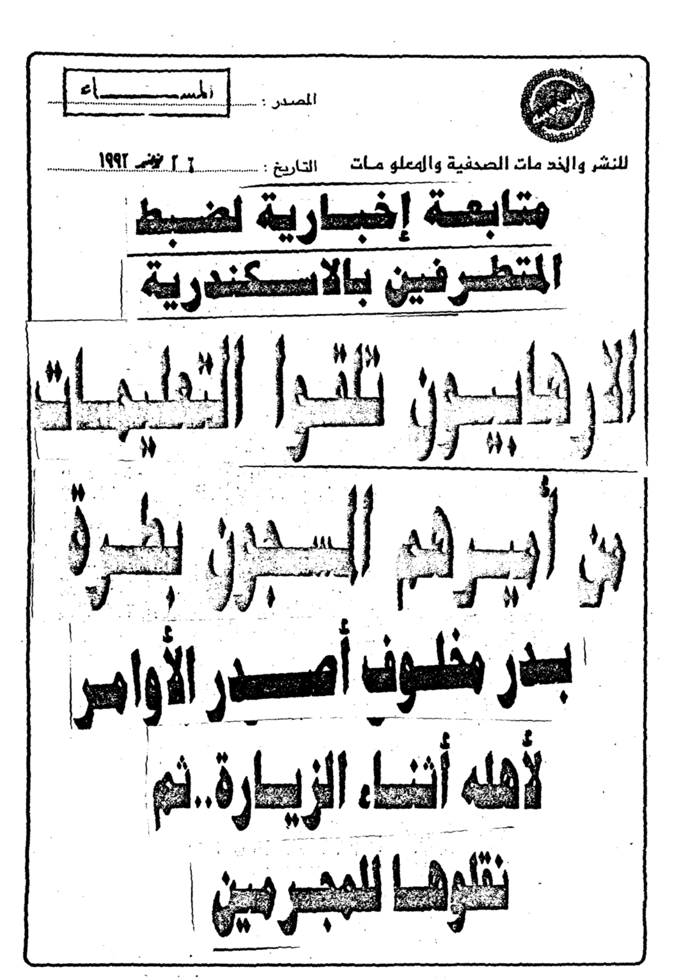
كرد على ممارسات الامن ضد المتطرفين .

وتحفظت سلطات الامن على اوراق تنظيمية هامة من بينها قائمة تضم عددا من كبار رجال الدولة والمسئولين وضباط الشرطة والمنشات ومقار اجهزة الامن وتحديد عدة مناطق اثرية ومتاحف ومعابد كانت ضمن مخططهم لتنفيذ عمليات الاغتيال والتخريب لاحداث ذعر بين المواطنين والتاثير على حركة السياحة القادمة من الخارج ولتشتيت جهود الامن في البحث ومطاردة عناصر التنظيم خاصة كوادره الهاربة .

وعلم مندوب « الاهرام المسائى » ان امير التنظيم اشرف عبد ربه كان يشرف بنفسه على اختيار العناصر ذات الكفاءة العالية في الضرب والتصويب لضمها الى عضوية الجناح العسكرى الذى تسند اليه مهام تنفيذ عمليات التخريب والاغتيال وهناك مجموعات في كل محافظة توكل اليها التكليفات المحددة لتوجيه ضرباتها ضمن المخطط .

وكشف الارهابيون النقاب عن تكليف مجموعات اخرى بارسال خطابات تهديد للشركات الاجنبية والمصرية العاملة في مجالات الخدمات السياحية والضغط على اصحابها لمحاولة الحصول منهم على اموال للانفاق على المعتقلين من عناصر التنظيم وحسبما ذكرت المصادر فان السلطات المعنية نجحت خلال الفترة الماضية في احباط احد هذه المخططات وضبط عدد من المتهمين بينهم : مصطفى عبد الحكم عبد الحافظ ، بهاء الدين صلاح عبد الحكيم عبد الجواد ، سيد لمعي ، محمد تونى عبد الرحمن ، صلاح جمعة .

ومن جهة اخرى توصلت اجهزة الامن الى احد المصادر الرئيسية لتمويل عناصر تنظيم الجهاد بعد القبض على ثلاثة مصريين يحاولون تهريب ٣٥ كيلو جراما من السبائك الذهبية واشارت المعلومات إلى انهم جاءوا بها من ايران عبر الاراضى السودانية ومنها الى ليبيا وحاولوا الدخول بها عن طريق منفذ السلوم البرى . وذكر ان هذه المحاولة كانت ضمن مخطط كبير تقوده ايران لتمويل العناصر الارهابية في مصر



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

متابعة إخبارية لضبط المتطرفين بالاسكندرية

الارهابيون تلقوا التعليمات من أميرهم السجين بطرة

بدر مخلوف أصدر الأوامر لأهله أثناء الزيارة..ثم نقلوها للمجرمين



المتهم له اتصالات بعناصر التمويل..فى الخارج

٤ اتهامات جديدة..للإرهابى حسن بدران:

• مقاومة السلطات • استخدام سلاح بدون ترخيص

• الشروع فى القتل • تزوير فى أوراق رسمية

تحسنت حالة أحد الضابطين المصابين..والثانى بالإنعاش

حسن عبيدو : تعاملنا مع «بدران» بذكاء حفاظاً على ارواح أطفاله

كتبت - انتصار النمر وابراهيم محمود:

اكد مصدر أمنى مسئول أن الارهابيين الاربعة مرتكبى حادث الاتوبيس السياحى بقنا الذين سقطوا مؤخرا فى الاسكندرية اعترفوا بأنهم تلقوا تعليماتهم من امير الجماعة بدر مخلوف المسجون حالياً فى سجن الاستقبال بطرة على ذمة ١٨ قضية اعتداء على الشرطة والسياح.. اضاف.. ان اعترافات المتهمين اكدت أن المتهم الاول اشرف سعيد تمكن من تجنيد بقية اعضاء المجموعة بناء على تعليمات بدر مخلوف. الذى كان يصدر اوامره إلى اهله وزملائه خلال زيارتهم له بالسجن.. ثم ينقلون التعليمات إلى المتهمين.

قال المصدر.. أن بدر مخلوف نشط مؤخراً فى اصدار التعليمات للارهابيين بهدف فك الحصار المفروض على الجماعات المتطرفة واطلاق سراح المتهمين المقبوض عليهم.. وتخفيف حملات الشرطة المستمرة على اوكارهم.

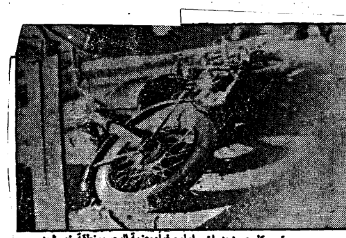
اكد ان بدر مخلوف.. له اتصالات عديدة ببعض العناصر الخارجية التى تمول الارهابيين عن طريق اعوانه. ومن بينهم اثنان من المقبوض عليهم فى الاسكندرية.

أشار إلى ان اجهزة الأمن توالى بحثها عن جميع المتهمين المنتمين لهذا التنظيم للقضاء على عناصره.. وفى هذا الاتجاه.. تمكنت قوات الأمن من ضبط كل من رمضان عيد وشعبان محمد وعادل عبدالعزيز.. وهم من عناصر التنظيم النشطة فى الفيوم.

اكد اللواء مجدى بسيونى مدير أمن الفيوم أن الحملات مستمرة لضبط باقى المتهمين الهاربين من المحافظات الاخرى ويختبئون بالفيوم.

اطلاق الرصاص بشراسة

من ناحية اخرى.. انتقل العميد سيد حموده رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية إلى مستشفى مصطفى كامل لسؤال المقدم محمود المخزنجى والنقيب على خاطر اللذين اصيبا اثناء القبض على الارهابى حسن شحاته بدران المتهم رقم «١٨» فى قضية الجهاد بالاسكندرية.



● موتوسيكل حسن بدران.. امام مخبأه بعزبة البحر بمنطقة خورشيد

استمع رئيس النيابة إلى اقوال المقدم محمود المخزنجى بعد أن تحسنت حالته الصحية بعض الشىء. وقرر انه اثناء قيامه وقوات الأمن باقتحام الوكر الذى

البقية ص[٣]

كان يختبىء فيه الارهابى حسن بدران.. فوجىء بالمتهم يطلق عليهم النيران بشراسة.. مما ادى إلى اصابته هو وزميله النقيب على خاطر.. ولم يشعر بعد ذلك الا وهو فى المستشفى.

لم يتمكن رئيس النيابة من الاستماع لأقوال النقيب على خاطر نظراً لسوء حالته الصحية وخطورة اصابته ووجوده بغرفة الانعاش حيث اصيب برصاصتين فى رأسه وبطنه وبتهتك فى بعض عظام قاع الجمجمة وقد اجرى له د . جمال عزب استاذ جراحة المخ والاعصاب عملية عاجلة.

تستمع النيابة العسكرية اليوم إلى شهود الحادث.. بعدها تستجوب الارهابى حسن بدران.



● حسن بدران.. بين يدى العدالة

٤ تهم

علمت «المساء» أن المتهم حسن بدران سيواجه بأربع تهم هى مقاومة السلطات، والشروع فى قتل ضابطين، وحيازة واستخدام اسلحة بدون ترخيص، وتزوير فى اوراق رسمية.. بالاضافة إلى التهمة المنسوبة اليه فى قضية الجهاد وهى انضمامه إلى تنظيم ارهابى متطرف.

كان المتهم بعد فترة من اطلاق النار المتبادل بينه وبين قوات الأمن.. قد فاجأ الجميع بالخروج من وكره حاملاً فوق كتفيه طفلين من اولاده. وفى يده طفل ثالث. استخدمهم كدروع بشرية لحماية نفسه من الرصاص. ورغم اصابة الضابطين وان المتهم كان فى متناول القوات المزودة بالتسليح الجيد فان قوات الأمن رفضت اطلاق الرصاص عليه خوفا من اصابة اولاده.

صرح اللواء حسن عبيدو مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الاسكندرية «للمساء».. أن قوات الأمن تعاملت مع الارهابى حسن بدران بمنتهى الذكاء حفاظا على ارواح اولاده وحتى لا يتعرض احدهم للخطر. مراعاة للناحية الانسانية قبل كل شىء.. وكان فى الامكان التخلص منه وبسرعة على حساب اولاده.. ولكن.. كان للاعتبارات الانسانية مكان واضح.. فالاطفال



● السهم يشير الى شقة العصافرة التى كان يختفى فيها المتهمون فى حادث الاتوبيس السياحى

الثلاثة.. لا ذنب لهم.. فيما ارتكبه ابوهم.. حتى امكننا القبض عليه دون ان يصاب هو أو اطفاله بأى خدش.

اضاف ان المواطنين الذين تجمعوا فى المكان.. شاهدوا عملية الضبط بأنفسهم وكانوا يطالبون بالثأر من الارهابى الذى

عثر فى وكره على وثائق هامة تكشف بالتفصيل عدداً من المخططات الاجرامية ضد بعض الشخصيات السياسية والعامة وعدد من المنشآت العامة والخاصة بعد أن فقد هو واتباعه وطنيتهم وابتعدوا عن تعاليم الدين السمحة.



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

الحكم اليوم فى قضية الارهاب بالاسكندريه

اسرار تتكشف خلال المحاكمة

المخطط الخبيث :

دعـوة الشـباب لاداء العمـرة

ثم استقطابهم الى معسكرات التـدريب فى افغانسـتان

قـادة الارهـاب

عمر عبدالرحمن
من مصر
عباس مدنى
من الجزائر
راشد غنوشى
من تونس

تحقيق محمد شاكر
فاروق عبدالمنعم

اليـوم ـ الخميس ـ تصـدر المحكمـة العسكـريـة العليـا بالاسكندرية الحكم فى قضايـا الارهاب . ليقول القضاء كلمته فى المتطرفين الذين حاولـوا تخريب مصر باسم الدين . والدين منهم ومن جرائمهم برىء .

ولقد كشفت التحقيقات فى هذه القضايا عن تورط النظام الحاكم فى طهران فى دعم وتمويل الارهاب والارهابيين . سواء فى مصر او فى بعض البلاد العربية الشقيقة .

الحلف الرباعى !

فقد كشفت التحقيقات سواء عـلى مستـوى القضيـة الاولى للتنظيم الارهـابى والـذى اطلق عليه « تنظيم الاغتيالات » .. او القضية الثانية والتى اطلق عليها الاعلام قضية « افغانستان » .. ان هناك شبكة على مستوى عال من التنظيم لتجنيد الشباب الذى يجد حاليا نوعا من الفراغ الدينى !

بـدأت الخطـة فى « ايـران » ثم انتقلت الى افغانستان .. ثم تفـرعت الى عدة محـاور .. فى مصر .. وتونس .. والجزائر .. والسودان .. وبذلك يتكـون حلف او حركـة عربيـة متطرفـة لضرب الاسلام .. والشباب الاسلامى داخل قلعة الاسلام المعتدل « مصر » .

يقود الجناح المصرى المتطرف الدكتـور عمر عبـدالرحمن المقيم حـاليا فى الـولايات المتحـدة الامـريكية .. ويقـود جناح الجـزائـر « عبـاس مـدنـى » .. ويقـود جنـاح تـونس « راشـد الغنـوشى » .. ويقود جنـاح السـودان « حسن الترابى » والذى كـان يمثله فى مصر الارهـابى السودانى ابراهيم ابو بكر والمتهم فى القضية التى تطرح الان امام المحكمة العسكرية بالاسكندرية والمعـروف بالمتهـم الهارب رقم « ٢٣ » والتـى يتزعمها « محمد شوقى الاسـلامبولى » .. شقيق خالد الاسلامبولى المتهم فى قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات .. والمتهم فيها ايضا هانى يوسف الشاذلى وهو المتهم الرئيسى فى قضية اغتيال رفعت المحجـوب رئيس مجلس الشعب السابق واحدى القيادات البارزة فى صعيد مصر .

كان الخيط الاول لجذب هذا الشباب هو الدعوة لاداء العمرة فى السعودية .. ثم السفر مباشرة الى افغانستان حيث تتمركز الحركة العالمية المتطرفة وتنظيم الجهاد وحزب الله وغيرها .. وفى افغانستان تبدا عملية غسيل المخ للشباب عن طريق تاهيل تثقيفى دينى متطرف من خلال كتب صفراء خارج نطاق الازهر الشريف ومنها كتاب « العمـدة فى



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

اعداد العدة ، !

وهناك يتم تدريب المتطرفين على العاب الكاراتيه وغيرها .. يتبع ذلك تأهيل عسكرى واستعمال انواع السلاح النارى او الابيض !! ويعقبه مباشرة دراسات معينة فى تبادل الرسائل بالشفرة لتنفيذ العمليات الارهابية وكذلك اساليب الرصد للاماكن والشخصيات الهامة وقراءة الخرائط !!

ومن افغانستان وبجوازات سفر مزورة او وثائق او بطاقات مزورة يدخلون الى ليبيا عن طريق مالطة او تونس او السودان ومن ليبيا يستغلون التسهيلات على الحدود ويعبرون الى مصر لتنفيذ المخططات الارهابية !!

اما التحقيقات فتقول على سبيل المثال انه فى قضية الاغتيالات كان هناك جناح تثقيفى لغسيل المخ يقوم به المتهم الاول فى القضية « السيد محمد ابراهيم » .. وهناك الجناح التعبوى يقوم به المتهم الثانى « قاسم قطيش » وهو بقال .. ثم الجناح التدريبى العسكرى ويرأسه المتهم الثالث المهندس الزراعى احمد عبدالعظيم !!

وتقول الوثائق ايضا انه تم ضبط نوعيات من الاسلحة والمتفجرات وعلى سبيل المثال « مدفع رشاش بورسعيد » مواد ناسفة شديدة الخطورة T.N.T ذخيرة لنوعيات مختلفة .. اسلحة بيضاء متنوعة..جنازير..بلط ..سكاكين ..سنج ..الخ ..

وتقول الوثائق ايضا انه تم ضبط العديد من الخرائط لمواقع استراتيجية وحيوية فى الاسكندرية والبحيرة .. وخرائط لجميع اقسام الشرطة .. ومعلومات وافية لعناوين شخصيات عامة وضباط على كافة المستويات .. بالاضافة الى العديد من جوازات السفر والبطاقات واختام وزارة الدفاع

وكشفت المحاكم ان هذا الشباب الذى تم تجنيده فى شبه غيبوبة!! وان هناك قوى كبرى خارجية استطاعت ان تستقطبه تحت اسم « الدين » .. وبدليل ذلك هروب القيادات سواء فى القضية الاولى او الثانية الى خارج مصر .. والدليل ايضا ان هيئة الدفاع باكملها وجميع الشباب المحبوس تحت ذمة قضايا الارهاب قد اشاد فى جلسة علنية بنزاهة القضاء العسكرى والمحاكم العسكرية طوال الجلسات حيث اعلن رئيس المحكمة اكثر من مرة ان هيئة المحكمة هى المحامى « الاول » للمتهم وبالتعاون مع الدفاع والنيابة لاظهار الحق فقط .. وان القضية ليست قضية سياسية او دينية او لمحاكمة فكر .. ولكنها قضية لجماعة انحرفت عن الطريق وخرجت عن القانون .

بعد القبض على المتهم الهارب من المحاكمة العسكرية:

النيابة: العناصر الارهابية الهاربة بدأت تتساقط

المحكمة: المتهم أصاب ضابطين.. وأبقوا على حياته

الاسكندرية - من حسين ثابت:

قررت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية تاجيل النطق بالحكم في قضية التنظيم المتطرف والمتهم فيها ٢٢ متهما من بينهم الارهابي حسن شحاتة بدران الذى القى القبض عليه أمس الأول، الى جلسة أول ديسمبر بعد ان استمعت امس الى مرافعة النيابة التى قدمت المتهم الى المحكمة بعد القبض عليه وسماع مرافعة الدفاع عنه .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثي، ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية وسكرتارية المساعد سعيد رمضان للنطق بالحكم .

وفى بداية الجلسة طلب العقيد السيد حمودة الاذن من رئيس المحكمة بالحديث، ثم قال ان المد الشيطانى نهايته حالا أو مستقبلا الى زوال، لانه بطبيعته يخالف الطبيعة البشرية التى خلقها الله سبحانه وتعالى، وهكذا بدات تتساقط تلك العناصر الارهابية الهاربة التى تنفث سمومها بين افراد المجتمع، فهذا هو الارهابى حسن شحاتة بدران «قام افراد الشرطة العسكرية بادخاله الى قفص الاتهام» المتهم رقم ١٨ فى قرار الاتهام فى هذه الدعوى الذى اعتقد انه يستطيع ارتكاب جريمته والتوارى خلف الاسوار، ولكن العيون الساهرة المتيقظة اقتنصته من مكمنه ليمثل امام عدلكم لتعملوا فيه حكم القانون ليعود المجتمع المصرى مطمئنا مستقرا تسوده الشرعية .

وحدث هياج شديد من المتهمين ورددوا الهتافات المعادية نظرا لوجود كدمات فى وجه المتهم خلال اشتباكه مع الشرطة اثناء القبض عليه . وهنا تدخل رئيس المحكمة فاكد للمتهمين ان هذا المتهم قام اثناء القاء القبض عليه باطلاق النار على الشرطة فاصاب اثنين من ضباط الشرطة احدهما فى حالة حرجة للغاية، ورغم امكانية القضاء عليهم بواسطة اسلحتهم الآلية إلا انهم ابقوا على حياته هو واطفاله الابرياء .

ووجه رئيس المحكمة سؤالا الى المتهم ان كان احد من ضباط الشرطة قد اعتدى على اطفاله او زوجته فرد بالنفي . وهنا سال رئيس المحكمة المتهمين: هل تستحلون دماء المسلمين ورجال الشرطة؟ فردوا بالنفي فقال: وهذا المتهم ليس به طلقة واحدة رغم انه اصاب اثنين من الضباط وخرج سالما هو واسرته .. فهدأ المتهمون داخل القفص .

ثم قام رئيس النيابة بتلاوة التهم الموجهة الى المتهم وفقا لقرار الاتهام، وهى انضمامه الى جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاتفاق الجنائى على القيام باعمال تخريبية ضد المنشات والافراد، فانكر المتهم تلك التهم. وبعد ذلك انتدبت المحكمة احد المحامين للدفاع عنه بعد ان فتحت باب المرافعة من جديد، ونفى الدفاع التهم الموجهة للمتهم وطالب ببراءته .

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة حجز القضية للنطق بالحكم فى جلسة اول ديسمبر القادم مع حبس المتهم على ذمة القضية .

.. والنيابة العسكرية بدأت أمس تحقيقاتها في واقعة إطلاق الارهابى الرصاص على الضابطين

الاسكندرية من علاء رياض ـ ناصر جويدة

قررت النيابة العسكرية بالاسكندرية احالة واقعة اطلاق النار ومقاومة السلطات واصابة اثنين من الضباط المتهم فيها الارهابى حسن شحاته بدران الى المحامى العام لنيابات شرق الاسكندرية لتتولى نيابة المنتزة التحقيقات فيها بعد ان ثبت عدم اتصال هذه الواقعة مع قضية تنظيم الجهاد الذى تتولى المحكمة العسكرية. نظرها حاليا

وكان العقيد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية قد باشر التحقيقات امس مع المتهم حسن شحاته حسن بدران فور القبض عليه حيث نفى المتهم واقعة قيامه باطلاق النار على الضباط وانكر صلته بالاسلحة المضبوطة داخل شقته وعندما واجهته النيابة باقوال الشهود ووجود دماء داخل غرفته نتيجة اصابة النقيب على محمد خاطر اثر قيام الارهابى باطلاق النار عليه انكر وقال : الا اعرف اى شئ عن ذلك واستمعت لنيابة الى اقوال الضباط الذين قاموا بعملية الضبط ومنهم المقدم محمود محمد كمال المخزنجى بقوات المركزى حيث قرر انه قد صدرت له تعليمات من قيادته بالاشتراك وقيادة عملية ضبط الارهابى حسن شحاته بدران وتم التحرك بعد منتصف الليل الى موقع الوكر الذى يختبئ فيه وبعد تحديد الموقع دخلت ومعى النقيب على محمد خاطر من ادارة عمليات الامن المركزى داخل مسكن المتهم حيث طرقنا باب الغرفة التى يقيم فيها وفتحت زوجته الباب فتحة صغيرة واخبرناها بمهمتنا فطلبت مهلة لارتداء ملابسها وشاهدنا المتهم يجلس وسط الغرفة وحوله ابناؤه وفجاة انطفا المصباح الكيروسين الوحيد بالغرفة وفى نفس اللحظة أطلق المتهم الرصاص من طبنجته فى وقت واحد فاصابنى فى كتفى الايسر واصاب النقيب على خاطر فى بطنه ورأسه فسقط داخل الحجرة وهنا قمت بتغيير اسلوب الاقتحام لخطورة اطلاق النيران من الاسلحة النارية





□ المقدم : محمود المخزنجى　□ النقيب : على خاطر

على الحجرة وبها هذا العدد من الاطفال وزوجتا المتهم وفجاة خرج المتهم وهو يحمل ثلاثة من اطفاله فى محاولة يائسة للهرب فى حمايتهم لعلمه اننا لا يمكن أن نطلق النار على الاطفال، وتمكنا من ضبطه بعد مقاومة عنيفة من جانبه وقد عاينت النيابة الاسلحة التى ضبطت داخل الوكر وهى عبارة عن طبنجتين احداهما «برتا» والاخرى «كولت» وخزنتين و ٨٢ طلقة وعده طلقات فارغة.

واكد اللواء محمود القاضى مساعد وزير الداخلية مدير الادارة العامة للامن المركزى بالاسكندرية أن الضابطين المصابين يعدان من اكفاء الضباط بقوات الامن وقد شاركا فى العديد من المهام الصعبة والدقيقة ومشهود لهما بالكفاءة والحكمة فى معالجة المواقف الحرجة. وهذا ما يؤكده تصرف المقدم محمود المخرنجى قائد مجموعة الاقتحام الذى كان فى امكانه القضاء على المتهم واطلاق النار عليه سواء داخل حجرته او عندما خرج بعد اصابته وزميله بالرصاص ولكن الجانب الانسانى والحكمة تغلبتا على اى مشاعر أخرى ولم يحدث اى تعامل بالنيران مباشرة معه حرصا على سلامة ارواح الاطفال الأبرياء.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

محاكمة الارهابيين أمام القضاء العسكرى

إحالة التحقيقات إلى النيابة العسكرية بعد انتهاء نيابة أمن الدولة من عملها

أجهزة الأمن تحبط محاولة لتفجير عدد من المنشآت الحكومية فى أسيوط

ملف أمنى هام عن تورط إيران وأفغانستان والسودان فى التدريب والتمويل



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

كتب ـ احمد موسى ـ تتجه النية الى احالة جميع المتهمين من العناصر الارهابية الذين سقطوا فى قبضة اجهزة الامن خلال الايام الماضية الى المحاكم العسكرية بعد ان ثبت استهدافهم تخريب الاقتصاد القومي من خلال الاعتداء على السائحين واتخاذهم الارهاب وسيلة لتنفيذ مخططات عدائية خارجية وسيتم احالة التحقيقات مع الارهابيين الستة فى حادث اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحي بقنا للنيابة العسكرية بعد انتهاء نيابة امن الدولة العليا من مباشرة تحقيقاتها التى بدأتها امس باشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام الاول .

وفى اطار التحقيقات التى تجريها النيابة قام المستشار عادل فهمى المحامى العام الاول لنيابة استئناف قنا باحضار ملف التحقيقات فى القضية التى اجرتها نيابة قنا فى حادث الاعتداء على الاتوبيس السياحى يوم ١٢ نوفمبر الحالى وسلمها لنيابة امن الدولة العليا وتشمل اعترافات الارهابى بسطاوى ابو المجد وابن عمه سعد امين ابو المجد عن تحديد دور كل من الارهابيين الاربعة الذين سقطوا فى قبضة الشرطة يوم الثلاثاء الماضى وهم اشرف سعيد عبد ربه ، احمد عبد الغنى رضوان ، دراوى محمد ابراهيم ، عبد الهادى الصغير ، الذين وضعوا الخطة فى الاسكندرية ونفذوها بميدان سيدى عبد الرحيم القناوى ، كما يتضمن ملف التحقيقات التقرير الفنى النهائى ، الذى اعده خبراء المعمل الجنائى وثبت فيه ان البنادق الالية المضبوطة فى الحادث استخدمها الجناة فى اطلاق الرصاص على الاتوبيس بعد اجراء مطابقة بين الظروف الفارغة التى تحفظت عليها النيابة فى موقع الحادث وكل سلاح من الاسلحة الاربعة على حدة بالاضافة لاقوال شهود عيان الحادث وتم ضم التحقيقات التى اجراها عبد الله عبد الكريم رئيس نيابة قنا الى التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا بالقاهرة .

وقال مصدر قضائى مسئول للاهرام المسائى ان اعضاء التنظيمات الارهابية الذين يسقطون فى قبضة الشرطة ستطبق عليهم نصوص القانون الخاص بمعاملة المجرمين الذين يستهدفون الاعتداء والتخريب للمنشآت العامة للدولة وتعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات من ممارسة اعمالها واعتناقهم افكارا منحرفة تهدد الامن والسلام الاجتماعى فى البلاد .

ومن جهة اخرى بدأت النيابة العسكرية فى اسيوط امس تحقيقاتها مع اثنين من عناصر تنظيم الجهاد وهما : حسين محمد حسين ومحمود احمد عبد الحافظ بعد ان نجحت اجهزة الامن فى اسيوط فى احباط مخطط ارهابى حاولا القيام به لنسف وتخريب عدد من المنشآت العامة منها مقار للشرطة ومبان حكومية وقال مصدر امنى ان تحريات الاجهزة المسئولة توصلت الى خطة عضوى التنظيم ومكمن قرية مسارة بمدينة ديروط وضبطا داخل شقة وبحوزتهما ٥ عبوات ناسفة من مادة « تى ان تى » شديدة الانفجار الى جانب جهاز تفجير للالغام .

وتأتى محاولة اعضاء الجهاد فى التخريب للمنشآت ضمن المخطط الذى تقوده دول السودان وايران وافغانستان وصرح اللواء دكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد اول وزير الداخلية بان المعلومات الاولية تشير الى تورط الدول الثلاث فى تدريب عناصر الارهاب والتطرف لتنفيذ هذه المخططات الارهابية مؤكدا مواصلة اجهزة الامن جهودها للحصول على الادلة الكاملة والمؤكدة لتورط هذه الدول فى تدبير عمليات اجرامية ضد مصر ووضع كافة الدلائل امام القيادة السياسية لاتخاذ قرارها فى هذا الشأن .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

وعلم مندوب الاهرام المسائى ان السلطات المصرية تستعد لتجهيز ملف وثائقى هام يضم كافة البراهين التى تدين الدول الثلاث خاصة حول المعسكرات السودانية الواقعة شمال السودان وعلى الحدود وبالقرب من العاصمة الخرطوم وتشرف عليها قوات ايرانية وفتح افغانستان عددا من معسكرات التدريب للمصريين ضمن قيادة اللواء العربى الذى يشرف عليه محمد شوقى الاسلامبولى شقيق خالد الاسلامبولى احد المشاركين فى اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وذكر ان الاسلامبولى يتنقل مابين ايران وافغانستان ويتولى بنفسه عمليات التنسيق مع السلطات الايرانية والجبهة القومية فى السودان لتوفير الاموال اللازمة لعناصر التنظيم داخل مصر .

نيابة المنتزه تباشر التحقيق في واقعة قيام الارهابي باطلاق النار على ضابطين بقوات الأمن المركزى

قررت النيابة العسكرية بالاسكندرية احالة واقعة اطلاق النار ومقاومة السلطات واصابة اثنين من الضباط المتهم فيها الارهابي حسن شحاتة بدران ، الى المحامي العام لنيابات شرق الاسكندرية ، لتتولى نيابة المنتزه التحقيقات فيها ، بعد ان ثبت عدم اتصال هذه الواقعة مع قضية تنظيم الجهاد التي تتولى المحكمة العسكرية نظرها حاليا ، وكان العقيد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية قد باشر التحقيقات امس مع المتهم حسن شحاتة حسن بدران فور القبض عليه حيث نفي المتهم واقعة قيامه باطلاق النار على الضابط وانكر صلته بالاسلحة المضبوطة داخل شقته . وعندما واجهته النيابة باقوال الشهود ووجود دماء داخل غرفته ناتجة عن اصابة النقيب على محمد خاطر اثر قيامه باطلاق النار عليه ، انكر وقال لا اعرف اى شىء عن ذلك .

واستمعت النيابة الى اقوال الضباط الذين قاموا بعملية الضبط ، ومنهم المقدم محمود محمد كمال المخزنجي الضابط بقوات الأمن المركزى حيث قرر انه قد صدرت له تعليمات من قيادته بالاشتراك وقيادة عملية ضبط الارهابي حسن شحاتة بدران وتم التحرك بعد منتصف الليل الى موقع الوكر الذى يختبىء فيه .

وبعد تحديد الموقع دخلت ومعي النقيب على محمد خاطر من ادارة عمليات الأمن المركزى ، الى داخل مسكن المتهم حيث طرقنا باب الغرفة التي يقيم فيها فتحت زوجته الباب فتحة صغيرة واخبرناها بمهمتنا . فطلبت مهلة لارتداء ملابسها وشاهدنا المتهم يجلس وسط الغرفة وحوله ابناؤه . وفجاة انطفا مصباح الكيروسين الوحيد بالغرفة وفي نفس اللحظة اطلق المتهم الرصاص من طبنجتين في وقت واحد في كتفي اليسرى واصاب النقيب على خاطر في بطنه وراسه فسقط داخل الحجرة . وهنا قمت بتنفيذ اسلوب الاقتحام لخطورة اطلاق النيران من الاسلحة النارية على الحجرة وبها هذا العدد من الاطفال وزوجة المتهم وفجاة خرج المتهم وهو يحمل ثلاثة من اطفاله في محاولة يائسة للهرب في حمايتهم لعلمه اننا لايمكن ان نطلق النار على الاطفال ولكننا تمكنا من القاء القبض عليه بعد مقاومة عنيفة منه . وقد عاينت النيابة الاسلحة التي ضبطت داخل الوكر وهي عبارة عن طبنجتين احداهما برتا والاخرى كولت وخزنتين و٨٢ طلقة وعدة طلقات فارغة .

وقد اكد اللواء محمود القاضي مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للامن المركزى بالاسكندرية ان الضابطين المصابين يعتبران من اكفاء الضباط بقوات الامن .

والحكمة في معالجة المواقف الحرجة وهذا مايؤكده تصرف المقدم محمود المخزنجي قائد مجموعة الاقتحام الذى كان بامكانه القضاء على المتهم واطلاق النار عليه سواء داخل حجرته او عندما خرج بعد اصابة زميله بالرصاص ولكن الجانب الانساني والحكمة تغلبا على اى مشاعر اخرى ولم يحدث اى تعامل بالنيران مباشرة معه حرصا على سلامة ارواح الاطفال الابرياء . والمقدم محمود المخزنجي قائد كتيبة الأمن المركزى بالنزهة وهو من مواليد يناير ٥٧ وتخرج عام ٧٨ ، وحاصل على عدة فرق على درجة عالية من الكفاءة والنقيب على محمد على خاطر من مواليد يناير ٦٣ وهو ضابط بادارة عمليات الأمن المركز .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٢

□ مصادر وزارة الداخلية :

الشرطة حرصت على ضبط الارهابيين بالاسكندرية أحياء

محاولة الكشف عن الجهات التى تحرضهم لتنفيذ المخططات الاجرامية

اكد مصدر امنى كبير بوزارة الداخلية ، ان اجهزة الامن كانت حريصة اثناء القبض على الارهابيين بالاسكندرية ، على ضبطهم احياء لاستخدامهم فى الوصول الى من يحرضونهم على القيام بعملياتهم الاجرامية التى لاتتفق مع الدين او الاخلاق ..

واضاف ان اجهزة الامن كان فى استطاعتها قتل الارهابى حسن شحاتة وهو المتهم الثامن عشر فى قضية تنظيم الجهاد المنظورة حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ، بعد ان بادر باطلاق النار على قوات الشرطة فاصاب ضابطين الا انالقوات لم تطلق النار عليه خشية اصابة اطفاله الذين اتخذهم كدروع بشرية لوقايته .

واوضح المصدر الامنى ان اجهزة الامن سوف تواصل جهودها لتحديد مصادر تمويل الارهابيين على ضوء ماأسفرت عنه التحقيقات

من ناحية اخرى اكد اللواء دكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد اول وزير الداخلية ، ان المعلومات الاولية تشير الى تورط إيران وافغانستان والسودان

فى تمويل وتدريب عناصر التطرف والارهاب لتنفيذ مخططات تخريبية وقال ان اجهزة الامن سوف تواصل جهودها للحصول على الادلة الكاملة لتورط هذه الدول حيث ستوضع هذه المعلومات امام القيادة السياسية لاتخاذ قرارها فى هذا الشأن .

□ تاجيل الحكم للثلاثاء القادم :

جلسة عاصفة فى محاكمة تنظيم الجهاد المتطرف بالاسكندرية

الارهابى حسن بدران ينضم لزملائه فى قفص الاتهام

فى جلسة عاصفة استمرت ساعتين داخل قاعة المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قررت المحكمة تاجيل النطق بالحكم لجلسة الثلاثاء القادم فى قضية تنظيم الجهاد المتهم فيها ٢٢ متهما منهم الارهابى حسن شحاتة بدران الذى القى القبض عليه امس الاول بعد معركة مع رجال الامن اصيب خلالها اثنين من ضباط الامن المركزى احدهما فى حالة خطيرة للغاية قدمت النيابة المتهم الى المحكمة واودعته مع زملائه فى قفص الاتهام وسط صيحات وهتافات المتهمين ضد الحكومة والشرطة . واستمعت المحكمة الى النيابة التى قدمت المتهم وتلت قرار الاتهام عليه . وفتحت باب المرافعة حيث ترافع محام منتدب من المحكمة عن المتهم .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس . فى المحكمة العسكرية بالاسكندرية بمنطقة ثروت برمل الاسكندرية . برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى . ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية بامانة سر المساعد سعيد رمضان . فى بداية الجلسة . طلب السيد حمودة الاذن من رئيس المحكمة بالحديث ثم قال ان النبت الشيطانى نهايته - حالا او مستقبلا الى زوال لانه بطبيعته يخالف الطبيعة البشرية التى خلقها الله سبحانه وتعالى . وهكذا بدات تتساقط تلك العناصر الارهابية الهاربة التى تنفث سمومها بين افراد المجتمع . فهذا هو الارهابى حسن شحاتة حسن بدران (وقام افراد الشرطة العسكرية بادخاله الى قفص الاتهام) . المتهم رقم ١٨ فى قرار الاتهام فى هذه الدعوى الذى اعتقد انه يستطيع ارتكاب جريمته والتوارى خلف الاسوار . ولكن العيون الساهرة المتيقظة اقتنصته من مكمنه . ليمثل امام عدالتكم لتنفيذ حكم القانون ليعود المجتمع المصرى مطمئنا مستقرا تسوده الشرعية .



وحدث هياج شديد من المتهمين ورددوا الهتافات المعادية نظرا لوجود كدمات في وجه المتهم حدثت خلال عملية القبض عليه .

وهنا تدخل رئيس المحكمة فاكد للمتهمين ان هذا المتهم قام اثناء القاء القبض عليه باطلاق النار فاصاب اثنين من ضباط الشرطة احدهما في حالة حرجة للغاية . ورغم امكانية القضاء عليه بواسطة اسلحتهم الالية الا انهم ابقوا على حياته هو واطفاله الابرياء ووجه رئيس المحكمة سؤالا الى المتهم ، ان كان احد من ضباط الشرطة قد اعتدى على اطفاله او زوجته فرد بالنفي وهنا سال رئيس المحكمة المتهمين : هل تستحلون دماء المسلمين ورجال الشرطة فردوا بالنفي ، فقال : وهذا المتهم ليس به طلقة واحدة رغم انه اصاب اثنين من الضباط وخرج سالما هو واسرته . فهدأ المتهمون داخل القفص .

ثم قام رئيس النيابة بتلاوة الاتهامات الموجهة الى المتهم وفقا لقرار الاتهام وهي : الانضمام الى جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاتفاق الجنائي على القيام باعمال تخريبية ضد المنشآت والافراد . انكر المتهم تلك التهم ، وبعد ذلك انتدبت المحكمة احد المحامين للدفاع عنه . بعد ان فتحت باب المرافعة ونفى الدفاع التهم الموجهة للمتهم وطالب ببراءته وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة حجز القضية للنطق بالحكم في جلسة اول ديسمبر القادم مع حبس المتهم على ذمة القضية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

اعترافات زوجتى

إرهابى الاسكندرية

الزوجة الأولى : أنجبت منه طفلتين وهذه حكاية بلطجته على مدى عشر سنوات استأصلت كيسا دمويا من « الرئة » بسبب اعتدائه الدائم على بالضرب المبرح

□ تابع الاحداث بالاسكندرية
حسين ثابت
عـلاء ريـاض
ناصر جويدة

لان الشخص « المتطرف » انسان شاذ فان شذوذه هذا ينعكس على كل تصرفاته . وينصرف الى الجميع بما في ذلك - او بالاحرى قبل كل ذلك - اقرب الاقربين اليه وتعني زوجته واولاده .. ان هذا الصنف من البشر صاحب التركيبة الغريبة المعقدة . لاترى عيناه سوى اللونين الاسود والابيض .. حدود عالمه عند « عتبة » منزله .. يناصب الجميع العداء بدون ادنى تفرقة او تمييز .. والارهابي حسن شحاتة بدران الذى القت اجهزة الامن القبض عليه مؤخرا . من ذلك النوع .. تؤكد زوجته الاولى « للاهرام المسائي » . انها لم تسلم من بطشه على مدى عشر سنوات .. حتى اضطرت في النهاية للانفصال عنه بعد ان استاصل الاطباء كيسا دمويا من رئتها نتج عن اعتدائه الدائم عليها بالضرب الوحشي .. وتضيف الزوجة الثانية انها تاثرت كثيرا باعتدائه على الضابطين وتتساءل عن مصير اطفاله السبعة

التقى الاهرام المسائي بزوجتي المتهم حسن شحاتة الذى تم القبض عليه ليلة اول امس حيث قالت الزوجة الاولى سعاد عبد الحميد مرسي ٣٥ سنة : تزوجت حسن شحاتة منذ ١٠ سنوات ورزقت منه بابنتين هما : نادية ٦ سنوات وهاجر ٣ سنوات . وكان يمتلك محل عطارة بالقرية الاولى بامبيس . انفصلنا منذ سنتين لوجود مشاكل بيني وبينه بسبب اقترانه بزوجة جديدة . ولسوء معاملته والاعتداء على بالضرب المبرح . حتى اضطررت لاجراء جراحة لاستئصال كيس دموى من الرئة يزن ١,٢٥ كيلو جرام نتج عن معاملته الوحشية لى .

وكان شخصا عاديا وغير ملتح ولكنه كان كثير التردد على المساجد . وكثير الاعتكاف . وادخل ابنته الكبرى نادية المعهد الازهرى .

لا اعرف عنه شيئا .. !

وتقول : انها لم تكن تعرف احدا من اصدقائه او اقاربه او حتى عائلته . فقد كان يمنعهم من الاختلاط باى غريب او قريب باعتباره « اجنبيا » يتحتم اجتنابه .

اكدت انها لاتعلم شيئا عن نشاطه المتطرف لانفصالهما في الفترة الاخيرة واقامتها بمنزل اسرتها بشارع ٢٠ بمنطقة السيوف . ويوم القبض عليه استدعاني ضباط الشرطة من منزل والدى وسالوني عن تردد حسن شحاتة على منزل عزبة البحر والذى استاجره منذ فترة وجيزة للاقامة به لم اكن اعلم شيئا عما دار بداخل المنزل او حتى عن سقوط جرحى من الضباط .

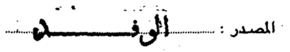
الحجاب

اما الزوجة الثانية خضرة السيد على ٣٢ سنة فتزوجته منذ ٥ سنوات وكنت اعمل في محل للعطارة يمتلكه بمنطقة القرية الاولى بامبيس . عقب انفصالي عن زوجي الاول والذى انجبت منه ولدا وبنتا . وكنت « سافرة » لكنه الزمني بالحجاب ثم تزوجني وقبلت ذلك لانه اب لايتلم . حيث تبين انه سبق الزواج له بسيدة اخرى ولكنها توفيت منذ فترة وانجب منها ٣ ابناء : شحاتة ١٨ سنة وسها ١٦ سنة . ومحمد ١٤ سنة . وتضيف قائلة : عقب زواجنا رزقنا بولدين : اسلام ٣ سنوات وابو بكر ١٥ سنة ومازلت حاملا في الشهر السابع .

وعن ليلة القبض على زوجها تقول : اننا فوجئنا بمن يطرق الباب علينا بشدة وسمعنا صوت اعيرة نارية مما دفعني لحجب الباب لمنع اى شخص من الدخول

كان حسن نائما عقب التحام القوات للمنزل . احتضن الطفلين وخرج للشرطة وانا فوجئت بالمسدسات في يديه . وتعلق بان قتل اى مسلم يعتبر جريمة وحراما، لانهم بشر وانا حزينة جدا على الضابط الذى اصيب . وهي لاتعلم بانهما ضابطان





المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة العسكرية تواصل التحقيق مع الارهابى «بدران»

واصلت النيابة العسكرية بالاسكندرية امس برئاسة العقيد السيد محمد حمودة تحقيقاتها مع الارهابي حسن شحاتة بدران المتهم الثامن عشر في قضية تنظيم الجهاد المنظورة حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . وكان قد تم القبض عليه فجر اول امس في احدى ضواحي الاسكندرية .

انتقل رئيس النيابة العسكرية إلى مستشفى القوات المسلحة بمصطفى كامل لسماع اقوال ضابطي الامن المركزى المصابين برصاص الارهابي عند القبض عليه . قرر المقدم محمود المخزنجي انه فوجيء اثناء القبض على المتهم بقيامه بفتح النيران عليه . وزميله النقيب على خاطر الذى سقط على الارض لاصابته

(البقية ص ٨)

الخطيرة . كما اصيب هو بطلق نارى في ذراعه وتم نقلهما إلى المستشفى لعلاجهما .

كما استمعت النيابة العسكرية إلى اقوال ضباط مباحث امن الدولة بالاسكندرية الذين شاركوا في القبض على المتهم الذى اعترف امامهم بحيازته للاسلحة والذخائر المضبوطة واطلاقه النيران على الضابطين المصابين .

امر رئيس النيابة العسكرية باحالة القضية إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيق بمعرفتها . كما امر بعرض المتهم على النيابة العامة للتحقيق معه . تم حبس المتهم على ذمة قضية تنظيم الجهاد المنظورة حاليا امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية باعتباره المتهم الثامن عشر . ومثل امس ولاول مرة امام المحكمة حيث كان هاربا ويحاكم غيابيا .



توجيه ٧ تهم إلى إرهابى الاسكندرية

الاسكندرية ـ من علاء رياض ـ أمرت نيابة المنتزه بحبس الارهابى حسن شحاتة بدران ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى قضية اطلاقه الرصاص على ضابطى الشرطة بالاسكندرية عندما توجها لضبطه بمسكنه .

وقد أحيل المتهم ـ الذى كان هاربا من المحاكمة فى القضية « ٢٣ جنايات عسكرية » التى تضم ٢٢ متطرفا وتأجل النطق بالحكم فيها إلى أول ديسمبر القادم ـ إلى نيابة المنتزه للتحقيق معه فى واقعة اصابة الضابطين بعد ان دفعت النيابة العسكرية بعدم اختصاصها فى تحقيق هذه الواقعة .

وقد وجه حمودة نصار وكيل النيابة ٧ تهم للارهابى هى : ممارسة أعمال الارهاب ومقاومة رجال الضبط والسلطة العامة وحيازة سلاح بدون ترخيص وذخيرة بدون ترخيص أيضا ، بالاضافة للشروع فى قتل المقدم محمود المخزنجى والنقيب على خاطر والتزوير فى محرر رسمى هو بطاقة شخصية باسم شخص يدعى أحمد عبدالفتاح صادرة من سجل مدنى بسيون ، كما استجوبت النيابة المقدم محمود المخزنجى قائد كتيبة النزهة بينما تعثر استجواب الضابط الآخر لسوء حالته الصحية التى دخلت مرحلة حرجة .

كما تواصل نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة التحقيق مع الارهابيين الاربعة المتهمين باطلاق الرصاص على اتوبيس السائحين الالمان .

اعترافات الإرهابيين.. أمام نيابة أمن الدولة:

كلنا نعمل.. فى إطار واحد

هدفنا.. ضرب السياحة وتدمير الاقتصاد

هذه أسماء ١١ متهماً آخرين.. اشتركوا معنا

كتب- احمد الشامى وابراهيم العزب:

اكد الارهابيون السبعة الذين القى القبض عليهم فى الاسكندرية انهم يعملون فى اطار مخطط واحد لضرب السياحة فى مصر عن طريق الاعتداء على السياح والاتوبيسات السياحية.

قالوا فى اعترافاتهم امام نيابة أمن الدولة ان هدفهم تدمير اقتصاد مصر لمعرفتهم انه يعتمد بنسبة كبيرة على عائد السياحة وأنهم وزعوا الادوار عليهم لتنفيذ المخططات التى تحقق اهدافهم.



● المستشار رجاء العربى

● المستشار عبدالمجيد محمود

النيابة: ٧ تهم.. تنتظرهم

عقوبتها.. الأشغال الشاقة

اشاروا الى ان حادث الاعتداء على اتوبيس السياح الالمان في قنا ليس الا احد المخططات التى وضعتها القيادات الارهابية لضرب السياحة فى مصر.

تعرف الارهابيون السبعة وهم: اشرف سعيد عبدربه وعبدالهادى الصغير، ودراوى محمد ابراهيم، واحمد عبدالغنى، واحمد يوسف حجاج، وصلاح رمضان سعيد، ومحمد عزالدين طه، على اسماء ١١ متهما آخرين اشتركوا معهم في حوادث الاعتداء على السياح بأسيوط والمنيا وقنا واسوان.

وهؤلاء المتهمون هم: محمود عبدالمتجلى، وصابر حمزة، ونصر ابوالقاسم، واحمد محمد الصاوى، وقاسم محمد قاسم، والسيد على احمد، وعبدالرحمن عبدالعليم واسامة الكريتى، وفوزى مصطفى على، ونصر احمد خضر، ومحمد حجاج ابوالفضل

ارسلت النيابة ٣ بنادق الية وكمية من الذخيرة الى المعمل الجنائى لفحصها ومضاهاتها بالطلقات المستخدمة فى الحوادث.

تولى التحقيق مع المتهمين كل من: عادل فياض وعبدالمنعم الحلوانى، وهشام بدوى، وعبدالله عبدالكريم، وشريف عبدالنبى رؤساء النيابة باشراف المستشار محسن مبروك المحامى العام للنيابة، واستعرض المستشار رجاء العربى النائب العام مع المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول نتائج التحقيقات على مدى ٤ ساعات متواصلة.

استمعت النيابة كذلك الى اقوال المتهمين اسامة فوزى السيد المحرض الاول على ارتكاب اعمال العنف فى اسيوط، و«بدرى مخلوف» المحرض الاول على ارتكاب العنف في قنا وذلك فى حضور ٣ محامين وهم سعد حسب الله وعبدالحارث مدنى، ومحيى الدين وارث.

نفى المتهمان صلتهما بحوادث السياحة خاصة اتوبيس السياح الالمان فى قنا وقالا انهما كانا معتقلين منذ ٥ شهور على ذمة احداث العنف التى وقعت فى قنا واسيوط.

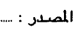
وجهت النيابة للمتهمين التسعة ٧ تهم: هى التحريض على القتل العمد، والشروع فى القتل العمد، والاتلاف العمد، والانضمام الى تنظيم سرى معاد لنظام الحكم والقيام باعمال ارهابية لزعزعة الامن والاستقرار فى البلاد والاضرار بالاقتصاد القومى والايواء والتستر وتتراوح عقوبتها بين الاشغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة وامرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

وفى اسوان.. صرح اللواء حسين توفيق مدير الامن بانه تم القبض على ٦ ارهابيين فى قرية «دراو» بمركز كوم أمبو بعد ان عثرت قوات الامن فى وكرهم على ٦ قنابل مولوتوف و ٥ مطاوى قرن غزال و ٧ خناجر.

اكد الارهابيون فى التحقيقات انهم كانوا يستعدون لارتكاب اعمال ارهابية ضد السياح فى اسوان

اضاف مدير الامن ان قوات الامن تطارد الارهابيين في اوكارهم بالجبال. وانه تم تكثيف الحراسات الامنية على حدود السودان خاصة المدقات التى يسلكها الارهابيون لمنع تسلل اى ارهابى داخل مصر او هروب احدهم خارجها



المصدر :  الأخبار

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٢



اليوم الحكم فى قضية الإرهاب
تنفيذ الأحكام فورا

الاسكندرية ـ فاروق عبدالمنعم :

تصدر المحكمة العسكرية بالاسكندرية اليوم الحكم فى قضية التنظيم الارهابى الاول المعروفة بقضية الاغتيالات والمتهم فيها ٢٢ متهما منهم ٣ هاربين .

كما تصدر النيابة العسكرية قرارها بالتنفيذ الفورى لجميع الاحكام التى تصدرها المحكمة العسكرية وذلك تطبيقا لقانون الاحكام العسكرية الذى يوجب التنفيذ الفورى للاحكام فور صدورها .

يرأس المحكمة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى ويمثل النيابة العسكرية العميد السيد حمودة .

وعلمت « الاخبار » ان من حق المتهم التقدم بالتماس لتخفيف الحكم او اعادة النظر امام ضابط اعلى من الضابط الذى صدق على الحكم وليس من حقه ذلك امام اى محكمة طبقا للقانون .

من ناحية اخرى قررت نيابة الاسكندرية لاول مرة توجيه تهمة الارهاب للمتهم حسن بدران الذى يتم التحقيق معه حاليا امام النيابة العامة والتى امرت بحبسه ١٥ يوما تنفذ بعد قرار احكام المحكمة العسكرية فى قضية الاغتيالات التى شارك فيها.

بعض المتهمين فى قضية الاغتيالات التى يصدر الحكم فيها اليوم .
« تصوير محمود عبدالعزيز »

تأجيل الحكم في قضيتي التطرف في الاسكندرية

اعتقال ارهابي بعد معركة بالرصاص مع قوات الامن

القاهرة: «الشرق الاوسط»

تبادل خمسة متطرفين اطلاق الرصاص مساء امس الاول مع قوات الامن وسط زراعات القصب على اطراف مدينة كوم امبو باسوان سقط على اثرها مسلح يدعى امبابي حسن ابو الوفا في ايدي رجال الامن فيما فر الارهابيون الاربعة الباقون.

وقررت نيابة كوم امبو حبس المسلح ١٥ يوما بعد ان وجهت اليه تهم مقاومة السلطات واحراز سلاح من دون ترخيص واثارة المواطنين والاخلال بالامن.

وتواصل قوات الامن بالمدينة تطويقها زراعات القصب بحثا عن المتطرفين الاربعة.

ومن ناحية اخرى قال مسؤول بمديرية امن اسوان ان اثنين من قيادات الجماعات المتطرفة المفرج عنهما حديثا أعلنا توبتهما وانفصالهما الكامل عن هذه الجماعات بعد ان تبين لهما خطأ الافكار التي يحاولون ترويجها.

واضاف المصدر ان العضوين القياديين اللذين اعلنا توبتهما هما سعد خليفة عبد الله نائب امير الجماعة بكوم امبو ويعمل مدرسا بمدرسة فاطمة الزهراء الاعدادية ويحيى احمد حسين عبد الغني احد قيادات الجماعات ويعمل مهندسا بمصنع السكر بكوم امبو.

واكد المصدر ان اجهزة الامن ستواصل جهودها لضبط جميع الارهابيين والمتطرفين الذين يحاولون الاخلال بالامن وارهاب المواطنين والقيام بعمليات ارهابية واحباط مخططاتهم لضرب الاقتصاد الوطني.

وفي الاسكندرية قررت امس المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبد الله النطق بالحكم في قضيتي التنظيم الارهابي بالاسكندرية في جلستها صباح غد وذلك عقب انتهاء هيئة الدفاع عن المتهمين من المرافعة في القضية الثانية المسماة «ثوار افغانستان».

وكان من المقرر النطق بالحكم أمس في القضية الأولى المسماة «حزب الله» إلا ان المحكمة قررت حجز القضيتين للحكم فيهما في جلسة واحدة غدا.

وقد سبق تأجيل النطق بالحكم في القضية الاولى يوم الخميس الماضي بمناسبة القاء القبض على المتهم الثامن عشر فيها ويدعي حسن شحاتة بدران والذي اتهم باطلاق الرصاص على ضابطي الشرطة المقدم محمود الخرنجي والنقيب علي خاطر الذي مازالت حالته حرجة حتى الان بعد ان توقف مخه امس عن العمل ودخل في غيبوبة مستمرة منذ اصابته فجر يوم الاربعاء الماضي.

وكان عبد الحليم موسى وزير الداخلية قد ذكر ان المواجهة ضد المتشددين المسلحين ستتصاعد وان الحملة قد بدأت لاقتلاع جذور التطرف في مصر.

وقال موسى في حفل في اكاديمية الشرطة بمناسبة تخرج ضباط شرطة جدد امس الاول «ان اجهزة الامن تعمل على اقتلاع جذور الارهاب والتطرف بالتلاحم الايجابي والتعاون الفعال مع الجماهير التى ادانت الارهاب والتطرف».

واضاف قوله «المواجهة ستتصاعد ضد الارهابيين مهما كانت تضحيات ابناء الشرطة الذين يقدمون ارواحهم فداء لمصر». وقال موسى «ستتصدى أجهزة الشرطة بكل حزم للمحاولات التخريبية التي تسعى لضرب الاقتصاد الوطني والتنمية».

نص احكام المحكمة العسكرية العليا

فى قضيتى التنظيمين الارهابيين

الحكم بإعدام ٨ بينهم شقيق قاتل الزعيم الراحل انور السادات

المؤبد لـ ٤ والأشغال بين ١٥ سنة و٥ سنوات لـ ٢١ والسجن لـ ٦ متهمين

الارهابى قاتل ضابط الشرطة يواجه عقوبة الاعدام



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

المحكمة : يد الشر التي تمتد إلى مصر مقطوعة لا محالة ودعاوى الزيف مقضي عليها .

تابع المحاكمة
حسين ثابت
[تصوير : حسين فتحى]

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكمها صباح امس فى قضيتى : العائدون من افغانستان وتنظيم الجهاد والمتهم فيها ٤٨ إرهابيا بينهم ١٤ هاربا .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والنقيب فتحى ابو غزالة وسكرتارية الملازم اول احمد حامد حيث نطقت بالحكم فى القضية رقم ٢٤ جنايات عسكرية والخاصة بقضية « العائدون من افغانستان » والمتهم فيها ٢٦ متهما منهم ١١ هاربا حيث أصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على ٨ متهمين هم :

محمد شوقى الاسلامبولى (هارب) شقيق خالد الاسلامبولى قاتل الزعيم الراحل انور السادات ومصطفى حسن احمد حمزة (هارب) ورفعى احمد طه مرسى (هارب) وعثمان خالد ابراهيم السمان (هارب) واحمد مصطفى نوارة (هارب) وطلعت محمد ياسين همام (هارب) وطلعت فؤاد قاسم (هارب) وشريف حسن احمد محمد حسن وصدر الحكم عليه حضوريا .

وبالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب على عيد وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين هم هشام حسن مرسى وهانى يوسف الشاذلى (المتهم فى قضية مقتل د . المحجوب) ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوى وعيسى بسيونى دحروج وجمال محمد عثمان محسب وابراهيم طه عبد الرسول (هارب) وأبو بكر (سودانى الجنسية وحسن السيد حامد (هارب) وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على المتهم نبيل عبد الفتاح براغيث وبالسجن ١٥ سنة على المتهم ناصر احمد دكرورى وبالسجن ٥ سنوات لكل من علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عبد الراضى ومحمد عباس سليمان

وحكمت المحكمة ببراءة ٣ هم اسامة حسن احمد حسن (هارب) وخلاف محمود . عبد السميع وجميل محمد الصادق .

كما نطقت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة واللواء وجدى الليثى وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان . بالحكم فى القضية ٢٣ جنايات عسكرية الخاصة بتنظيم الجهاد والمتهم فيها ٢٢ من بينهم الارهابى حسن شحاتة بدران و٣ هاربين وقد قضى الحكم غيابيا بالاشغال الشاقة المؤبدة على السيد محمد محمد ابراهيم

وحضوريا بالاشغال الشاقة المؤبدة على كل من المتهمين قاسم ابراهيم الطيش واحمد عبد العظيم حجازى وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين هم : ممدوح يونس ابو طالب وسامى محمد رمضان على وعلاء الدين اسماعيل عباس واحمد محمد حسن حافظ ومحمود درويش محمد درويش وحسن شحاتة بدران (قاتل النقيب على خاطر) واحمد ابراهيم عبد الجليل وخالد خليفة تهامى وابراهيم محمد عبد الستار الأسرج

وبالسجن ١٥ سنة على المتهم صلاح حسين ابراهيم جبر

وبالسجن ٧ سنوات على المتهم على قاسم عبد الله مصباح وغرامة ٥٠٠ جنيه .

وبالسجن ٥ سنوات على المتهم ابراهيم عوض حسن الجعدار

وبالحبس سنة واحدة للمتهم نشات محمد بغدادى

وببراءة ٦ متهمين هم طارق الامام عبد المطلب السيد واشرف رجب محمد مرسى وعلى عبد البارى محمد زايد والسيد درويش محمد درويش وعلاء عبد الغنى البربرى (هارب) وعادل احمد طه حسن (هارب)

كما قضت المحكمة بمصادرة المضبوطات من اسلحة وذخائر ومطبوعات كما اصدرت النيابة العسكرية اوامر تنفيذ للقضية الاحكام بالنسبة لاحكام السجن والاشغال الشاقة وسلمتها لادارة السجن

بدء نظر القضية من ٢٩ اكتوبر الماضى

وقد بدا نظر هذه القضية فى جلسات علنية اعتبارا من التاسع والعشرين من اكتوبر الماضى وكان عدد المتهمين فيها ٢٢ متهما بينهم ٦ متهمين هاربين تمكنت اجهزة الأمن من القبض على اثنين منهم هما الشقيقان السيد درويش محمد حسن واحمد درويش محمد حسن قبل ايام من بدء المحاكمة وقد حجزت القضية للنطق بالحكم فى جلسة تحدد لها يوم الخميس الماضى .

وقبل يوم واحد من هذا الموعد وفى فجر يوم الاربعاء الماضى شاء القدر ان يتم القبض على احد المتهمين الهاربين الاربعة الذين

حوكموا غيابيا وهو الارهابي حسن شحاتة بدران المتهم رقم ١٨ الذى قام بفتح نيران اسلحته على افراد القوة التي توجهت للقبض عليه في وكره باحدى ضواحي الاسكندرية وقد اصاب الارهابي ضابطين هما المقدم محمود المخزنجي الذى تم اسعافه والنقيب على خاطر الذى فشلت جميع محاولات انقاذه حتى لفظ انفاسه الاخيرة بغرفة العناية المركزة بمستشفى القوات المسلحة بمصطفى كامل فجر امس الاول الاربعاء .

وخرجت الاسكندرية بجميع هيئاتها وطوائفها ورجال الدين الاسلامي والمسيحي في وحدة وطنية رائعة تشيع جثمان الشهيد البطل الى مثواه الاخير وتستنكر الارهاب وتندد بالارهابيين .

وكانت جلسات المحاكمة في القضيتين قد استغرقت ٣٥ يوما خلال الفترة من ٢٩ اكتوبر الماضى وحتى امس ٣ ديسمبر ١٩٩٢ عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية وترافع عن المتهمين في القضيتين ٥٦ محاميا منهم ٤١ محاميا موكلا و١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع .

وقد استمعت المحكمة بعد ان استوفى الدفاع مرافعته الى ما اراد المتهمون ان يضيفوه من دفاع عن انفسهم .

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت الى المتهمين الـ ٢٦ في قضية تنظيم « العائدون من افغانستان » تهمة الانضمام الى جماعة تولى المتهمين من الاول للثامن قيادة فيها الغرض منها الدعوى لتعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي ، بأن دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين عن الحكم وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق اغراضها بحيازتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر .

كما اشتركوا في الاتفاق الجنائى الذى حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول للسادس الغرض ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص بغرض استخدامها في نشاط يخل بالامن العام ، كما وجهت النيابة للمتهمين الـ ٢٢ في قضية تنظيم الجهاد تهم انشاء وتنظيم وادارة ـ على خلاف القانون ـ جماعة تولى قيادتها المتهمون الثلاثة الاول ، تدعو الى تكفير الحاكم والمجتمع ، والقيام بعمليات ارهابية ضد افراد الشرطة ومنشآتها ودور العبادة واستحلال اموال العوام ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق اغراضها بحيازتهم اسلحة نارية وذخائر واسلحة بيضاء .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

الحكم بإعدام ٨ وبالاشغال الشاقة على ٢٥ وسجن ٦ وبراءة ٩ فى قضيتى الارهاب بالاسكندرية

الارهابى حسن شحاتة يواجه الحكم بالاعدام فى جريمة قتل النقيب على خاطر مع صدور الحكم عليه بالاشغال الشاقة ١٥ سنة

المحكمة العسكرية أكـدت فى أحكامها أمس أن المتهمين ليس وراءهم فكر يحركهم وإنما إرهاب أغراهم به جو الديمقراطية والحرية تنفيذ أحكام السجن والأشغال فـورا



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

اصدرت امس المحكمة العسكرية العليا حكمها في قضيتي التنظيمين الإرهابيين « العائدون من افغانستان » و « الجهاد » والمتهم فيهما ٤٨ إرهابيا بينهم ١٤ هاربين .

قضى الحكم بالاعدام شنقا على ٨ متهمين منهم ٧ هاربين على راسهم محمد شوقي الاسلامبولى شقيق خالد الاسلامبولى قاتل الزعيم الراحل انور السادات .. وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين .. وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على ١٨ متهما بينهم الإرهابي حسن شحاته بدران قاتل النقيب على خاطر الذى شيعت جنازته امس الاول ويجرى التحقيق مع هذا المتهم الآن في التهمة الجديدة الخاصة بمقتل الضابط ومقاومة السلطات اثناء القاء القبض عليه تمهيدا لمحاكمته بشانها .

قضى الحكم ايضا بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لمتهم واحد وبالاشغال ٧ سنوات لمتهم واحد وبالاشغال الشاقة ٥ سنوات لمتهم واحد وبالسجن ١٥ سنة لمتهمين وبالسجن ٥ سنوات لـ ٣ متهمين والحبس لمدة سنة لمتهم واحد . كما قضى الحكم ببراءة ٩ .

كما قضى الحكم بمصادرة المضبوطات من اسلحة ونخائر ومضبوطات . واصدرت النيابة العسكرية الاوامر لتنفيذ احكام المحكمة فورا بالنسبة لاحكام السجن والاشغال الشاقة وسلمتها لإدارة السجن .

وقد جاء في اسباب الحكم « انها لم تحاكم فكراً .. ومع ذلك فإنها لم تجد من وراء المتهمين فكراً يحركهم وانما إرهاب اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشهما مصر الآن . فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الإرهاب وسيلة واداة لتحقيق ماربهم الخاصة التى لا تستند إلى اصل او جذور . فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته . »



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

☐ في قضيتي الارهاب بالاسكندرية :

● المحكمة العسكرية العليا تقضى بإعدام ٨ متهمين والأشغال الشاقة لـ ٢٥ وسجن ٦ وبراءة ٩ آخرين

الأشغال الشاقة للإرهابي حسن شحاتة قاتل النقيب خاطر

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكمها صباح امس في قضيتي « العائدون من افغانستان » و«تنظيم الجهاد» والمتهم فيهما ٤٨ متهما منهم ١٤ هاربا . حيث اصدرت المحكمة حكمها في قضية « العائدون من افغانستان » بالاعدام شنقا على ٨ متهمين من بينهم سبعة هاربين وعلى راسهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس الراحل انور السادات . كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد والاشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين والسجن ١٥ سنة على متهم واحد والاشغال الشاقة ١٠ سنوات على متهم واحد و٥ سنوات على ٣ متهمين وبراءة ٣ اخرين .

كانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها برئاسة اللواء احمد عبد الله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية والنقيب فتحي ابو غزالة بسكرتارية الملازم اول احمد حامد للنطق بالحكم في القضية رقم ٢٤ جنايات عسكرية والمتهم فيها ٢٦ فردا منهم ١١ هاربا حيث اصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على ثمانية متهمين وبالاشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد . كما قضت المحكمة العسكرية بالاشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين من بينهم هاني يوسف الشاذلي المتهم ايضا في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق . وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على متهم واحد .

وقضت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على متهم وبالسجن ٥ سنوات على ٣ متهمين وبراءة ٣ متهمين اخرين .

كما عقدت المحكمة العسكرية العليا جلستها الثانية برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواءين على حمزة ووجدى الليثي وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة وبسكرتارية المساعد سعيد رمضان للنطق بالحكم في القضية ٢٣ جنايات عسكرية والمتهم فيها ٢٢ متهما من بينهم الارهابي حسن شحاتة بدران « قاتل النقيب على خاطر » و٣ هاربين حيث اصدرت المحكمة حكمها غيابيا بالاشغال الشاقة المؤبدة على احد المتهمين وحضوريا بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٢ من المتهمين وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة على ٩ متهمين وبالسجن ١٥ سنة على متهم واحد وبالسجن ٧ سنوات على متهم اخر وغرامة ٥٠٠ جنيه وبالسجن ٥ سنوات على متهم وحبس سنة واحدة لاخر المتهمين المدانين .

كما حكمت المحكمة العسكرية العليا بالبراءة لسبعة متهمين منهم اثنان هاربان وامرت بمصادرة المضبوطات من اسلحة وذخائر ومطبوعات كما امرت النيابة العسكرية على تنفيذ احكام السجن



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

والاشغال الشاقة وسلمتها للادارة .

جاء فى حيثيات الحكم ان المحكمة لم تحاكم فكرا بل لم تجد وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما وجدت ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية والحرية الذى تعيشه مصر فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مارب خاصة لاتستند الى اصل او جذور فخرج اصحابها على الشرعية الدستورية والقانونيةالتى ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته . واكدت المحكمة فى حيثيات الحكم ان يد الشر التى تمتد الى مصر مقطوعة لامحالة وان دعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها . وجاء فى الحيثيات ايضا ان صدور هذه الاحكام ربما يجعل الذين تم تضليلهم يفيقون من غفلتهم ويدركون ان الذين دفعوا بهم الى هذا الطريق ينعمون الان برغد العيش والحرية وقد تركوهم لمصيرهم المحتوم والمشئوم جزاء ماجنت ايديهم .

جدير بالذكر ان جلسات المحكمة كانت قد استغرقت ٣٥ يوما خلال الفترة من ٢٩ اكتوبر الماضى حتى امس الخميس ٣ ديسمبر عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة . استغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية . وترافع عن المتهمين فى القضيتين ٥٦ محاميا منهم ٤١ محاميا وكلاء و١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين .

الانتربول يبدأ فى تعقب الارهابيين الهاربين من مصر

مطالبة الدول التى يوجد على أرضها من شملتهم الأحكام بسرعة تسليمهم لمصر طبقا لمعاهدة تسليم المجرمين



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

كتب - احمد موسى - تبدأ الشرطة الجنائية الدولية « الانتربول » اتصالاتها مع عدد من الدول الاعضاء في الهيئة الدولية لتعقب الارهابيين الذين صدرت في حقهم احكام بالاعدام والاشغال الشاقة في قضيتي تنظيم الجهاد « مجموعة الاغتيالات » و« العائدون من افغانستان » للقصاص منهم لما اقترفوه في حق وطنهم من التخطيط لاعمال ارهابية

ووضع كبار المسئولين على قائمة الاغتيالات التي أعدوا لها المدافع الرشاشة والذخيرة الى جانب التخطيط لتخريب عدد من المنشآت الهامة في مصر

وصرح اللواء حلمي الفقي مساعد وزير الداخلية ومدير مصلحة الامن العام بأن الانتربول الدولي المصري سيقوم بالحصول على صورة من الاحكام العسكرية التي صدرت امس ونسخها لتحديد الاتهامات المنسوبة الى المتهمين الهاربين وطبقا لمعاهدات تسليم المجرمين سيتم مطالبة الدول التي يوجد على اراضيها كل من شملتهم الاحكام بتسليمهم لمصر لتورطهم في اعمال من شأنها الاضرار بمصالح الدولة التي تعد واحدة من الجرائم الخاضعة لقانون العقوبات

وقال اللواء حلمي الفقي « للاهرام المسائي » إن اجهزة الامن ستقوم بالبحث عن المتهمين الـ ١١ الهاربين الذين شملتهم الاحكام وبينهم ٧ حكم عليهم بالاعدام وهم محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى حسن حمزة ، رفاعي احمد طه ، عثمان خالد ابراهيم السمان ، احمد مصطفى نوارة ، طلعت محمد ياسين همام ، طلعت فؤاد قاسم ، بالاضافة للباقين الذين تتراوح احكامهم مابين ٥ و٢٥ عاما : اسامة حسن احمد ، ابراهيم طه عبدالرسول ، ابوبكر ابراهيم ، السيد ابراهيم

وعلم مندوب « الاهرام المسائي » ان هناك نظاما دوليا يتم بموجبه توسط « الانتربول الدولي » في تلبية طلبات التسليم بين دول لاتوجد بينها اتفاقيات تسليم للمجرمين واخرى طالما يثبت هروب الصادر بحقهم احكام في هذه الدول .

وستقوم السلطات الامنية المصرية بإجراء اتصالات موسعة مع الجهات المعنية بتطبيق معاهدات تسليم المجرمين الى جانب وضع اسماء الصادر ضدهم الاحكام على قوائم ترقب الوصول والسفر في جميع المطارات والموانى البرية والبحرية والجوية للوصول اليهم في حالة دخولهم البلاد او محاولة هروبهم منها وابلاغ الجهات المعنية في مصلحة وثائق السفر والجنسية بادراج بياناتهم كاملة .

وترجح اجهزة الامن ان الارهابيين المطلوب تنفيذ الاحكام فيهم يتنقلون في عدة دول منها : لبنان والسودان وباكستان وافغانستان وايران .



□ حيثيات الأحكام بالاعدام والمؤبد والبراءة فى قضيتى التنظيمين الارهابيين :

جو الديمقراطية والحرية الذى تعيشه مصر الآن أغرى الارهابيين بالخروج على الشرعية التى ارتضاها الشعب لحماية أمنة

ذكرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية فى حيثيات حكمها امس فى قضيتى « العائدون من افغانستان » وتنظيم الجهاد ان جو الديمقراطية ومناخ الحرية اللذين تعيشهما مصر الان اغرى الارهابيين بالخروج على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته

وقالت المحكمة أنها لم تحاكم فكرا ومع ذلك فانها لم تجد وراء المتهمين فكرا يحركهم واكدت المحكمة ان يد الشر التى تمتد لتنال من مصر وامنها وامانها مقطوعة لامحالة كما ان دعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها

ولعل من ضلل ان يفيق من غفوته ليرى ان من اضلوه وضللوه وزينوا له طريق الشر ... ينعمون برغد العيش تاركينه لمصيره المشئوم جزاء ماخططوا له وما اقترفت يداه

كانت المحكمة قد اصدرت حكمها صباح امس فى القضيتين المتهم فيهما ٤٨ متهما منهم ١٤ هاربا ... فى قضية « العائدون من افغانستان » قضت بمعاقبة ٨ متهمين بالاعدام شنقا من ضمنهم ٧ هاربين على راسهم محمد شوقى الاسلامبولى شقيق خالد الاسلامبولى المتهم باغتيال الرئيس الراحل انور السادات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

صدرت الاحكام فى قضيتى التنظيم الارهابى

المحكمة : لم نحاكم فكرا وانما ارهابا أغراهم به جو الديمقراطية

اتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية التى لاتستند الى أصل أو جذور

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم :

أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية امس احكامها فى قضيتى التنظيم الارهابى - قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين منهم ٧ هاربون وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ والمؤقتة لـ ١٨ وبراءة ٩ من الذين شملهم قرار الاتهام .

اكدت المحكمة انها لم تحاكم فكرا ومع ذلك انها لم تجد وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما ارهابا اغراهم به جو الديموقراطية والحرية التى تعيشها مصر الآن .. فتحول البعض بدفع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة التى لا تستند الى اصل او جذور .

هذا وكانت جلسات المحاكمة فى القضيتين قد استغرقت ٣٥ يوما خلال الفترة من ٩٢/١٠/٢٩ حتى ٩٢/١٢/٢ عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة . واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية . وترافع عن المتهمين فى القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلا و ١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع وكانت المحكمة بعد ان استوفى الدفاع مرافعته قد استمعت الى ما اراد المتهمون ان يضيفون من دفاع عن انفسهم .

وقد جاء ضمن اسباب الحكم :

ان المحكمة لم تحاكم فكرا . ومع ذلك فانها لم تجد من وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما ارهابا اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشها مصر الآن . فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مأربهم الخاصة التى لا تستندا الى اصل أو جذور . فخرجوا على الشرعية الدستوية والقانونية التى ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته .

واكدت المحكمة ان يد الشر التى تمتد الى مصر مقطوعة لا محالة ، ودعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها .

ولعل من ضلل ان يفيق من غفوته ليرى ان من ضللوه وزيفوا له طريق الشر ينعمون برغد العيش تاركيه

العدوان على الشرطة والسياح حرمه الله

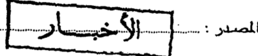
طنطا - عبدالعزيز هلال :

اكد الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر ان الاعتداء على السياح ورجال الشرطة هو عدوان حرمه الله وقال ان الجماعات التى تقوم بهذا الاعتداء ليست جماعات اسلامية لان الاسلام لا يبيح النهب والسلب والقتل وقال : انه لايجب ان نحكم على احد بالكفر وان الممنوعات فى المجتمع تركت لولى الامر .

جاء هذا خلال افتتاح شيخ الازهر والمستشار ماهر الجندى محافظ الغربية لمعهد دينى اعدادى بقرية ابيار بكفر الزيات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأخبار

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢



الارهابيون لحظة النطق بالحكم اتخذوا من الارهاب وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية

« تصوير : محمود عبدالعزيز »

لمصيره المشؤم جزاء ما خططوا له وما جنت يداه .

ومما هو جدير بالذكر انه لم تتم حتى الآن احالة المتهم حسن شحاته حسن بدران الى المحاكمة نظير ما هو

منسوب اليه من مقاومة السلطات والاعتداء الخسيس على رجال الشرطة

المدنيين عند القبض عليه على ذمة المحاكمة فى القضية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المشار اليها . وهى الاحداث التى راح ضحيتها شهيد الواجب النقيب على خاطر .

× استغرق النطق فى الجلسة الاولى ٧ دقائق فقط .. والجلسة الثانية ١١ دقيقة وبداها اللواء احمد عبدالله ممثل المحكمة باسم الله .. ثم باسم الشعب .. وبعدها تلا الاحكام جميعها بعد مقدمة عن المواد التى تم الحكم بموجبها فى القضية .

× جميع الاحكام ستنفذ فورا .. باستثناء احكام الاعدام التى ستعرض على رئيس الجمهورية للتصديق عليها فى خلال اسبوعين .

× حضر الجلسة عدد قليل جدا من المحامين .. بعكس اهالى المتهمين الذين ملأوا ٣/٢ القاعة تقريبا !!

× من حق المتهم بالسجن ان يتقدم بالتماس الى الضابط الاعلى رتبة من الذى اصدر الحكم باعادة النظر .. وليس امام محكمة !!! بل امام الضابط الاعلى رتبة ابتداء من رئيس الاركان الى الوزير !!



وداع الشهيد .. وغضب شعبى يطالب بالانتقام

الشخصيات الدينية والحزبية والثقافية تدين جرائم الارهاب

خرجت جماهير الاسكندرية اول امس لتشييع جثمان الشهيد على خاطر الذى دفع حياته الغالية برصاص من ارهابى

الارهابى حسن شحاته بدران خلف القضبان لحظة سماعه الحكم عليه بالاشغال الشاقة ١٥ عاما .. بينما ينتظر محاكمته فى قضية مقتل بطل الشرطة الشهيد على خاطر والتى يواجه فيها عقوبة الاعدام

استنكرت الشخصيات الدينية والحزبية والثقافية فى مصر جريمة الاغتيال النكراء التى راح ضحيتها نقيب الشرطة الشهيد على خاطر الذى لقى مصرعه اثناء اداء واجبه الوطنى .

وناشدت هذه القيادات جميع المواطنين الى التكاتف لمواجهة العنف والارهاب وضرورة التصدى لكل ارهابى يتخذ من الدين ستارا له والدين منه براء .

مخطط غادر

● واكد الدكتور عمر هاشم نائب رئيس جامعة الازهر ورئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب ان هذه الظاهرة تنم عن مخطط غادر يحاول ضرب مصر من الداخل والخارج وهى لا تمثل أى صورة من صور الاسلام شكلا وموضوعا .

وقال الدكتور هاشم ان هذه الظاهرة ليست نبته مصرية شرعية وانما هى دخيله على مصر كنانة الله فى ارضه .. مشيرا الى ان مثل هذه الظواهر جديدة على المجتمع جاءت مع رياح الفتنة التى تهب من الدول التى تعشق الارهاب .

واكد الدكتور هاشم ان هذه الممارسات انما تسىء للدين وتجعل الاخرين ينظرون اليه وكأنه يبيح الارهاب والقتل موضحا ان الاسلام مشتق من السلام وان الايمان مشتق من الامن .

واكد الدكتور هاشم مجددا ضرورة تضافر الجهود وكافة الجهات الرسمية والشعبية من اجل مواجهة الارهاب ونبذ التطرف والعنف حتى يعيش الناس فى طمانينة وامن وسلام .

المطالبة بسرعة المحاكمات للقضاء على التطرف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

القيادات الحزبية

ووصفت القيادات الحزبية المصرية حادث اغتيال شهيد الشرطة بانه ماساة للشعب المصرى كله مؤكدين ان شعب مصر لن ينسى الموقف الشجاع الذى ابداه الضابط الشهيد وهو يؤدى واجبه من اجل حماية بلده .

● واكد السيد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان هذا العمل غير المسئول الذى قام به الارهابيون جاء نتيجة لجهلهم باصول الدين الاسلامى معربا عن أمله فى ان تمثل وفاة هذا الشهيد دافعا لكل مصرى للوقوف ضد الارهاب .

● كما وصف مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار هذا الحادث بانه جريمة بشعة مطالبا بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمحاكمة المتهمين فى مثل هذه الجرائم على وجه السرعة حتى يلقوا جزاءهم العادل .

ودعا رئيس حزب الاحرار الى اتخاذ موقف دولى موحد ضد البلدان التى تعمل على تدريب العناصر الارهابية وطالب الحكومة ببذل قصارى جهدها فى كشف اوكار هذه العناصر الدخيلة على المجتمع المصرى والقضاء عليها .

● وقال الدكتور رفعت السعيد نائب رئيس حزب التجمع اننا نرفض جماعات التاسلم السياسى ونؤكد انها تعتمد اساسا على الارهاب كسبيل لترويع المجتمع ولترويع المواطنين .

واوضح ان هذه الجماعات المتاسلمة ليست مجرد معادية للحكومة او للحكم ولكنها معادية لكل ما هو ايجابى ومتحرر وديمقراطى فى المجتمع .

وقال ان هؤلاء القتلة الارهابيين يستحقون منا وقفه بحيث لا نكتفى بمواجهة رصاصهم عندما ينطلق وأن نغلق عليهم كافة القنوات التى تولدهم عبر مناخ عام يتواجد بكثرة فى هذه الايام .

اساتذة الجامعات

● واكد الدكتور عبدالصبور شاهين الاستاذ بكلية دار العلوم ان دين الاسلام برىء من ممارسات هذه العناصر الاجرامية التى لا دين ولا ضمير ولااخلاق لها .. وقال ان مثل هذا العمل خارج عن تعاليم الاسلام وسيذهب القاتل الى الجحيم الذى وعد به الله .

● وقال الدكتور عبدالمنعم اسماعيل استاذ النقد الادبى بجامعة عين شمس ان مقتل الضابط الشهيد الانسان على خاطر يمثل فى الحقيقة انذارا لكل المصريين بل ولكل اهل السنة فى العالم الاسلامى .. وأوضح انه مما يثير المصريين بل ولكل اهل السنة فى العالم الاسلامى .. وأوضح انه مما يثير الاشمئزاز حقا ان ذلك القاتل الجبان حمله جبنه على الاحتماء بطفليه حتى ينفذ جريمته البشعة .

وقال ان هذا القاتل لم يفعل ما فعل دفاعا عن عقيدة يؤمن بها مهما تكن هذه العقيدة ، وانما هو قاتل مأجور لينفذ اوامر اعداء الداء لوطنه ودينه ولم يكن يهمه من ذلك كله الا المال الحرام الذى يدفعه له اناس يرتدون العمائم السوداء وقلوبهم اشد سوادا يملؤها الحقد المميت على مصر قلب العالم العربى والاسلامى .

واشار الى انه على الرغم من بشاعة هذه الجريمة النكراء الا أنها أيقظت الشعب المصرى ضد اعدائه الحقيقيين ليجمع الشعب صفوفه لضرب هذه الفئة الباغية واقتلاعها من جذورها .

(ا . ش . ا)



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ... ١٩٩٢

صـــدرت الأحكـــام فى قضيـــتى

التنـظيـم الارهـابى

الاعدام لـ ٨ ارهابيين منهم ٧ هاربين

الأشغال المؤبدة لـ ٤ .. والمؤقتة لـ ١٨ .. وبراءة ٩

المتهمـون كـونـوا جماعـة لتكفيـر المجتمـع والحـاكم وتعطيـل الدسـتـور

التخطيط والقيام بعمليات ارهابية لزعزعة الاستقرار فى المجتمع



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

الاسكندرية ـ فاروق عبدالمنعم :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حكمها امس في قضيتي التنظيم الارهابي قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين من الارهابيين من بينهم ٧ هاربين خارج البلاد والاشغال الشاقة المؤبدة لـ ٤ متهمين والاشغال الشاقة المؤقتة لـ ١٨متهما .. وقضت المحكمة على باقي المتهمين باحكام اخرى بالسجن لمدد تتراوح بين سنة و١٥ سنة . وبرأت المحكمة ٩ متهمين ..

وكان المتهمون قد كونوا جماعة ارهابية تدعو الى تكفير المجتمع وتكفير الحاكم وانشأوا ونظموا وادأروا على خلاف القانون تنظيمات الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة للدولة من ممارسة اعمالها . وقاموا باعمال ارهابية ضد افراد الشرطة وممتلكاتها ودور العبادة المسيحية .. واستحلال اموال العوام .. وكان الارهاب من الوسائل التي استخدمت في تحقيق اغراضها عن طريق حيازة الاسلحة النارية والاسلحة البيضاء والذخائر والمفرقعات .. كما قاد المتهم الاول الهارب «السيد محمد ابراهيم» الجماعة الى القيام بالاعمال الارهابية ضد مصالح الوطن وامنه . وقام المتهم الثاني قاسم ابراهيم قطيش بقيادة الجناح التثقيفي الديني .. وتولى المتهم الثالث احمد محمد عبدالعظيم وهو مهندس زراعي قيادة التدريب البدني لافراد التنظيم .. حيث كان يقوم بتدريبهم في حديقة الحيوان بالنزهة بالاسكندرية .

وقد صدرت الاحكام كالتالي :

بالنسبة للقضية الاولى المعروفة باسم قضية الاغتيالات قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين هم السيد محمد ابراهيم «هارب» واحمد محمد عبدالعظيم وقاسم ابراهيم قطيش .. والاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لتسعة متهمين هم ممدوح يونس على ابوطالب وسامى محمد رمضان مبارك وعلاء الدين اسماعيل عباس واحمد محمد حافظ ومحمد درويش محمود درويش وحسن شحاته بدران «المتهم ايضا في قضية قتل الشهيد النقيب على خاطر» واحمد ابراهيم عبدالجليل وخالد خليفة التهامي وابراهيم محمد عبدالستار . كما قضت المحكمة بالسجن ١٥ سنة للمتهم صلاح حسين ابراهيم صبره والسجن ٧ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه للمتهم على قاسم عبدالله . والسجن ٥ سنوات للمتهم ابراهيم عوض قعدار .. والحبس سنة للمتهم محمد بغدادي . وبراءة كل من طارق الامام عبدالمطلب السيد واشرف رجب محمد موسى وعلى عبدالباري زايد والسيد درويش محمد درويش وعلاء عبدالغني البربري غيابيا وعادل احمد طه حسين «غيابيا» .

صدرت الاحكام برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدي الليثي .

اما بالنسبة لقضية التنظيم المسلح المعروفة باسم تنظيم «افغانستان» فقضت المحكمة ببراءة ٣ متهمين هم اسامة حسن احمد «غيابيا» وخلاف محمود عبدالسميع وجميل محمد الصادق . والسجن ٥ سنوات لكل من علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عيد عبدالراضي ومحمد عباس سليمان .

والسجن ١٥ سنة للمتهم ناصر احمد محمد دكروري والاشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم نبيل عبدالفتاح براغيت والاشغال الشاقة ١٥ سنة لكل من هشام حسن مرسى وهاني يوسف الشاذلي «والمتهم ايضا في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب» .

ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوي وعيسى بسيوني دحروج وجمال محمد عثمان وابراهيم طه عبدالرسول «غيابيا» وابوبكر ابراهيم «سوداني هارب» وحسن السيد حامد «غيابيا» كما حكمت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب على عيد .. وحكمت بالاعدام شنقا لـ ٨ متهمين هم شريف حسن احمد محمد حسن حضوريا ومحمد شوقي الاسلامبولي «شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس الراحل السادات» «غيابيا» .. ومصطفى حسن احمد حمزة «غيابيا» ورفاعي احمد طه موسى «غيابيا» وعثمان خالد ابراهيم السمان «غيابيا» واحمد مصطفى نواوه «غيابيا» وطلعت محمد ياسين همام «غيابيا» وطلعت فؤاد قاسم «غيابيا» .

صدرت الاحكام برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد فيصل هيبة مثل النيابة العسكرية في القضيتين العميد سيد محمد حموده والنقيب فتحى ابوغزال .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

المحكمة العسكرية بالاسكندرية فى

احكامها الرادعة للمتهمين :

لم نحاكم فكرا.. إنما إرهابيين.

أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية أمس برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى أحكامها فى القضيتين ٢٣ و ٢٤ لسنة ٩٢ المتهم فيهما ٤٨ من تنظيم الجهاد بالاسكندرية بعد ٣٥ يوماً من نظر القضيتين .. فيما يلى نص الاحكام .

يد الشر الممتده لمصر مقطوعة.. ودعاوى الزيف مقضى عليها.

تغطية :
جمال كمال
فوزى عوضين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

□ القضية ٢٣ لسنة ٩٢

● حكمت المحكمة غيابياً بمعاقبة المتهم الاول السيد ابراهيم بالاشغال الشاقة المؤبدة

□ وحكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة المتهم الثانى قاسم قطيش والمتهم الثالث احمد حجازى بالاشغال الشاقة المؤبدة ، ومعاقبة المتهم الرابع ممدوح أبو طالب والمتهم السابع سامى رمضان والعاشر علاء الدين عباس والثانى عشر احمد حافظ والسادس عشر محمد درويش والثامن عشر حسن شحاته بدران بالاشغال الشاقة ولمدة ١٥ سنة .

وقضت المحكمة بمعاقبة كل من المتهمين السادس احمد عبد الجليل والثامن خالد تهامى والتاسع ابراهيم عبد الستار بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً .

ومعاقبة المتهم الخامس صلاح ابراهيم بالسجن لمدة ١٥ عاماً والمتهم الحادى عشر على قاسم عبد الله بالسجن لمدة ٧ سنوات وتغريمه مبلغ ٥٠٠ جنيه .

كما قضت المحكمة بمعاقبة المتهم الثالث عشر ابراهيم حسن بالسجن لمدة خمس سنوات والمتهم الثانى والعشرين نشأت بغدادى بالحبس لمدة سنة واحدة .

وحكمت المحكمة حضوريا ببراءة كل من المتهمين الرابع عشر طارق عبد المطلب والخامس عشر أشرف مرسى والعشرين على عبدالبارى والحادى والعشرين السيد درويش محمد .

كما حكمت المحكمة غيابياً ببراءة كل من المتهم السابع عشر علاء عبد الغنى والتاسع عشر عادل طه .

واقرت المحكمة بمصادرة الاسلحة النارية والذخائر والاسلحة البيضاء وكذلك المطبوعات المضبوطة .

□ القضية ٢٤ لسنة ٩٢

حكمت المحكمة غيابياً على المتهمين الاتية اسماؤهم بالاعدام وهم .

□ محمد شوقى الاسلامبولى
□ مصطفى احمد حسن حمزة
□ رفاعى احمد موسى
□ عثمان خالد ابراهيم السمان
□ احمد مصطفى نوواه
□ طلعت محمد ياسين همام
□ طلعت فؤاد قاسم

كما حكمت المحكمة حضورياً بالاعدام على المتهم حسن احمد حسن - تجار -

وقضت المحكمة فى جلستها بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب على عبد .

وقضت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم هانى يوسف الشاذلى ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوى وعيسى بسيونى دغروج وهشام حسن مرسى وجمال محمد عثمان محسب بالاشغال الشاقة ١٥ سنة .

وكما قضت غيابيا بمعاقبة المتهمين ابراهيم طه عبد الرسول وابو بكر ابراهيم سودانى الجنسية - وحسن السيد حامد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة والمتهم نبيل عبد الفتاح براغيث بالاشغال الشاقة عشر سنوات ومعاقبة المتهم ناصر احمد محمد تكرورى بالسجن ١٥ سنة ومعاقبة المتهمين علاء حامد ابراهيم وفايز عبد عبد الرحمن ومحمد عباس سليمان بالسجن خمس سنوات .

وقضت المحكمة ببراءة المتهم الهارب اسامة حسن احمد والمتهم خلاف محمود عبد السميع وجميل محمد الصادق .

وكانت جلسة القضية الاولى قد عقدت الساعة العاشرة صباح امس واستمرت خمس دقائق بدأ خلالها اللواء احمد عبد الله رئيس المحكمة النطق بأحكام البراءة ثم الاحكام الأقل الى الاحكام الاكبر بينما بدأت جلسة النطق بالحكم فى القضية الثانية الساعة الثانية عشرة واستمرت خمس دقائق .

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت فى الجلسة الاولى التى عقدت فى التاسع والعشرين من اكتوبر الماضى مجموعة من التهم للمتهمين بتشكيل جماعات لتعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى والدعوة لتغيير نظام الحكم وتكفير الحكم واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين وحيازة مرفقعات واسلحة وذخائر بدون تراخيص لاستخدامها فى نشاط يخل بالنظام العام وكذلك تزوير فى اوراق رسمية .

وكانت جلسات المحاكمة فى القضيتين قد استغرق ٣٥ يوما عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة واستغرقت كل جلسة فترة صباحية واخرى مسائية . وترافع عن المتهمين فى القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلا و١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع وكانت المحكمة بعد ان استوفى الدفاع مرافعته قد استمعت الى ما اراد المتهمون ان يضيفونه من دفاع عن انفسهم .

جاء ضمن اسباب الحكم :

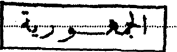
ان المحكمة لم تحاكم فكرا .. ومع ذلك فانها لم تجد من وراء المتهمين فكرا يحركهم وانما ارهاب اغراهم به جو الديمقراطية والحرية التى تعيشهما مصر الان . فتحول البعض بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستغلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق مآربهم الخاصة التى لا تستند الى اصل او جذور ، فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها

احمد محمد
١٥ سنة اشغال شاقة

محمد درويش
١٥ سنة اشغال شاقة

صلاح حسين ابراهيم
١٥ سنة سجن



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

الشعب لحماية امنه وسلامته .

واكدت المحكمة ان يد الشر التى تمتد الى مصر مقطوعة لا محالة ، ودعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها ..

ولعل من ضلل ان يفيق من غفوته ليرى ان من ضللوه وزيفوا له طريق الشر ينعمون برغد العيش تاركيه لمصيره المشئوم .. جزاء ما خططوا له وما جنت يداه ..



ابراهيم عبدالستار
١٥ سنة اشغال شاقة

أحمد عبد العظيم

خالد خليف

قاسم ابراهيم قطيش
اشغال شاقة مؤبدة

احمد ابراهيم عبدالجليل
١٥ سنة اشغال شاقة







علاء اسماعيل

سامى رمضان
١٥ سنة اشغال شاقة

ممدوح يونس

ابراهيم عوض حسن
سجن ٥ سنوات

السيد درويش محمد
براءة





طارق عبد المطلب
براءة

نشأت محمد
حبس سنة

اشرف رجب موسى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ ... ١٩٩٢

أخبار الحوادث

المحكمة العسكرية تصدر احكامها

فى قضيتى التنظيمين الارهابيين بالاسكندرية

اعدام ٨ واشغال شاقة لـ ١٥ وبراءة ٣ فى قضية التنظيم الأول

السجن بعقوبات تتراوح بين سنة و٢٥ سنة لـ ١٦ متهما وبراءة ٦ فى قضية الاغتيالات

الجناة خططوا لقلب نظام الحكم واغتيال عدد من الشخصيات العامة وتفجير المنشأت الحيوية

قام بالتغطية :
اشرف حامد
زكريا فكرى
احمد فاروق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

اصدرت امس المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية الحكم في قضيتي التنظيمين الارهابيين والمعروفين بقضيتي الاغتيالات والعائدين من افغانستان عقدت المحكمة جلستها برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد وجدى الليثى وممثل النيابة العسكرية العميد السيد محمد حمودة ..

قضت المحكمة بعد المداولة القانونية والاطلاع على مواد الاتهام طبقا للمادة ٣٠٤ اجراءات جنائية و٣٠ و٣٢ عقوبات و٧٧ ت . ا . ع .. في قضية «الاغتيالات» بمعاقبة المتهم الاول السيد محمد ابراهيم (غيابيا) بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما نسب اليه بالقرار .. والمعاقبة حضوريا للمتهم الثاني قاسم ابراهيم والثالث احمد محمد عبدالعظيم بالاشغال الشاقة المؤبدة لما نسب اليهما بقرار الاتهام . كما قررت المحكمة معاقبة المتهم السادس احمد ابراهيم عبدالجليل والثامن خالد خليفة تهامي والتاسع ابراهيم محمد عبدالستار الاسرج وممدوح يونس على ابوطالب وسامى محمد رمضان وعلاء الدين اسماعيل عباس واحمد محمد حافظ ومحمد درويش محمد درويش وحسن شحاتة بدران والمتهم بقتل النقيب على خاطر بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة كما قضت المحكمة غيابيا ببراءة المتهم السابع عشر علاء عبدالغني حسن البربرى والتاسع عشر عادل احمد طه حسن لما نسب اليهما بقرار الاتهام .

واصدرت المحكمة امرا بمصادرة الاسلحة النارية والذخائر والاسلحة البيضاء وكافة المطبوعات المضبوطة موضوع الدعوى .. وقدرت المحكمة مبلغ ٥٠٠ جنيه كاتعاب محاماة للاربعة محامين المنتدبين ..

قضت المحكمة بتنفيذ الحكم فور صدوره وللمتهمين حق تقديم التماس باعادة النظر في الحكم كما تقرر اخلاء سبيل المبرئين فورا ان لم يكونوا على ذمة قضايا اخرى .

وعقدت المحكمة العسكرية العليا جلستها الثانية للحكم في القضية الثانية المعروفة باسم العائدين من «افغانستان» في الساعة الثانية عشرة وعشرين دقيقة برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعميد فيصل هيبة وممثل النيابة العميد السيد محمد حمودة والنقيب فتحى ابوغزالة نظير ما نسب الى كل منهم بالتهم الاولى والثانية والرابعة والبراءة من التهمة الثالثة . ومعاقبة المتهم الخامس صلاح حسين ابراهيم صبره بالسجن لمدة ١٥ سنة . وفق ما نسب اليه بقرار الاتهام . كما قضت بمعاقبة المتهم الحادى عشر على قاسم عبدالله مصباح بالسجن لمدة ٧ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه لما نسب اليه بالتهم الثالثة والرابعة وتبرئته من الاولى والثانية . ومعاقبة المتهم «الثالث عشر» ابراهيم عوض حسن جعدار بالسجن لمدة ٥ سنوات لما نسب اليه بالتهمة الاولى فقط . ومعاقبة المتهم نشات محمد محمد بندارى بالحبس لمدة سنة واحدة نظير ما نسب اليه بالتهمة الثالثة . واصدرت المحكمة حكما ببراءة المتهم الرابع عشر طارق الامام عبدالمطلب والخامس عشر اشرف رجب محمد مرسى والمتهم العشرين على عبدالبارى محمد زايد والواحد والعشرين السيد درويش محمد درويش .

اعلنت المحكمة مواد الاتهام ارقام ٣٠٤ اجراءات جنائية والمادة ٧٧ من ق . ا . ع والمواد ٣٠ . ٣٢ عقوبات والمداولة القانونية .. وقضت المحكمة باجماع الاعضاء ببراءة اسامة حسن احمد حسن (غيابيا) وحضوريا خلاف

محمود عبدالسميع وجميل محمد الصادق .. كما قضت بمعاقبة علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عيد عبدالراضي ومحمد عباس سليمان بالسجن لمدة ٥ سنوات .

كما قضت بمعاقبة ناصر احمد محمد احمد دكروى بالسجن ١٥ سنة . ونبيل عبدالفتاح براغيت بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات .. ومعاقبة كل من .. هشام حسن مرسى .. هانى يوسف الشاذلى . محمد سعد محمد عبده . اشرف يوسف البدوى . عيسى بسيونى دحروج . جمال محمد عثمان محسب ابراهيم .. طه عبدالرسول . وحسن السيد حامد . وابوبكر ابراهيم سودانى غيابيا للثلاثة الاخيرين بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ومعاقبة شعبان رجب على عيد بالاشغال الشاقة المؤبدة . كما قضت المحكمة العسكرية العليا حكما غيابيا بالاعدام شنقا على محمد شوقى الاسلامبولى ومصطفى احمد حسن حمزة . ورفاعى احمد طه موسى وعثمان خالد ابراهيم السمانى . واحمد مصطفى نواره . وطلعت محمد ياسين حمام وطلعت فؤاد قاسم . وحضوريا على شريف حسن احمد محمد حسن مع مصادرة كافة المضبوطات .

وقامت امس النيابة العسكرية بتنفيذ احكام الاشغال الشاقة والسجن فور صدورها وارسال اوامر التنفيذ لمامور السجن .

وكان قرار جمهورى قد صدر باحالة المتهمين فى قضية الاغتيالات الى محكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . ووجهت اليهم النيابة التهم التالية الانضمام الى جماعة تولى المتهمون الاول حتى الثامن قيادتهم والغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام العام الاجتماعى .. بان دعوا الى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم . واباحة الخروج عليه . واغتيال بعض المسئولين عن الحكم واستخدم المتهمون الارهاب فى تحقيق اغراضهم وبحيازتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها . وحيازة الاسلحة النارية . والذخائر . ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها باستئجار بعض الشقق بمحررات مزورة .. بهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر .

كما وجهت اليهم النيابة تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائى . حرض عليه وادار حركته المتهمون من الاول الى السادس .. والغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة . وذخائر بدون ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط مخل بالنظام العام .

كما وجهت النيابة بعض التهم الى المتهمين من التاسع والعاشر بانهما حازا مفرقعات وادوات لتفجيرها . وحازا اسلحة نارية بدون ترخيص .. وكانت هذه الاسلحة يحاولان استخدامها فى عمل مخل بالنظام العام . كما وجهت اليهما النيابة تهم تقليد اختام مزورة لوزارة الدفاع . والى المتهم الثانى عشر تهمة التزوير فى محررات رسمية بطريق الاصطناع لكل من المتهم الثانى والحادى عشر والثانى عشر والسابع عشر والحادى والعشرين . وتزوير بطاقات شخصية . ووضعوا صورهم عليها . وان المتهمين الثانى والثالث عشر والسادس عشر اشتركوا فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تصدر أحكامها في قضيتى الارهاب بالاسكندرية

٨ إعدام - ٤ أشغال شاقة مؤبدة - ١٨ أشغال ١٥ سنة - ٩ براءة

المحكمة تؤكد: المتهمون لا يحملون فكرا .. واستغلوا الارهاب لتحقيق مصالحهم الشخصية

اصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية امس احكامها فى قضيتى التنظيمين الارهابيين بالاسكندرية . قضت المحكمة باعدام ٨ متهمين . ومعاقبة ٤ بالاشغال الشاقة المؤبدة . و١٨ ارهابيا بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة . و٧ ارهابيين بعقوبات تراوحت بين سنة و١٥ سنة . وقضت ببراءة ٩ متهمين . وقررت المحكمة مصادرة كافة المفرقعات والاسلحة والمتفجرات التى كانت بحوزة الارهابيين .

اكدت المحكمة العسكرية فى اسباب الحكم انها لم تحاكم فكرا . ومع ذلك لم تجد فكرا يحركهم . واوضحت ان الجناة ارهابيون اغراهم جو الديمقراطية والحرية التى تعيشها مصر الآن . وتحول بعضهم بدافع من مصالحهم الشخصية والتحريض والاستغلال إلى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق ماربهم الخاصة . التى لا تستند إلى اصل او جذور . اكدت المحكمة ان المتهمين خرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التى ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته . اوضحت المحكمة ان يد الشر التى تمتد إلى مصر مقطوعة لا محالة . ودعاوى الزيف والبهتان مقضى عليها . دعت المحكمة من ضلوا ان يفيقوا من الضلال . واكدت ان من ضللوهم وزينوا لهم طريق الشر . ينعمون برغد العيش تاركين لمصيرهم المشئوم . جزاء ما خططوا لهم وما جنت يداهم . وكانت جلسات المحاكمة فى القضيتين قد استغرقت ٣٥ يوما . عقدت فيها المحكمة ٢٦ جلسة خلال فترتين صباحية واخرى مسائية . وترافع عن المتهمين فى القضيتين ٥٦ محاميا . منهم ٤١ محاميا موكلا و١٥ محاميا ندبتهم المحكمة على نفقة الدولة للدفاع عن المتهمين الذين عجزوا عن توكيل دفاع .

المتهمون فى قضيتى تنظيم الاسكندرية بعد النطق بالحكم
(صورة لـ«الوفد» من «رويتر»)



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

وسط حراسة مشددة بمشاركة وحدات من الجيش

٨ أحكام بالإعدام في قضيتي الإرهاب في مصر

الاسكندرية: «الشرق الأوسط»

اصدرت المحكمة العسكرية العليا المصرية في الاسكندرية امس حكمها في قضيتي الارهاب المتهم فيهما ٤٨ شخصاً منهم ١٤ هارباً وقضت بإعدام ثمانية ابرزهم شقيق قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات بينما قضت ببراءة ٩ متهمين وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة ٢٥ عاماً على ٤ متهمين وبالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٥ سنة على ٢١ وبالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على متهم واحد و٥ سنوات على ٤ وسنة على آخر.

وعقب تلاوة الاحكام صاح احد المحكوم عليهم بالمؤبد مهدداً

وكانت المحكمة قد عقدت جلستين أصدرت في الاولى حكمها في القضية الاولى المسماة «حزب الله» واستغرقت الجلسة ١٥ دقيقة، وكان متهماً فيها ٢٢ منهم ٣ هاربين، ثم عادت للانعقاد وأصدرت حكمها في القضية الثانية والمسماة «ثوار افغانستان» المتهم فيها ٢٦ منهم ١١ هارباً خارج مصر.

وقضت المحكمة العسكرية العليا بإدانة ٢٣ متهماً وبراءة ثلاثة في القضية الثانية المسماة «ثوار افغانستان» وحكمت بالاعدام على ثمانية، منهم سبعة هاربين خارج مصر. وكان الحاضر الوحيد هو شريف حسن احمد، اما الهاربون فهم: محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى احمد حسن حمزة ورفاعي احمد طه موسى وعثمان خالد ابراهيم السمان وطلعت محمد يس همام وطلعت فؤاد قاسم. وبرأت المحكمة ٣ متهمين وأصدرت احكاماً بالسجن والاشغال الشاقة على باقي المتهمين.

كما اصدرت احكامها في القضية الاولى المسماة «حزب الله» والمتهم فيها ٢٢ منهم ٣ مازالوا هاربين وبرأت ٦ وأصدرت احكاماً بالسجن والاشغال الشاقة على الباقين.

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين في القضيتين عدة تهم منها: انشاء تنظيم سري ارهابي يهدف الى تغيير سياسات الدولة ونظام الحكم باستعمال الارهاب كسلاح واحراز اسلحة وذخيرة بدون ترخيص وتمويل التنظيم الارهابي مالياً من الخارج وتدريبه عسكرياً في الداخل والخارج للقيام بعدة عمليات ارهابية تستهدف اغتيال شخصيات سياسية واعلامية وأمنية مهمة.

وعقدت الجلسة امس وسط اجراءات امنية مشددة شاركت فيها وحدات من القوات المسلحة اضافة الى قوات الامن التابعة للداخلية وردد المتهمون هتافات عدائية ضد رموز الحكم والمجتمع المصري وأعلنوا انهم سينتقمون منهم قريباً.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٢

للمرة الاولى منذ الاحكام في قضية اغتيال السادات

مصر: الاعدام لثمانية "عائدين من افغانستان"

☐ القاهرة، الاسكندرية - «الحياة»:

■ للمرة الاولى منذ الحكم باعدام خمسة من المشاركين في اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات عام ١٩٨١، قضت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية امس باعدام ثمانية من اعضاء تنظيم «العائدون من افغانستان» الذي يضم عناصر من تنظيم «الجهاد» و«حزب الله» و«الجماعة الاسلامية العالمية» في القضية المتهم فيها ٢٦ بينهم ١١ فاراً.

وحكمت ايضاً على واحد بالسجن ٢٥ سنة مع الاشغال الشاقة، وعلى ١٠ بالسجن ١٥ سنة مع الاشغال الشاقة وعلى اخر بالسجن ١٠ سنوات وعلى ٣ بالسجن ٥ سنوات، وبرات ثلاثة.

وكانت المحكمة عقدت جلستها صباح امس وسط حراسة مشددة برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء علي حمزة والعقيد فيصل هيبة للنطق بالحكم في القضية ٣٩٢ (امن دولة عليا) في حضور ١٥ متهماً وغياب ١١ فاراً واصدرت احكامها كالآتي:

- الاعدام للمتهمين من الاول الى السابع وهم: محمد شوقي الاسلامبولي (فار) ومصطفى احمد حمزة (فار) ورفاعي احمد طه (فار) وعثمان خالد ابراهيم (فار) واحمد مصطفى نوارة (فار) وطلعت محمد ياسين (فار) وطلعت فؤاد قاسم (فار).
- الحكم باعدام الثامن شريف حسين احمد (حضورياً).
- الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة (٢٥ سنة) للمتهم شعبان

التتمة في الصفحة (٤)



المتهمون في المحكمة امس ينتظرون صدور الحكم. (رويتر)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

رجب محمد (حضورياً).

– الحكم بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لعشرة هم هشام حسن مرسي وهاني يسري الشاذلي ومحمد سعد عيسى وناصر احمد دكروري واشرف احمد البدري وابراهيم طه عبدالرسول (فار) وحسين السيد حامد (فار) وعيسى بسيوني دحروج وابو بكر ابراهيم (سوداني الجنسية، فار) وجمال محمد عثمان.

– الحكم بالاشغال الشاقة عشر سنوات لثلاثة هم: علاء حامد محمد وفايز سعيد عبدالراضي ومحمد عباس سليمان (حضورياً).

– الحكم ببراءة ثلاثة هم: جميل محمد صادق وخلاف محمود عبدالسميع واسامة حسن احمد (فار).

وجاء في الحكم «ان المتهمين جميعاً انضموا الى جماعة تولى المتهمون من الاول الى الثامن القيادة فيها والغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور وتكفير الحاكم واباحة الخروج عليه واغتيال المسؤولين عن الحكم. وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق الاغراض التي تدعو اليها الجماعة بحيازة كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها وحيازة الاسلحة النارية والذخائر ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها واستئجار الكثير من المساكن واستخدام جوازات سفر مزورة. وكان ذلك يهدف الى الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع المصري وامنه للخطر، وايذاء الاشخاص وتعريض حياتهم للخطر.

وشارك المتهمون في اتفاق جنائي حرض وتداخل في ادارة حركته المتهمون من الاول الى الثامن والغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات واسلحة نارية وذخائر من دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام والتزوير في المحررات الرسمية واتحدت ارادتهم على ذلك ووزعوا الادوار لاعداد المواد المتفجرة وادوات تفجيرها والاسلحة النارية والذخائر في اب (اغسطس) الماضي».

وشهدت قاعة المحكمة توتراً شديداً وردد المحكوم عليهم هتافات ضد النظام وتوعدوا المسؤولين بالقتل وحاولوا الاعتداء على رجال الشرطة الذين بذلوا جهوداً للسيطرة على الموقف وترحيل المتهمين الى السجن لقضاء العقوبة.

وكانت المحكمة اصدرت في وقت سابق صباح امس حكمها في قضية تنظيم «الجهاد» المتهم فيها ٢٢ شخصاً بينهم ثلاثة فارين، وقضت بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة هم: احمد محمد عبدالعظيم حجازي وقاسم ابراهيم وقاسم قطين والسيد محمد محمد ابراهيم (فار)، وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لعشرة هم: علاء الدين اسماعيل عباس وصلاح حسن ابراهيم واحمد محمد حافظ وخالد خليفة تهامي وسامي محمد رمضان واحمد ابراهيم عبدالجليل وحسن شحاتة بدران وممدوح يوسف ابو طالب وابراهيم محمد عبدالستار ومحمد درويش محمد، وبالاشغال الشاقة سبع سنوات للمتهم علي قاسم عبدالله مصباح، والسجن خمس سنوات للمتهم ابراهيم عوض حسن، والسجن سنة واحدة لنشات محمد بغدادي وبرات ستة هم: علي عبدالباري محمد وطارق الامام عبدالمطلب واشرف رجب محمد مرسي والسيد درويش محمد وعادل طه (فار) وعلاء عبدالغنى (فار).



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٢

وإثر نهاية الجلسة وصدور الاحكام ردد المتهمون هتافات من داخل القفص «اسلامية.. اسلامية» وحدث تشابك بالايدي بين بعض المتهمين ورجال الشرطة، وبخاصة المتهم حسن شحاتة بدران المتهم الثامن عشر في القضية الذي اطلق الرصاص على ضابطين هما علي خاطر ومحمود المخزنجي عند القبض عليه الاسبوع الماضي فاصابهما فتوفي الاول في المستشفى متاثراً بجراحه.

ولوحظ ان الرأي العام المصري تقبل الاحكام الصادرة على المتهمين بارتياح، خصوصاً ان مشاعر السخط ضد الارهاب تصاعدت بعدما بث التلفزيون اول من امس اكثر من مرة جنازة ضابط الشرطة علي خاطر الذي توفي متاثراً بجروحه بعد اصابته بطلق في الراس وآخر في البطن اثناء محاولة القبض على المتهم حسن شحاتة بدران في الاسكندرية الاسبوع الماضي.

وجاء في حيثيات الحكم ان المحكمة «لم تحاكم فكراً، ومع ذلك فإنها لم تجد وراء المتهمين فكراً يحركهم وانما وجدت ارهاباً اغراهم به جو الديموقراطية والحرية التي تعيشها مصر الآن. وتحول بعضهم بدافع من المصالح الشخصية والتحريض والاستقلال الى اتخاذ الارهاب وسيلة واداة لتحقيق ماربهم الخاصة التي لا تستند الى اصل او جذور فخرجوا على الشرعية الدستورية والقانونية التي ارتضاها الشعب لحماية امنه وسلامته».

واكدت المحكمة ان «يد الشر التي تمتد الى مصر مقطوعة لا محالة وان دعاوى الزيف والبهتان مقضي عليها (...) ولعل صدور هذه الاحكام على المتهمين تجعل من ضللوا يفيقون من غفوتهم ليروا ان من ضللوهم وزينوا لهم طريق الشر ينعمون برغد العيش وقد تركوهم لمصيرهم المشؤوم جزاء ما خططوا له وما جنت ايديهم.

وكانت جلسات المحاكمة في القضيتين استغرقت ٣٥ يوماً خلال الفترة من ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وحتى امس، وترافع عن المتهمين ٦٥ محامياً منهم ٤١ موكلاً و١٥ انتدبتهم المحكمة على نفقة الدولة.

ويذكر ان محمد شوقي الاسلامبولي الذي حكم بالاعدام هو شقيق خالد شوقي الاسلامبولي الذي اعدم بعد مشاركته في اغتيال السادات عام ١٩٨١، ومحمد موجود حالياً في افغانستان.

ويذكر ايضاً ان المتهم حسن شحاتة بدران الذي حكم بالاشغال الشاقة ١٥ سنة وضع تحت تصرف النيابة العامة لاستكمال التحقيق معه في جناية قتل النقيب علي خاطر والتي اقترنت بالشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي ومقاومة السلطات واحراز اسلحة وذخائر من دون ترخيص، وذلك عندما حاصرته قوات الامن الاسبوع الماضي في منزله في الاسكندرية للقبض عليه. وينتظر ان يصدر عليه حكم الاعدام.

إحالة أحكام الاعدام إلى الحاكم العسكري للتصديق عليها

تعليمات لمأمور سجن الحضرة بتنفيذ العقوبات ضد المتطرفين

الاسكندرية ـ أشرف حامد وزكريا فكرى :

انتهت النيابة العسكرية بالاسكندرية برئاسة العميد السيد محمد عودة . من اعداد وتوزيع الاحكام التى اصدرتها المحكمة العسكرية العليا امس الاول برئاسة اللواء احمد عبدالله فى قضيتى التنظيمين الارهابيين والمدان فيهما ٤٨ متهما من المتطرفين . تقوم النيابة العسكرية صباح اليوم «السبت» بارفاق اصول الاحكام واوراق القضيتين تمهيدا لرفعها الى الحاكم العسكرى . للتصديق على الاحكام الصادرة بالإعدام . وشملت ٨ ارهابيين من بينهم ٧ هاربين . يتم التصديق على الاحكام خلال ١٥ يوما من تاريخ صدور الحكم . أكد السيد عودة رئيس النيابة العسكرية . ان من حق الصادر ضدهم الاحكام التظلم والتقدم بالتماسات للتخفيف الى الضابط الاعلى رتبة وسلطة من المحكمة التى اصدرت الحكم . للنظر فى العقوبات والاحكام وبحث التظلمات . خلال عشرة ايام من تاريخ النطق بالحكم . ولا يتم اعادة نظر القضية مرة اخرى امام اى محكمة سواء عسكرية او مدنية على اعتبار ان الحكم نافذ وبلا استئناف . اصدرت النيابة العسكرية امرا الى مامور سجن الحضرة بالاسكندرية . بتنفيذ الاحكام الصادرة فى القضية الثانية الخاصة بالتنظيم المسلح والمعروفة باسم تنظيم «العائدون من افغانستان» . وتراوحت فيها الاحكام بين سنة الى ٢٥ سنة سجنا . وحصول ٦ على براءة . وتقرر احالة قرارات الافراج على ماموريات تنفيذ الاحكام بمختلف اقسام الشرطة على مستوى الجمهورية للتاكد من عدم وجود احكام اخرى ضدهم .

مصر تستعين بالانتربول لضبط الارهابيين المحكوم عليهم بالاعدام

القاهرة: «الشرق الاوسط»

بدأت أجهزة الامن المصرية اتصالات مكثفة مع الدول الاعضاء في منظمة الانتربول لتعقب الارهابيين الذين صدرت ضدهم احكام بالاعدام والاشغال الشاقة في قضيتي تنظيم الجهاد والعائدين من افغانستان.

وقال مصدر امني ان الانتربول المصري سيحصل على صور من الاحكام العسكرية التي اصدرتها المحكمة العسكرية بالاسكندرية امس الاول لتحديد الاتهامات المنسوبة الى المتهمين الهاربين، وسيطلب تسليمهم من الدول الموقعة لاتفاقية تبادل المجرمين اذا كانوا في اراضيها.

ومعروف ان ١١ متهما صدرت ضدهم احكام ـ منهم ٧ يواجهون عقوبة الاعدام ـ مازالوا هاربين في افغانستان وايران والسودان ولبنان طبقا لمصادر امنية مصرية. ومن ناحية أخرى تتجة النية لتوسيط الانتربول الدولي في تلبية طلبات تسليم المتهمين بين الدول التي لم توقع على اتفاقية تبادل المجرمين ومصر خاصة وان احكاما قضائية صدرت بشأنهم وليسوا مجرد متهمين فقط.

والمتهمون الهاربون هم محمد شوقي الاسلامبولي (شقيق خالد الاسلامبولي قاتل الرئيس المصري الراحل انور السادات) ومصطفى حسن حمزة ورفاعي احمد طه وعثمان خالد ابراهيم السمان واحمد مصطفى نوارة وطلعت محمد ياسين همام وطلعت فؤاد قاسم وهؤلاء قررت المحكمة العسكرية اعدامهم شنقا.

بينما يواجه اسامة حسن احمد وابراهيم طه عبد رب الرسول وابو بكر ابراهيم والسيد ابراهيم عقوبات بالسجن تتراوح مدتها بين ٥ الى ٢٥ سنة.

ووضعت السلطات الامنية المصرية اسماء وصور المتهمين الهاربين في جميع موانئ وسفارات مصر حتى لا يستطيع احد منهم التسلل الى البلاد أو الهرب منها. وفي اطار حملات ضبط المتطرفين القت سلطات الامن القبض مساء امس الاول على اثنين من المتطرفين الذين شاركوا في قتل المخبر السري بإسنا قبل ٥ اشهر، والقت السلطات القبض بعدها على المتهم الاول بدر مخلوف ثم القت القبض على المتهمين مصطفى عبد المنعم ومحمد سعد بإحدى الشقق المفروشة في مدينة سوهاج ووجهت النيابة اليهما تهمة قتل المخبر السري بأمن الدولة مختار داود.

في اطار حملة تصعيد الاتهامات بين ادارة جامعة اسيوط واعضاء نادي هيئة التدريس قرر اعضاء النادي الاضراب عن الدراسة اليوم لمدة يوم واحد بعد ان عقدوا اجتماعا قرروا فيه سحب الثقة من رئيس الجامعة وارسلوا برقيات احتجاج لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير التعليم ضد رئيس الجامعة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الأخبار

التاريخ : ٦ يو ١٩٩٢

التصديق على احكام المحكمة العسكرية العليا خلال ايام
١٥ يوما لتقديم التماسات اعادة النظر فور الاعلان بالحكم

كتب طاهر قابيل :

يتم خلال الايام القادمة التصديق على حكم المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في قضيتي التنظيم الارهابي المسلح .. وصرح مصدر بالقضاء العسكري : أن القانون يسمح بـ ١٥ يوما منذ صدور الحكم للتصديق عليه . وان الموافقة على هذه الاحكام يمكن أن تتم من وزير الدفاع أو رئيس الأركان أو قائد المنطقة الشمالية فيما عدا أحكام الاعدام التي يتم التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

واضاف : أنه تعطى مهلة ١٥ يوما فور اعلان المتهمين بالأحكام المصدق عليها لتقديم التماسات اعادة النظر والتي ترفع الى الضابط الأعلى للنظر اما برفضها أو قبولها .

واشار المصدر القضائي الى أن المتهمين الهاربين يسمح لهم بـ ١٥ يوما فور اعلانهم بالحكم بعد القبض عليهم او تسليمهم انفسهم لتقديم الالتماسات حتى بعد انتهاء نظر التماسات المتهمين الآخرين .

وقال : أن العقوبة يتم تنفيذها داخل السجون المدنية وليس العسكرية حتى اذا طلب المحكوم عليهم ذلك وان حكم الاعدام يتم شنقا وليس رميا بالرصاص .

وعن طلب الانتربول للقبض على الهاربين قال : ان القضاء العسكري يقوم بابلاغ أمن الدولة بالحكم النهائي لتتخذ الاجراءات طبقا للاتفاقيات الدولية .

وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قضت يوم الخميس الماضي باعدام ثمانية (منهم ٧ هاربين) والمؤبد لأربعة والأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لـ ١٨ والأشغال الشاقة ١٠ سنوات لواحد و ٧ سنوات لآخر و ٥ سنوات لواحد .. وبالسجن لمدة ١٥ سنة على اثنين والسجن ٥ سنوات على ثلاثة وسنة واحدة على أحد المتهمين والبراءة لتسعة . ومصادرة كافة المفرقعات والاسلحة والمضبوطات .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

المطلوبون للاعدام فى طريقهم الى تركيا

وحزب الله يعرض استضافتهم !

■ كتب حمدى رزق :

علمت «روز اليوسف» ان ثلاثة من المحكوم عليهم بالإعدام غيابيا فى قضية تنظيم ثوار افغانستان موجودون حالياً بالاراضى التركية فى ضيافة حزب الدعوة التركى والتى وصلوها فى طريقهم إلى الولايات المتحدة الامريكية بناء على دعوة من الدكتور عمر عبد الرحمن للالتقاء بهم فى مطلع الشهر الهجرى الجديد.

واكدت مصادر عليمة «لروز اليوسف» ان الثلاثة وهم محمد شوقى الاسلامبولى، شقيق قاتل الرئيس السادات ومصطفى حمزة امير الجماعة الإسلامية فى ببا ببنى سويف. وطلعت احمد قاسم احد المتهمين فى قضية اغتيال السادات غادروا «بيشاور» الباكستانية قبل اسبوعين بناء على دعوة عمر عبد الرحمن لزيارة امريكا. إلا انهم تلقوا دعوة اخرى من حزب الله اللبنانى الموالى لإيران وننتظر ان يلبوها بعد المتاعب القضائية التى يواجهها الدكتور فى نيوجيرسى ونظر قاضى التحقيقات هناك للطلب المصرى بترحيله.

وكشفت مصادر التحقيقات التى اجريت مع بقية اعضاء التنظيم فى القاهرة قبل انتقالهم للمحاكمة بالاسكندرية والتى استغرقت ٣٥ يوماً. ان المتهمين السبعة الهاربين ومعهم شريف احمد حسن مسئول التسليح «المتهم الأول» ارتبطوا بعلاقات وثيقة بحزب الله اللبنانين وانه تم العثور على وثائق لدى شريف. بينها رسائل متبادلة بين قياديين فى الحزب الذى يعمل فى الاراضى اللبنانية وبين محمد شوقى الاسلامبولى. تتضمن معلومات هامة عن حركة حزب الله فى الاراضى المصرية

فى نفس الوقت بدات وزارة الداخلية حسب ما صرح به اللواء حلمى الفقى رئيس مصلحة الامن العام «لروز اليوسف» فى إعداد ملفات كاملة باسماء المتهمين الـ ١١ الهاربين والاحكام القضائية النهائية التى تدينهم، تمهيداً لتسليمها إلى إدارة الانتربول فى مصر لمخاطبة الدول التى يوجد هؤلاء المتهمون على اراضيها وتطبيق معاهدات التسليم او مبدا المعاملة بالمثل والاسلوب الاخير هو الارجح لعدم وجود اتفاقات تسليح بين مصر وكل من افغانستان وباكستان وهى البلاد التى يتوقع ان يتواجد بها المتهمون. ■



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

القضاء الاداري يلغي قرار إحالة المتهمين في قضيتي الارهاب بالإسكندرية للمحكمة العسكرية العليا

الغت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة امس ، القرار الصادر في اكتوبر الماضي باحالة المحبوسين على ذمة قضيتي الارهاب بالاسكندرية رقمي ٣٩١ ، و ٣٩٦ امن دولة لعام ٩٢ إلى المحكمة العسكرية العليا . وامرت المحكمة بتنفيذ الحكم بمسودته وبدون اعلان .

صدر الحكم برئاسة المستشار طارق البشرى نائب رئيس مجلس الدولة وبامانة سر سامى عبدالله .

قالت المحكمة ان اختصاص القضاء العسكرى طبقا لنصوص القانون يتعلق بجرائم معينة على سبيل الحصر ، كما ان المادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية خولت رئيس الجمهورية سلطة احالة جرائم معينة للقضاء العسكرى .

وعلى ذلك كان هذا القرار قد انطوى على احالة قضيتين تحددتا باشخاص المتهمين فيهما إلى قضاء غير مختص يكون مخالفا للقانون ويتعين الغاؤه .

وهذا الحكم قابل للطعن امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة .



المصدر : أخبر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

القصة الكاملة لتنظيم الأفغان ولماذا الاعدام لثمانية من المتهمين ؟

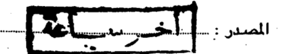
● تميزت الاحكام التى اصدرتها المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية فى قضية العائدين من الافغان ، بعدد من المؤشرات الهامة :

اولا : إن هذه الاحكام هى الاولى منذ عام ١٩٨١ ، التى تضمنت احكاما بالاعدام لثمانية من المتهمين ، وكان اخر من صدرت بحقهم احكام مشابهة مجموعة خالد الاسلامبولى ، التى قامت باغتيال الرئيس الراحل انور السادات ، ويمكن تفسير ذلك .. فى خطورة تنظيم « الافغان » الذى ينتمى إليه المتهمون ، وتشير بعض المصادر ان المتهمين هم اعضاء فى تنظيمات إرهابية مختلفة سواء الجهاد او الجماعة الاسلامية ، إلا انهم اتفقوا على السفر إلى افغانستان حيث كان الهدف هو المساهمة فى جهاد الثوار الافغان ضد النظام الشيوعى فى كابول ، وهناك تدربوا على اعمال مناهضة السلطات ، واستخدام الاسلحة بكافة انواعها ، وتصنيع الاسلحة .. وبعد وصول الثوار الافغان إلى الحكم .. وبداية الصراع بين الفصائل الافغانية خاف كل طرف من ان يتم استخدام ما سمى يومها « اللواء العربى » الذى يتكون من عدة الاف من رعايا دول عربية عديدة .. لصالحه فى الصراع الدائر بينهم ، فسعوا إلى التخلص منهم وابعادهم ، بحجة ان مهمتهم فى افغانستان قد انتهت ، وتشير بعض التقديرات إلى ان عددهم وصل إلى ١٠ الاف ، وتقديرات اخرى تشير إلى ان العدد اكبر من هذا بكثير ، إلا ان كثيرا من التقارير يشير إلى انه تم تجميعهم فى معسكر فى بيشاور على الحدود الافغانية الباكستانية ، ويومها بدات مفاوضات بين قادة التطرف فى العالم العربى سواء عمر عبدالرحمن فى مصر ، راشد الغنوشى « تونس » ، حسن الترابى « السودان » ، وعباس مدنى فى الجزائر ، مع القيادات الايرانية لادخالهم إلى هناك .. وجدتها السلطات الايرانية ورقة مهمة فى التاثير على الاوضاع الداخلية لكل الدول العربية التى ينتمى إليها هؤلاء الارهابيون ، سواء مصر ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، الاردن ، السعودية ودول خليجية اخرى ، وموريتانيا ، وبعض الفلسطينيين .

وبدا المخطط الايرانى فى تنظيم عمليات عودتهم إلى بلادهم ، بعد التنسيق وإعادة تدريبهم لتنفيذ مخططات الحلف غير المقدس بين إيران والطالب التطرف فى هز استقرار الدول العربية ، وبالفعل ساعدتهم إيران فى استخراج جوازات سفر مزورة بالاضافة إلى تحديد خطوط العودة للعناصر المهمة منهم ، وتفادوا ان تكون العودة مباشرة من طهران او افغانستان إلى دولهم ، بل لجا بعضهم إلى السفر إلى اوروبا ، او تركيا قبل العودة إلى بلادهم .

وكانت اجهزة الامن المصرية يقظة لكل تلك



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

العناصر . بعد ان احكمت السيطرة على كافة المنافذ البرية والبحرية ، وبعدها تساقطت عناصر التنظيم ، بالاضافة إلى ان الحملات الامنية التى قامت بها اجهزة الامن المصرية ، والقت خلالها القبض على بعض العناصر الارهابية ساعدت اعترافاتهم امام النيابة عن الكشف عن ابعاد تنظيم الافغان وخطورته ، وكافة مخططاته .

● ثانيا : إذا كانت احكام الاعدام الثمانية . قد وجهت إلى سبعة من الهاربين ، ومن بينهم شقيق خالد الاسلامبولى ، إلا ان احد الذين تم ضبطهم ستنفذ عليه العقوبة وهو شريف محمد حسن ، بالاضافة إلى انه سيتم تنفيذ احكام الاعدام ضد الهاربين فور القبض عليهم واحضارهم ، دون إعادة الاجراءات او المحاكمات .

● إن المحكمة العسكرية استطاعت الانتهاء من نظر القضية خلال ٣٥ يوما .. عقدت خلالها ٢٦ جلسة بين علنية وسرية ، ومن المعروف ان احد اسباب استمرار هجمة الارهاب ، هو بطء الاجراءات .. فمن يصدق ان قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق مازالت منظورة امام القضاء .. ومن يتصور ان قضية اغتيال الدكتور فرج فودة مازالت مطروحة امام المحاكم .

ومن المعروف ان حسن شحاته بدران ، قاتل النقيب الشهيد على خاطر قد حوكم عليه فى هذه القضية بالسجن ١٥ عاما ، إلا انه سيواجه محاكمة اخرى عن جريمتي اغتيال الشهيد خاطر ، والشروع فى قتل المقدم المخزنجى ، ومقاومة السلطات ، واحراز اسلحة ومتفجرات ، وهى تهم قد تصل عقوبتها إلى الاعدام ، وكانت المحكمة قد نفت ان تكون قد حاكمت فكرا ، بل إرهابا ، وقضت فى القضية رقم ٢٣ جنايات عسكرية بالاحكام الاتية :

الاعدام شنقا على ٨ متهمين منهم ٧ هاربين .. وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على ١٨ متهما بينهم الارهابى حسن شحاته بدران قاتل النقيب على خاطر .. كما قضت المحكمة ايضا بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لمتهم واحد ، وبالاشغال الشاقة ٧ سنوات لمتهم واحد ، والاشغال الشاقة ٥ سنوات لمتهم واحد ايضا .. وبالسجن ١٥ سنة لمتهمين ، وبالسجن ٥ سنوات لثلاثة متهمين .. والحبس لمدة سنة لمتهم واحد .. وقد قضى الحكم ببراءة ٩

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها يوم ٣ ديسمبر الجارى برئاسة اللواء احمد عبدالله وعضوية اللواء على حمزة والعقيد فيصل هيبة وممثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية .. حيث نطقت فى البداية بالحكم فى القضية رقم ٢٤ جنايات عسكرية والخاصة بقضية « العائدون من افغانستان » والمتهم فيها ٢٦ متهما منهم ١١ هاربا .. حيث اصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على ٨ متهمين هم :

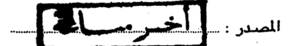
محمد شوقى الاسلامبولى « هارب » شقيق خالد الاسلامبولى قاتل الرئيس الراحل انور السادات ، ومصطفى حسن احمد حمزة « هارب » ورفاعى احمد طه مرسى « هارب » وعثمان خالد إبراهيم السمان « هارب » واحمد مصطفى نوارة « هارب » وطلعت محمد ياسين همام « هارب » وطلعت فؤاد قاسم « هارب » وشريف حسن احمد محمد حسن والذى صدر الحكم عليه حضوريا .

● كما حكمت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم شعبان رجب على عيد وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين هم هشام حسن مرسى وهانى يوسف الشاذلى « المتهم فى قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب ، ومحمد سعد محمد عبده واشرف يوسف بدوى وعيسى بسيونى دحروج وجمال محمد عثمان محسب ، وابراهيم طه عبدالرسول « هارب » وابو بكر « سودانى الجنسية » وحسن السيد حامد « هارب »

وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على المتهم نبيل عبدالفتاح براغيث وبالسجن ١٥ سنة على المتهم ناصر احمد دكرورى وبالسجن ٥ سنوات لكل من علاء حامد احمد ابراهيم وفايز عبدالراضى ومحمد عباس سليمان .

وحكمت المحكمة ببراءة ٣ هم : اسامة حسن





احمد حسن « هارب » وخلاف محمود عبدالسميع . وجميل محمد الصادق .

● وفي القضية رقم ٢٣ جنايات عسكرية الخاصة بتنظيم الجهاد والمتهم فيها ٢٢ بينهم ٣ هاربين . قضى الحكم غيابيا بالاشغال الشاقة المؤبدة على السيد محمد محمد ابراهيم .. وحضوريا بالاشغال الشاقة المؤبدة على كل من المتهمين قاسم إبراهيم قطيش واحمد عبدالعظيم حجازى . وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ٩ متهمين هم : ممدوح يونس ابو طالب . وسامى محمد رمضان . وعلاء الدين اسماعيل عباس . واحمد محمد حسن حافظ . ومحمود درويش محمد درويش . وحسن شحاته بدران (قاتل النقيب خاطر) واحمد ابراهيم عبدالجليل وخالد خليفة تهامى وابراهيم محمد عبدالستار الاسرج .

وبالسجن ١٥ سنة على المتهم صلاح حسين ابراهيم جبر وبالسجن ٧ سنوات على المتهم على قاسم عبدالله مصباح وغرامة ٥٠٠ جنيه . وبالسجن ٥ سنوات على المتهم ابراهيم عوض حسن الجعدار .. وبالحبس سنة واحدة للمتهم نشات محمد بغدادى .

وببراءة ٦ متهمين هم طارق الامام عبدالمطلب السيد واشرف رجب محمد مرسى وعلى عبدالبارى محمد زايد والسيد درويش محمد درويش وعلاء عبدالغنى البربرى (هارب) وعادل احمد طه حسن (هارب) .

كما قضت المحكمة بمصادرة المضبوطات من اسلحة وذخائر ومطبوعات كما اصدرت النيابة العسكرية اوامر تنفيذ القضية الاحكام بالنسبة لاحكام السجن والاشغال الشاقة وسلمتها لادارة السجن .

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت إلى المتهمين الـ ٢٦ في قضية تنظيم « العائدون من افغانستان » تهمة الانضمام إلى جماعة تولى المتهمين فيها من الاول للثامن قيادة الغرض منها الدعوى لتعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي . بان دعوا إلى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم . واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين عن الحكم .. وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق اغراضها وبحيازتهم كميات من المواد المتفجرة ووسائل تفجيرها واسلحة نارية وذخائر .

كما وجهت النيابة للمتهمين الـ ٢٢ في قضية تنظيم الجهاد تهم إنشاء وتنظيم وادارة - على خلاف القانون - جماعة تولى قيادتها المتهمون الثلاثة .. الاولى تدعو إلى تكفير الحاكم والمجتمع والقيام بعمليات إرهابية ضد افراد الشرطة ومنشآتها ودور العبادة واستحلال اموال العوام .

مجلس الدولة يقضى بوقف قرار باحالة قضيتى الجهاد الى المحكمة العسكرية

كتب محمد الصدفى :

قضت محكمة القضاء الادارى برئاسة المستشار طارق البشرى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة قضيتى تنظيم الجهاد المسلح الى المحكمة العسكرية العليا .

كان الرئيس مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بنظر القضيتين المتهم فيهما ٤٨ متطرفا أمام المحكمة العسكرية العليا بتهمة ممارسة الارهاب وانشاء حزب سرى ارهابى فى أكتوبر الماضى . وقد اصدرت المحكمة الخميس الماضى احكامها على المتهمين .

وصرح مصدر قضائى كبير ... « للاهالى » أن الاثار المترتبة على حكم مجلس الدولة تنحصر فى تأخير التصديق على احكام المحكمة العسكرية لحين الفصل فى الطعن المنتظر ان تتقدم به الحكومة امام المحكمة الادارية العليا ضد حكم مجلس الدولة .

مصر: إبطال حكم الاعدام على عناصر "العائدون من افغانستان"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قضت محكمة القضاء الاداري في القاهرة امس بالغاء القرار الجمهوري الرقم ٣٧٥ لعام ١٩٩٢ والخاص باحالة قضيتي «الجهاد» و«العائدون من افغانستان» على القضاء العسكري.

وجاء في حيثيات الحكم المفاجئ الذي يحمل في طياته تطوراً اساسياً والذي اصدرته المحكمة برئاسة المستشار طارق البشري ان محكمة امن الدولة العليا المشكلة بموجب القانون الرقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠ هي الوحيدة المنوط بها النظر في مثل هذه القضايا.

ويترتب على حكم محكمة القضاء الاداري الغاء الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية في الاسكندرية يوم ٣ كانون الاول (ديسمبر) الجاري والتي صدرت على ٤٨ متهماً في القضيتين.

وكانت المحكمة العسكرية في الاسكندرية اصدرت حكماً باعدام ثمانية من اعضاء تنظيم «العائدون من افغانستان» الذي يضم عناصر من تنظيم الجهاد و«حزب الله» و«الجماعة الاسلامية العالمية»، وحكمت ايضاً بالسجن ٢٥ عاماً مع الاشغال الشاقة على متهم واحد وعلى ١٠ متهمين بالسجن ١٥ عاماً مع الاشغال الشاقة.

وفي وقت لاحق قتل ثلاثة اشخاص بعد اشتباك مع قوات الشرطة استمر اكثر من ثلاث ساعات، وقال اللواء محرم عطية مدير الامن لـ «الحياة»: «ان حملة تفتيشية لقوات الامن المركزي والبحث الجنائي مشطت بعد ظهر امس منطقة الخطاطبة التابعة لمدينة منوف في وادي النيل بعدما اتخذها «الارهابيون» وكرا لممارسة اعمال العنف والارهاب ضد المواطنين» وان الحملة داهمت منزلاً اتخذه «الارهابيون» وكراً لهم الا انها فوجئت بهم يطلقون النار من رشاشات فوقع اشتباك بين الطرفين اسفر عن مقتل ثلاثة من «الارهابيين» بينهم سيدة وهم: عادل عبدالعاطي عيسى وعيسى محمد عيسى واعتماد قطب زوجة عطية محمد عيسى الذي اعتقل.



استشكال فى وقف حكم احالة المتهمين فى قضيتى الارهاب للمحكمة العسكرية

اقامت هيئة قضايا الدولة امس ، استشكالا امام محكمة الامور المستعجلة بعابدين فى تنفيذ حكم القضاء الادارى الصادر امس الاول ، بوقف القرار الصادر فى اكتوبر الماضى باحالة المحبوسين فى قضيتى الارهاب بالاسكندرية رقمى ٣٩١ و٣٩٦ امن دولة لعام ٩٢ الى المحكمة العسكرية العليا .



.. والنيابة العسكرية تعلن المحكوم عليهم بالتصديق

قامت النيابة العسكرية بإعلان جميع المتهمين فى قضيتى تنظيم الارهاب بالتصديق على الاحكام والتى تتراوح من البراءة الى الاعدام وقد تم التصديق على احكام القضية رقم ٢٤ جنايات عسكرية ، والمعروفة باسم قضية تنظيم « العائدون من افغانستان» .

وصرح مصدر مسئول بانه وفقاً لقانون الاحكام العسكرية يكون من حق كل محكوم عليه التقدم بالتماس لاعادة النظر فى الحكم الصادر ضده خلال ١٥ يوما تبدأ من تاريخ اعلانه بالتصديق على الحكم .



رئيس الجمهورية يصدق على أحكام القضية الثانية .. للارهاب

الاسكندرية - فاروق عبدالمنعم

صدق الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية على احكام القضية الثانية من قضايا الارهاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ التى تضم ٢٦ متهما .. والتي حكم فيها بالاعدام شنقا لسبعة متهمين هم مشوقى الاسلامبولى «غيابى» - مصطفى حسن عز «غيابى» - رفاعى طه موسى «غيابى» - عثمان خالد «غيابى» - احمد مصطفى نواوه «غيابى» - طلعت ياسين همام «غيابى» - شريف حسن احمد «حضورى» - بالاضافة الى احكام الاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة ١٥ عاما والاشغال الشاقة ١٠ سنوات .. والسجن ١٥ سنة و٥ سنوات .. بالاضافة الى البراءة لثلاثة فقط هم حسن احمد حسن «غيابى» - خلاف عبدالسميع وجميل الصادق «حضورى» وتضم الاحكام بالاشغال الشاقة المتهم هانى يوسف الشاذلى الذى يحاكم حاليا امام محكمة امن الدولة العليا بالاشتراك فى جناية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .

وصرح العميد السيد محمد حمودة رئيس النيابة العسكرية بالاسكندرية بانه قد تم صباح امس اعلان المتهمين بقرار تصديق السيد رئيس الجمهورية على الاحكام بالكامل بما فى ذلك احكام الاعدام شنقا . واصدار الامر التنفيذى لمأمور سجن الحضرة بالافراج فورا عن المحكوم عليهم بالبراءة مالم يكونوا مطلوبين على ذمة احكام بالحبس او قضايا اخرى .

وقال ان حكم محكمة القضاء الادارى الذى صدر اخيرا لايوقف التنفيذ وان الطعن سيتم مباشرة عن طريق هيئة قضايا الدولة .

ويمكن للمتهمين المحكوم عليهم جميعا بما فى ذلك حكم الاعدام التقدم بتظلم باعادة النظر فى الاحكام الى ادارة القضاء العسكرى التى ستتولى رفعه الى الجهة المختصة بالنظر فى التظلم لمدة ١٥ يوما تبدأ من يوم ٧ ديسمبر تاريخ التصديق



نائب رئيس محكمة النقض :

إحالة قضايا الارهاب للمحكمة العسكرية إجراء دستورى وقانونى

كتبت مديحة عزب :

اعلن المستشار نبيل رياض نائب رئيس محكمة النقض ان الدستور والقانون يمنحان رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام . وله ان يامر بتشكيل محاكم عسكرية للمتهمين بارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون العام . مادامت حالة الطوارىء قد اعلنت فى البلاد .

وقال المستشار نبيل رياض فى تصريحات «للاخبار» ان مصر ليست وحدها من بلاد العالم التى تطبق قانون الطوارىء بل يوجد هذا النظام فى كثير من دول العالم واضاف انه يجوز لرئيس الجمهورية اصدار اوامر عسكرية بتجريم بعض الافعال ووضع عقوبات رادعة لمواجهة ظاهرة الارهاب .

واوضح نائب رئيس محكمة النقض ان الارهاب يحتاج الى ردع . وان بطء الفصل فى القضايا امام المحاكم العادية يعوق الردع المطلوب .. واحالة هذه القضايا الى المحاكم العسكرية يتفق مع القانون والدستور .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الأخبار

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

نائب رئيس محكمة النقض «للأخبار»:

لماذا القضاء العسكري في القضايا الهامة ؟

عندما صدر حكم المحكمة العسكرية مؤخراً في قضية تنظيم الجهاد وقضى بالاعدام على ثمانية من أعضاء التنظيم وبالاشغال الشاقة المؤبدة على عدد آخر .. أثير أكثر من سؤال .. ما الفرق بين الأحكام العسكرية والأحكام المدنية وما هي سلطات الحاكم العسكري وهل تختص المحاكم العسكرية — فقط — بنظر قضايا الارهاب وهل تعاد محاكمة المتهمين الهاربين من حكم الاعدام في حالة ضبطهم أم يُنفذ الحكم فوراً .. وماهي الاجراءات التي تتخذ في حالة قبول الالتماسات التي يتقدم بها المتهمون أو في حالة رفضها ..

اسئلة كثيرة يجيب عنها — في حوار سريع — المستشار محمد نبيل رياض نائب رئيس محكمة النقض ..

قانون الطوارىء لم يستغل في غير موضعه حتى الآن

●● الاصل ان القضاء العادي هو المختص بنظر جميع القضايا إلا ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٨ بشأن حالة الطوارىء والمعدل بالقانونين ٦٠ لسنة ٦٨ و ٣٧ لسنة ٧٢ أعطى لرئيس الجمهورية الحق في اعلان حالة الطوارىء كلما تعرض الأمن أو النظام العام للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء ويكون اعلان حالة الطوارىء بقرار من رئيس الجمهورية ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب ..

●● وفي هذه الحالة ومتى اعلنت حالة الطوارىء فلرئيس الجمهورية ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام مثل وضع قيود على حرية الأشخاص أو مراقبة الرسائل أو تكليف أي شخص بتأدية

عمل من الاعمال أو الاستيلاء على المنقول والعقار أو سحب تراخيص الاسلحة أو اخلاء بعض المناطق كما يجوز له توسيع دائرة هذه الحقوق على أن يعرض ذلك ايضاً على مجلس الشعب .. ولرئيس الجمهورية ان يأمر بتشكيل دوائر أمن دولة جزئية من أحد القضاة أو دوائر أمن دولة عليا من ٣ مستشارين .. كما يجوز له ان يكون تشكيل دوائر امن الدولة الجزئية من قاض و ٢ من ضباط القوات المسلحة برتبة نقيب على الأقل وتشكيل دوائر أمن الدولة العليا من ٣ مستشارين وضابطين من ضباط القادة .

كما يجوز له أن يأمر بتشكيل دوائر امن دولة من الضباط فقط .. وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التى ينص عليها أمر التشكيل الصادر من رئيس الجمهورية .. وتشكل دوائر أمن الدولة العليا من ٣ من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط او احد اعضاء النيابة العامة بوظيفة النيابة العامة ..

احكام نهائية

ويجوز لرئيس الجمهورية ان يحيل الى محاكم امن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .. وبانتهاء حالة الطوارىء ينتهى اختصاص هذه المحاكم ..

●● وتتميز الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة بأنها لا يجوز الطعن فيها إلاانها لا تعتبر نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ..

الغاء العقوبة

●● ويجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أو تقديم التماس أن يخفف العقوبة او يبدلها او يلغيها او يأمر باعادة المحاكمة امام دائرة أخرى (أمن دولة ايضاً) .. اما إذا رفض الالتماس فهو يصدق على الحكم ويأخذ مجراه الطبيعي للتنفيذ بشكل نهائي ..

العيب في طول الاجراءات

● سألت المستشار محمد نبيل رياض .. هل هناك عيب في القضاء العادى يدعو للاستعانة بالقضاء العسكرى في مثل الحالات المشار اليها .. وبمعنى اخر .. هل يعجز القضاء العادى عن نظر تلك القضايا والفصل فيها ..

●● يجيب نائب رئيس محكمة النقض : اشتهر القضاء العادى بتأخير الفصل في القضايا وهذا لا يرجع لعيب فيه ولكن في قانون الاجراءات .. والذى وضع ضمانات عديدة للمتهمين فضلاً عن وجود ثغرات يستغلها بعض المحامين أسوا استغلال تتسبب في تعطيل الفصل في القضايا وعلى سبيل المثال مسألة رد المحكمة أو رد القضاة .. ان عملية الرد ـــ الواحدة ـ تستغرق اكثر من ٦ اشهر كاملة .. يضاف الى ذلك « دلع » بعض المحامين بطلب التأجيل باستمرار أو الاستشكال ..

ان قانون المحاكم العسكرية (مافيهوش الكلام ده خالص) .

●● ويضيف المستشار محمد نبيل رياض انه طالما ذكرنا عيوب قانون الاجراءات فينبغى ايضاً أن نشير الى قانون الاجراءات الجديد والذى يعد حالياً وعلى وشك الانتهاء ويعالج الثغرات الموجودة في القانون القديم ..

●● وبعبارة اخرى يؤكد نائب رئيس محكمة النقض ان القضاء العادى هو الأصل والعسكرى هو الاستثناء ولكن في نفس الوقت فإن القضايا التى تحال للمحاكم العسكرية تحتمل التأجيل ..

حالة الطوارىء

● معروف انه عقب اغتيال الرئيس السادات صدر القرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ٨١ باعلان حالة الطوارىء .. ولكن مد العمل بها حتى الآن دفع بعض الناس للاعتقاد بانها وراء احداث العنف والارهاب التى شهدناها في مختلف الساحات في السنوات الأخيرة ..

●● يقول المستشار محمد نبيل رياض : تجدر الاشارة أولاً الى انه يتعين أن يتضمن قرار بدء حالة الطوارىء ـــ عند صدوره ـــ مدة سريانها ولا تمد إلا بعد موافقة مجلس الشعب .. والحقيقة ان مصر ليست ظاهرة وحدها في تطبيق قانون الطوارىء لمدة أكثر من ١٠ سنوات متواصلة .. فهى موجودة في كثير من دول العالم .. والذى اضطرنا اليه .. هى الظروف والأحداث التى مرت وتمر بها البلاد ..

●● وكلمة حق احب ان اشهد بها .. ان قانون الطوارىء لم يستغل منذ صدوره في غير موضعه ولم يستعمل السيد رئيس الجمهورية سلطاته الاستثنائية المخولة له بمقتضى قانون الطوارىء في غير الحالات التى تستدعى ذلك حفاظاً على الامن والنظام العام .. كما لم يستعمل سلطاته المخولة له باحالة بعض القضايا الى المحاكم العسكرية إلا بعد تفشى ظاهرة الارهاب بشكل يهدد المصالح القومية للبلاد .. ولايزال رئيس الجمهورية يستعمل حقه في اضيق نطاق وعند الضرورة القصوى .. هذا بالرغم من انه بموجب حالة الطوارىء فيجوز لرئيس الجمهورية اصدار أوامر عسكرية بتجريم بعض الأفعال ووضع عقوبات مغلظة لها .

الفهم الخاطىء للدين

●● ويرى نائب رئيس محكمة النقض ان ظاهرة الارهاب وراءها ـــ بالدرجة الأولى ـــ الفهم الخاطىء للدين واستغلاله لمصالح شخصية والبطالة والحالة الاقتصادية واستغلال ضعاف النفوس والتمويل من الخارج ..

●● وعلى المستوى الشخصى يؤيد المستشار محمد نبيل رياض مد حالة الطوارىء وخاصة في هذه الفترة التى اتجه فيها الارهاب لضرب المصالح القومية .. والى ان تهدأ الامور ..



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

مثلث التآمر .. والدمى المتحركة

الآن فقط .. وبعد ان قال القضاء العادل كلمته فى قضية الارهاب التى نظرتها المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية . تفتح « اخبار الحوادث » ملف القضية وتزيح الستار عن اسرار المؤامرة .. والمخطط الارهابى الذى امتدت خيوطه فى ايران وافغانستان والسودان واستطاعوا تجنيد بعض من الذين ضلوا الطريق .. ونسوا مصريتهم وكانوا العوبة فى يد الارهاب . تريد الخراب والدمار لهذا الوطن الذى اراد له الله سبحانه وتعالى السلام فى كتابه الكريم .

ان ملف قضية الارهاب يكشف هذه المخططات الخبيثة ... ويلقى الضوء مثل هالة نور على عدالة القضاء المصرى ... فاذا كان الارهاب اعمى ... فان العدالة كانت مفتوحة العينين .. فتحت صدرها بكل الفهم للدفاع عن المتهمين .. اعطتهم كل الضمانات .. وفى النهاية قالت كلماتها فى قضية شرذمة الارهابيين .. واعطتهم درسا بليغا فى روح الاسلام الحق ..

وهذه هى اسرار المؤامرة ..



أسرار قضية الإرهاب!

المتهمون قاموا بتزوير البطاقات الشخصية وجوازات السفر

أجهزة الأمن كشفت اضلاع «مثلث الخراب» فى ايران وافغانستان والسودان



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

اوراق القضية تنطق باسرار مؤامرة « مثلث الارهاب » الذى تتكون اضلاعه فى ايران وافغانستان والسودان .

تقول الاوراق : ان مباحث امن الدولة ابلغت يوم ٢٩ يوليو الماضى بانها وضعت يدها على مؤامرة ارهابية . تخطط لها بعض عناصر تنظيم الجهاد من الهاربين خارج البلاد . وكشفت ان محاور هذه المؤامرة تدور فى عدة بلاد .

● فى افغانستان : حيث شكلت هذه العناصر تنظيما ارهابيا : هدفه السعى الى اقامة الخلافة الاسلامية . عن طريق القتل والاستيلاء على السلطة وزعزعة الاستقرار . وانهم تلقوا تدريبات عسكرية هناك ..

وتم الحصول بطريقة قاطعة على اسلوب التدريب ... ذلك ان اساليب التخريب ايضا له برامج معروفة تماما لدى اجهزة الامن فى بلادنا .

●● وتنطق الوقائع .. ان هناك تدريبات تمت فى صنعاء باليمن والخرطوم . ولم تكن مجرد تدريبات لكنها كانت فى صورة تكليفات محددة وانهم اتخذوا من الحدود المجاورة لمصر خاصة السودانية منافذ للتسلل منها الى البلاد .

● واكثر من هذا فان اجهزة الامن رصدت ارقام تليفوناتهم المشبوهة السرية ! .

● بين الاسكندرية والخرطوم .

● بين الاسكندرية وبشاور معقل التدريب .

●● وحصرت اجهزة الامن رؤوس الفتنة والمؤامرة كل شىء عنهم وكل التحركات مسجلة وكل الاتصالات التليفونية تحت سمع وبصر سلطات الامن .

وكشفت المؤامرة عن العمالة .. وبيع الضمير .. والتخلى عن الوطنية .. واهدار المصرية .. وتبين ان عدد هذه المجموعة ٢٣ ارهابيا .

ادلـــــة الادانـــــة !

وارادت اجهزة الامن ان تضع التفاصيل كاملة امام جهات التحقيق ... وفى سرية تامة .. وفى حركة خاطفة يظهر النور ... ليضرب ضربته للعابثين فى الظلام وفى الوقت الذى تستخدم فيه وثائق مزورة للتمويه يتم تفريغ كامل للمكالمات التليفونية وارقام التليفونات .

كما ظهرت مخازن الاسلحة ومستودعات الدمار من مفجرات وتوصيلات كهربائية ويتم الحصول على صور جوازات سفر مزورة لهؤلاء المتهمين . وعقد ايجار باسماء مزورة لاحد الاوكار التى تم استئجارها لمزاولة النشاط وايضا مبالغ نقدية من عملات مصرية واجنبية لدعم الجماعة بالاضافة الى مطبوعات متقنة تحوى البرنامج الخاص بالدعوة الى قيام الخلافة الاسلامية ويتم العثور على فكرة تحوى قائمة الشخصيات العامة المطلوب اغتيالها . وهكذا تمتلىء القضية بالاحراز . ويكشف رجال الامن فجور المتهمين الذى وصل الى انهم احضروا ماكينة مثبتا عليها طلبات لتثبيت الصور على البطاقات واكثر من هذا انهم قاموا بتزوير اختام لاحدى الجهات الرسمية .

لا يثقـــون فى انفســـهم !

ويمتلىء ملف القضية بمزيد من الادلة التى تكشف تورط الارهابيين مثل عقود الايجار ومجموعات من جوازات السفر الاشعار والبيان المطلوب توزيعه وايصالات فنادق للاقامة .

وتكشف التحقيقات ان جلسات التآمر كانت تسجل .. وهذا يعطى انطباعا عن كيف انعدمت الثقة بين المتهمين حيث قاموا بتسجيل جلساتهم لكي يكون ذلك نوعا من الضمان حتى لا يقوم احد بخيانة الآخر والقيام بالتبليغ عن التنظيم .

وتشمل هذه الادلة ايصالات تحويل مبالغ من شركة توظيف اموال من الخارج . وعددا كبيرا من نماذج البطاقات الشخصية ومستخرجات لشهادات تادية الخدمة العسكرية .

ويتأكد انهم تلاعبوا فى جوازات السفر مثلا الجواز رقم (٢٩٠/٨٥٤٧٠١) مصر الجديدة باسم .... تبين اضافة خاتم دول العالم بالصحيفة رقم ٦ مزورة وتبين ان هناك جوازا آخر يحمل رقم (٩١/٣٥٣٩٧٠) صادر من مصر الجديدة مزور ...

وهذا الجواز موضع تحقيق النيابة العامة فى المحضر ١٠٢٣٩ جنايات بولاق الدكرور لسنة ١٩٩١ .. والجواز رقم (٩١/٣١٠١٠٥) حدائق القبة تم التلاعب فيه بعد انتهاء تاريخ صلاحية الجواز وذلك بالكشط المحكم وتعديل البيانات وتم تعديل التاريخ الى

تحقيق : محمد شاكر

تصوير : محمود عبدالعزيز

١٩٩٨/١٢/٣١ باللغة العربية والانجليزية والجواز رقم ٨٨/١١٩٨٨٨ .. اتضح انه مزور عن طريق نزع صورة صاحب الجواز الأصلى ووضعت صورة تخص آخر بدلا منها ..

جواز صادر من سوهاج برقم (٩١/١٠٣٧٤٤٠) تبين ان جميع بياناته صحيحة والصورة مطابقة لكنه اضاف الخاتم الخاص بجميع دول العالم .. الجواز رقم (٩١/١٦٠٠٦١٥) من الاقصر تم تزوير بياناته .. الجواز رقم (٩١/٧٧٨٠٣٠) شبين الكوم .. الجواز رقم (٩٠/٨٥٤٤٠) منزوعة منه حركة التنقل على الحدود بحيث انه غير واضح من حركة التنقل ما تم فى اعوام

٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ .. جواز سفر اتضح فيه انه لم يستدل على تاريخ عودته .. جوازات لم يستدل على سفرياته ..

● هذه هى اللعبة .. اسمها لعبة تزوير الوثائق صالحة تماما للاستعمال ..

● التقرير من المعامل الجنائية عن الاسلحة اتضح انها صالحة تماما للاستعمال .

● تقارير اخرى من بصمات ٧ متهمين على بطاقات شخصية .. وهناك صور منزوعة وجاهزة للاعداد .

آلـو .. للســـــودان !

تقرير تلقاه المستشار عبدالحميد محمود المحامى العام لنيابات امن الدولة من هيئة التليفونات عن مكالمة مسجلة ونكتفى فقط بالاشارة الى هذا الرقم الموجود فى الخرطوم ... (٨٣٨٤١) من شمال محطة سكك حديد مصر ! .

ومن هذا الرقم كان يتم تخطيط العمليات والصدام

المصدر : أخبار الحوادث



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٢

التعليمات .. ولا داعى لتفاصيل اكثر فهذه وقائع خطيرة .. واننا ننتظر بيانا رسميا لايضاح سر هذا الرقم .. ويخص من .. واذا كان الرد سيتأخر سوف ننشر الاسم ... وطبيعة عمله ... واذا طلبوا بصمة تغيير الارقام ... فهناك الدليل ... بل هناك ما هو اكثر .. او كما يقولون ما خفى كان اعظم ! .

كانت هذه الحلقة الأولى من ابعاد المؤامرة ... وهناك تفصيلات عديدة .

يقول قرار الاتهام ان المتهمين جميعا .. انضموا لجماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى ، ودعوا لتغيير نظام وتكفير الحكم .. واباحة الخروج عليه واغتيال بعض المسئولين باستخدام الارهاب الذى تدعو له الجماعة بحيازة كميات كبيرة من المواد المفجرة ، ووسائل تفجيرها وحيازة الأسلحة النارية والذخائر وبرصد الشخصيات المطلوب اغتيالها واستئجار العديد من المساكن بمحررات مزورة وكان ذلك يهدف إلى الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر وايذاء الأشخاص .

بالاضافة الى الاشتراك فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى ادارته المتهمين بعد ارتكاب جنايات القتل العمد وان ارادتهم على ذلك ، ووزعوا الادوار لاعداد المواد المفرقعة وادوات تفجيرها والأسلحة النارية والذخائر والمحررات المزورة ورصد الشخصيات المطلوب اغتيالها .. كل هذه ليست مجرد إسناد مرسل .. لكنها وثائق مودعة بالتفصيل ..

تزوير البطاقات الشخصية !

لم يترك المتهمون وسيلة للتزوير الا واستخدموها فقد اصطنعوا امضاءات وبصمات وصورا مزيفة .. على سبيل المثال ..

- بطاقة صادرة باسم محمد على محمد



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

نغز التليفون رقم « ٨٣٨٤١ »

بالخرطوم والمكالمات المشبوهة !



● أحد المتهمين في طريقه الى قاعة المحكمة .. وسط الحراسة !

ابو القمصان نزعت صورته ووضع احد الارهابيين صورته مكانه ! .

● بطاقة شخصية رقم ١٢٧٥٦ سجل مدني غبريال اسكندرية صادرة باسم محمد محمود حسن مرسى احمد .. نزعت الصورة .

● بطاقة شخصية صادرة برقم ٧٦٤١١ سجل مدني العجوزة صادرة باسم على محمد جمال محمد عمر .. نزعت ووضعت صورة ارهابي مكانها .

● البطاقة الشخصية رقم ٧٧١٥٢ سجل مدنى ابو قرقاص نزعت من المواطن احمد عيد ابو المجد. ووضعت صورة ارهابي ، وبصمة مزورة عليها .

● البطاقة الشخصية رقم ٥٤٩٧١ سجل مدني بيلا صادرة باسم المواطن صلاح محمد عبدالعزيز .. نزعت الصورة ووضعت بصمة مزورة .

● البطاقة رقم ٥٤٠١٢ سجل مدنى ادفو صادرة باسم طه ربيعي .... نزعت الصورة .

● اصطناع بطاقة شخصية رقم ٤٧٦٠٦ .

●● استخدام البطاقات المزورة في التنقل .. والاقامة في فنادق بالبحيرة ... وشقق في فكتوريا .. وشراء الدراجات البخارية .. واقامات في الدقهلية وسوهاج ..

●● تذاكر مرور على الحدود بارقام ١٠٧٤٤ .. و٧٧٨٠٢٠ شبين الكوم .. و١٦٠٠٦١ الاقصر .. و١١١٣٢٢٠٢ المنيا وكفر الشيخ .

●● تمزيق جوازات سفر الدخول والخروج من باكستان .



ابلاغ المتهمين في السجن بالتصديق على الأحكام

قام العميد ابراهيم حمودة مدير النيابة العسكرية باخطار المتهمين داخل السجون بتصديق

اللواء اركان حرب ابراهيم الهراوى قائد المنطقة العسكرية الشمالية على الاحكام التى اصدرتها

المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبدالله فى القضية ٢٣/٩٢ عسكرية عليا وذلك اعمالا لقانون الاحكام العسكرية .

ومن بين المتهمين الذين يتم اخطارهم الارهابى حسن شحاته بدران المتهم باغتيال النقيب على خاطر والذى تجرى معه النيابة العامة بالاسكندرية استكمال التحقيقات التى سيخطر بها المستشار

رجاء العربى النائب العام تمهيدا لاصدار قرار الاتهام خلال أيام يتضمن ايضا قرار الاحالة الى المحاكمة . .



المصدر : أخبار الحوادث

شر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

هذه هى عدالة مصر

قال القاضى للمتهمين :

اذا نسينا شيئا قولوه لنا !

من اروع المواقف التى اتخذها اللواء اركان حرب احمد عبدالرحمن رئيس المحكمة .. وهذا الموقف يسجل للقضاء العسكرى الذى لا يحكمه الا ضميره .. ووجدانه اليقظ .. وحرصه على اعلاء كلمة الحق المتجرد .. لأن هذه المحاكم تعرف ان الله وحده هو خير الشاهدين ...

عندما انتهت مرحلة الدفاع من اداء واجبه ، وعرض كل ما يؤكد سلامة موقف المتهمين .. وبعد مناقشات مباشرة مع المتهمين .

قال رئيس المحكمة .. وقبل حجز الدعاوى فى ٢٤ جنايات عسكرية لعام ٩٢ .. ووجه نظره الى القفص حيث يربض المتهمون .

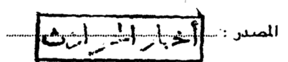
قال لهم ... اختتم الدفاع مرافعاته .. والآن وهذا امر غير مسبوق .. اى واحد من اولادنا المتهمين عنده اى شىء المحكمة تصرح له الآن ان يقولها .. اى مستند يعزز موقفه يقدمه الآن رغم قفل باب المرافعة .. فيه حاجة ناسينها فى الجلسات ممكن اى واحد يقولها .. اى ملاحظة قولوها بكل صراحة المحكمة سيتسع صدرها لسماع اى تعليق .. او اى مرافعة .... او اى ملاحظة ... او اى كلمة ..

x x x x

وظل رئيس المحكمة .. ووجه نظره الى المتهمين فى القفص .. ومر بوجهه مرة اخرى الى الدفاع ... وظل اكثر من ثلاث دقائق ينتظر ردا واحدا ...

وكان الرد الوحيد الذى سمعته المحكمة هو الشكر على سعة الصدر . وعلى هذه البادرة الكريمة لاستجلاء كل الوقائع لاستخلاص الحقائق .





المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

الحكم الغيابى الصادر من المحكمة العسكرية

ماهو موقف المتهم الذى يقدم الى المحكمة العسكرية وكيف يحاكم غيابيا ؟

● يقول جابر المغربى المحامى :

تنص المادة ٧٧ من قانون الاحكام العسكرية على انه (اذا لم يحضر المتهم امام المحكمة العسكرية بعد تكليفه قانونا يجوز للمحكمة ان تنظر الدعوى فى غيبته او تؤجل الدعوى وتأمر اما بالقبض عليه واحضاره للجلسة التالية . واما باعادة تبليغه مع انذاره بانه اذا لم يحضر فى الجلسة المذكورة نفصل فى القضية . وعلى المحكمة ان تحقق الدعوى امامها كما لوكان المتهم حاضرا .

ونص فى المادة ٧٨ على حق المتهم الذى اجريت محاكمته فى غير حضوره أن يقدم التماسا باعادة النظر فى الحكم الصادر عليه على الوجه المبين فى القانون ، ونظرا لان من سلطات الضابط الاعلى من الضابط المصدق طبقا للقانون مايكفل تحقيق دفاع المتهم إذ له ان يأمر باعادة نظر الدعوى من جديد امام محكمة اخرى لو كان هناك وجه ذلك .

ويقول جابر المغربى .. ان المذكرة الايضاحية خروج القانون العسكرى على المبادىء العامة بالنسبة للمحاكمة الغيابية والتى تقضى ببطلان ماتم من اجراءات المحاكمة ، وكذا الحكم اذا قدم المتهم نفسه أو قبض عليه قبل اتمام محاكمته غيابيا ، أو قبل سقوط العقوبة وماكان سيتبع ذلك من اعادة محاكمة المتهم حضوريا ، وقد افترض ذلك الخروج على المبادىء الـ[illegible] ماربنى فى العمل من صورية اجراءات المحاكمة فى اغلب هذه الاحوال من ناحية المرونة التى يجب توافرها من اجراءات المحاكم العسكرية من ناحية اخرى .

ولما كانت الحكمة من بطلان الاجراءات واعادة المحاكمة الحضورية هو وجوب توفير حق المتهم فى الدفاع عن نفسه وعدم اخذه بماارتكب دون تحقيق ، فاننا نجد أن القانون العسكرى حرص على تحقيق ذلك ايمانا منه بحق الدفاع عن النفس .

ونصت المادة ٧٨ على ان (للمتهم الذى أجريت محاكمته فى غيبته ان يقدم التماسا باعادة النظر فى الحكم الصادر عليه على الوجه المبين فى القانون .

عشماوى ينفذ حكم الاعدام

● وسألت (اخبار الحوادث) جابر المغربى من الذى سينفذ الاحكام خاصة حكم الاعدام .

قال سينفذ جزم الاعدام (عشماوى) وفى السجون المدنية مادام المدان فى القضية شخصا مدنيا



اسرار قضية الارهاب

الارهاب أعمى والعدالة مفتوحة العينين

شقيقان فى القضية : الحاضر إعدام .. والهارب براءة

كل يوم يؤكد قضاء مصر .. انه عنوان الحق والحقيقة ! .

وهل هناك من دليل على ذلك ابلغ من قصة الشقيقين المتهمين في القضية . والذى صدر الحكم باعدام احدهما .. وبراءة الثانى ؟ .

يروى ملف القضية تفاصيل القصة . بأن المتهمين التاسع والعاشر .

● شريف حسن احمد حسن (٢٩ سنة) نجار ويقيم في ٣٨ شارع توفيق جرجس المتفرع من شارع احمد عصمت عين شمس بالقاهرة المتهم التاسع .

● وشقيقه اسامة حسن احمد محمد حسن هارب خارج البلاد وجهت اليهما النيابة العسكرية تحديدا هذه الاتهامات .

● حازا واحرزا مفرقعات وادوات تفجير عبارة عن عشرين قالب T.N.T وعشرين مفجرا وتوصيلات كهربائية

وذلك قبل الحصول على ترخيص بذلك .. وهو موضح تفصيلا في الأوراق ..

● حازا واحرزا بغير ترخيص اسلحة نارية مخشخنة وثلاث بنادق الية على النحو الموضح في الأوراق .

● حازا واحرزا ذخائر ٢٥١ طلقة عيار ٣٩×٧,٦٢ و٣٩ طلقة عيار ٣٠٣ مما تستعمل في الأسلحة النارية دون ان يكون مرخصا لهما بذلك .. على النحو الموضح تفصيليا في الأوراق .

وكانت حيازتهما واحرازهما للأسلحة النارية والذخائر سالفة الذكر بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام العام على النحو الموضح تفصيلا في الأوراق .

هذه هى الاتهامات ..

التى ووجه بها شريف حسن احمد حسن في حضوره ، وشقيقه اعلن بها رغم انه هارب لكن الاعلان تم بكل ما تنص عليه القواعد القانونية ..

المحامى ..

وعن المتهم الهارب يترافع عنه الأستاذ جابر المغربى المحامى الذى انتدبته المحكمة للدفاع عن الغائب .

وامام الأدلة ظهرت مفارقة .

● صدر الحكم باعدام شريف حسن احمد حسن الحاضر

● وصدر الحكم ببراءة شقيقه اسامة حسن احمد حسن الغائب

●● اذن الأدلة وحدها كانت المعيار في هذه القضية الخطيرة او المؤامرة الدنيئة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

الاسماء الحركية لقادة الارهاب المحكوم عليهم بالاعدام

- مصطفى احمد حسن حمزة (ابو حازم) .
- رفاعي احمد طه موسى (ابو ياسر) .
- عثمان خالد ابراهيم السمان (شهاب الدين) .
- احمد مصطفى نوارة (هيثم) .
- طلعت محمد يس همام (ابو خالد) .
- طلعت فؤاد قاسم (ابو طلال) .
- شعبان رجب على عيد (ابو صهيب ... واسم اخر عادل) .
- شريف حسن احمد محمد حسن (ابو عمار) .

× × × ×

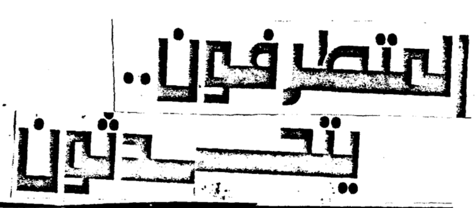
واسماء اخرى ... ابو النصر ... وسعيد وسليمان ... وسمير ... وابو ايمن ... وابو سعد .... وحمدى .. ومحمود .. وحمزة .. وعثمان ... وابو عبيله ... وصفوان ... وابو الشهيد ..



المصدر : حريتي

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



أول حوار صريح جداً.. مع الجماعة الإسلامية

٤ ساعات كاملة
أمضيتها في ضيافة
أعضاء الجماعة

أجرى الحوار :
حاتم هلال



الاسلامية في إمبابة .. الذين نطلق عليهم اسم «المتطرفون» .. حاولت أن أصل إلى مايدور في رؤوسهم .. وأتعرف على الطريقة التي يفكرون بها .. وأناقشهم في كثير من شعاراتهم وأهدافهم وأساليبهم .

طبعا .. لم يكن الوصول إليهم .. والجلوس معهم .. أمرا يسيرا .. فهم يقابلون أي غريب باعتباره خصما لهم .. فما بالك إذا كان هذا الغريب صحفيا .. وفي مجلة قومية .. قرأت في عيونهم قائمة اتهامات طويلة .. أخفها وطأه مانطقوا به .. وهو أنني سأحرف كلامهم ، وأبدل أقوالهم بما يشوه صورتهم ويرضي رؤسائي .

أعلنوها صريحة حتى من قبل أن أعرفهم بنفسي : التجربة علمتنا .. إن كنت في صحف الحكومة ستجعل الكلام كله لصالح الحكومة ، وإن كنت في صحيفة معارضة ستقلب أحاديثنا بما يدعم وجهة نظر حزبك .. بصرف النظر عن وجهة نظرنا نحن .

من حقنا أن تسمعونا وتحترموا آراءنا

نريد منافذ شرعية.. لنعبِّر فيها عن أنفسنا

بسرعة .. أعطيتهم نماذج مما نشرته «حريتى» فى هذا الباب من موضوعات وحوارات لاتبتغى إلا وجه الله .. وأكدت لهم أن «حريتى» مشروع صحفى جديد .. له مذاق خاص يعتمد على الحرية والصراحة .

اطمأنوا بعض الشىء .. ووافقوا على أن يكون اللقاء فى مسجد الرحمن .. وهناك رأيت عالما مختلفا .. انهم شباب فى عمر الزهور يحمل أعلى الشهادات لكنه لايعرف أكثر من المسجد .. المسجد هو كل عالمهم : الصلاة ، الدرس ، النوم ، الاكل ، غسيل الملابس .

منطق العنف

• سألتهم : هذه الحياة البسيطة لاتتفق أبدا مع منطق العنف .. والدخول فى معارك بالسلاح مع الشرطة .. أليس كذلك ؟!

•• قال محمد عبدالجيد أمير الجماعة : لاأعتقد أن مسلما يفهم الاسلام جيدا ، أو أن مصريا يحب وطنه وأهله يرضى عن الارهاب والعنف الذى يسيطر على مصر الان ، ولكن لابد أن تعرف مصدر هذا العنف حتى تختفى هذه الظاهرة المدمرة .

العقل يقول أننا لايمكن أن نسعى إلى المعارك مع الشرطة لاننا ندرك جيدا أن البوليس أكثر عددا وأكثر تسليحا .. لكننى ـ بصراحة ـ سأعطيك مثالا عن الكيفية التى ينشأ بها الصدام :

حين كانت الشرطة تريد القاء القبض على بعض أعضاء الجماعة فى مساء الثلاثاء ٩٢/٤/٢٨ .. جاءت إلى المنطقة فى ١٦ عربة لورى و٨ مصفحات ، ودخلت بيوت أعضاء الجماعة للتفتيش ، ولكن ذلك صاحبه تكسير للابواب والاثاث ، وعندما لم يجدوا أحدا ذهبوا إلى مسجد الرحمن الذى نصلى فيه ، وتم القاء المصاحف على الارض وتكسير «المنبر» وغلق الباب الرئيسى للمسجد بالطوب فما كان من الاخوة إلا أن رددوا هتافات «الله أكبر» فى الطرقات ، وهنا نزل ضابط يدعى برهان أبو بكر وأطلق الرصاص من مسدسه على الاخوة مما أسفر عن قتل الشاب محمد الشبينى وإصابة شاب آخر .. بعدها تحولت إمبابة إلى ثكنة عسكرية .

يوم الجمعة

وماكان من أعضاء الجماعة إلا أن نظموا مسيرة سلمية صغيرة بعد صلاة الجمعة يرددون فيها هتافات «لا للظلم» «وحسبنا الله ونعم الوكيل» .. فنزلت قوات الامن لتفريق المظاهرة مستخدمة الرصاص الذى قتل طفلة لم تتجاوز العشر سنوات تدعى كريمة مختار ، وأصاب بعض المواطنين ، وتم القاء القبض على بعض أعضاء الجماعة .. وللاسف الشديد .. برروا ذلك بأن الجماعات الاسلامية تثير الفتنة الطائفية وتشعل نارا تحرق المجتمع كله .. ولكن هذا غير صحيح



ليس هناك مسلم.. يؤيد الإرهاب والمصرى وطنى يرضى بالفتنة الطائفية

قوافل التوعية
مسرحية فاشلة



على الاطلاق ، والمسيحيون أنفسهم نفوا ذلك ، والكنيسة التى إدعوا أنها أصيبت بأضرار موجودة وسليمة وليس بها أى آثار .. لكنها تلفيقات الامن لتبرير إطلاقهم للرصاص على الناس فى الشارع .

صناعة العنف

● لكن متى ينتهى الارهاب والعنف ؟

● ● بصراحة شديدة عندما تكف الداخلية عن صناعته وممارسته علينا وكذلك عندما يكف بعض المسئولين والكتاب الشيوعيين عن إشعال النار عن طريق موقفهم المتطرف من الجماعات الاسلامية الذين لايذكرون إسمهم الا مقرونا بأوصاف تسخر منهم ومن علمهم ولحاهم وتصرفاتهم ، الامر الذى ترتب عليه موقف شك دائم منا وعدم ثقة كذلك .. كانت نتيجته صدور قانون الطوارىء الذى جعل سلطة الداخلية فوق سلطة القضاء ، وسهل لهم الضبط والاعتقال فى أية لحظة .

وسائل القوة

● قلت لامير الجماعة الاسلامية .. أنتم متهمون بقتل ٧٨ فردا من رجال الشرطة بينهم ٣٤ ضابطا ، من أول عام ٩٠ وحتى الان .. متى ينتهى مسلسل هذا الصراع ؟

● ● قال : الشرطة هى التى بدأت هذا المسلسل .. لانها دائما هى المعتدية وبشراسة ، وهى تملك من وسائل القوة مايحقق لها ذلك .. بالاضافة الى المعاملة القاسية فى المعتقلات والسجون التى ولدت نوعا من الاضطهاد ولذلك فسلوك مايسمونه متطرفا ضدهم يأتى دائما كرد فعل طبيعى للممارسات السيئة التى يتعرض لها أفراد الجماعات الاسلامية وذووهم سواء داخل المعتقلات أو خارجها .. وقتل ضباط الشرطة كلها حالات فردية لاشياء شخصية ، فمعروف أن الضابط فلان عذب وأشرف على تعذيب عشرات من اعضاء الجماعات الاسلامية داخل السجون ، ولذلك يكون القصاص ، وهناك آلاف الضباط على مستوى الجمهورية يمشون فى الشارع ليلا ونهارا ولايتعرض لهم أحد منا ، فالعداء والصراع ليس مع كل من ينتمى إلى الشرطة ولكن مع رموز القهر منهم الذين يعاملون المعتقلين فى السجون بمنتهى القسوة والسوء ويعرضونهم للتعذيب والتنكيل وأسباب هذا المسلسل وبدايته معروفة للجميع وللشرطة نفسها قبل أى مواطن فلم يعد خافيا على أحد أنها هى السبب فيه وهى البادئة به .. ومن الطبيعى أن تكون النهاية فى يدها ، فنحن لانود أن نصطدم مع رجال الامن على الاطلاق .

تطبيق الشريعة

● ولكن : ماذا تريدون بالضبط ؟!

● ● قال نبيل محمد سالم أحد الاعضاء : إن مصر كلها تريد تطبيق الشريعة الاسلامية ، كلنا فى أشد الحاجة الى الحكم بما أنزل الله ، والدولة فى حاجة إليه والشعب أيضا فى حاجة إليه ، ولا نقصد بتطبيق الشريعة الحدود وحدها ، فليس الاسلام محصورا فى الحدود ، وإنما هو منهج عمل لكل كبيرة وصغيرة فى حياتنا ، وإهمال الحكم بما أنزل الله هو سبب الشقاء الذى نحن فيه الان ، والتماس العذر فى تأخير تطبيق شريعة الله تعالى لايقبله أحد على الاطلاق ، فلقد سئمنا كل يوم من تصريحات كثيرة لمسئولين وغير مسئولين عن تطبيق الشريعة ، فيأتى أحدهم ليصرح أننا طبقنا الى الان ٩٠٪ من الشريعة ، وآخر ليقول أننا نطبق الشريعة مائة فى المائة .. طبعا مثل هذا الكلام لايصدقه عاقل على الاطلاق نحن نريد أن نحكم بالاسلام وهذا هو مطلبنا الاول .

● وهل تطبيق الشريعة لايكون إلا بالعنف والرصاص ؟

● ● أى عنف تقصد .. عنف الدولة أم عنف الافراد العزل الذين لاحول لهم ولاقوة ، اننى أقول لك إننا نرفض العنف وأى مسلم يفهم دينه لايقبله إطلاقا وعندما يحكم الاسلام ويكون هو الهيكل العام للدولة فإن العنف والصدام لن يكون لهما وجود أبدا .

● قلت له .. من المؤهل لتطبيق الشريعة فى نظركم ؟

● ● فقال : أسلمة المجتمع تكون عن طريق أى إنسان .. فالقضية ليست فى من ولكن فى النتيجة .. نود أن نرى خطوات عملية ملموسة وجادة لتحكيم الاسلام .

● هل هناك مطالب أخرى ؟

- نعم نريد حوارا على الملأ ينقله التليفزيون ويكون بين أعضاء الجماعة وبين علماء الدولة ، نطرح فيه القضية برمتها أمام الناس ، ليعرف الجميع من المخطىء ومن المسىء ، من المتطرف ومن الارهابى ؟ ولقد طلب ذات مرة من د. عمر أمير الجماعة مثل هذا الحوار فوافق بشرط أن يكون اللقاء على الهواء مباشرة فرفضوا بشدة .

وهنا تدخل عضو آخر .. قائلا : ياأخ ألا تعلم أن هناك أعدادا كثيرة من أعضاء الجماعة حصلوا على أحكام بالبراءة من القضاء ورغم ذلك لم يفرج عنهم من المعتقلات حتى الان بلا تهمة .

● قلت .. مثل من ؟

● ● قال : مثل المحاسب على عبداللطيف وعاصم الجندى «طبيب بيطرى» وسامح حسن مدرس ومحمد السيد ، وعلى عبدالظاهر الذى حكمت له المحكمة ٦ مرات بالبراءة ولكن إلى الان لايزال فى المعتقل .

يد .. خبيثة

● بصراحة أنتم متهمون باشعال نار الفتنة الطائفية التى تحرق الوطن ، والاعتداء على المسيحيين ؟

● ● يجيب أحمد حسن - أحد الاعضاء : أى مسلم لايمكن أن يشارك فى إحداث فتنة طائفية .. ولم يعد خافيا على أحد أن هناك يدا خبيثة تسعى لاثارة هذه الفتنة والصاقها بالجماعات الاسلامية لتكون ذريعة للقبض عليهم واثارة الناس ضدهم .. ولو أن هناك نية للفتنة أو اجبار على الاسلام وارهاب غير المسلم لما بقى نصرانى واحد الى الان لكن على العكس نرى أن عدد النصارى كثير جدا والمسلمون لم

يجبروا احدا على الدخول فيه فكيف ينفذ المسلمون في أيام عزهم وقوتهم هذه المبادىء ونأتي نحن الذين نقتدى بهم ونفعل ضد تعاليم الاسلام .. هذا أمر غير وارد فى ذهن أى مسلم .. والعكس يحدث الان ، حينما تسيطر القوة النصرانية على العالم تشن حرب ابادة ضد الاقليات المسلمة وحرب غزو فكرى وثقافى وعسكرى وتحجيم لدور المسلمين كما نرى الان ولذلك لم تنتعش الدنيا والكون بكل دياناته الا فى ظل الاسلام .

وعلى ذلك فالفتنة الطائفية ليست سلوكا اسلاميا ولكن الواضح أنه سلوك غربي متوارث من قبل دخول المسيحية أوروبا ، فلاننس سلوك الوثنيين الاوربيين ضد المسيحية وما تعرض له المسيحيون من ذبح وعنف ثم العنف بين الطوائف المسيحية «محاكم التفتيش» وأخيرا الفتنة والعنف ضد المسلمين فى أوروبا بل والعالم ومانخشاه وهو تصدير الغرب مفاهيمهم وعنفهم لاخواننا المسيحيين فى الشرق وهم أصل المسيحية وحملة اللواء والمفروض أن يقودوا الغرب إلى الخير لا أن يتبعوه فى معتقداتهم المحزنة والمجنونة .

● كيف يكون شكل الحوار الذى هو بداية العلاج ؟

● ● يجيب حلمى غلمى - بكالوريوس تجارة ولايعمل نحن نؤمن بأن الحوار لايكون الا بالتعبير عن ارائنا بكل صراحة .. ونريد أن تتاح لنا فرصة التعبير عن آرائنا هذه عن طريق منافذ شرعية فمن يسمح لنا مناقشة مايجب مناقشته بهدوء وموضوعية واحترام لما نطرحه من آراء .. لقد قلنا هذا الكلام كثيرا ولكن لاأحد يريد أن يسمعنا .. والحل الوحيد عند الدولة يتمثل فى قوافل التوعية التى تجوب البلاد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا والكل يعلم أنها مسرحية مبتذلة ومفضوحة وفصولها معدة مسبقا .. فكل من يشارك فيها يأتى لكى يلقى الاتهامات الجاهزة فى فمه علينا .. ونحن نشعر ان الاسئلة والاجابات معدة مسبقا فى مثل هذه اللقاءات ولهذا قاطعها الشباب المتدين .. وتركها تحاور نفسها منذ أكثر من ١٠ سنوات ..

المدهش .. أن الحكومة لاتكف عن تمثيل هذه المسرحية المكشوفة .. إننا نقول إن علماء الاوقاف لايهمهم الاصلاح بقدر مايهمهم أخذ رواتب وبدلات انتقال .. وعلى الدولة أن تسلك الطريق الصحيح فى علاج الموقف .

لانعلم

● لماذا تم قتل مهندس مساحة ومساعده فى الفيوم وبأى منطق يتم ذلك تحت حجة أنهما من رجال الامن أو من جواسيس الامن ؟!

ويجيب محمد عبدالجيد أمير الجماعة هذا الحادث لانعلم عنه شيئا إلا من الجرائد ، ونحن غير مسئولين عنه ، وليس لنا أى علاقة به من قريب أو بعيد ، وساحة العمل الاسلامى مليئة بالتيارات فليس كل ما هو فى الساحة «جماعة اسلامية» فقط فهناك تيارات أخرى كثيرة .

● مقتل الضابط أحمد علاء الدين فى الفيوم ، والكل قد شهد بأنه رجل متدين ، وكان له ثلاثة اطفال صغار فى إنتظاره ؟

● ● لم نقتل ضابط الفيوم ، ولانعرف كذلك من قتله فليسوا من أتباعنا ، وبصراحة شديدة الجماعة الاسلامية إذا فعلت شيئا مثل هذا فعلى الفور تعلن أنها قتلت فلانا .. وأنها مسئولة عن الحادث .

● مثل ماذا ؟

مثل قتل د. رفعت المحجوب ، فقد أعلنت الجماعة الاسلامية بكل وضوح أنها هى التى اقتصت من رئيس مجلس الشعب السابق ؟

● وماذا ؟

● ● ردا على مقتل الدكتور علاء المتحدث الرسمى والاعلامى للجماعة .

● وما علاقة د. المحجوب بالحادث ؟

● ● الدكتور رفعت المحجوب رمز للدولة .. مثلما كان الدكتور علاء رمز للجماعة الاسلامية ، فحين تقتل الدولة رمز الجماعة ، فلابد أن تثأر له وبرمز مثله حتى يكون العين بالعين والسن بالسن .

● تعتقد أن هذا هو الشكل المناسب للحوار ؟

● ● لن أضيف أى شىء فى هذا الموضوع ، ويمكنك أن تقابل صفوت عبدالغنى فى المعتقل وهو يتحدث معك فى هذا الموضوع بشكل أوضح وأدق .

«لسنا مجرمين»

● لماذا تلجأون إلى إجبار الناس على اتباع تعليماتكم مثل التصدى لعمل المرأة أو خروجها والله سبحانه وتعالى يقول : «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ؟!

● ● لانملك أن نجبر أحدا على أتباع تعليماتنا ، ولانستطيع ذلك لسبب بسيط ، وهو أن المجبر على شىء لايمكن أن يخلص لهذا الشىء أو ينجح فيه ، عكس الجماعة الاسلامية المخلصين جدا ، والذين على استعداد للشهادة فى أى وقت ، لانهم مقتنعون تماما بصدق منهجنا وجدية هدفنا ، والكل يلاحظ اننا واثقون مما نسعى اليه لانه الحق وذلك عن قناعة كاملة ولسنا مجبرين على شىء وفرق شاسع بين سلوك المجبر والمقنع ..

كذلك لم نتصد لاحد وكل ما فى الامر اننا ننفذ أوامر الشرع ، فنحن لانأتي بشىء من عندنا ، الشرع قال المرأة تخرج فلايمكن ان نخالف ذلك ، ولكنه قال تخرج بالزى الاسلامى الوقور ، وهذا ماندعو اليه ، وثق أنها دعوة بالحكمة والموعظة الحسنة التى هى وسيلتنا فى العمل بالدعوة وإن لم تصدق فسل أى سيدة أو فتاة فى إمبابة هل مارسنا على أحد ضغوطاً ، ثم أننا ندعو الى ذلك عن طريق الاباء والاخوان واننا نقول للجميع الزى الاسلامى .. ضرورة وليس حادث العتبة منا ببعيد .

● لماذا تلجأون إلى احراز الاسلحة بكل أنواعها ؟ الا ترون أن هذا خروجا على نظام الدولة الذى يمنع احراز السلاح بدون ترخيص ؟!

● ● أين الدليل لما تتهمنا به ؟ اننى أتحدى أجهزة الامن وأى انسان أن يخرج لنا سلاحاواحدا عند الجماعة بامبابة ، أو يقدم دليلا على أننا أطلقنا رصاصة واحدة سواء فى صدامنا مع الشرطة أو المسيحيين ، بل النصارى هم الذين يملكون السلاح ونحن نعلم ذلك ونعرف المكان ومعنا الدليل ، وفى شهر سبتمبر الماضى فى أحداث الفتنة أطلق النصارى الرصاص علينا فى مسجد الاخلاص ومازال إلى الان اثنان من الجماعة فى المستشفى من جراء



اصابتهم برصاص النصارى «الجناح المسلح» .

● من ثوان حرصت أنكم حين

تركبون أى حادث قتل تعلنون عنه . فبأى وسيلة يتم ذلك ؟ !

● الجماعة لها جناحها المسلح وتنظيمها العسكرى لا أنكر ذلك ولكننى أتحدث عن إصابة فقط التى أعرفها ، فنحن هنا لانملك أى شىء وسلاحنا الوحيد هو القرآن وفى حالات هجوم الشرطة علينا نجرى من أمامهم ، وكذلك مع المسيحيين ننصرف ولا نحاول أن نتصدى لهم فنحن جناح تبليغ وليس لنا فى مسائل التسليح .

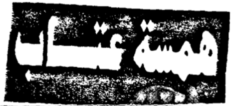
● هل ترون أن المستقبل سيكون فى صالحكم إذا سرتم عن طريق العنف والعنف المضاد ؟ وهل سيأتى اليوم الذى ينصاع فيه الناس والمسئولون إلى ماتنادون به بهذه الوسيلة ؟ !

● ● قلت لك ألف مرة اننا ندين العنف ونرفضه .. وإذا كانت هناك بعض حالات فهى فردية ورد فعل طبيعى لممارسات سيئة .. لكن العنف ليس منهجا فى جماعتنا ، وإن شاء الله المستقبل فى صالحنا وكل دعوة محتاجة للصبر ولنا فى المجاهدين الافغان عبرة ■



المصدر : خريف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢



.. من الشرطة على حديث المتطرفين

لا نمارس العنف .. إلا مضطرين

كيف يواجه قتلة المحجوب ربهم ؟!!



المصدر : حريتي

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● نرحب بالحوار والنقاش .. ولانختلف معهم لاننا متفقون فى الهدف ●

د. بهاء للجماعات الإسلامية :

لا أتهمكم بالكفر .. ولا بالخيانة

أصدق أنكم لاتريدون الفتنة ولكن .. أخطاؤكم تؤكد سوء التقدير

أثار حديث الجماعة الاسلامية «الصريح جدا» .. الذى نشرناه الاسبوع الماضى ردود فعل فى كل مكان .. خاصة عند الاطراف المعنية بقضية «التطرف وعلاجه» .

دون مبالغة .. كان هذا «السبق» بمثابة الحجر الذى ألقته «الدين سماحة» بكل قوة وجرأة فى الماء الراكد .. فحركته .. وتحول السطح الساكن إلى دوائر .. تناقش وتبحث وتتكلم .. ونحن نراقب هذه الحركة ، ونتابعها ، لننقلها لقارئنا العزيز .. أملين أن يصبح الحوار بين الاطراف المختلفة بالكلمة والحجة ، وأن يصمت إلى الابد حوار الرصاص .

قطعا .. نحن سعداء بأن تكون اولى الدوائر التى استجابت لفكرة الحوار هى الشرطة .. ذلك الجهاز الذى تحمل له قلوبنا كل تقدير وإعزاز .. لانه يعنى بالنسبة لنا الامن والاستقرار .. اللذين بدونهما لن يكتب لنا التقدم خطوة إلى الامام .

وإذا كنا قد سجلنا فى الاسبوع الماضى أن دافعنا الاول والاخير فى مناقشة قضية «التطرف» على الطبيعة هو حرصنا الشديد على شباب مصر من أعضاء الجماعات الاسلامية ومن جهاز الشرطة لانهم - فى الحقيقة - أبناء مخلصون لهذا البلد الطيب ، فإننا نؤكد اليوم أن حجم الحرية الذى تتمتع به الصحافة فى عصر مبارك يسمح لنا أن ننطلق ، ونناقش قضايانا بلا حساسيات .. وأن نترجم حرصنا على شباب مصر إلى فعل وحركة ومناقشة واعية .. لسد الفجوة ، وإيجاد نقاط اتفاق للقضاء على سوء الفهم المتبادل .

بهذا المفهوم .. حملت أوراقى وذهبت إلى الدكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد أول وزير الداخلية .. فاستقبلنى بابتسامة عريضة قربت المسافة بيننا ، وجعلتنى لا أشعر بأى حرج من أى سؤال .. أو أى نقطة نتحدث فيها .

سبقنى هو إلى الحديث .. فقال : أنا قرأت الموضوع الذى نشرته «حريتى» مع الجماعة الاسلامية ، ونحن نرحب بالحوار والنقاش .. وهل هناك مسلم واحد لايريد أن تطبق الشريعة الاسلامية .. نحن - مثلهم - نريد تطبيق الشريعة .. الشرطة والدولة والمجتمع يرون أن تنفيذ تعاليم الاسلام بات أمرا ضروريا ، والشرطة على وجه الخصوص تؤكد أن التمسك بالدين يمنع الناس من ارتكاب الجرائم أكثر مما يمنعهم سلطان القانون .

نحن - إذن - لانختلف معهم لاننا لسنا أمام مجموعة شيوعية تختلف أساسا مع اتجاه الدولة واتجاه الدين ، نستطيع أن نقول أننا متفقون فى الهدف .. لكن الخلاف فى أسلوب تحقيق هذا الهدف .. نحن نقول إن الاسلوب الذى تتخذه الجماعات الاسلامية سيؤدى إلى أضرار وأخطار كثيرة .

● لماذا ..؟!

●● لان أسلوبهم يقوم على العنف وينتهج التغيير الطافرة



«السريع» .. فانا لاأستطيع ان ادعو مجتمعا تعداده ٦٠ مليونا إلى تطبيق الشريعة المطلقة بين يوم وليلة .. هذا نرفضه لاننا نستطيع كدولة وكمجتمع أن نطبق الاسلام مائة فى المائة بهذه السرعة .. فليكن هدفا نسعى الى تطبيقه ونقترب منه يوما بعد يوم .. وهنا يحضرنى بيت شعرى لاحمد شوقى يتحدث فيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

داويت متئـــــــدا وداووا طفـــــــرة
وأخـــف من بعض الـــدواء الـــداء

نحن نقول أنتم يا جماعة إسلامية .. لنفرض أنكم على صواب أو على خطأ إنما لابد أن تقتنعوا معنا أنكم لستم الرأى الصواب الوحيد والمطلق .. لان الصواب المطلق هو الله جل جلاله والرسول عليه الصلاة والسلام .. أما اجتهادكم فهو قابل للخلاف .. بدليل رأيكم على صفحات «حريتى» .. يسألونكم عن مقتل مهندس المساحة وضابط الفيوم فتردون بأن القتلة مخطئون ، وليسوا منا .. إذن حتى أنتم ياجماعة تختلفون فيما بينكم فى الاساليب .. هناك من يرى أن بينكم من يخطىء .. ولو قلنا أن كل صاحب رأى يفرضه على المجتمع بالقوة .. ماذا تكون النتيجة ؟

لابد من الحوار .. وأن تقتنعوا أنكم لستم الصواب الوحيد ولا تفرض رأيك بالقوة ولكن بالاقناع .

منافذ شرعية

• إنهم يريدون منافذ شرعية لاقامة مثل هذا الحوار ليعبروا من خلالها عن وجهة نظرهم ؟

• ألا توجد منافذ شرعية فى مصر اليوم ، ألا توجد جرائد معارضة يعبرون من خلالها عن رأيهم ؟!

أليست هناك جريدة الشعب يستطيعون أن يعبروا فيها عن كل آرائهم بكل صراحة ؟ أليست هناك الوفد والاهالى وكل الصحف يستطيع أى انسان أن يقول فيها ما يشاء وينتقد فيها النظام نفسه ؟

والكتاب الذين يهاجمون بحق أو غير حق لا يتعرض لهم أحد على الاطلاق .. هل يريدون منافذ أكثر من هذا ؟!

ثم لماذا لم يدخلوا مجلس الشعب ؟!

فى الدورة السابقة كان من بين الذين دخلوا المجلس جماعات معروف أنها متطرفة ورغم ذلك دخلت وكانت تهاجم الشرطة ولم يتعرض لهم أحد .. إننى أقول لهم أنتم الذين تركتم المنفذ الشرعى والطبيعى والاساسى للتعبير عن الرأى وهو مجلس الشعب .

• لماذا لايسمح بتكوين حزب شرعى لهذه الجماعات أسوة

أجرى الحوار :

حاتم هلال

بالاحزاب الاخرى العلمانية والشيوعية ؟

•• قضية الحزب هذه تخرج من نطاق الشرطة .. هذا عمل سياسى يقدر ويقيم من جهات أخرى وليس للشرطة دخل فيه !

أزمة تطبيق

• الجماعات الاسلامية مطلبها الوحيد تطبيق الشريعة وتردد أن الازمة عندنا أزمة تطبيق وليست أزمة قول .. فلماذا لانسعى الى ذلك بشكل عملى ؟!

•• إننا نسعى الى تطبيق تعاليم الاسلام بالتدرج الواجب .. التدرج الذى يسمح به صالح الجماعة .. وصدقونى ليس هناك مسلم على أى مستوى لايريد تطبيق تعاليم الاسلام .. وإننى أتكلم بالنيابة عن أى مسلم مسئول صغيرا أم كبيرا فى هذه الدولة .. لكن نحن لانريد أن نطبق تعاليم الاسلام بأسلوب يسىء إلى الاسلام فى النهاية .. هب أن تطبيق الشريعة الفورى سيؤدى مثلا الى كارثة من الناحية الاقتصادية هل تعتقد أن هذا فى صالح الاسلام .. فمثلا لو جئت غدا وأغلقت جميع البنوك التى تتعامل بالربا .. ماذا تكون النتيجة ؟! أكيد خسارة كبيرة وسأجد نفسى فى كارثة فهل هذا فى صف الاسلام ؟ وسنجد أن الكل يتساءل : هل هذا هو الاسلام ؟.. وعندنا تجربة الثورة الايرانية التى صفقنا لها فى البداية وفرحنا بها .. ولكن الممارسات والاساليب التى انتهجتها أساءت إلى الاسلام .. ولهذا نقول يا جماعة أنتم لكم أن تدعوا الى تطبيق الشريعة ولكن بالحسنى وبدون عنف .

• يتردد أن الشرطة تقف فى سبيل هذه الدعوة ؟!

•• لو أن الشرطة تقف فى سبيل الدعوة الى تطبيق تعاليم الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة لاغلقنا الـ ٦٠ ألف مسجد الموجودة فى مصر ، لان كل أئمة هذه المساجد يدعون الى مواجهة المنكر والفساد داخل المجتمع .. ولكن الدعوة لابد أن تدخل فى صميم الناس بالحوار والاقناع وليس أن تفرض عليهم من الخارج .. هذا هو الخلاف .

الخسارة واحدة

• أنتم متهمون بصناعة العنف والارهاب وممارسته على أفراد الجماعات الاسلامية ؟

•• الشرطة لاتمارس العنف إلا مضطرة .. ونحن نحسب ضحايا الصدام مع الجماعات الاسلامية ونعتبرها خسارة واحدة .. وعندما تصل اشارة الى الداخلية تقول بأنه حدث صدام بين رجال الشرطة وبين هذه الجماعات .. نسأل كم فقدنا من رجال الشرطة وكم فقدنا من هذه الجماعات .. ونأسف لهؤلاء وهؤلاء بنفس القدر .. وهذه حقيقة لانهم أولادنا ولا نرى أنهم خسائر منفصلة .. ولذلك لانلجأ إلى العنف إلا مضطرين .. وغالبا فى كل الحالات الضابط أو العسكرى يجد نفسه أمام خيار صعب .. إما أن يكون قاتلا أو



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

مقتولا .. وطبعا يرفض ان يكون قتيلا وتلك طبيعة بشرية .. والشرطة ملتزمة بتنفيذ القانون والحفاظ على نظام المجتمع هذا هو دورها وواجبها ، فمن يخرج على نظام المجتمع لابد أن يواجه بالقدر المناسب ، ثم كيف تصنع الشرطة العنف ؟ هل تريد أن تخرج الجماعة بمظاهرة تقول أنها سلمية وعلى الشرطة ألا تتدخل .. كيف أضمن أنها سلمية ؟ مظاهرة بهذا العدد وفى هذه المنطقة الساخنة دائما وفى هذه الظروف كيف تكون سلمية ؟.. احتمالاتى كأمن عام حتى لو صدقت أمير الجماعة وكل من تكلم منهم على صفحات «حريتى» ، أن أضع الاحتياطات .. أنا لا أضمن أن يندس إلى المسيرة عناصر مخربة تنهب المحلات مثلا .. وهنا وجد الامن العام - وهذا حقه الذى أعطاه له القانون - أن هذه المظاهرة يجب ألا تسير .. الشرطة تطالبهم بالانصراف ، وهم يرفضون .. يقذفونهم بالحجارة وبكل ما معهم .. وهنا يفرضون علينا العنف ، وذلك بخروجهم على القانون والسير فى مظاهرة وعدم الانصياع لاوامر الامن .. فالعنف لم أصنعه ولكن متى أصنعه ؟ إذا ذهبت الشرطة ولم تجد مظاهرة ولا أى مسيرة وضربت الجماعات الاسلامية .. وهذا لم يحدث وأتحدى أن يحدث مثل هذا التجاوز .

قوة صغيرة

• هل القبض على أحد أفراد الجماعة يستلزم كل هذه اللوريات والمصفحات والاعداد الضخمة من رجال الامن ؟!

•• فى عام ١٩٨١ ذهب ضابط ليقبض على أحد أفراد الجماعات المتطرفة ، فما كان منهم إلا أن قتلوه .. فكثيرا ما كنا نبعث قوة صغيرة لاستحضار أحد العناصر المتطرفة وتكون النتيجة هى مقتل اثنين أو ثلاثة من ضباط هذه القوة .. هذا حدث فى قنا وفى أكثر من موقع فى القاهرة .. فالتجربة علمتنى كشرطى حين أذهب للقبض على متطرف أن اخذ معى قوات كبيرة .. كى احتاط .. لانهم مسلحون .. فلماذا تلومنى وأنا اخذ احتياطى .. وإذا فرض وكان حتى هذا الاجراء خاطئا فلك أن تشكو وأمامك القضاء والنيابة العامة .. ثم فى النهاية تأكد أننى «مش غاوى» تحريك كل هذه القوة .. إنها تتطلب أن أستدعى ضباطا من بيوتهم وجنودا من أجازاتهم وهذا شاق على النفس .. ولكن الجماعات الاسلامية هى التى تفرض علينا هذا .

العنف المضاد

• الجماعة الاسلامية تقول ان العنف الذى تمارسه الشرطة ضد أفراد التيار الدينى داخل السجون والمعتقلات هو الذى يولد العنف المضاد من جانب أفراد الجماعات الاسلامية ضد الشرطة ما رأيك ؟

•• أولا لا يوجد بالسجون عنف ، فالمسجون ينفذ حكماً أصدرته المحكمة .. فلماذا أمارس العنف ضده ؟! ونحن نقول بأمانة لكل ضباط الشرطة فى كل المواقع ليس من حق أحد منكم أن يعذب أحداً أو يسمح بتعذيبه ، ولو فرض وأخطأ ضابط الشرطة .. فلا تصدر حكماً بقتله هناك إجراء لمحاسبته ، ولا ننسى الحادثة الشهيرة التى إتهم فيها ٤١ ضابطاً لتعذيبهم هذه الجماعات ووقفوا عامين أمام محكمة الجنايات ، ثم رأت المحكمة أنه ليس هناك دليل يدينى ضدهم .. وعلى كل الاحوال فإن وزير الداخلية قال فى بيانه فى مجلس الشعب إذا كنا ندين تجاوزات هذه الجماعات فنحن بشدة أكثر ندين تجاوزات الشرطة .. إذا حدث هذا التجاوز .

قانون الطوارىء

• الجماعة الاسلامية تطالب بالافراج عن أفرادها الذين حصلوا على أحكام بالبراءة من القضاء ورغم ذلك لم يفرج عنهم من المعتقلات حتى الآن ؟

•• قانون الطوارىء الذى نعتقل بمقتضاه أعطى للمعتقل حقوقاً محددة ، فإذا أصدرت المحكمة حكماً بالبراءة يمكن أن أعتقله بعد هذه البراءة بموجب قانون الطوارىء ، وذلك لاعتبارات أمنية ، والقانون أعطانى هذا الحق ، فأنا إعتقلته ليس نتيجة للتهمة التى برأه القضاء ولكن نتيجة لاحتياطات أمنية .. وهذا الاعتقال يكون لمدة ٣٠ يوماً وله أن يتظلم خلال ٤٥ يوماً من تاريخ إعتقاله .. وفى كل الاحوال لا يمكن أن أحتجزه أكثر من ٤٥ يوماً فإذا إحتجزته ٤٦ أو ٤٧ يوماً .. أكون فى هذين اليومين إرتكب جريمة قبض على إنسان بدون وجه حق وهذا لا يمكن أن يحدث .. وأقول أريد إسماً واحداً برأه القضاء وإحتجزته أكثر من ٤٥ يوماً .

جريمة

• وبماذا تفسر احتجاز الاسماء التى ذكرتها الجماعة فى حديثها لـ « حريتى » ؟!

•• هذه الاسماء إذا كنا نحتجزها ومضى عليها أكثر من ٤٥ يوماً فهذه جريمة .. وعلى العموم هذه الاسماء سوف تفحص وتراجع على الاجهزة الامنية لنعرف متى صدر الحكم ببراءتها وتاريخ إعتقالها وتظلمها .. وسأرى هل تجاوزنا مع أحد منهم ، وإن حدث هذا فلا يقبل أحد هذا التجاوز من جهاز الشرطة ، فإذا كنا لا نقبل التجاوز من المتطرف .. فكيف أقبله من رجال الشرطة ؟

لا توجد فتنة

• بخبرتك الطويلة .. هل ترى أى هناك فتنة طائفية حقيقية فى مصر ؟

•• الشعب المصرى بطبيعته مسلمين ومسيحيين شعب متسامح يكره العنف .. ولكن هناك باليقين أفعال تؤدى إلى إشعال الفتنة .. جماعات التطرف تقول نحن لا نريد إحداث فتنة بيننا وبين الاقباط .. وأنا أصدقهم ، لانه لا يوجد مسلم ولا مصرى يفعل هذا إلا أن يكون خائناً أو كافراً .. وأنا لا أتهمهم بالكفر ولا بالخيانة .. لكن أفعالهم فى بعض المواقف تؤدى إلى هذه الفتنة .. أنت أحياناً لا تريد نتيجة لكن تصل إليها بفعلك الخاطىء .. أنا لا أريد أن تصدمنى السيارة لكنى أعبر الشارع وأنا مغمض العينين ولا أنظر عن يمينى ويسارى .. لا بد أن تصدمنى السيارة بلا جدال .. فلا بد للجماعات الاسلامية أن تقيم التصرف الذى يصدر عنها حتى لا تحدث فتنة على خلاف طبيعة الشعب المصرى .. وأقول نفس هذا الكلام للاخوة الاقباط .. فهناك بعض الافعال التى قد تؤدى إلى فتنة طائفية بدون قصد .. ولكن لا توجد فتنة حقيقية فى مصر .. الفتنة هى ما حدث فى لبنان ، وما يحدث فى جنوب السودان ، هى ما حدث فى إيرلندا ، هذه هى الفتنة .. نحن فى كل صراخنا نقول لا تقتربوا من الفتنة لانها لو اشتعلت لن يستطيع أحد أن يطفئها .

• هل هناك يد خبيثة تشعل هذه الفتنة ؟

•• أتصور أن اليد الخفية والخبيثة التى تشعل الفتنة بالدرجة الاولى هى أخطاء المسلمين والمسيحيين في التقدير وليست نواياهم .. لانني متأكد أنه لا يوجد مسلم أو مسيحي يريد فتنة .

ظهـــور

• هل الشيوعيون والعلمانيون لهم دخل فى إشعال نار الفتنة ؟

•• لا أتهم مصرياً سواء كان كاتباً شيوعياً أو غير شيوعي أن يكون قاصداً إشعال الفتنة .. إنما هو يكتب الرأى الغريب من أجل الظهور والكتابة .. ولكنه فى النهاية ـ للاسف الشديد ـ يصل إلى هذه النتيجة ولكن بعدم سلامة التقدير ووضع الكلمة المناسبة فى الوقت المناسب .

• ما مدى علم الشرطة عن الـ ١٧ تنظيماً مسيحياً متطرفاً ؟

•• هذا الكلام الذى نشرته مجلة أسبوعية .. هو الذى يشعل الفتنة حقيقة .. وإن كان دون قصد ، لان صاحبه يبحث عن كل ما هو شاذ وغريب من أجل الظهور .. فهو لا يتخير الكلمة المناسبة .. لانه لا يوجد ١٧ تنظيماً مسيحياً متطرفاً .. هل هو يعرف هذا وأجهزة الامن لا تعرفه ؟!.. ثم ما رد فعل المسلم العادى أو الجماعات الاسلامية عندما تقرأ هذا الكلام .. أنا لا أريد أن أبرىء المسيحيين من التطرف .. باليقين هناك مجموعة ولكن ليست ١٧ تنظيماً لانه لا يوجد نفس هذا العدد بين المسلمين لكى يقابله عدد مثله عند الاقباط .. وحالات التطرف المسيحى كلها شخصية لصيقة بالشخص فقط .. وعلى الذين يكتبون هذه الكلمات أن يكفوا عنها لانها وقود الفتنة .

• الجماعة الاسلامية تقول إن بعض الكنائس بها أسلحة والشرطة لا تتعرض لهم ؟

•• كل هذه شائعات مغرضة وغير مدروسة .. وهذا القول يشعل الفتنة ، وصدقوني على غير أساس .. لان الشرطة لو عرفت أن هناك سلاحاً فى مسجد أو فى كنيسة ما ترددت لحظة فى الامساك بهذه الاسلحة وهذا الكلام هو الطريق إلى إشعال الفتنة .. ونحن لا يمكن أن نسكت على وجود سلاح فى يد أى إنسان كائناً من كان مسلماً أو مسيحياً .

غســيل مـخ

• وزير الداخلية صرح بأن هناك قوة ما تعمل غسيل مخ للشباب المتطرف .. هل هذه القوة خارجية أم داخلية ؟

•• بلا جدال هناك قوة خارجية تعمل على ذلك .. سواء بالتأثير أو التمويل أو تقديم المثال والنموذج .

• من المستفيد من وجود التطرف ؟

•• كل أعداء مصر .. يريدون ضربها من خلال التطرف والفتنة .. فكل من يكره مصر يشعل نار التطرف أو الفتنة فيها لكى تصبح رماداً .. وهؤلاء يتمنون زوال هذه القمة العربية والحضارية والاسلامية عن طريق تمويل التطرف لكى تحطم مصر نفسها بنفسها .

• ما رأيك فى قول الجماعة الاسلامية أن قتل د. المحجوب كان ثأراً للدكتور علاء محيى الدين المتحدث الرسمى للجماعة ؟

•• لا بد للجماعة الاسلامية أن تعرف أن عملية الثأر نفسها .. من حق ولى الامر .. ثم إنه بأى منطق يقولون هذا الكلام .. هل أحد يستطيع أن يجزم باليقين بأن الشرطة هى التى قتلت علاء أو أن الدولة هى التى قتلته .. هم حينما يتهمون جهازاً بأنه قتل .. لا بد أن يكون لديهم الادلة القوية والقاطعة .. فهناك قضايا تصل محكمة الجنايات ويعمل بها ٣ مستشارين وتستغرق منهم سنوات ثم يصدرون بعد ذلك كله حكماً خاطئاً تلغيه محكمة النقض .. فهم يجيئون من الخارج ويصدرون حكماً بأن الشرطة هى التى قتلت فلاناً ثم يصدرون مقابله حكماً بقتل فلان أمامه هل هذا عدل .. وهل هذا عقل .. وكيف يقابل قتلة المحجوب ربهم ؟! هذا سؤال أوجهه إليهم بكل صراحة ثم إننى أقول أننا لا نأخذ أى موقف من الجماعات الاسلامية ولو كان هذا موجوداً ما كنا سمحنا للدكتور عمر عبد الرحمن بالسفر .. والمنع من السفر أمر سهل وليس بقضية ولكن نحن نقول له : « إطلع .. ليتك تدعم الاسلام الموجود فى أمريكا وفى كل العالم » .

• البعض يقول أن الرئيس السادات هو الذى أشعل نار الفتنة والتطرف حين سخر من لحى الشباب المتدين ومن الحجاب .. ثم ردد المقولة الشهيرة « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » وهو مبدأ علمانى معروف ، وفى سبتمبر ١٩٨١ ألقى بهم جميعاً فى السجون والمعتقلات وسخر من القيادات الدينية .. فكان حادث المنصة رد فعل غاضبا لاضطهادات سبتمبر ؟!

•• هل الرئيس السادات ألقى فى سبتمبر عام ٨١ بالجماعات الاسلامية فقط فى السجون .. أم أنه ألقى بكل الجماعات السياسية والصحفية والاجتماعية .. فحركة الرئيس السادات فى سبتمبر لم يكن المقصود بها الجماعات الاسلامية إنما هى حركة ـ من وجهة نظره هو ، وليس من وجهة نظرى ـ تأمين المجتمع ككل من المخاطر التى وجدها تهدد المجتمع فى ذلك الوقت .. وأياً كان الحكم فى هذا التقدير فهذا ليس محل تقييمنا الان .. لكنى أتساءل لماذا أخذت الجماعات أن السادات قصدهم ولم يأخذ حزب الوفد مثلا أو الصحفيون نفس الموقف .. بالعكس خرجوا بعد ذلك ومارسوا حياتهم فى المجتمع بشكل طبيعى تماماً .. وإننى أتساءل أيضاً : لماذا قتله المتطرفون ولم يقتله واحد من حزب الوفد مع أنه دخل السجن فى سبتمبر ٨١ وكذلك رئيسهم .. ثم مسألة السخرية من اللحية ، لا أحد يمكن أن يسخر من اللحية .. بالعكس عندما تكون فى مكانها الكل يقدرها ويجل صاحبها ، ثم هب أن هناك خطأ فى التعامل مع هذه الجماعات .. هل رد هذا الخطأ يكون القتل ؟!!.. وبالنسبة لتعبير لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة .. هذا التعبير يريد أن يحدد لى مفهوم الدين ومفهوم السياسة .. وهذا المفهوم بصراحة غامض وغير واضح .

قوافل الدعــوة

• ما رأيك فى قوافل الدعوة التى ترسلها الاوقاف كنوع من العلاج لظاهرة التطرف ؟

•• لا شك أن هناك جهوداً تبذلها الاوقاف والازهر ولكن إذا لم تكن نجحت فى إجتثاث الظاهرة تماماً فانها على الاقل نجحت فى وقف إنتشارها .. هناك مرض لا تستطيع أن تشفيه بجرعة أو جرعات .. هناك مرض لا بد أن تواجهه لفترات طويلة .. والتطرف مرض مزمن وله جذوره الطويلة ، ويخطىء من يتصور أن قوافل الاوقاف ستجتث



المصدر : جريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

هذا المرض ولكن هي باليقين تعوق نموه .

• هل تسمحون لبعض علماء الازهر الذين يأنس لهم الشباب ويحسون تجاههم بالحياد والموضوعية من لقاء الجماعات ومناقشتهم ؟!

•• جاءنا أربعة من أساتذة الدعوة .. قابلوا وزير الداخلية .. وحضرت هذه المقابلة .. وقالوا نحن لنا منهج يختلف عن منهج وزارة الاوقاف والازهر في الدعوة ونختلف مع أسلوبهم ولكننا نريد أن نلتقى بهذه الجماعات .. فقلنا وماذا يمنعكم ؟! قالوا نخشى أن تتهمنا الشرطة بالوصول إلى الجماعات الاسلامية ، فما كان من الوزير إلا أن رفع سماعة التليفون وطلب مساعد الوزير لامن الدولة وقال له أنا أوافق لهم على أن يلتقوا بهذه الجماعات في الوقت الذي يرونه ويحاورونهم كيفما يشاءون .. وقال هؤلاء العلماء لوزير الداخلية نحن سنضطر لمهاجمة بعض القواعد والانظمة السائدة في الدولة والتي تخالف الاسلام .. فقال لهم .. هاجموا ما شئتم وخذوا الاسلوب الذي ترونه مناسباً ، نحن كل ما نرجوه من تلك الجماعات هو أن تتحرر من العنف وفرض الرأى بالقوة .

• كلمة أخيرة تحب أن تضيفها لحديثك ؟!

•• أقول للجماعات الاسلامية : اتركوا العنف .. ألقوا السلاح .. ثم ادعوا ما شئتم .. قولوا ما شئتم .. فأنتم تعيشون في بلد يؤمن بحرية الرأى .

بقلم : محمد فوده

أنت مدعو .. لهذا الحوار

عندما أخذنا المبادرة لفتح حوار بين الشرطة والجماعات الإسلامية بهدف إيجاد قنوات اتصال لوقف نزيف الدم بينهما لم نكن نتوقع رد الفعل القوى من الجماهير القارئة التى تحمست للفكرة والذى تمثل فى عشرات بل مئات المكالمات التليفونية وكلها تؤيد وتشجع الفكرة والكثير منها يعلق على ماجاء فى الحديث الصريح للجماعة الإسلامية فى إمبابة والاتهامات التى وجهتها للشرطة .

وبعض المتشددين أو المغالين فى التشدد من الجماعات الاخرى لم يعجبهم بعض ماجاء فى الحديث رغم صراحته واتهمونا باتهامات شتى رغم أن جماعة إمبابة تدرك يقينا أننا لم نتدخل فيه بأى شكل من الاشكال بالحذف أو الاضافة أو غير ذلك ، بل سجلنا اقوالهم بأمانة لاننا ندرك يقينا أن «التزويق» فى مثل هذه الامور الحساسة يفقدنا المصداقية .

ونحن ـ فى هذا العدد من مجلة حريتى ـ إذ نقدم وجهة نظر الشرطة ممثلة فى حديث صريح ايضا للواء دكتور بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية فإننا نعد أن يظل حوار الكلمة فى العلاقة بين الشرطة والجماعات الإسلامية قائما لعله يؤتى ثماره ونخرج بنموذج جديد لهذه العلاقة يتراجع فيه صوت الرصاص ويتقدم صوت العقل .

وبهذه المناسبة فإننا نود أن نشرك معنا قراء «حريتى» من مختلف الفئات والاعمار والثقافات ، وندعوهم لاثراء هذا الحوار بالرأى الصريح ، كما نوجه الدعوة إلى مختلف الجماعات الإسلامية بأسمائها المختلفة وأفكارها المتنوعة للمشاركة والادلاء بدلوهم ، ونعدهم أن نكون أمناء فى عرض وجهة نظرهم لاننا نؤمن أن الصدق أقرب الطرق للنجاة وحقن الدماء .

إن الحوادث المتفرقة التى نسمع عنها أو نقرؤها يوميا والتى تقع بين الشرطة وهذه الجماعات فى بعض محافظات مصر من الشمال إلى الجنوب إنما تشيع الحزن فى نفوسنا جميعا كمصريين .. ونحن نؤمن أن الحوار بالسلاح لن يولد الا العنف والعنف المضاد ولن يصل أحد إلى غايته أو مبتغاه بهذه الوسيلة ، فلتضع هذه الحرب «الخبيثة» أوزارها وليعد للمصريين كل



المصريين صفاؤهم ومودتهم ، وليكونوا صفا واحدا فى مواجهة من يتربص بهم الدوائر ويهمه بالمقام الاول أن يضربهم من الداخل .

إن منطقتنا ـ ومصر فى القلب منها ـ تمر بمرحلة غاية فى الدقة والحساسية ، وهناك نظام عالمى جديد لايعترف بالضعفاء مهما كثر الحديث فيه عن الشرعية الدولية .. وعلى طرف حدودنا وحدود كثير من الدول العربية تقبع

اسرائيل وتفرض الامر الواقع على هذا النظام العالمى بمزيد من اليهود المهجرين من مختلف بقاع العالم ليحتلوا أرضا ليست لهم ويقيموا مستعمرات من الصعب اقتلاعها أو اقتلاعهم منها ، وأطفال الحجارة وشعب الحجارة يسقط منه كل يوم عشرات ونحن لاهون بخلافاتنا .

إن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية لاخلاف عليه ، وليس هناك مسلم حقيقى ينكر هذا المبدأ ، وفى نفس الوقت ليس كل مانطبقه فى حياتنا مخالفا للشريعة .. نعم هناك بعد عن بعض مبادئها لسنا سببا مباشرا فيه ، بل توارثناه جيلا بعد جيل ، ونحن فعلا مطالبون باعادة الامور إلى نصابها .. أو على الاقل مطالبون بالتحرك نحو هذا الهدف .. وهنا نتساءل : كيف ؟ اننا فى «حريتى» نفتح الباب لمناقشة هذا السؤال ، علما بأن الامور يجب أن تعالج بحكمة وروية ، وإلا جاءت النتيجة على عكس المطلوب تماما !!

مرة أخرى أؤكد أن العنف لن يوصل الى نتيجة .. وإلى اللقاء مع رسائلكم وأفكاركم .

اعجبنى.. ولم يعجبنى :

وأبدأ هذه الفقرة بـ «مالم يعجبنى» وأقصد به نائب مجلس الشعب رئيس اللجنة الاقتصادية الذى وقف بوجه جامد أثناء مناقشة مشكلة بنك الاعتماد والتجارة ليقول ان هذا البنك قطاع خاص والحكومة غير ملزمة بالبحث عن وسيلة لرد أموال المودعين به !!

وأعجبنى رد مجموعة من النواب فى مقدمتهم الدكتور زكريا عزمى وعبدالحميد غازى والدكتور إبراهيم عواره وغيرهم ممن لم تسعفنى الذاكرة بأسمائهم والذين تصدوا لرئيس اللجنة وتساءلوا عن الرقابة الحكومية ومسئولية البنك المركزى ، وأين كان عندما قام بنك الاعتماد بتحويل ٣٧٦ مليون دولار من أموال المودعين للخارج دون أية ضمانات .. وهل يمكن لاى بنك استثمارى أن يجمع أموال المودعين ويفلت بها بهذه السهولة ؟! لقد أفحم النواب رئيس اللجنة الاقتصادية وكانوا بحق على مستوى المسئولية وعلى مستوى تمثيل ابناء دوائرهم .

على أى حال نرجو أن يتم قريبا الحل الذى وعد به الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بتعويم البنك وتدبير مليار جنيه لهذا الغرض حتى يعود لمباشرة نشاطه ويطمئن المودعون على أموالهم ويعود للجهاز المصرفى سمعته ولكل المودعين اطمئنانهم .



المصدر : ....جريدتى..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ...... ١٤ يونيو ١٩٩٢......

«مشايخ الحكومة» يردون على «حديث المتطرفين» :

لستم أوصياء على الإسلام

غروركم أفسد كل محاولات الحوار

عمر عبد الرحمن طلب مناظرتنا ثم انسحب فى آخر لحظة

شعورنا نحوكم ليس عدائياً.. ولكن!

لا تستجيبوا لشعارات تصدير الثورة

• لم يكن من الممكن أن يمر « حديث المتطرفين » الذى نشرناه الاسبوع قبل الماضى دون أن يدافع علماء الازهر والاوقاف عن أنفسهم إزاء الاتهام الذى وجهه إليهم شباب الجماعة الاسلامية بأنهم « علماء السلطة » .. وأن يعلنوا موقفهم تجاه المطالب التى يرفعها هؤلاء الشباب .. ويكشفوا لنا حقيقة ما يدور فى قوافل التوعية الدينية التى يشاركون فيها .. وطبيعة الحوار بين الجانبين .

• اخترنا من علماء الازهر والاوقاف ثلاثة .. هم أكبر رجال الدين عندنا حركة .. وقدرة على مواجهة شباب الجماعات .. ومشاركة فى قوافل التوعية .. وإدارة دفة الحوار .. وهؤلاء العلماء هم : د. عبد الصبور مرزوق ، الامين العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، و د. محمد سيد أحمد المسير أستاذ العقيدة بكلية أصول الدين جامعة الازهر ، والشيخ منصور الرفاعى عبيد مدير عام المساجد بوزارة الاوقاف .

تحقيق: حاتم هلال

• يقول د. عبد الصبور مرزوق : لا تصدق أن قوافل التوعية التى ظلت تجوب البلاد على مدى ١٢ عاماً لم تفعل شيئاً .. لا .. هذا الحكم يحتاج إلى مراجعة .. لان معنى هذا أن كل اللقاءات والحوارات مع الشباب لم تؤد إلى نتيجة ، ولم تحقق الغرض المرجو منها .. ليس معنى عزوف الجماعات عن الحضور فشل القوافل ..

وإنما يعنى أن الاخوة لا يريدون أن « يتزحزحوا ليقتنعوا أو ليناقشوا القضايا وموقفهم من الحق ..

وعزوفهم هذا فى تقديرى ينتج من عدم إمتلاك الخلفية الصحيحة للاسلام وعدم القدرة على الفهم الصحيح للاسلام .. لان الفهم الصحيح للدين يقول أن التقى ومن يحاورنى ـ حتى ولو كان غير مسلم ـ على طريق الحكمة والموعظة الحسنة وأجادله بالتى هى أحسن .

أذكر فى أحد لقاءات ندوة الرأى وكنا فى أسيوط وكان المحافظ وقتها اللواء زكى بدر الذى سير عربات فى أسيوط كلها تعلن عن وجود علماء فى جمعية الشبان المسلمين لمناقشة الشباب وعلى الجميع التفضل بالحضور .. لكن لم يحضر أحد .. فى هذه الحالة كيف يقولون أن القوافل لا تؤدى غايتها .

إذا كنت لم تحضر ورفضت كيف تحكم ؟

مرة أخرى ذهبنا إلى أسيوط وكان المحافظ اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وأذكر أننى وجدت بعض رجال الامن على باب الجمعية التى سنلتقى فيها .. وقتها قلت للمحافظ إن هذا حوار علماء وأرجو ألا يوجد أمن أو عسكر وإستجاب مشكوراً ، وجلسنا فى حوار ممتع مع الاخوة الذين حضر معظمهم هذه المرة حتى منتصف الليل ، ودار حوار صريح وبمحبة



كاملة .. ولكن يبدو أنهم يقتنعون فى وجودنا فقط ! وهذه مسئوليته هو ويكون معناها أنه لا يريد الوصول إلى الحق .

هــروب !

• أما إتهامهم بأن القوافل مسرحية معدة سلفاً .. فكنت أرجو أن يعلنوا أنهم رجـال إسلام وجماعات إسلام ويطالبون تحكيم الاسلام .. فلا يمكن أن أقول أن عمل العلماء مسرحية أو مرتب بهذا الشكل .. لا بد أن يكون هناك أدب للحوار .

ثم هب أن هذا الكلام صحيح .. فلمـاذا لا يأتون ليفسدوا هذه المسرحية ويعطوا أسئلتهم القويـة ويطرحوا ما يشاءون من قضايا تحرج شيخ المشايخ إذا كان عندهم أدلة .. ولكن ما يحدث أنهم لا يحضرون ولا أريد أن أقول أنهم يهربون .. وإن كانت هذه هى الحقيقة أو بعبارة أخرى هم لا يريدون الوصول إلى حقيقة .

• لماذا ؟

•• لان هناك قوة وراءهم تشدهم لشىء آخر بعيداً عن الحق والمجادلة بالتى هى أحسن .

• هذه القوة داخلية أم خارجية ؟

•• إما أن تكون داخلية تعدهم بمصالـح شخصية وتحقيق نواتهم عن طريق الامارة والزعامة وما إلى ذلك .. أو أن هناك أياد خارجية تلعب فى هذه الساحة وفى هذا الاطار من الشباب .. وكل هذه إحتمالات لسر عزوفهم عن الحضور .

أنا لا أتهمهم ، ولكن أقول إن موقفهم هذا يجعلنى أتساءل : لماذا لا يأتون ؟ إننى أدعوهم للقاء فشعورنا نحوهم ليس عدائياً ، فهم أولادنا ولا شك أنهم شريحة طيبة .. على الاقل أنهم مستقيمون وفيهم خير وليسوا منحلين ولا فاسدين .. ولكن لكى يكتمل هذا السلوك الطيب هناك أشياء بسيطـة .. نقـاط خلاف يجب أن يتخلوا عنها وأول هذه النقاط الغرور الذى يصور لهم أنهم أوصياء على الدين وعلى المسلمين .. وهـذا الغرور هو الذى أفسد كل محاولاتنا للحوار معهم .. والثانية أن يستجيبوا لدعوة الحوار ليقولوا مطالبهم بصراحة .

• مطلبهم الوحيد الاسلام .

•• ونحن أيضاً مطلبنا الاسلام .. ولا يمكن أن نختلف على الهـدف مطلقاً .. ولكن قد يكون الخـلاف فى الوسائل .. والحوار يقرب وجهات النظر .. ولذلك فهو ضرورة .

كلام مستورد

أما القول بعلماء السلطة .. فمثل هذا الكلام لم يكن فى المصطلح المصرى على الاطـلاق .. هذا الكـلام مستورد ، ومعروف أن إحدى الدول الاسلامية عندما حدث فيها ثورة إسلامية اتجهت إلـى مبدأ تصدير الثورة ، وكان أهم ما اعتنت به هو سحب البساط من تحت أقدام العلماء حتى لا يثق بهم الشعب وإذا وصلوا لهذا يستطيعون التبشير بما يريدون ، وحقيقة مثل هذا الكلام .. لا أود مناقشته ولكن كل ما أرجوه من الشباب المتدين أن لا يقول ويردد « عالم السلطة » لان هذا التقسيم خطر .. ولكن ينظر فيما يقوله هذا العالم ، وليعلم الجميع أن ما هو حق لا يجوز للعالم أن يغيره ، سواء كان الحق فى جانب السلطة أو فى جانب الشعب أو حتى مع العدو « ولا يجرمنكم شنـآن قوم على ألا تعدلوا ، إعدلوا هو أقرب للتقوى » .

رد فعــل

• هل رد الفعل المفاجىء الذى تتخذه الاوقاف إزاء حوادث الفتنة الطائفية ، والذى يتمثل فى تواجد رجال الدين الاسلامى والمسيحى مكان الحـادث .. يصلـح للمواجهة ؟

•• فى مجتمعنا هناك هيئة تسمى « المطافىء » .. عندما تشتعل الحرائق هل تجلس ساكنة صامتة أم تسارع ؟! وبعد أن ينتهى الاطفاء ـ وهو عمل موقت ـ يحدث تحقيق ودراسة لمعرفة أسباب هذا الحريق وكيف نتجنب وقوع مثله مرة أخرى .. هذا بالضبط ما نفعله بالنسبة لاحداث الفتنة ، ولكنهم ليسوا على بينة مما يجرى لانه ليس كل شىء يعرف وليس كل ما يعرف يقال ، ولكن هناك دراسات لمعرفة لماذا وقعت الفتنة هنا ، ولماذا مع هذه الفئة بالذات ؟ وهكذا ، ومسألة تواجد شيخ يصافح قسيساً مكان الحادث إنما هى إطفاء للحريق فقط .

نقطـة غائبـة

• فضيلة الدكتور محمد سيد أحمد المسير يقول : هناك نقطة غائبة عن الاذهان ، فتصحيح الفكر ومنع التطرف ليس وقفاً على علماء الدعوة وحدهم .. وإنما الدور الرئيسى يتعلق بأجهزة الدولة الرسمية والشعبيـة ..



المصدر : جريدة ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

نحن دعاة فقط .. وتطبيق الشريعة مسئولية الحكومة

تقسيم العلماء مع السلطة أو ضدها خطر !!

فالكلمة وحدها ليست مجدية ، ولا بد أن تتحمل كل مؤسسات الدولة دورها فى تصحيح القيم والالتزام بالاخلاق .. فماذا تفعل الدعوة أمام أجهزة الاعلام التى تحطم الاخلاق ؟.. إن قوافل الدعوة حلقة فى سلسلة وإذا لم نتفهم هذه الحقيقة عشنا فى وهم كبير .

أضاف إنه عندما نحدد هدف هذه القوافل فسوف نعرف إلى أى مدى أدت دورها .. فمسئوليتها هى تبليغ كلمة الله إلى الناس ، وتصحيح المفاهيم والسلوكيات ، والبعد عن الانحرافات .. فالعالم له دوره المحدد والله عز وجل يقول « لست عليهم بمسيطر » .. وبالتالى فلا نحن ولا أنتم أوصياء على الناس .

أوضح د. المسير أنه لا يشترط أن يكون الشباب الذين يحضرون الندوات الدينية من المتطرفين الذين نريد تصحيح مفاهيمهم .. فهدف العالم تحصين الشباب وتنوير وتوضيح أفكارهم .. أيا كان فكر هؤلاء الشباب .. وهناك تعميم خاطىء .. فليس المتدين متطرفاً ، ومعظم المتدينين ينالون كل الاحترام من العلماء الذين يمدون أيديهم لهم ويتعاونون معهم .. فالتدين غير التطرف .

وحول إتهام شباب الجماعات الاسلامية لعلماء قوافل التوعية بأنهم علماء سلطة .. قال د. المسير :

هذه تفرقة ظالمة فالعالم هو العالم فى أى موقع ، لانه يتحمل أمانة الكلمة أمام الله ، والانسان الذى ينافق لا يكون عالما .. ثم إن تطبيق شرع الله ليس مسئولية العالم وإنما مسئولية الدولة .. فالعالم ينادى بتطبيق الشريعة ويوضح الطريق إلى ذلك .

أما الشيخ منصور الرفاعى عبيد فيقول : قوافل التوعية أثمرت من وجهة نظرى لسببين :

– الاول : أنه دار حوار مع هؤلاء الشباب سواء إقتنعوا أو لم يقتنعوا المهم أنه أقيم حوار وكل من الطرفين أصل فكره وأظهر أدلته وبين بوضوح ما يهدف إليه .

– الثانى : تم تحصين بقية الشباب ضد التطرف وذلك لانهم سمعوا من العلماء الحق والصواب بالحجة والنص الثابت من القرآن والسنة ، وعرفوا كذلك أن الاسلام يسر لا عسر فيه .. سهل لا تعقيد فيه .. وإننا دائماً نود محاورتهم وعلى إستعداد لمناقشتهم ولكنهم لا يحضرون .

• لماذا ؟

•• لقلة بضاعتهم .. وخوفهم من أن ينكشفوا أمام زملائهم .. ولقد دار حوار بيننا وبينهم فى إحدى محافظات الصعيد وكان يحضره وزير الاوقاف وفضيلة المفتى ، واستمر هذا اللقاء حتى أذن للفجر ، ولقد حضر الشباب ومعهم كتب كثيرة وواجهوا المفتى بما قاله العلماء فى الكتب .. فرد عليهم بأن ما قاله العالم هنا دحضه ونقضه فى نفس الكتاب فى صفحة « كذا » وطلب منهم قراءة هذه الصفحة التى كانت تؤكد ما قاله د. طنطاوى وطلب منهم قراءة كتاب معين وكان معهم .. وفيه تأكيد لما قاله .. فلما أفلسوا أغلقوا الكتب وانصرفوا .. فقل لى بربك ماذا نفعل أكثر من هذا لاقناعهم بأنهم لا يفهمون النص أو يقرأونه مبتوراً .. وعلى هذا يكون تفسيرهم غير سليم .

مع الشيخ عمر

وأضاف : فى عام ١٩٨٧ أرسلنا للدكتور عمر عبد الرحمن أن يحضر ويجلس معنا للحوار والمناقشة ومعه من يشاء فما كان منه إلا أن طلب شروطاً كثيرة

منها : أن يكون اللقاء فى مقر جريدة « النور » فوافقنا .. لكنه للاسف لم يحضر .. وقبل الموعد بيوم واحد أرسل لنا بأن اللقاء سيكون فى الفيوم .. وفعلا ذهبنا إلى الفيوم وحدد لنا مسجداً معيناً توجهنا إليه ، وصلينا فيه المغرب وإنتظرنا أن يحضر الدكتور عمر أو قادة الجماعة .. فلم يحضر أحد ، وأرسلوا لنا بعض الشباب صغير السن حاورناه واقتنع أمامنا بالحق .

وأنا أقول لشباب الجماعات الاسلامية بكل صراحة إننا نحبكم وحريصون على أن تكونوا جنودا فى خدمة الدعوة .. ولكن بشرط الالتزام بالمنهج الذى قاله الرسول صلى الله عليه وسلم والقران الكريم : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن » .



الجماعة الاسلامية تدعو الى حمل البندقية

دعت الجماعة الاسلامية بالسويس الى حمل البندقية للرد على اراقة دماء المسلمين فى تسع دول منها مصر وسوريا والجزائر . وقالت فى منشور وزع ايام عيد الاضحى . هيا معى لنحمل بندقية . واضاف المنشور ان العالم كله لايعرف الا لغة القوة بينما نحن لازلنا نخاف من مجرد الحديث عن الجهاد وبينما شيوخ الاوقاف على المنابر يقولون ان الدين سماحة . وفى اشارة مستترة الى جماعة الاخوان المسلمين قال المنشور الذى حمل عنوان الام وامال ان جماعات الجبناء لازالوا يستجدون الحكام ووزير الداخلية (اعطوا لنا الشرعية وامنحونا حزبا أو جمعية لنقضى لكم على التطرف والفتنة الطائفية .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible]

عــودة الشـيخ عمر عـبد الرحمـن

البعض ينتظــرونــه بــالأحضــان وآخــرون بــالــرصــاص

فى اخر اتصال تليفونى عقب عيد الأضحى تم بين الشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية المقيم حاليا فى نيويورك وأحد اتباعه فى الفيوم طلب الشيخ من أعضاء الجماعة عدم المغامرة بقتل مزيد من رجال الشرطة المصريين خوفا من الضربات الأمنية الموجعه التى أصابت الجماعة. وطلب عضو الجماعة ضرورة عودة الشيخ عمر إلى مصر لاعادة تنظيم الصفوف بعد إلقاء القبض على معظم قيادات الجماعة فاصبح الوضع اشبه بالرأس المفصولة عن الجسد.

والسؤال المطروح هل يعود الشيخ عمر إلى مصر؟

قال مصدر أمنى لـ «العالم اليوم» إنه لاتوجد أى عقبات قانونية تحول دون عودة الشيخ عمر. ولكن فى حالة عودته ستحمله سيارة من المطار إلى بيته فى الفيوم ليقيم فيه ولن يسمح له بالقيام بأعمال التحريض والاثارة. وبمقتضى قانون الطوارىء يمكن اعتقاله لخطورته الشديدة على الأمن. ولكن لن نلجأ إلى ذلك إلا كخطوة أخيرة. الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن مباحث أمن الدولة ليست وحدها التى ستكون فى انتظار الشيخ عمر حين عودته. فهناك من أعضاء الجماعات الإسلامية من ينتظرونه بالاحضان. وأيضا من سيستقبلونه بالرصاص.

فبعد سفر الشيخ عمر أصبحت «الجماعة الإسلامية» فى وضع لاتحسد عليه خصوصا بعد قيام جناحها العسكرى المعروف أمنيا باسم «الجهاد» بضربات طائشة لقوات الشرطة من أقصى البلاد إلى أقصاها فى دمياط وديروط وامبابة والفيوم ومصر الجديدة حيث تم اغتيال الدكتور فرج فودة.

وأدى هذا التصعيد إلى احكام الحصار الأمنى حول كل المناطق التى تحظى بتمركز عناصر هذه الجماعة بها. وتجرى الان فى صمت عملية تمشيط واسعة النطاق بشكل لم تشهده البلاد من قبل بحثا عن أعضاء الجماعة. لذا يرى بعض أنصار الشيخ عمر ان عودته فى الظروف الراهنة أصبحت ملحة حتى لايظل الاتهام معلقا برقبته بأنه ترك اخوانه فى وقت الأزمة وذهب للزواج من أمريكية.

وعلى عكس ذلك تعرض الشيخ عمر لحملة واسعة من المنشقين على الجماعة الإسلامية فى الفيوم وأصبحت رأسه مطلوبة لهم لانهم اتهموه بإحداث الانقسامات فى صفوف الجماعة وتعريض عناصرها القيادية للسجن والقتل.

ولم يأت هذا الخلاف من فراغ. إنما هو امتداد للمعارك الطاحنة التى نشبت بين أعضاء الجماعة أنفسهم عقب الافراج عن الشيخ عمر فى قضية اغتيال السادات عام ١٩٨١ حيث صرح بأنه «لاتجوز ان تكون إمارة الجماعة لاسير». وكان يقصد الافتاء بعزل عبود الزمر المسجون فى القضية. فبادر عبود وأصدر فتواه الشهيرة وهو فى السجن «لاتجوز الإمارة لضرير». وبدأ الصراع المرير بين انصار «الأسير» واتباع «الضرير» ولكن لم تستمر هذه الخلافات طويلاً. ونجح الشيخ عمر فى احتواء كل أسباب الخلاف والتفاوض وراء القبضان مع الاعضاء المؤسسين للتنظيم. ولكن الغريب فى الامر ان الشيخ عمر ترك مصر منذ عامين فى ظروف بالغة الصعوبة من وجهة نظر أعضاء الجماعة الإسلامية انفسهم. فقد ذكر منشور صادر عن الجماعة بعنوان «الموقف الراهن بين الجماعة الإسلامية والنظام المصرى» أن موقفها من الظروف السائدة لايخرج عن أحد احتمالين:

الأول : ان تلملم أوراقها وتعتزل العمل الإسلامى نهائيا كى تتحاشى التصفية الجسدية وحرب العصابات التى شنتها الدولة على أعضائها.

أما الاحتمال الثانى فهو أن تمارس ألوانا من ردود الأفعال أشد شراسة وعنفا بقصد الحد من غلواء النظام وطغيانه كرد فعل طبيعى ممن أثخنتهم الجراح.

واستبعدت الجماعة الاحتمال الاول بزعم «ان دعوة الإسلام لم تختف بسبب البطش وان الجماعة

نفسها تعرضت لمحنة قاسية عام ١٩٨١ لم تزدها إلا قوة ورسوخا.

إذن لماذا سافر الشيخ عمر فى ظل هذه الظروف الصعبة؟.

من الصعب الوصول إلى اجابة محدودة. فأعضاء الجماعات الدينية يقولون انه فر من الرقابة الأمنية المشددة التى منعته من الحركة.. وبعض التقارير الأمنية تؤكد انه ذهب إلى السودان وأفغانستان لمد جسور الاتصال مع أعضاء التنظيمات الإسلامية الموجودة فى هذه البلاد وربما ذهب إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات وتخصيصها لتمويل نشاط الجماعة.

وتؤكد مصادر أخرى ان الشيخ الضرير لن يعود إلى مصر خصوصا وانه تجاوز العام الرابع بعد الخمسين من عمره ولم يعد لديه نفس الحماس والاصرار لحمل راية العنف واصدار الفتاوى النارية مثلما كان شابا سنة ١٩٦٨ عندما بدأ صدامه الأول مع نظام الحكم أيام الرئيس عبد الناصر. وبدأ يشن هجوما على من اسماه «فرعون مصر» فى مسجد «فيديمين» بالفيوم فى وقت كان فيه اسم عبد الناصر يثير الذعر فى القلوب.

وكانت أول فتوى أصدرها الشيخ عام ١٩٧١ «ان جمال عبد الناصر كافر. ولاتجوز الصلاة على جثمانه». وتم اعتقاله فى ذلك الوقت لمدة ثمانية شهور فى سجن القلعة وافرج عنه فى يونيو عام ١٩٧١.

واختفى الشيخ بعد ذلك عن الأضواء. ولكن فوجىء الرأى العام بالحكم عليه فى قضية تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ وخرج من المعتقل عام ١٩٨٤ بعد ان برأته المحكمة العسكرية العليا لعدم ثقتها فى أقوال الشهود حول مسئوليته عن الافتاء بقتل السادات.

واستمر الشيخ عمر فى قيادته للجماعة الإسلامية من الفيوم وقام بزيارات لعديد من المحافظات المصرية فاضطرت قوات الأمن إلى وضعه تحت التحفظ فى منزله ومنعه من الحركة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ يونيه ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دائرة الضوء

اعلان حرب

بينما تستمر المواجهة المسلحة في صعيد مصر بين اجهزة الامن وجماعات التطرف.. اصدرت احدى اهم هذه الجماعات بيانا يتضمن اعترافا بمسئولية هذه الجماعة عن حادث «كوبرى الفردوس» حيث انفجرت سيارة ملغومة بالقرب من موكب وزير الداخلية السابق زكى بدر، وحادث «كوبرى قصر النيل» حيث تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصرى السابق وستة معه انتقاما لمصرع احد اعضاء الجماعة (الدكتور علاء محيي الدين). كما اعترف البيان بمسئولية الجماعة عن العشرات بل ومئات من التوترات والصدامات في النجوع والقرى فضلا عن المدن والمحافظات، والاخطر ان البيان تضمن تهديدا مقلقا بتصعيد عملياته العسكرية ضد ٢٠ الفا من ضباط الشرطة.. والاف الملاهي والمراقص.. والمتاحف.. وعشرات الالاف من الفنادق واتوبيسات السياحة.. ومئات السفارات والوزارات.. والاف المنازل للوزراء والساسة والاعلاميين»!!

هو اذن ليس مجرد بيان.. بمناسبة اغتيال الدكتور فرج فودة في الاونة الاخيرة وما تبع ذلك من مصادمات مع اجهزة الامن.. وانما هو بمثابة «اعلان حرب» على المجتمع كله.. وعلى كل الاشخاص والمؤسسات التي تعتبرها الجماعة مناهضة لفكرها واهدافها.

والواضح اننا لسنا ازاء مجرد تهديدات كلامية، بل ان هناك ملفا كبيرا تتضخم صفحاته يوما بعد اخر، مخضب بالدم والعنف. وان هذا الملف مرشح للتفاقم اذا لم يتم تدارك الامور قبل أن يتسع الخرق على الراقع. ورغم اهمية المواجهة الامنية مع قوى التطرف والارهاب وضرورة التصدى الحاسم لعدوانها على الدستور ووحدة نسيج الامة وحقوق الانسان.. فانه ليس بالامن وحده تحل مسالة معقدة ومتشابكة مثل مسالة التطرف الديني والغلو الاصولي. فكل الشواهد تؤكد انه ماكان ممكنا لمثل هذه الجماعات ان تنتشر ويتعاظم نفوذها وتبرز لها انياب ومخالب.. الا في ظل تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية، والا في ظل غياب مشروع حضارى مستقبلى محدد المعالم يكفل استنهاض الامة ووضعها على طريق الامل.

ولذلك فان مواجهة تيارات التطرف والارهاب ليست مسئولية الامن فقط، بل وليست مسئولية الحكومة المصرية وحدها.. هي أولا وفي المقام الاول مسئولية الجزء الناطق من الامة وكل المهمومين بمستقبلها.. بل ووجودها وبقائها.

ولأن النار لاتطفئها النار.. فان مواجهة هذه الحرب التى تشنها قوى التطرف والارهاب لا يمكن ان تكون مقتصرة على رد الفعل العنيف.. بل تتطلب مواجهة فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية. تتطلب مواجهة شاملة تتعامل مع الجذور ولاتكتفي بالتعامل مع الجزء البارز من جبل الجليد.

سعد هجرس



المصدر : أمـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

موقف انتهازى جداً

محاولة جديدة من مصطفى مشهور لتحصيل فاتورة الإرهاب!!

● بعد جرائم القتل والاغتيال التى قام بها اعضاء الجماعات المتطرفة مؤخرا .. اتخذ الجميع موقفا صلبا فى مواجهة التطرف والعمل على مواجهته ..

لكن مصطفى مشهور الرجل الثانى فى احدى الجماعات الدينية المنحلة استغل الفرصة ليدعى أن عدم السماح بأنشطة جماعته هو السبب فى التطرف .. وهذا الموقف الانتهازى يعكس حقيقة الإسلوب الذى تتعامل وتفكر به هذه الجماعة المنحلة .

● يقول : « أليس من حقنا ان نهتم بشئون وطننا وان نقدم الحل المناسب لاصلاحه والنهوض به .. فلماذا يحاربوننا ويضيقون علينا .. ويعرضوننا لارهاب حكومى .. وتدعى الحكومات انه غير معترف بنا قانونا » .

● التعليق

● لقد دابت قيادات الجماعة المنحلة على خلط المفاهيم لتحاول الظهور بمظهر الامناء على الاسلام والمدافعين عنه .. لذلك يجب ان نوضح بعض المفاهيم فى البداية لنتبين عدم صحة ما يكتبه مصطفى مشهور .

● الحقيقة ان الجماعة التى ينتمى اليها مشهور جماعة سياسية مثل اى حزب سياسى وتعتمد على عنصر الاثارة الدينية .. وهذا يعنى ان اعضاء تلك الجماعة يؤمنون ببرنامج عملها . وهو بالمناسبة برنامج غير منشور ولا ينشر منه الا الجزء الذى يتسم بالعموميات الشديدة .. ويعنى ذلك ايضا انه ليس من الضرورى ان ينضم الانسان الى تلك الجماعة ليثبت انه مسلم .. فجميع الاحزاب السياسية الاخرى يوجد بها مسلمون ولا يستطيع احد ان يشكك فى اسلامهم ..

● وعقب حل الاحزاب السياسية بعد قيام ثورة يوليو صدر قرار عام ١٩٥٤ بحل جماعتهم .. وقد طعن بعض اعضاء الجماعة فى هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى منذ عدة سنوات ورفضت المحكمة مؤخرا هذا الطعن وايدت قرار الحل .

● طبقا لذلك فعندما يريد اعضاء الجماعة العودة الى ممارسة نشاطهم السياسى بشكل منتظم فعليهم ان يتقدموا الى لجنة شئون الاحزاب باوراق تاسيس حزبهم طبقا للقواعد والضوابط الموجودة فى قانون الاحزاب .. لان جماعتهم كما قلنا فى جوهرها جماعة سياسية .. لكن قيادات الجماعة لم تفعل ذلك وانما لجات الى التحالفات السياسية الانتهازية مع بعض احزاب المعارضة القائمة لتمارس نشاطها السياسى ..

● وعندما دخلت عناصر من الجماعة اياها مجلس الشعب فى الدورة السابقة لم يعترض احد .. ومارسوا نشاطهم تحت القبة كاعضاء فى حزب العمل بمنتهى الحرية دون قيد او شرط حسب تقاليد الممارسة البرلمانية ورغم ذلك لم يتقدموا باى عمل سياسى مفيد للجماهير فى الفترة التى قضوها بالمجلس .. وهكذا اعطت لهم الحكومة الفرصة ليدلوا بارائهم فى السياسات المختلفة - فى اطار القانو - لكنهم لم يفعلوا شيئا يذكر .

● وليس صحيحا ان اعضاء الجماعة ضد التطرف بل الصحيح والثابت تاريخيا أن جماعات التطرف الدينى خرجت من عباءتهم .. وننكر مصطفى مشهور ان تنظيم الجهاد الأول اسسه ٦ من شبابهم عام ١٩٥٨ هم نبيل البرعى ومحمد عبد العزيز وايمن الظواهرى وحسن الهلاوى ومصطفى علوى واسماعيل الطنطاوى .

● والجماعة نفسها هى التى بدات العنف الدينى فى مصر فى العصر الحديث بواسطة الجهاز السرى الذى كان يمثل الجناح العسكرى لها .. ونفذ الجهاز السرى جميع الاعمال الارهابية مثل اغتيال الخازندار والنقراشى ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر .. ووصل الامر بهذا الجهاز الى تصفية اعضاء الجماعة انفسهم الذين كانوا يرفضون هذا النهج المنافى للاسلام .. وقد دفع حسن البنا مؤسس الجماعة حياته ثمنا لهذه الاعمال الارهابية .

● إن وجود جماعات سياسية دينية سيشعل نار التطرف اكثر لانه سيؤدى الى تقسيم الامة الى جماعات دينية وستتحول فى النهاية الى لبنان اخرى فى حربها الاهلية .. ولذلك فان ظهور جماعات سياسية دينية ليس حلا للتطرف .. انما الحل يكمن فى تحسين الظروف المعيشية لبعض بؤر التطرف وزيادة نشاط علماء الازهر بتلك المناطق وحل مشكلة الفراغ لدى الشباب .. والمواجهة الامنية الحاسمة لكل من يخرج عن الشرعية .

ولابد ان تتكاتف جميع الوزارات والمنظمات السياسية والاجتماعية والاعلامية لمواجهة هذا التطرف الذى تحتضنه هذه الجماعة .. ثم تزايد عليه ، وتحاول ان تكسب من ورائه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

إنـه افـتراء على الإسـلام

حـول مـا أذاعتـه الجماعـة الإسلاميـة

د. أحمد صبحي منصور *

أذاع القسم العربي بإذاعة لندن حديثا لمن يعرف بممثل الجماعات الإسلامية بمصر في نشرة الساعة الثامنة صباح الثلاثاء ٦/٣٠ ونشرته «العالم اليوم» يوم الخميس، وفي ذلك الحديث أكد المتحدث أن الرئيس الجزائري لقي مصرعه باعتباره عدوا للإسلام وانها رسالة لكل من يقف في مواجهة الجماعة الإسلامية في بلادهم ودافع ذلك المتحدث عن جريمة قتل د.فرج فودة وقال إنهم قاموا بتطبيق حد الردة عليه لأنه اتهم قادتهم واسترشدوا في ذلك بحكم أصدرته ندوة للعلماء بقيادة د.عبدالغفار عزيز!!

ويتضح من أسلوب ذلك المتحدث أنه نصب من نفسه وطائفته ممثلا للاسلام واعتبر الاختلاف معه هجوما على الاسلام يستحق القتل بتهمة الردة، وليس مهما ان كان خصمهم يؤكد في كل وقت انه مسلم يحترم دين الاسلام، كما كان د. فرج فودة يفعل في كتبه ومقالاته وندواته، وإنما المهم انه جرؤ على التحاور معهم وعلى ان ينتقدهم، ولأنهم يمثلون الاسلام فإن الهجوم على أشخاصهم يعتبر كفرا لا جزاء عليه إلا القتل. وكذلك فعلوا ويفعلون وسيفعلون. وتلك النظرة في حد ذاتها أخطر ما في تلك الجماعات، وخطورتها ليست على حاضر المجتمع ومستقبله فقط، ولكن على دين الاسلام العظيم نفسه. إذ انها تناقض مقررات الاسلام الثابتة في السلام وفي التسامح والرقي الحضاري والانساني..

ولقد عانى الاسلام كثيرا من تلك الدعوات الدموية التي كانت تتمسح باسمه وهي تسفك الدماء، وقد فعل ذلك الخوارج حين تخصصوا في قتل المسلمين بعد الحكم بتكفيرهم ثم ما لبث ان امتد سلاح التكفير إلى داخلهم، فتفرقوا وكفر بعضهم بعضا وتحاربوا حتى أفنوا أنفسهم بأنفسهم.. والمتأمل لحال تلك الجماعات الدينية في عصرنا يرى فيهم نفس الجرأة على الدماء وعلى الفتوى بسفكها ويرى ما هو أخطر، وهو قابليتها للاختلاف والانقسام، وذلك موضوع آخر نكتفي بأن ننبه إليه من يعنيهم الأمر.. وكلنا معنيّ بالأمر.

إن تلك الجماعات تقيم لنفسها حفل تكريم مستمر حين تزكي نفسها بأنهم وحدهم المسلمون المهمومون بالاسلام، وعلى ذلك الأساس يرتبون لأنفسهم حقاً علينا وهو أن نرضى بأن يكونوا علينا حكاما، وإذا رفضنا أو إذا ناقشناهم في تلك الدعوى كان مصيرنا القتل، ثم يحكمون علينا بالكفر وعدم دخول الجنة، كما لو أن حياتنا في الدنيا ومستقبلنا في الآخرة مرهون برضاهم السامي عنا وبخضوعنا غير المشروط لأطماعهم السياسية والدنيوية.

وأولئك إذا كانوا يتقون الله تعالى حق تقاته كان ينبغي عليهم أن يتدبروا قوله تعالى: «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا، والعاقبة للمتقين» «٢٨/٨٣». فليس هناك فساد أشد من استحلال الدماء لتحقيق غاية دنيوية هي الحكم والاستعلاء في الأرض، ثم تكون الكارثة بعد ذلك في استغلال اسم الاسلام العظيم في ذلك الغرض الدنيوي الزائل واعتبار من يناقشهم في طموحاتهم عدواً للاسلام يستحق القتل والطرد من رحمة الله تعالى..!!

وإذا كنتم تريدون ان تحكمونا أليس من حقنا ان نتعرف على حقيقتكم وهل تلتزمون بالاسلام فعلا وقولا أم لا؟. ونعترف لكم بأنكم أظهرتم حقيقتكم سريعا وبوضوح شديد وبصوت عال في زئير الرصاص وحمرة الدماء.. وهنا يكون من حقكم علينا ان ننصحكم بأن تتعرفوا على الاسلام أولاً، لأن مبادئه تناقض سلوككم ومبادئكم.. نقولها لكم بصراحة

ووضـوح قبل ان تطالبـوا بان تكونـوا حكامـا علينا بـاسم الاسـلام، عليكم أولا ان تتخلقـوا باخـلاق الاسـلام وان تدرسوا سنـة النبى عليه السلام حين كـان حاكما في المدينة، وكيف كـان يتعامل مع خصـومه فى الراى، لان معتقـداتكم وتصرفاتكم - قبل ان تصلـوا للسلطة والحكم - تفضح ذلك التناقض الهائل بينكم وبين الاسلام العظيم الذين تريدون ان تحكمونا باسمه.

لقد كـان المنافقـون في المدينة يكيـدون لخاتم النبيين وهو الحاكم السيـاسـي، وكـان القـرآن ينـزل يخبر النبى بتلك المؤامرات ويحكم بكفر المنـافقين وأنهم فى الدرك الاسفل من النار ومع ذلك يأمر النبى بأن يعرض عنهم ولا يعاقبهم، وان يكتفى بوعظهم، يقول له الله تعـالى «أولئك الذين يعلم الله ما في قلـوبهم فاعـرض عنهم وعظهم وقل لهم فى انفسهم قـولا بليغا» «٦٣/٤٠»، لم يقل له اقتلهم بل قال أعرض عنهم وعظهم بالقول فقط.

لقد قتلتم فرج فـودة لأنه اعتبر زعماءكم بشرا فتجرأ على السخرية بهم، فأضفتم بندا جديدا فى شريعتكم التى ما انزل الله بها مـن سلطان، يتم فيـه القتل عقوبـة على التطاول على الأمراء المطهـرين.. فرفعتم أولئك الامـراء فوق مرتبـة خاتم النبيين عليـه السـلام حين كـان يتعـرض لحملـة ايـذاء من المنافقين فى المدينة وهو الحاكم المطاع، ولكنه عليه السلام كان يتسامح ويعفـو ويستغفر للمنـافقين، وينزل القـرآن الكريم يـدافع عن النبى، يقـول مثـلا «ومنهم الـذين يـؤذون النبي ويقـولـون هو اذن، قـل اذن خير لكم يؤمن بـاللـه ويـؤمن للمؤمنين ورحمة للـذين امنوا منكم، والذين يـؤذون رسول الله لهم عـذاب اليم» «٦١/٩٠». سخروا من النبـى ووصفوه بانـه «أذن» أي يعطى أذنـه للنـاس يسمع لهذا وذاك، وصبر النبى على هذا الأذى وهو الحاكم المطـاع وينزل القرآن يأمره دائما بالاعـراض عن خصومه وأن يـدع اذاهم ويصبر عليه

«ولا تطع الكـافـرين والمنافقين ودع اذاهم وتـوكل على اللـه وكفى بالله وكيلا» «٤٨/٣٣».

إن الذى يحب الاسـلام فعلا والـذى يحب الله ورسـوله فعلا هو الذى يتخلق بخلق الـرسول فى القرآن الكريم فيعفو عن الاذى ويـرد السيئـة بـالتى هى أحسن ويطلب الهدايـة لقومه فبهـذا نزلت آيات القران وعلى هذا سـارت حياة خاتم النبيين عليه السلام، أمـا أن نرد على الرأى بالمدفـع الرشاش ونقابل الحجة بالسلاسل والجنازير فذلك دليل عجز وإعلان افلاس. وذلك قد يهون إذا كان أصحابه ينسبون مبادئهم إلي فـلان أو عـلان، ولكن المصيبـة انهم يـزعمـون ان ذلك هـو الاسلام.. وما أعظم ذلك الافتراء على الاسلام..!!

لقد كان خاتم النبيين عليه السـلام يأمر بالمعروف وكان بعض المؤمنين يعصـونه، ونزل القـرآن الكريم يقـول للنبى «واخفض جنـاحك لمن اتبعك من المؤمنين، فإن عصـوك فقل إنى بـرىء مما تعملون» «٢١٦:٢١٥/٢٦». لم يقل لـه: فإن عصوك فقل إنـى برىء منكم، بل أمـره بالبراءة من أعمالهم فقط.. وأولئك الـذين يـريدون أن يـركبـوا ظهورنـا بـاسم الاسـلام العظيم لديهم تشريع مخالف مـا انـزل الله بـه من سلطـان، يقـول لـلأمير منهم «فـإن عصـوك فاضربهم بالسلاسل والجنازير»..!!

لقد استيقظ المسلمـون بعد قـرون من التخلف، والأجدى لتلك الصحوة ان تكون فى التعرف على حقائق الاسلام ولكن بعضنا قفز يريد الـوصول للحكم والسيطرة باسم الاسلام وهو لا يـدرى عن الاسلام شيئاً.. والاسـلام الان يحتاج إلي من يضحى ويعـانى فى سبيل إظهار حقـائقـه وتنقية تـراث المسلمين وليس محتـاجـا على الاطـلاق إلى اولئك الـذين يتاجرون باسمه العظيم ويجعلونه مرتبطا فى العالم المتحضر بالارهاب والتخلف والتعصب.

* كاتب إسلامي.

رغم الحشود الأمنية الكثيفة فى

ديروط.. مازال الحوار هو الحل

الجماعة الإسلامية مستعدة للحوار

.. والأقباط يؤيدون المصالحة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

تحقيق:
قطب العربى

رغم الوجود الأمني المكثف فى ديروط والحملات اليومية على القرى، والقبض العشوائي على المئات وإصابة وقتل العشرات، فإن كل المؤشرات تؤكد أن الحل الامنى لن يحل المشكلة.. بل إن العنف الأمنى سيواجه برد فعل عنيف أيضا من الأفراد، سواء كانوا جماعات إسلامية أو مواطنين عاديين.. وقد يأتى رد الفعل ضد العنف الامنى فى صورة اعتداءات على منشآت دينية، أو حكومية أو قتل بعض المسيحيين، الأمر الذى سيزيد النار اشتعالا، ومن هنا كان منطقيا أن يطالب بعض عقلاء الاقباط - عن طريق وساطات شعبية - بكف يد الأمن عن الجماعات الإسلامية، لأن ذلك لن يزيد المسألة إلا تعقيدا وسيعرض أرواح أبرياء للخطر مسلمين كانوا أو مسيحيين.

وإذا كان الحل الأمنى محكوما عليه بالفشل فى مواجهة الفكر، مهما كان متطرفا، فإن البديل لذلك، وكما يقترح الحكماء فى ديروط وغيرها هو إجراء حوار حر وصريح مع جميع الأطراف للوصول إلى حل دائم للمشكلة يجنب مصر شرور الفتن.

فى سبيل البحث عن حل سلمي للأزمة التقت «الشعب» بالأطراف الفاعلة فى ديروط وأسيوط، والذين أكدوا على ضرورة إعطاء فرصة أكبر للحوار بالكلام بدلا من الحوار بالرصاص.

الجماعة الإسلامية والحوار

فالجماعة الإسلامية وعلى لسان كبار مسئوليها، أكدت استعدادها للحوار، رغم كل مايقال عن رفضها له لكنها تريد حوارا جادا فعالا، ليس مجرد ثرثرة لاتصل إلى نتيجة عملية.. كما ينبغى على الدولة أن تلتزم بنتيجة هذا الحوار، وأن توضع بعض الضوابط لجعل الحوار مثمرا.

ويؤكد عبد الحميد محمود المسئول المؤقت عن الجماعة، ان الجماعة تقبل الحوار مع أى شخص ولاتهرب من المواجهة الفكرية، أو مناظرة أى شخصية من مصر أو خارجها، ويضيف أن الجماعة سبق لها أن حاورت المفتى فى المنيا وأسيوط، لكنه انسحب من المناظرة!

وأكد مسئول الجماعة بأن التصفية الجسدية أمر مرفوض، وأن الاحتلال الأمنى الموجود فى ديروط هو إيذاء للشعب، وعلى الأمن أن ينتظر الرد ليس فقط من الجماعة الإسلامية، بل من عموم المواطنين الذين تحطمت بيوتهم وحرق أثاثهم!

وأضاف أن حرق مساكن ومحلات المسيحيين أمر مرفوض لاتقره الجماعة، وأن الذين فعلوا ذلك، إنما هم مواطنون عاديون كرد فعل عفوى على قتل الشيخ عرفة.

وأوضح أن غياب قيادات الجماعة فى ديروط وأسيوط يقود إلى كثير من التجاوزات والانفلات غير المحسوب، وماحدث مؤخرا فى صنبو كان نتيجة طبيعية لذلك.

وطالبت الجماعة على لسان مسئوليها بالإفراج عن أعضاء الجماعة المعتقلين منذ سنوات، مثل أحمد عبده، ومحمود شعيب، وحسن الفرباوى، ومحمد جمال إسماعيل، وشعبان على إبراهيم، وهم معتقلون منذ سنوات، رغم أن قانون الطوارىء لايسمح بالاعتقال أكثر من شهرين، كما طالبت الجماعة بوقف الثالوث القذر (التعذيب واحتجاز الرهائن، والفصل من الوظيفة والدراسة) وترك حرية الدعوة للدعاة، طالما أنهم يلتزمون بالضوابط الشرعية، فإن خرجوا عن ذلك فنحن مستعدون لتقبل أى نقد أو تصحيح من العلماء.

● وبالنسبة لتسليم المتهمين الهاربين فى أحداث صنبو ومنشية ناصر، حتى يمكن تجنب المواجهات الدامية مع الشرطة، والتى يروح ضحيتها عشرات الابرياء قتلى ومصابين، ومئات المعتقلين.. أكد عبد الحميد محمود أن الجماعة لاتثق فى وعود الأمن. فقد سبق لمدير الأمن السابق (الفخرانى) أن أعطى وعدا للجماعة فى ديروط بتأمين خروجهم من لقائهم الأسبوعى، وانه لن يتعرض لهم لكنه لم ينفذ وعده وأطلق عليهم الرصاص، فقتلوا ثلاثة من أعضاء الجماعة، وفى بداية أحداث منشية ناصر، وعندما قتل شجيع طلب مدير الأمن الحالى اللواء نبيل عبادة من جمال زكى - أمير الجماعة بديروط - أن يقابله فى مكتبه، وعندما وصل إلى أسيوط قام باعتقاله وترحيله للسجن وبالتالى فإن تسليم المتهمين معناه تسليمهم للذبح والسحل.

وساطة شعبية

● وإذا كان تسليم المتهمين يمثل عنصرا مهما للتهدئة فقد سبق للجماعة الإسلامية أن اتفقت مع محمد عبد المحسن صالح - رئيس المجلس المحلى بأسيوط - على عدة نقاط، وذلك عقب وقوع كارثة منشية ناصر والتى راح ضحيتها ١٣ مواطنا.

يؤكد محمد عبد المحسن أن الاتفاق، والذى تم بمنزله شمل:

أولا: تسليم المتهمين الهاربين بعد ضمان سلامتهم.

ثانيا: ان تتم مصالحة شاملة مع جميع عائلات ديروط من المسلمين والمسيحيين، الذين شاركوا فى هذه المعارك، وإزالة اثار هذه الأحداث.

ثالثا: ان تشكل لجنة من الشعبيين والجماعات الإسلامية، فيما بعد المصالحة يكون هدفها أولا: الانضباط والابتعاد عن العنف، وحل المشاكل التى قد تطرأ عرضا ووضعها فى حجمها الحقيقى، واعتبار أن ماحدث ليس فتنة طائفية بقدر

ماهو ثار وردع.

رابعا: أن يوضح من خلال هذه اللجنة اى تجاوز حدث، أو قد يحدث وأن يعرض على المسئولين فورا.

خامسا: فى حالة الالتزام بالهدوء، يكون من حق الجماعة ممارسة الدعوة إلى الله من خلال مساجدهم فى هدوء كامل ودون الدخول فى مهاترات.

سادسا: أن يفرج تدريجيا عن المعتقلين من الجماعات متى ثبت حسن نواياهم.

سابعا: أن يأخذوا فرصة لعرض ماتوصلوا إليه على قياداتهم المعتقلين.

وأضاف عبد المحسن صالح أن رد الجماعة على هذه المقترحات لم يصله حتى الان، وانه ربما لاقى اعتراضا من قياداتهم.

(ملحوظة: تم اعتقال علاء رجب وهو أحد قيادات الجماعة الإسلامية، الذى تفاوض مع عبد المحسن صالح، قبل أن يتفاوض مع قياداته المعتقلين، وتم الاعتقال قبل عيد الاضحى بيومين فقط).

وأضاف عبد المحسن صالح، إنه عرض نتائج الاتفاق على وزير الداخلية الذى أعلن موافقته على استمرار الحوار.

وأضاف عبد المحسن صالح إنه مازال عند موقفه، وإنه يأمل أن يستجيب أعضاء الجماعة الإسلامية لمنطق الحوار، وأن يلتزموا بالهدوء ويبتعدوا عن العنف، وأن يظل الحوار مستمرا.

وكشف عبد المحسن صالح مفاجأة أخرى، وهى انه التقى بالمسيحيين، وأنهم أبدوا استعدادهم للتصالح، رغم ماحدث لهم، كما أن الانبا برسوم مطران ديروط قال: «لاتحدثونا فيما مضى ومايهمنا الان هو وضع نهاية وعمل مصالحة».

وقال حسام كيلانى ـ عضو مجلس الشعب عن ديروط ـ انه حاول إجراء مصالحة بين عائلة العرب وعائلة الجوايلة فى منشية ناصر عقب الحادثة الأولى، ولكن القدر لم يمهلنا لإجراء ذلك الصلح.. كما انه توسط لعقد جلسة حوار بين الجماعة الإسلامية، ورئيس المجلس المحلى عبد المحسن صالح، وهو ماتم فعلا.

المحافظ يؤيد الحوار

محافظ أسيوط ـ اللواء حسن الألفى ـ من دعاة الحوار أيضا ويقول: فلنعط للحوار فرصة حتى يتمكن العلماء المتخصصون من الرد على هذه الجماعات، وماتعتنقه من أفكار متطرفة.

وفى اجتماع المجلس التنفيذى للمحافظة يوم الاثنين الماضى اتهم المحافظ الاجهزة الشعبية والامنية بالتقصير فى معالجة الأحداث فى مهدها، كما أبدى استياءه من المعالجة الأمنية بهذه الصورة التى تستفز مشاعر الجماهير، وتزيد الفجوة بين الشعب والحكومة.

وفى مجلس مدينة ديروط أكد محمد الدوينى ـ رئيس المجلس ـ أن الاشاعات المغرضة، كانت تزيد النار اشتعالا، وأن شياطين الأمن هم الذين اشعلوا الموقف منذ البداية.

ويضيف: إنه تم الاتصال برجال القضاء العرفى لإيجاد حلول عرفية للمشكلة، بعد أن أبدى الطرفان من المسلمين والمسيحيين استعدادا للمصالحة وتجاوز الماضى.

ويضيف: على محمدين ـ نائب رئيس المجلس ـ إن إيجاد حلول لهذه المشكلة وتهدئة النفوس سيحتاج بعض الوقت، حتى يمكن أن نصل إلى حلول حاسمة وجدية، ومقبولة من كل الأطراف.

وأخيرا: فإننا رغم كل الصيحات التى تطالب بالانتقام والتصفية الدموية، وإغلاق أبواب الحوار، سنظل نؤكد أن الفكر لايمكن مواجهته إلا بالفكر، وأن العنف لن يولد إلا مزيدا من العنف، وعلى الداخلية أن تعطى فرصة أكبر للحوار، والمصالحة، بعد أن أبدت كافة الأطراف استعدادها لذلك.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

● هذا الحديث لأمير الجماعة الإسلامية في ديروط ننشره ليتعرف الناس على الحالة النفسية التي يعيشها هؤلاء الشباب، فمن خلال معرفة الظروف والضغوط يمكن أن نتوصل إلى علاج سليم.

ولكن راعنا أن الرسالة لم تذكر في حرف منها قضية العدوان على المسيحيين، شارحة أو معتذرة.. ونحن نتمنى أن ينشر الناطقون باسم الجماعة الإسلامية موقفهم من هذا الأمر بصراحة، فالخسائر التي تصيب الوطن كله، لم تعد تحتمل صبراً أو سكوتاً.

«الشعب»

من الذى رفض الحوار؟

لقد قرأت مقالى الأستاذ نافع فى جريدة الأهرام يومى الثلاثاء ٩٢/٦/٢٣ والجمعه ٩٢/٦/٢٦ وعجبت أشد العجب لهذه الحرب المستعره التى يضرم أوارها الأستاذ نافع ولهذه المخالطات التى يريد لها أن تنطلى على الجماهير. إنه راح يدعو وكأنه منذر جيش إلى المواجهة الحاسمة والشاملة للقضاء على أبناء الجماعة الإسلامية لتبرير القتل الجماعى الذى يتعرض له الشباب المسلم كل يوم تقريباً فى ديروط وغيرها!!

وأنا أسأل الأستاذ نافع: من الذى رفض الحوار؟!

ألم يطلب الدكتور عمر عبد الرحمن المناظرة العلنية من المفتى ووزير الأوقاف على أن تكون على ملأ؟!

وطلب لجنة محايدة للتحكيم فقوبل ذلك بالرفض.

ألم تطلب منكم الجماعة الإسلامية المناظرة والحوار المتكافىء؟!

وطلبت منكم فى سبيل ذلك حضور قياداتها الموجودين فى السجون، ولم يشترط الافراج عنهم بالطبع ولكن ليحضروا المناظرة ثم يعودوا فكان الرفض كذلك؟! ألم يوجه قادة الجماعة نداء من داخل السجن إلى وزير الأوقاف ومفتى الجمهورية بالاستعداد للمناظرة حتى ولو من خلف الأسوار؟! وتحت الحراسات فتهرب المفتى ووزير الأوقاف؟! ألم تعقد الجماعة المناظرات مع المفتى ووزير الأوقاف وكان ذلك فى المنيا بينهم وبين الشيخ صفوت والشيخ على عبد الفتاح رحمه الله حتى إن المفتى اعترف بعجزه وقال عن الشيخ على رحمه الله، لقد حاز ابنى اعجاب الناس وكذلك في أسيوط بينهم وبين الشيخ عبد الاخر حماد ود. أحمد عبده ولما عجزا قال وزير الأوقاف بصوت يحمل فى طياته التهديد والوعيد: الدولة هى الدولة والنظام هو النظام والحاكم هو الحاكم وأنا خايف عليكم، وكذا فى مسجد ادم وما هو منكم ببعيد ولله الحمد فإن هذه المناظرات مسجلة على فيديو وكاسيت لو أردت يا استاذ نافع أن تنظر إليها.

ثم رحتم بعد ذلك تعرضون هذه الندوات فى صورة هزلية من مجموعة من السذج الذين لا يمتون للجماعة بصلة.

فمن بعد ذلك يا استاذ نافع الذى رفض الحوار؟! ثم رحت بعد ذلك تقول: هل نتحاور مع من يطلق علينا الرصاص؟!

هل نفتح صدورنا لرصاصاتهم ونحن مستغرقون فى الرد على أضاليلهم...؟!

وأنا أستحلفك بالله:

من الذى بدأ الرصاص؟! فمنذ عام ١٩٨٧ وفى عهد زكى بدر، كم من شباب سقط على أعتاب المساجد؟!

مروراً بشعبان راشد وسيد الدين ومحمد الاسوانى ومحمد قطب، هل شهر هؤلاء السلاح في وجه الشرطة؟!

أم كانت الشرطة تواجه الكلمة بالرصاص!!

قرابة ٤٠ شاباً سقطوا فى عهد زكى بدر لمجرد أنهم كانوا يدعون إلى الله ثم جاء الوزير الحالى ليقتل فى أسبوع واحد ما قتله زكى بدر في أربع سنين حتى وصل عدد القتلى فى عهد عبد الحليم موسى إلى أكثر من مائة قتيل من أبناء الجماعة الإسلامية فقط وعلى رأسهم د. علاء محيى الدين الذى قتل غيلة وغدراً فى وضح النهار.

واعترف ضباط أمن الدولة للدكتور أحمد عبده بلاظوغلى بأنهم هم الذين قتلوه وسيقتلون كذلك أحمد عبده وصفوت عبد الغنى وكل القيادات، فلماذا لم تنتفض يا أستاذ نافع هذه الانتفاضة فى وجه ذلك الإرهاب؟!

أم أن دماءنا لا وزن لها عندكم!!

ثم رحت تقول إن فرج فودة كان يحاور.. أى حوار هذا الذى كان يحاوره فودة؟! إن فودة لم يحاور بل حارب!! نعم حارب القران والانجيل وإن شئت فاقرأ كتابه «قبل السقوط».. لقد حارب كل مبدأ أو قيمة أو عرف!!

واستهزأ بالشريعة وبكل ملتزم بالدين!!

هذا فى الوقت الذى لم تتح فيه أى فرصة للرد عليه، ثم كانت الطامة حينما دعا صراحة للتصفية الجسدية لابناء الحركة الإسلامية، وصفقتم له على ذلك!!

أستاذ نافع استحلفك بالله: ألم تصل إليك رسالة من الجماعة الإسلامية يداً بيد تناشدك فيها أن تناشد أنت الدولة أن ترفع يدها عن المعتقلين الذين قضوا ثلاث سنوات رهن الاعتقال؟!

فإن قلت نعم فلم لم تطالب بذلك؟

وإن قلت لا لم تصلنى رسالة.. فها هى الرسالة أكتبها إليك.. ثم أقمت الدنيا ولم تقعدها يا أستاذ نافع على ما حدث لدورية مأمور ديروط ونسيت أن الشرطة قتلت قبل الاضحى يوم ٩٢/٥/٤ على عبد التواب فى ديروط، ويوم ٦/١ مختار سليمان فى مسارة ويوم ٦/٣ اثنين فى المعابرة، ثم جاء هذا المأمور الذى قيل أنه جاء لقتلنا فى ديروط فقتل طفلاً فى قرية بنى يحيى وهو يصلى الظهر بحجة أن فى المسجد متطرفين!! حدث كل هذا ولم يسمع منك رد أو استنكار لهذه التجاوزات ثم كانت الضربة

القاصمة حينما توجه مأمور ديروط يوم الجمعة ٦/١٩ ليقتل الشيخ عرفه درويش وهو يخطب الجمعة من شباك المسجد برصاصة واحدة فى رأسه!! هل عرفت هذه الحقيقة؟! إن عرفة لم يكن يتظاهر ولم يكن بيده بندقية بل كان يدعو إلى الله فقابلوا الكلمة بالرصاص.. لقد صبر الناس على قتل خمسة قبل عرفه أفتريد أن يسكت الناس على قتل رموزهم؟!

إن عرفة هذا كان محبوباً حتى من المسيحيين.

إن عرفه لم يترك بيتاً فى صنبو إلا وواساه.

ولم يترك مظلوماً إلا ووقف معه مسلما كان أو مسيحياً.

ولم يترك فقيراً إلا ومد له يد العون.

أعرفت لماذا ثار الناس لمقتل عرفه؟!

أم ماذا كنت تنتظر بعد قتله؟! أتريدنا أن نقتل صبراً ثم نصفق لكم؟!!! أم أننا مواطنون من الدرجة الثالثة: نقتل ولا يلتفت إلينا أحد؟!

أستاذ نافع:

اعلم إنك ستقف بين يدى الله حتماً ويسألك عن هذا الكلام ويومها لن تستطيع الرد. ولن تكون معك جريدتك.

ثم إن الله من ورائك محيط، يعلم خائنة عينك وما يخفى صدرك، فإذا تحدثت فاذكر الحق وإن كان ضدك، وإن كان الحق لم تكره:

«ولا يجرمنكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب التقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون».

خالد سعد مالك

أمير الجماعة الإسلامية بديروط



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب المصرى ناقش التعديلات التشريعية لمكافحة الارهاب

صفوت عبد الغنى يهدد بتصعيد العنف فى مصر

□ القاهرة - خاص:

وجه المتهم الثانى فى قضية اغتيال رفعت المحجوب تهديدات جديدة باستخدام مزيد من العنف فى مصر ردا على ما أسماه بعنف وزارة الداخلية ضد الجماعات الدينية المتطرفة، وعلى التعديلات التشريعية الجديدة التى يناقشها مجلس الشعب المصرى اليوم ولم يستثن صفوت عبد الغنى الذى يتردد أنه ينازع الدكتور عمر عبد الرحمن رئاسة الجماعة الإسلامية الجهادية مؤخرا، مسئولا مصريا واحدا من تهديداته. وجاءت هذه التهديدات ضمن خطبة ألقاها المتهم قبل بدء جلسة محاكمته أستغرقت نصف الساعة ويعكف الخبراء على تحليلها لمعرفة مدى جدية هذه التهديدات. وفى الوقت ذاته تواصل أجهزة الأمن المصرية فى أسيوط عمليات تمشيطها للمنطقة بحثا عن أوكار المتطرفين فى ديروط وما حولها. وأعدت أجهزة الأمن المصرية خطة تامينية لنقل المتهم جمال فرغل هريدى قائد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية الجهادية بأسيوط للتحقيق معه حول دوره فى أحداث العنف والقتل التى جرت فى منطقة ديروط. ومن المحتمل أن يتم نقله بطائرة خاصة.

ومن ناحية أخرى يبحث مجلس الشعب المصرى فى جلساته المكثفة اليوم الثلاثاء التعديلات الجديدة لقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وسرية الحسابات فى البنوك، وتعتبر الحكومة المصرية هذه التعديلات ضرورة حيوية لمواجهة الارهاب والتطرف.

وكان بعض النواب قد أبدوا تحفظات على بعض التعديلات أثناء مناقشات مجلس الشورى ونواب مجلس الشعب فى اللجنة التشريعية مثل التعديل الخاص الذى يعطى لمامورى الضبط القضائى سلطات واسعة فى الحبس والتحفظ ونقل سلطات القضاء والنيابة إلى رجال الضبطية القضائية، وأيضا المادة التى تحدد عقوبة لكل من روج بالقول أو الكتابة لافكار معينة لانها تمثل قيدا على الحريات، وهو ما يمثل مخالفة للدستور..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩١

الجماعات الدينية تشن هجوما عنيفا على قانون الارهاب

اسيوط ـ مكتب الوفد :

شنت امس الجماعات الاسلامية في صلاة الجمعة باسيوط . هجوما عنيفا على قانون مكافحة الارهاب . اكدت الجماعات . اعداده خصيصا لمحاربة الاسلام والدعوة الاسلامية . واشاروا الى استغلال قوات الشرطة للقانون الجديد . ضد المواطنين الابرياء . اعلن الاهالى تاييدهم لهجوم الجماعات واشاروا الى تعسف القانون وظلمه للدعوة الاسلامية . وطالب الاهالى . المسئولين عن التشريع . باعادة النظر في القانون . كما واصلت امس قوات الامن حملاتها المكثفة داخل اسيوط بحثا عن العناصر والجماعات المتطرفة الهاربة . اعلن مصدر امنى مسئول . وهمية الاسم الذى جاء بالشبكات المضبوطة مع جمال فرغلى هريدى . واوضح ان التحريات اثبتت عدم وجوده . وقيام بعض الدول المجاورة بتمويل الجماعات . واضاف ان اجهزة الامن بالاشتراك مع اللواء حسن الالفي محافظ اسيوط والقيادات الشعبية برئاسة محمد عبدالمحسن صالح رئيس المجلس المحلى بالمحافظة . توصلوا الى ١٧ اسما من التجار داخل المحافظة . يقومون بامداد الجماعات المتطرفة بالاسلحة . واكد المصدر جلب التجار للاسلحة من السودان وليبيا . واشار المصدر الى تاجيل القبض عليهم حتى العمل بقانون الارهاب الجديد .



المصدر : الحرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ إبريل ١٩٩٢

مؤتمر صحفى للأمراء .. فى امبابة :

نحن الذين نصنع الأحداث.. فلماذا لاتسمعون صوتنا؟!

هذه أسباب المواجهة الدامية فى ديروط.

ليس لدينا قوائم للاغتيالات.. وتهديد عادل امام دعاية مغرضة



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٢

من يرد على هذه الوقائع ؟

أمين الحزب الوطنى وعــدنا بوقف الاستفزازات لكنه لم ينفذ شيـــئا !!

داعبنـــا المفـــتى.. وضحكنـــا معــــه.. لكنــــه لم يقنعنـــا

وزير الأوقاف قال لنـــا : «القرآن كلام نظـــرى» !!



رجال الشرطة منعوا صلاة الجمعة وقتلوا الشيخ عرفه على المنبر..

أسسنا الجناح العسكرى عام ٧٧ لحماية أنفسنا من السادات

الحكومة لاتطبق الشرع إلا فى الزواج والطلاق والميراث

تابع المؤتمر : **حاتم هلال**

عقد أمراء .. ونواب أمراء .. الجماعات مؤتمرا صحفيا فى امبابة .. تحدثوا فيه عن وقائع .. وأشخاص .. ومعلومات .. وأفكار .. وطرحوا فيه تصورات كثيرة تستحق التوقف عندها .. والرد عليها .. فى إطار الحوار الكبير الذى بدأته «حريتى» مع كل الاطراف .. واستطاعت به أن تكتسب «مصداقية» عند الجميع .. لانها أدركت أن «الجدية» و«الاخلاص» هما الوسيلة الفعالة للاقتراب من هذا المعترك .

لقد سجلنا منذ البداية أن دافعنا الاول والاخير من الحوار هو حرصنا الشديد على شباب مصر .. ودعونا الله سبحانه وتعالى أن نصل - معا - إلى لغة مشتركة للتفاهم نستطيع من خلالها أن نحقن الدماء ، ونسكت طلقات الرصاص التى نفاجأ بها بين لحظة وأخرى .. خاصة بعد أن أثبتت التجارب أن العنف لايغير فكرا ، ولايحسم قضية .

فى امبابة .. بدأت وقائع المؤتمر الصحفى بكلمة من يحيى على نائب أمير أسيوط قال فيها : إن الجماعة ترحب بالحوار الفكرى ، وترفض العنف بكل أشكاله .. لكننا لاحظنا أننا الطرف الغالب



المصدر : حريتى

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دائما .. ففى أحداث ديروط الكل تكلم .. وجميع الاطراف قالت ما عندها إلا الجماعات .

جذور المشكلة

قال ان بداية النزاع فى ديروط يعود الى بيع منزل فى منشية ناصر يمتلكه مرزوق عبد الله حنا الذى كان قد اتفق مع جاره صلاح عبد الوارث على أن يبيع له هذا المنزل مقابل ٣٥٠٠ جنيه ، وفى محاولة من جانب صاحب المنزل لرفع ثمنه قام بعرضه مرة ثانية على ناصر عبد العظيم عبد السيد « طبيب بيطرى » ليبيعه له « صوريا » مقابل ٥٠٠٠ جنيه .. ودب الخلاف حول من الاحق بشراء المنزل فذهب الجميع الى جمال فرغلى هريدى « الذى قبض عليه مؤخرا » لحل المشكلة والذى قام بدوره وفى وجود كل من مخيمر زكى عبد الجابر ومحمد محمود بالحكم بان الذى يستحق المنزل هو صلاح عبد الوارث لاعتبار الشفعة ، وأنه المشترى الاول ، علاوة على أنه مصاب بالشلل ومسكنه ضيق .. واتفق الجميع على ذلك ، على أن يقوم خبير بتقدير سعر المنزل ، وفعلا قدره محمد على عبد السميع بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، فقام صلاح بدفع المبلغ لناصر عبد العظيم الطبيب البيطرى حسب طلب مرزوق على أن يدفع الاخير ٥٠٠ جنيه لناصر بقية حقه .

ثم طلب مرزوق من جمال هريدى أن يدفع الـ ٥٠٠ جنيه « كسلف » على أن يردها له فى موعد اتفقوا عليه أمام الجميع .

ولكن كانت هناك وشاية من بعض أقارب مرزوق فاصطحبوه الى العميد أحمد شحاتة رئيس الامن المركزى لديروط والقوصية الذى قال لهم لاتدفعوا المبلغ ، وجاء الموعد المحدد للسداد فضربوا موعدا اخر ثم ثالث ، وفى اخر موعد ذهب اليهم بعض الاخوة للمطالبة فحدثت مشادة قاموا على أثرها بقتل اثنين من الجماعة هما سجيع سنوسى ومحمد أحمد محمود واصابة ثالث .

فى هذه الاثناء حضر العميد أحمد شحاتة الذى أخذ يطلق النار بكثافة مما أدى الى قتل أمجد منير واصابة والده الذى كان يقف فى الشارع ، بعد ذلك قام الامن بجمع السلاح المرخص من أعضاء الجماعة وحرق منزل جمال فرغلى هريدى وطرد أسرته .

فى يوم ٩٢/٤/١٤ قام أهالى القتلى من المسلمين بقتل بدر عبد الله مسعود ثأرا لقتلاهم .. على أثر ذلك خرج النصارى من بيوتهم وأخذوا يطلقون النار على المسلمين ومنعوهم من الذهاب الى حقولهم ، ومن يخالف ذلك يطلقون عليه النار كما حدث مع هريدى فرغلى هريدى شقيق جمال .

كل هذا أوغر صدور المسلمين مما دفعهم الى الانتقام ، ففى يوم ٩٢/٥/٤ قام المسلمون بقتل ثلاثة من النصارى فردوا بقتل محمد لطفى محفوظ ، وخرج النصارى بأسلحتهم الالية على المسلمين وحدث تبادل لاطلاق النار مما أسفر عن سقوط عدد من النصارى .. وهذا هو ما حدث بالضبط .

وفى رده على سؤال الاتاوات التى كان يفرضها جمال فرغلى هريدى المفصول من عمله والمتهم بقتل الدكتور صبحى الذى لم يوافق على منحه أجازة مرضية قال نائب الامير :

من يتحدث عن الاتاوات نريد منه أن يأتى بدليل واحد على صحة ما يقول .. أما حقيقة فصله من عمله فترجع الى أن الامن يتربص به أثناء ذهابه للعمل لاعتقاله ، وقد قاموا باطلاق النار عليه فى طريقه لعمله يوم ٩١/٥/٥ مما أدى الى اصابته فى يده اليسرى وأصبح بين خيارين إما أن يذهب الى العمل ويعتقل أو لايذهب ، وآثر الامتناع عن العمل خاصة وأن حالته المادية ميسورة حيث أن والده يمتلك عددا من الافدنة ويعمل تاجرا أما حقيقة قتل الدكتور صبحى فتعود الى أنه كان يعاون



المصدر : .... حريتي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٩ يونيو ١٩٩٢ ....

النصارى فى منشية ناصر ويأتى لهم فى سيارته الملاكى بالاسلحة والذخيرة على مرأى ومسمع من الجميع ولما اندلعت شرارة الاحداث فى منشية ناصر انقض عليه المسلمون وقتلوه أثناء ذهابه للنصارى ، وجمال هريدى مصاب بانفصال شبكي أثناء اعتقاله داخل سجن الاستقبال وقد أجريت له عملية جراحية بالمستشفى الجامعى بأسيوط ويحمل تقريرا طبيا بموجبه يحق له الحصول على الاجازات المرضية لكن الدكتور صبحى لم يكن من أعضاء اللجنة الطبية المختصة بمنح الاجازات حيث أنه يعمل بالمركز وليس المحافظة التى تخرج منها الاجازات المرضية .

وفى تعليقه عن دور القيادة الشعبية بأسيوط قال يحيى على : أخيرا بعد كل هذه الاحداث تحركت القيادات الشعبية فتم عقد لقاء بين محمد عبد المحسن صالح أمين الحزب الوطنى بالمحافظة وعلاء رجب أمير الجماعة بأسيوط ، وتم الاتفاق على ضرورة المصالحة ووقف الممارسات الامنية والاستفزازات من جانب النصارى ، ووعد أمين الحزب الوطنى بذلك ولكن لم ينفذ شيئا ، وتم القبض على علاء رجب ووضع فى السجن رهن الاعتقال وقتل على عبد التواب عبد الرازق كما ورد ذلك فى جريدة الاهرام بتاريخ ٩٢/٥/٨ .

وفى يوم الاثنين ٩٢/٦/١٥ توجه مأمور ديروط على رأس قوة الى قرية بنى يحيى حيث أطلق الرصاص على المصلين بمسجد « النور » فقتل طفلا لايتجاوز الثانية عشرة من عمره بحجة أن فى المسجد متطرفين . هذا بالاضافة الى منع الندوات وصلاة الجمعة وتم أيضا منع صلاة عيد الاضحى بديروط وقراها مع المطاردة المستمرة لاعضاء الجماعات .

ليت الامر وقف عند هذا الحد بل توجهت قوات الامن ومعهم مأمور ديروط يوم الجمعة ٩٢/٦/١٩ الى مسجد الرضوان « بصنبو » حيث نما الى علمهم أن الشيخ عرفه محمود يخطب الجمعة بالمسجد فقام المأمور باطلاق الرصاص على الشيخ عرفه وهو على المنبر فأرداه قتيلا كما قتل معه أيضا هانى اسماعيل قطب كما ورد ذلك فى جريدة الاهرام فى ٩٢/٦/٢١ ، وكان المأمور قد أصاب طفلين فى نفس اليوم ، مما أثار حفيظة الناس الذين ضاقوا بالممارسات الامنية طوال خمسين يوما فثاروا وأحدثوا بعض التلفيات فى بعض منازل النصارى الذين عرفوا بمساعدتهم الامن طوال فترة الحصار المضروب على القرية وقاموا كذلك بالتصدى للمأمور وأطلقوا عليه الرصاص فأصيب هو وبعض أفراد دوريته ومات أحدهم .. ومازال الوضع متوترا حتى الان .

ورغم أن المؤتمر كان خاصاً بقضية ديروط الاخيرة وأحداثها إلا أننى استطلعت رأى أمير إمبابة ونائب أمير أسيوط حول موقف الجماعات من بعض القضايا :

● سألت محمد عبد الجيد أمير إمبابة : قلتم فى حديثكم السابق معى أن مطلبكم حوار على الملأ مع علماء الازهر والاوقاف وقد عرضت الامر على الدكتور محمد على محجوب وعلى العلماء فوافقوا على الحوار الذى تريدونه فى أى وقت وفى أى مكان فما تعليقكم ؟

● ● ونحن من جانبنا نرحب بالحوار ولا نرفضه ولكن بشرط أن يكون غير خاضع للسيطرة الامنية من حيث تحديد المكان أو إعطاء الفرصة فى الحديث لطرف أكثر من الاخر .. وقد حدث أن حضرنا ندوتين فى المنيا وأسيوط وكان متواجداً كل من وزير الاوقاف ومفتى الجمهورية .

● لماذا إذن تقاطعون لقاءات قوافل التوعية وهى غير خاضعة للسيطرة الامنية ؟

● ● لان معنى حضورى هذه اللقاءات أننى أضفى عليها الشرعية ، والقاعدة الشرعية تقول : « إذا لم تستطع أن تزيل المنكر .. فزل أنت عن المنكر » ونحن كجماعات نعتبر هذه اللقاءات التى تعقدها وزارة الاوقاف منكراً !

● لماذا ؟

● ● لانها تزين للحكومة وتضفى الشرعية عليها .

الحكومة لم تتغير

● من دقائق قلت أنكم حضرتم ندوات المنيا وأسيوط هل كانت الحكومة شرعية فى هذا الوقت والان غير شرعية والحكومة هى هى ؟!

● ● قبلنا الحضور فى المنيا وأسيوط لانهم ضربوا على وتر الحوار وقالوا أن الجماعة ترفض الحوار وتنتهج أسلوب العنف فأثبتنا لهم أننا لا نرفض الحوار

ونحن حوار الفكر لا مجال فيه للامن وفعلا حضرنا على هذا الاساس .

● ماذا تم في هذا اللقاء ؟

● ● طرحت قضايا الخلاف مع الدولة .. وهى قضايا شرعية تريد الدولة أن توارى عنها التراب .

● مثـل مـاذا ؟

● ● مثل قضية الحاكمية .. طبعا نحن ملتزمون بالقرآن والسنة . والقرآن الكريم يقول : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .. وهذه القضية معروفة عند العلماء ومطروحة منذ زمن وهى قضية تتبناها الجماعات ومن أجلها خاضت أحداث ١٩٨١ وقتلت السادات ، وألف د. عمر عبد الرحمن كتابا إسمه « أصناف الحكام وأحكامهم » وفيه يعالــج هذه القضية .

● أنتم الذين قتلتم السادات أم الجهاد ؟!

● ● الجماعات هى المسئولة عن مقتل السادات ولكن الدولة هى التى أسمت القضية باسم تنظيم الجهاد مثلما سمت قضية حسن أبو باشا الناجون من النار في حين أنهم لم يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم .

● وما هى القضية الثانية ؟

● ● تغيير المنكر باليد لاحاد الرعية ، هذه القضية طرحناها على علماء السلطة وتوصلنا إلى أن المفتى عجز عن الرد عندما أثبتنا له بالادلة الشرعية جواز تغيير المنكر باليد لاحاد الرعية وذلك عندما قام الشيخ عبد الاخر حماد من الجماعة وقال له يا فضيلة المفتى إن النبى صلى الله عليه وسلم وهو الحاكم الاعلى قال : « من رأى منكم منكرا فليغيره » وهو هنا يكلم الرعية التى أمامه . ومن هنا من صيغة العموم فمن رأى منكم يا معشر الرعية منكرا فليغيره بيده ثم بعد ذلك مراحل التغيير المرتبة فى الشريعة . وعندما لم يجد المفتى ردا شرعيا وعجز قام وأمسك منديلا ورقيا وقال « أنا فى يدى منـديل من الحرير . هل أحد منكم يستطيع أن يأخذ منى هذا المنديل « بالعافية » ويغيره منى « بالعافية » وأنا معى المحافظ ومدير الامن » طبعا هذا ليس ردا شرعيا لان الرد الشرعي يقول أن القرآن قال كذا وحديث الرسول كذا وعلماء السلف الصالح فسروا هذا الحديث بهذا الشكل ـ ومع ذلك قام أحد الاخوة وداعب المفتى وأخذ المنديل منه . وضحكنا معه .. لكننا لم نقتنع برأيه .

وفى هذا اللقاء تكلم الدكتور محمد علي محجوب عن قضية الربا وقال أن الدولة مضطرة إلى أن تتعامل بالربا وعندما تكلم معه أحد الاخوة وقال له يا فضيلة الوزير

● إنصات شديد لفكر « المتطرفين » ●

إن الله تعالى يقول : « لو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركـات من السماء والارض » .. فنظر إليه الوزير وقال إجلس يا بنى هذا الكلام كلام نظرى لا محل له من الواقع ـ وعلى فكرة هذه الحوارات مسجلة عندنا على شرائط كاسيت وفيديو أيضاً .

منافذ شرعية

ثم تدخل صابر محمد .. أحد الاعضاء فقال : نريد أن يسمح للجماعات بأن تمارس نشاطها للدعوة فى أمن وأمان كما يمارس غيرهم ، فنحن لا نطلب أكثر من منافذ شرعية للتعبير ، فلا أحد ينكر أننا متواجدون على الساحة ولنا ثقل جماهيرى ومعروف أن الجماعات هى صانعة الاحداث فى مصر فلماذا لا يسمع لها صوت ، نحن لا نستطيع أن نوصل رأينا للناس .

● لماذا لا تنضمون لحزب من الاحزاب وتمارسون نشاطكم بشرعية ؟

● ● أنا لا أتنازل عن مبدئى الاسلامى مقابل مكسب معين ، لان الدخول في حزب مكسب لى ، فالغاية لا تبرر الوسيلة عندى فلا بد أن تكون الوسيلة شرعية كما أن الغاية شرعية .. غايتي هى الشريعة فهل يصلح أن أقيم الشريعة مقابل أن أعترف بالديمقراطية ؟! طبعاً الجماعات ترفض هذا لان الاعتراف بالديمقراطية كفر !!

● لمــاذا ؟

● ● لان الديمقراطية هى حكم الشعب بالشعب ، هذا فى المعنى الاساسى لهــا وليس الذى يردد من أنها تعنى السمــاح بتعدد الاحزاب .. ومعنى الشعب يحكم إذن الله تعالى لا حكم له وهذا يناقض أصول الاسلام ، فكيــف أتنــازل عن منهجــى وشريعتى مقابل أن أقبل الانضمام إلى حزب ما .

● من السهولة أن أزاوج بين الديمقراطية والشريعة ، أى أحكم بشكل ديمقراطى فى إطار الشريعة .

● ● لا يوجد مانع ولكن إذا سمح لى مقابل أن لا أتنازل عن مبدئى كما فعلت الحركة الاسلامية فى الجزائر ، وكما فعل سيدنا يوسف عليه السلام عندما قال للعزيز « اجعلنى على خزائن الارض إنى حفيظ عليم » فدخل يوسف وزارة الملك مع أن العزيز كان كافراً ويوسف نبى الله ولكن مقابل أن يحكم فى هذه الوزارة بما علمه الله عز وجل .

● إذا حكمت هل تسمح بوجود حزب علمانى مثلا ؟!

● ● الاسلام يسمح بحرية الفكر ولكن لا يسمح بحرية الكفر .

● وهل معنى ذلك أن يقتل ؟

● ● لا يقتل إلا بعد قيام الحجة الشرعية عليه .

● لماذا أنتم الذين تقيمون الحجة ؟

● ● لاننا مؤهلون شرعياً .

● أنا لا أرى أنك مؤهل شرعياً ؟

● ● لماذا ؟.. طيب يوجد علماء ومنهم الدكتور عمر عبد الرحمن وهو أستاذ ومعترف به من قبل الازهر .

● واضح أنكم تعلنون بشكل صريح أنكم تنتهجون العنف أو على الاقل مبادلة العنف بالعنف ؟

● ● أقول مثلما قال الشاعر :

إذا لم تكن إلا الأسنة مركبا
فلا يسع المضطر إلا ركوبها

● متى بدأت الجماعات والجناح العسكرى على وجه الخصوص .

● ● يجيب يحيى على نائب أمير أسيوط : الجماعة أنشئت عام ١٩٧١ على يد الشيخ صلاح هاشم فى كلية الهندسة جامعة أسيوط ، بعد ذلك انضم إليها كثير من العلماء من بينهم د. عمر عبد الرحمن ، والجناح العسكرى بدأ تشكيله فى صيف ١٩٧٧ عندما أحست الجماعات بأن السادات يريد توجيه ضربة للحركة الاسلامية وللجماعة على الاخص ، لان تيار الجماعة كان فى تصاعد ، وبدأت الفكرة فى الجناح العسكرى فى محافظة قنا وفى مركز « البلينة » بلد الشيخ على الشريف ، وظل حتى عام ١٩٧٩ عندما قامت أحداث « السور » وحدثت مشاكل بيننا وبين الاخوان على تصور كل منا للحل ، فالاخوان قالوا نحن لا نريد مشاكل وكفانا سجوناً ومعتقلات ، وأخذوا بعض أعضاء الجماعة الذين اقتنعوا برأيهم مثل عصام العريان وحلمى الجزار ، وبعد ذلك وسطت الاخوان الشيخ المحلاوى والشيخ صلاح أبو إسماعيل وحافظ سلامة للم الشمل ونبذ الفرقة ، وكان ذلك فى مؤتمر فى مسجد « النور » بالعباسية ، وفى هذا المؤتمر تقابل الشيخ كرم زهدى مع محمد عبد السلام فرج ، ومحمد عبد السلام كلف مجموعة من مجموعات صالح سرية ـ صاحب أحداث الكلية الفنية العسكرية ـ لم يتم القبض عليه ، وعندما رأى محمد عبد السلام الخلاف بين الجماعة والاخوان قال لكرم زهدى أنا على استعداد أن أعمل معكم وبدأ العمل تحت مظلة الجماعات ـ وهذا الكلام على لسان الشيخ كرم زهدى المحكوم عليه بـ ٢٥ سنة فى قضية السادات ـ وبدأ محمد عبد السلام يعمل عضواً فى مجلس شورى الجماعة ، وبدأ التدريب المنتظم للجناح العسكرى فى الصعيد وبدأ الاعضاء يذهبون من القاهرة للتدريب فى الصعيد والعكس .. حتى وصلنا إلى أحداث السادات واقتحام مديرية الامن فى أسيوط وهنا أدخلت الحكومة الجماعات تحت اسم تنظيم الجهاد .

● من أفتى بقتل فرج فودة ؟

● ● الدكتور عمر عبد الرحمن .

● هل بعث لكم بهذه الفتوى من نيويورك ؟

● ● هذه فتوى قديمة ، فقد أفتى بردة فرج فودة قبل أن يسافر بسنوات .وعلماء الازهر أفتوا بردته وكذلك شيخ الازهر .

● بالنسبة للدكتور رفعت المحجوب من قتله ؟

● ● الجماعات .

● هل كان المقصود هو الدكتور المحجوب ؟

● ● الذى قاله إخواننا أنهم كانوا يقصدون وزير الداخلية ولكن لا مانع من رفعت المحجوب لانه على رأس برلمان الكفر !

● أنتم تعتبرون مجلس الشعب مجلس كفر ؟

● ● نعم هو كذلك .

● لماذا ؟

● ● لانه يشرع بغير ما أنزل الله ، وهذا هو حكم الاسلام ونحن لا نصدر أحكاماً من عندنا بل من القرآن والسنة ، وأتحدى أن يأتى أى إنسان بنص قرآنى يبيح التشريع بغير ما أنزل الله ، والله تعالى يقول : « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ينزل به الله » .. ويقول تعالى : « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ، وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيداً ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ، ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً ، أولئك الذين يعلم الله ما فى قلوبهم ، فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغاً » .. هذه هى نصوص الشريعة .

● ما هى أفضل النظم فى رأيك التى تطبق الشريعة ؟

● ● ما نعرفه أن النظام السودانى يطبق الشريعة كاملة .

● وإيران ؟

● ● إيران لا تطبقها كاملة .

● لماذا ؟

● ● لانها تقوم على الاصل الشيعى المناقض لاهل السنة ولكن نحن لا نكفر المذهب الاثنى عشرى الذى يحكم فى إيران .

● ما مدى تعاون الجماعة مع السودان ؟

● ● لا أعرف مدى التعاون مع السودان .

● هناك أخبار تؤكد أن هناك معسكرات يتدرب فيها أعضاء الجماعة بالسودان .

● ● هذه إشاعات مغرضة وكلام غير صحيح .

● د. عمر عبد الرحمن فى أمريكا الان فكيف يتصل بكم وهل هناك من ينوب عنه ؟

● ● طبعاً يتم الاتصال ولكن على المستوى القيادى وأنا كتيبة تحتية

لا أعرف ، ولا أعرف من ينوب عنه إنما أعرف المسئول عنى فقط .

● إذن هناك خلايا تنظيمية ؟

● ● بلا شك تنظيم هيكلى ممتد يوجد به مسئول ومسئول أعلى وهكذا فنحن لسنا عشوائيين .

● لكن هذا أسلوب شيوعى .. مسألة الخلية العنقودية وأنه لا أحد يعرف الاخر وهكذا ؟

● ● هذا أسلوب إسلامى قبل أن يكون شيوعياً ، وقد طبقه الرسول صلى الله عليه وسلم فكان إذا جاءه وفد من الوفود يدخل الاسلام أمر عليه ثم ربطه بنفسه .

● هل لديكم قوائم بالاغتيالات ؟

● ● هذا غير صحيح على الاطلاق وهذه دعايات مغرضة للنيل من الاسلام وضرب الجماعات .. وأكرر أننا لا نعد لقتل الفكر انما لا نقتل الا الكفر . وانطلاقنا فى كل هذا من الشرع الذى نرجع إليه .

● أنتم متهمون بتهديد عادل إمام بالاغتيال فما رأيك ؟

● ● هذه مزايدة لا أكثر ولا أقل ، وضجة إعلامية لزيادة الاضواء عليه ونحن لا نقتل فكراً .

● سمعنا أن نجيب محفوظ صدرت فتوى منكم بردته فهل هذا صحيح ؟

● ● نعم صدرت فتوى بأنه مرتد بسبب روايته أولاد حارتنا .. حتى أن شيخ الازهر أفتى بذلك

● نجيب محفوظ أعلن أنه رجع عن كلامه الذى قاله فى أولاد حارتنا .

● ● الفتوى ليست فرماناً ولكن حكم شرعى ، وطالما رجع وتاب فلا شىء عليه .

● هل قمتم بأى عمليات ضد اليهود ؟

● ● ومن قام بعملية الاوتوبيس الاسرائيلى الذى كان يضم ٦٧ اسرائيليا فى بداية عهد عبد الحليم موسى وذلك بقيادة ياسر عبد الحكيم ومحمد صلاح ومحمد عبد الفتاح وكلهم والحمد لله كانوا من الجماعات .. ويكفى أن الجماعة قتلت كاهانا .

● سيد نصير المتهم بقتل كاهانا أعلن أكثر من مرة أنه لا ينتمى لاى جماعة دينية بل أنه كان غير ملتزم وهو فى بورسعيد ولم يلتزم إلا قبل ٣ سنوات فقط من الحادث .

● هل صحيح ان الجماعات تعيش منغلقة على نفسها ولا تتزوج إلا من بعضها ؟

● ● هذه إشاعات ترددها الدولة ولا أساس لها من الصحة فالجماعة ليست منغلقة على نفسها .. وتتعامل بالتجارة مع المسلمين وغير المسلمين من الاقباط . وطبعا تتزوج من داخل أبنائها ، من تعارف بعضهم على بعض أو من خارج أبنائها فى أى منطقة .. المهم الالتزام .

● هل هذا يتم على يد المأزون الشرعى المعين من قبل الحكومة ؟

● ● طبعاً .. والقانون المصرى لا يطبق الشرع إلا فى الزواج والطلاق والميراث فقط .

● وماذا عن وضع السياحة فى جماعتكم ؟

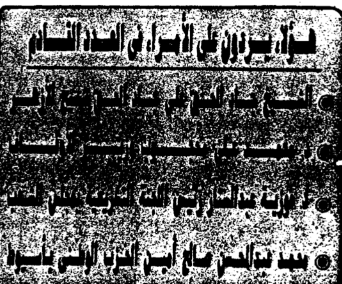
● ● الرسول صلى الله عليه وسلم يقول « سياحة أمتى الجهاد فى سبيل الله » وهذا حديث صحيح ، فنحن لا نسمح على الشواطىء بين النساء .

● لكن زيارة الاهرام والمعابد هل فيها شىء ؟

● ● كلها من التماثيل المجسمة والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « يا على يا على لا تدع صنما إلا حطمته » .

● إذن فلنحطم الهرم ؟

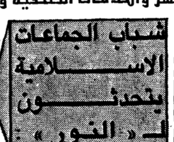
● ● لم أقل هذا وكلامى واضح تماما .





المصدر : النـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢



لن يرهبنا قانون الارهاب لأن شعارنا « النصر أو الشهادة » !

تحقيق :
عبدالرشيد أحمد

فى حوار صريح ومفتوح مع شباب الجماعات الاسلاميةحول قانون الارهاب الذى وافق عليه مجلس الشعب مؤخرا :

اوضح الشباب ان هذا القانون ليس حلا للخلاف مع الحكومة وانه سوف يعمق الخلافات ويرفع درجة العنف مع الداخلية .

وقالوا ان قانون الارهاب تم تطبيق مثله فى اوربا ولم يقض على عصابات المافيا او الجيش السرى الايرلندى .

فهو لم يقض بالطبع على الاتجاه الاسلامي الذى يعرف ان الاسلام لن يتم تطبيقه دون تضحيات .

والنور التقت مع شباب الجماعة الاسلامية فى ديروط - واسيوط وملوى والمنيا وبعض قرى الصعيد للتعرف على ارائهم حول هذا القانون

يقول الدكتور مصطفى توفيق مدير مركز الابحاث بالقوصية باسيوط : مايحدث فى الصعيد ليس إلا نتيجة إصرار الحكومة على عدم تطبيق الشريعة الاسلامية والشباب شباب مؤمن متمسك بدينه يطالب بحكم الله وهو يعلم ان هذا سوف يكلفه الكثير من تضحيات فعلى الحكومة التى تخصصت فى سن القوانين ان تفكر يوما فى تطبيق قانون السماء حلا لجميع المشكلات

ويتساءل الدكتور مصطفى « لماذا لاتسمح الدولة بإنشاء احزاب دينية لكى يستطيع الشباب ان يعبر عن رايه دون عنف .. كما يحدث ذلك فى اوربا وإسرائيل ام اننا نقلد اوربا فقط فى تنظيم النسل وسن قانون الارهاب فيا حكومة مصر كفاكم قوانين كفاكم ظلم للعباد والشباب .

ويتساءل الدكتور بشير امير الجماعة الاسلامية بملوى ماذا صنعت اوربا بقانون الارهاب هل قضت على عصابات المافيا . هل قضت على الذين ينادون بالحرية .

فإذا كانت عصابات المافيا صمدت امام القانون الا نصمد نحن اصحاب العقيدة الاسلامية الا يصمد الشباب المسلم الذى آمن بفكره ومستعد للتضحية .

ماذا يفعل قانون الارهاب مع شباب شعاره وهدفه النصر او الشهادة فيا حكومة مصر سنى من القوانين ما شئتى ويا مجلس الشعب افعل ما شئت قد كفرنا بك وبدت بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا حتى تؤمنوا بقانون الله وحده ..

(إرهاب الحكومة)

يقول الشيخ عمر البحيرى : الفتنة التى حدثت من صنع الحكومة لكى تجد ذريعة لضرب الشباب المسلم فلا يوجد بيننا إرهابيون وهذا الارهاب الذى يتحدث عنه كتاب والاقلام ماجورة هو إرهاب من صنع الحكومة فنحن شباب يطالب بتطبيق الشريعة فعلاج قضيتنا ليس قانون الارهاب ولكن قانون رب الارباب وإذا ارادت الحكومة حلا حقا فليسارعوا إلى الحكم الاسلامي فالسعودية التى تطبق الشريعة ليس فيها قانونا للارهاب .. لماذا تصر الحكومة على موقفها الباطل الذى يؤدى إلى مزيد من المواجهات والصراعات بين الشباب والقول للحكومة .. احذروا انكم تحاربون الله والشباب والمجتمع .

(إنفجار البركان)

ويقول علاء حسن - بجامعة اسيوط : قانون الارهاب سيعجل بإنفجار البركان الاسلامي خاصة والشعب الذى يعانى من الكبت والمصاعب بصفة عامة .

ونحن لا نرفض قانون الارهاب فحسب بل نرفض كل القوانين المعادية للاسلام والتى ما انزل الله بها من سلطان .

وكل مسلم شارك فى صياغة قانون غير قانون الاسلام فهو اثم وكل كاتب خط قلمه لصالح قانون الارهاب فهو يخط لنفسه طريقا إلى جهنم . وكل عالم اعطى شرعية لهذا القانون فليأذن بحرب من الله ورسوله والشباب المسلم الذى يحمل راية الاسلام ولم يتراجع ابدا مهما كانت النتائج والمؤشرات وعلى الداخلية ان تعلم جيدا انها هى التى بدات بالارهاب وهى حاملة لراية الارهاب ولا ينفعها قانون الارهاب

بينما يقول الشيخ حسين طه الحل لواد بذور الفتنة ان يطالب النصارى والمسلمون بتطبيق الشريعة الاسلامية / معاملات وحدود والقران يكفل للنصارى حرية ممارسة شعائرهم ان شعوب العالم الحر تندد وترفض هذه القوانين التى تكمم افواه الشرفاء .

إن السواد الاعظم لشعب مصر الحرة الاسلامية ترفض قانون الارهاب .

(الارهاب الحقيقى)

ويضيف الشيخ حسين قائلا : الارهاب الحقيقى هو إرهاب الحكومة التى فضلت التبعية للغرب على حساب حرية وكرامة المواطن وإن دولة الاسلام قائمة وقادمة إن شاء الله وإن جندنا لهم الغالبون المنتصرون سواء كان قانون الارهاب او الطوارىء او الاشتباه لاننا لا ننتظر من الحكومة ان تقذفنا بالورد او الريحان بل ننتظر المعركة الحاسمة وساعة الصفر التى يفصل الله فيها بين الحق والباطل .

وصدق الله إذ يقول « واما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث فى الارض »

ويؤكد صلاح عتريس من ديروط / الحكومة ومجلس الشعب والداخلية هم صانعو الارهاب وهم اهل الفتنة



المصدر : النـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

وهم الارهابيون قتلوا الشباب ـ شردوا النساء والاطفال والشيوخ .. روعوا الامنين .

زرعوا الفتنة بين الناس . فنحن لا نعادى النصارى ولا ندعو بالعنف ولا نبغي غير الاسلام .

فليس قانون الارهاب هو الذى يحجم دورنا وفكرنا وسوف نقاتل على عقيدتنا بكل قوتنا حتى يحكم الله بامره وهو خير الحاكمين وادعو جميع العلماء إلى الوقوف وقفة رجل واحد ومطالبة الرئيس حسنى مبارك بتطبيق الشريعة الاسلامية فورا ..

كما اطالب المفتى وشيخ الأزهر بتقديم إستقالتهما إحتجاجا على قانون الارهاب وعدم تطبيق الشريعة الاسلامية .

وقد قابلت فى الطريق بملوى فضيلة الشيخ محمود الزعمي مدير الوعظ والارشاد بالمنيا وسالته عن قانون الارهاب فقال :

ولماذا تفكر الدولة فى قوانين غير إسلامية لماذا لم تفكر مثلا فى تطبيق القانون السماوى .

فالله يقول : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض » .

هذا قانون السماء للمفسدين

هل فكرت الحكومة فى هذا وضد من . هل ضد الشباب الذى يطالب بتطبيق الاسلام تطبيقا منهجيا . كل هذه القوانين سوف تكون حجة على واضعيها يوم القيامة .

ويقول احمد سميكة محاضر كمبيوتر بابى قرقاص .

إن قانون الارهاب لن يزيد الاحوال إلا سوءا فليس بالارهاب نعالج الارهاب . والحكومة بسنها لهذا القانون تثبت انها فى موقف الضعيف والذى يتخبطه الشيطان من المس والشباب ماذا يصنع للدفاع عن كرامته إلا بالاساليب التى يعتقد انها شرعية لانه شباب مؤمن بفكر صحيح إما نطبق فكره وإما نتنحى ونعطى الفرصة لهذا الشباب .

يقول الاستاذ/ ايمن صالح عبدالحكيم .. ملوى مدرس تربية رياضية إن الهدف من هذا القانون الذى اقامه النظام ان يحول بين المسلمين ودينهم وهذا ليس بجديد على المسلمين فقد سبقهم اصحاب الأخدود وكذلك حرق إبراهيم عليه السلام ونجاه الله ووضع يوسف عليه السلام فى السجن وسياسة الضرب فى سويداء القلب لم تنفع مع الشباب وعلى الأزهر ان يتصدى لهذه الحكومة

العلاج الناجح

اما قنبلة الحوار ففجرها امير امراء الجماعات الاسلامية ومؤسس الحركة الاسلامية فى الصعيد وهو الشيخ عبدالرحمن عبودة يقول فضيلته : انا مع قانون الارهاب إذا كان المقصود به محاربة من يروعون الامنين . اما الذى حدث فى مجلس الشعب فهو قانون لتكميم افواه الناصحين والمخلصين .

ونقول لمن وافقوا على تمرير هذا القانون ما قاله القائل :

سنوا القوانين التى تبغونها
ولو انها تربو على المليون
لاتبلغون من النتائج منصفا
إلا إذا ابتم لحكم الدين .

والله من ورائكم محيط وما يحيق المكر السيء إلا باهله . وإلى متى تعرض الحكومة عن العلاج الناجح الا وهو تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة حكم الله فى الارض حلا لجميع المشكلات التى تعانى منها بلادنا . « وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون » .

الجماعة الإسلامية فى مصر تقدم الإعانات والكتب والسلع لتجنيد مؤيديها

عمر عبد الرحمن يتخذ القرارات الحساسة من شقته بنيويورك

□ القاهرة - رويتر:

تمثل أنشطة الجماعات الاصولية فى مصر، خاصة ما يرتبط منها بالعنف واستخدام الإرهاب ظاهرة مقلقة بسبب الاتجاه المتزايد لدى هذه الجماعات لاستخدام العنف، خاصة فى سلسلة الحوادث الأخيرة فى محافظة اسيوط اضافة إلى اغتيال المفكر د.فرج فودة.

ورغم الانشطة المتفرقة لهذه الجماعات إلا أن تكثيف هذه الانشطة فى الفترات القليلة الماضية يعنى أن وراءها جماعة «عالية التنظيم» تتولى إدارة عمليات هذه الجماعات.

ذكرت وكالة «رويتر» فى تقرير لها من القاهرة أن المقابلات التى أجرتها مع بعض قادة الاجنحة العسكرية فى هذه الجماعات ودراسة «أدبياتها» والابحاث التى أجراها «أكاديميون مستقلون» تؤكد أن هناك جماعة واحدة رئيسية وراء أغلب الاعمال الإرهابية التى شهدتها مصر مؤخرا وهى «الجماعة الإسلامية».

ويؤكد أحد الملصقات التى تم تعليقها على جدران المنازل فى قرية «صنبو» التى شهدت أعمالا مكثفة لهذه الجماعة ادت إلى مقتل ١٣ مسيحيا أن هدف الجماعة هو «إنشاء الخلافة الإسلامية».

ولا يقتصر دور الجماعة الإسلامية وبقية التنظيمات المشابهة على العنف وإنما يمتد إلى «الخدمات الإجتماعية» حيث تعتمد الجماعة الإسلامية على «شبكة منظمة» تتولى توزيع الأغذية والملابس والأموال بالإضافة إلى برامج التعليم الدينى. وأوردت «رويتر» على لسان أحد العناصر البارزة فى الجماعة «إن النشاط المرتبط بالعنف لا يمثل ٥٪ أو ١٠٪ من أنشطة الجماعة، فى حين تركز وسائل الإعلام وأجهزة الشرطة على هذا الجانب لجعل المواطنين يعتقدون باننا «جماعة عنف» و«تطرف»..».

ويؤكد بعض أعضاء الجماعة أن عناصرها فى مختلف أنحاء مصر تتولى إعداد قوائم بأسماء المواطنين الفقراء لمساعدتهم من خلال إعانات شهرية، وبيع السلع بأسعار الجملة وتقديم الكتب للطلبة مجانا أو بأسعار مخفضة.

وتقوم الجماعة بتوزيع مرتبات شهرية تقدر بحوالى ١٣٠ جنيها «للفرد» على أعضائها بالإضافة إلى إعانات لأسر الأعضاء ممن يقضون عقوبات بالسجن، ويؤكد أعضاء الجماعة أن هذه الأموال يتلقونها من بعض الاغنياء فى الخارج.

ويعترف أعضاء الجماعة بأن «قيادة عامة» تتولى إدارة شئونها إلا أن أغلب أعضائها فى السجون ورغم ذلك فإنهم على اتصال دائم بزملائهم.

ويقول أعضاء الجماعة الإسلامية إن القرارات الحساسة يتم عرضها على الشيخ عمر عبد الرحمن الذى اتهم فى حادث اغتيال الرئيس السادات، ويقيم حاليا بصفة دائمة فى نيويورك منذ عام ١٩٩٠.

وإلى جانب القيادات البارزة يتولى إدارة شئون الجماعة «مجلس شورى» وهناك قائد أو كما يطلقون عليه «أمير» لكل مجموعة منهم فى المحافظات المصرية المختلفة حيث يتم التدرج فى تولى الإمارة حتى مستوى المدن الصغيرة والقرى.

ويتركز نشاط الجماعة بشكل أساسى فى القاهرة وعلى طول نهر النيل إلى المنطقة المجاورة لجامعة اسيوط على بعد ٣٢٥ كيلو مترا من العاصمة.

وفى الوجه البحرى يضعف نشاط الجماعة إلى حد كبير إلا أنه يعود ليعلن عن نفسه بشكل واضح وقوى فى الاسكندرية ومدن القناة.

ويرى أعضاء الجماعة أن للاقلية المسيحية حقوقها، ويقول أحد أعضاء الجماعة الإسلامية إننا نعطى الأقليات حقوقها، ولكن ليس على حساب المسلمين.



المصدر : النـــور

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ د . عمر عبدالرحمن ـ من أمريكا :

مستعد لمناظرة وزير الأوقاف .. بشرط !

الجماعات الإسلامية مستهدفة في الصعيد !

اكد د . عمر عبدالرحمن مفتى الجهاد وامير الجماعات الاسلامية ان قانون الارهاب الذى اصدرته السلطة الحاكمة مؤخرا إرهاب للمواطنين وحماية لرؤوس الفساد فى السلطة ثم انه سيكون السبب فى هروب رجال الاعمال من البلد خاصة وانه يتضمن الكشف على الحسابات السرية بالبنوك فى اى وقت ودون إبداء الاسباب .

قال فى إتصال هاتفى من نيويورك بامريكا ردا على دعوة د . محمد على محجوب وزير الاوقاف بإجراء مناظرة معه انه على إستعداد تام لمناظرة وزير الاوقاف والمفتى او حتى شيخ الازهر ومن معهم لكن بشرط وجود لجنة محايدة من علماء المسلمين وفى رحاب الجامع الازهر .

اشار د . عمر عبدالرحمن إلى ان الشرطة فى مصر دائما تعلق شماعة فشلها فى القبض على المجرم الحقيقى فى اى حادث على الجماعات الاسلامية لكى تقبض على افرادها وتزج بهم فى السجون .

قال لماذا كل هذه الضجة على فرج فودة هذا العلمانى الذى تسبب بمقالاته السخيفة فى إثارة المسلمين وقتل نفسه بنفسه .. وتساءل كيف افتى بقتل هذا العلمانى عن طريق البريد المراقب من السلطة وهل يستحق هذا العلمانى ذلك ؟!

اعلن فى حديثه التليفونى .. ان كل هذا لن يوقف الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى .. ولن تسكت المآذن عن التكبير ولن يموت الايمان فى القلوب العامرة ابدا مادامت الروح فى الصدور تدعو بإذن ربها .

وزير الأوقاف



المصدر : النــــــور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

بالتليفون من نيويورك

د. عمر عبد الرحمن يجيب

لـ «النور» على كل التساؤلات :

الجماعة الاسلامية بريئة من احداث ديروط وهذا هو الدليل

مستعد لمناظرة وزير الأوقاف .. بشروط



المصدر : النـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

قلـت لوزيـر الداخليـة

اتـق اللـه فى خلـق الله

فأعلـــن الحـــرب على

الجماعـــة الاســـلامية

قانـــون الارهـــاب .. فســـاد فى الارض

لمـــاذا كـــل هـــذه الضجـــة على فـــرج فـــوده ؟!

في اتصال هاتفي من نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية اكد د . عمر عبدالرحمن امير الجماعة الاسلامية انه مستعد لأي مناظرة مع وزير الاوقاف او شيخ الازهر او اى عالم من علماء الدين بشرط ان يكون مكانها الأزهر الشريف وتحضرها وسائل الاعلام المختلفة بعيداً عن تدخل قوات الشرطة .

قال في حديثه الخاص لـ « النور » بان ماحدث مؤخرا في صعيد مصر وبالتحديد في ديروط بعيد كل البعد عن الجماعات الاسلامية لكن الحكومة وكعادتها تعلق فشلها في التصدى للخلافات والاحداث على شماعة الجماعات .. هذا ان هذه الاحداث كانت خلافا قديما ومستمراً بين عائلتين من سكان ديروط ..

اجرى الحوار

. احمد عبدالله

اشار د . عمر عبدالرحمن الى ان قانون الارهاب الذى صدر مؤخرا انما هو قانون لحماية السلطة وارهاب منها للمسلمين حيث انه يقيد الحريات ويرفض التجمعات حتى ولو في المساجد

ومن ثم فهذا قانون خطير في مضمونة اكثر من قانون الطوارىء نفسه

اوضح امير الجماعة الاسلامية في حديثه التليفوني ان اتهام اجهزة الامن له بالتحريض على قتل فرج فودة انما هو اتهام من ظالم فاشل .. وقال كيف اصدر فتوى لقتل انسان وباى شكل او وضع .. وهل يستحق هذا الكاتب لفتوى من مثل هذا القبيل ثم هل الغيت العقول لدى المسلمين لكى يستعملوا الاسلحة انه اتهام باطل صدر من اجهزة فشلت حتى في حماية الذين يعملون بها ..

كل هذه القضايا وغيرها كانت في حديث الدكتور عمر عبدالرحمن امير الجماعة الاسلامية والمقيم حاليا في نيويورك بامريكا .. وهذا نص الحوار عبر التليفون :

مناظرة

ولقد طلب وزير الاوقاف إجراء مناظرة بينكم وبين علماء الدين فهل توافقون على ذلك؟ !

● ● لقد دعونا الى ذلك وقلنا اننا على اتم الاستعداد لمناظرة بيننا وبين وزير الاوقاف او شيخ الازهر او المفتى ووضعنا لهذه المناظرة شروطا منها ان يكون اللقاء عاما في الجامع الازهر وتحضره وسائل الاعلام وتبعد الشرطة مسافات طويلة لكنهم رفضوا ولم يستجيبوا .. بل وصل بهم الحد .. باتهام الجماعة الاسلامية باتهامات باطلة .

واتساءل من الذى رفض الحوار وقد حاوركم من قبل ابناؤنا فما استطعتم ان تقفوا امامهم ولم تثبتوا ولم تعرفوا الادلة التى تعطوها كما ناظركم في المنيا الاخ على عبدالفتاح رحمه الله واظهر بالحجج القوية والبراهين القاطعة حتى ذكر المفتى الحقيقة وقال ان ابنى هذا اعجب به الناس

وفي اسيوط ناظركم الاخ عبد الاخر حماد ومحمود شعيب وغيرهم وتغلبوا عليكم كان اسلوب التهديد والوعيد قالوا ان الدولة هى الدولة والحاكم هو الحاكم وانى اخاف عليكم فانا اوافق ان اناقش اليهود او النصارى او المنافقين فكيف لا اوافق على مناقشة علماء السلطة في وجود لجنة دولية من العلماء المحايدين الذين يخافون الله .

احداث ديروط

● ما راى فضيلتكم في احداث ديروط ؟ !

● ● الاحداث التى وقعت في ديروط قائمة على خلافات قديمة بين عائلتين كبيرتين من المسلمين والنصارى ولا دخل للجماعة الاسلامية فيها من قريب ومن بعيد انما كان دور الجماعة الاسلامية دور الحكم الذى يفصل بين الخصمين ويصلح بينهما ذلك ان الطرفين كانا يعلمان ان الجماعة الاسلامية تحق الحق وتبطل الباطل فكانوا يرجعون اليها للصلح هذا هو الدور الذى كانت تضطلع به الجماعة الاسلامية لكن هذا الموقف استغل اسوا استغلال من وزارة الداخلية لضرب الجماعة الاسلامية والقضاء على افرادها والنيل منها بشتى الوسائل حيث بعثت الداخلية بالمدرعات والالات والطائرات الهيليكوبتر لمحاصرة افراد الجماعة والايقاع بهم لكن وزير الداخلية الذى تحدثت معه من قبل وقلت له دعوا المساجد والدعوة الى الله .

لكنه ومن معه اصروا على ان يستغلوا هذا الموقف لضرب من يشهدون بالحق والعدل والايمان

وقد تعدت تجاوزات الشرطة الى ضرب الشيوخ والاطفال لانهم خالفوا التعليمات وصلوا في المساجد جماعة .. ووصل تعنتها الى فرض الحصار على كل القرى لارهاب الناس بحجة ضرب مامور الدورية لكن الحقيقة ان هذا المامور هو الذى ذهب فاطلق الرصاص من شباك المسجد على غرفة الخطيب الذى كان يخطب وزعموا بعد ذلك انه حضر مظاهرة وانه كان يمسك بندقية

ارهاب

● ما راى فضيلتكم في القوانين التى صدرت موخرا والتى تسمى بقوانين مكافحة الارهاب ؟ !

● ● ان قانون الارهاب هو ارهاب من الدولة وهو قانون لانظير له في تاريخنا الحديث سوى قرارات سبتمبر السوداء وقرارات موسكو واعتقال الاخوان المسلمين والقبض على كل من ضبط معه مصحفا في مكتبه وتردد على



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النـــور

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

المساجد او ساعد اسرة مسجون ولانظير له فى التاريخ القديم الاقرار فرعون الذى قال موسى عنه ان فرعون علا فى الاض وجعل اهلها شيعا

وهذا القانون يؤكد ان الحكم فى مصر حكم بوليسى يفرض بالقوة والارهاب ويتفنن فى تعذيب الشعب وان هذا الحكم البوليسى لابقاء له ولا استقرار الا فى ظل الاحكام العرفية المستمرة وقانون الطوارىء الدائم ثم انه اهدار للحريات واغتيال للحقوق التى اقرها ديننا الحنيف ثم انه قانون خطير على امن المسلمين

ايضا هذا القانون يجعل من الممكن تجريم اى لقاء عدد من الناس مالم يكن لمجرد الضحك والمزاح مما يؤكد ان المطلوب تكميم الافواه والمنع من ابداء الراى وعدم التلفظ باى لفظ او الاعتراض على النظام الحاكم والامتناع عن المطالبة بتعديل الدستور

والمصيبة الاكبر هى تخصيص دائرة معينة باحدى محاكم امن الدولة بالقاهرة لنظر جرائم الارهاب دون التقيد باختصاص المكان مما يشكك فى القضاء وحياده .. ثم ان اعطاء الشرطة سلطة الحجز ١٧ يوما بدلا من ٢٤ ساعة وهى سلطة خطيرة تهدد حياة المواطنين فبمجرد الاشتباه يمكن ان يتم القهر والاذلال

اضاف د . عمر عبدالرحمن ان القانون يعرض من يحتفظ بمنزله بعصا او بقالب طوب او بسكين مطبخ يعرض نفسه للمساءلة والحجز بالشرطة بالاضافة الى المحاكمة وما اسهل دس هذه الاشياء لاذلال الناس ثم ان فى القانون توسيع لسلطة النيابة العامة دون استكمال ضمانات استقلالها ذلك ان النائب العام الذى يملك سلطة الاتهام والتحقيق يعين بقرار من رئيس الجمهورية دون عرضه على مجلس القضاء الاعلى ولايجوز هذا التوسيع فى السلطات حتى لايختل نظام العدل .

ايضا اعطى القانون للنائب العام او المحامى العام حق الاطلاع على الحسابات السرية فى البنك لاى شخص . بدعوى استخدام هذه الاموال للارهاب .

مما يخالف الحرية الشخصية ويساعد على هدم الاقتصاد حيث لايامن الناس على اموالهم فيفرون الى اخذها وابعادها الى خارج البلاد بالاضافة الى ذلك فانه يمنع الجهاد فى سبيل الله ويمنع التدريب على السلاح من اجل الجهد فاذا انضمت الى مسلمى البوسنة فى جهادهم ضد الصرب واذا قدمت معونة لاطفال الحجارة بالاراضى المحتلة بفلسطين فانت بمقتضى هذه التعديلات تعاقب امام محكمة الجنايات الدائرة الخاصة .

يقول د . عمر عبدالرحمن .. انه من اجل هذا وبعد فشل الحكومة فى اقناع الشعب ببرنامج يحقق له الرخاء وشعرت بالهاوية فلم تجد الا الارهاب لتخويف الشعب لكن هيهات هيهات وحسبى الله ونعم الوكيل

لاتستعمل القوة ولا العنف ابدا الا فى الدفاع عن النفس ، والعرض وهذا ما شرعه الله سبحانه وتعالى



اتهام باطل

ما راى فضيلتكم فى الاتهام الذى وجهته لك اجهزة الامن بانك حرضت على قتل فرج فوده ؟ !

• • اجهزة الامن ما اسرع اتهامها وهى تفترى على عباد الله وتتهمنى بهذا الادعاء الباطل ..

واتساءل ؟ كيف ارسلت الفتوى فى البريد وهم يراقبون البريد ام فى التلفيونات وهم يراقبون التليفونات منذ عشرات السنين

لا .. للعنف

ما راى فضيلتكم فى استخدام الجماعات الاسلامية للعنف والقوة ؟

.. ان الجماعة الاسلامية

وانا اعرف ذلك جيداً بادلة مؤكدة وكيف صدرت الفتوى وعلى اى وضع وكيف وصلت وهل يحتاج

فرج فودة الى فتوى ثم هل الغى المسلمون عقولهم لكى ينتظرون فتوى ويحملون السلاح ان الشباب المسلم يتحرك ويفكر

بعقله وقد تسبب فرج فودة بعلمانيته فى كل ذلك ثم ان الشباب المسلم يعرف اكثر مما يعرفه العلماء الرسميون فى السلطة

عبر التليفون: الدكتور عمر عبد الرحمن

لـ «الشعب»:

ليس عندنا عنف مطلق ضد الأقباط والحكومة هى التى تؤجج الفتنة

نعم ارفض الديمقراطية الحديثة والشورى هى البديل

ساعود إلى مصر عندما تسنح الفرصة ترتاح نفسى

حوار
أحمد الكنانى



فضيلة الدكتور عمر عبد الرحمن عالم فقيه ولا شبهة فى ذلك.. والخلاف حول ما يصل إليه فى اجتهاده، لا يبرر الحملة المليئة بالافتراء وتلويث السمعة التى يشنها ضده الإعلام الرسمى.

لهذا رحبنا بان نستمع إليه وننقل رأيه لقراء «الشعب».. وسيلحظ أى منصف ان كلام الرجل يغاير ما ينقل عنه.. ولكن يظل صحيحا اننا نختلف مع ارائه فى الأحزاب والديمقراطية، ونعتقد انها تحتاج منه شرحا اطول..

وقد اسعدنا حرصه على طمانة الإخوة الأقباط وإقامته لهذا الموقف على أسس فقهية ثابتة، ونرجو أن يقرأ ذلك باهتمام شباب الجماعات الإسلامية، إذ من المؤكد أن مواقف الكثيرين منهم لا تعكس موقف الشيخ عمر الذى هو فى الحقيقة الموقف الأصيل للإسلام، بل نرى أن مواقفهم تؤذى الأبرياء وتفيد الأعداء.

«الشعب»

الخلاف حول شخصية الدكتور عمر عبد الرحمن كبير.. والخلاف حول دوره السياسى أكبر.. مؤيدوه وأنصاره يصفونه بأنه «مفتى الجهاد» وخصومه يصفونه بأنه «مفتى العنف».. والحكومة من جانبها تطلب رأسه.. والقضاء من جانبه برأه من كل الاتهامات فى القضايا التى نسبتها إليه أجهزة الأمن.

وزراء الداخلية على اختلاف أشخاصهم فى السنوات الماضية دأبوا على انتقاده وشن هجوم واتهامات دورية.. وآخر الاتهامات جاءت على لسان الوزير الحالى اللواء محمد عبد الحليم موسى الذى اتهمه بأنه من خلال وجوده بالولايات المتحدة يقوم بجمع الاف الدولارات وإرسالها إلى أعضاء التنظيم لتمويل عمليات العنف فى مصر.. ولكن الدكتور عمر عبد الرحمن ينفى من جانبه مثل هذه الاتهامات.. ويتهم الحكومة بدوره بأنها حكومة إرهاب.

وقصة هذا الحوار بدأت منذ نحو ثلاثة أسابيع عندما اتصل بى الأستاذ إبراهيم الجبرونى المواطن المصرى المهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذى عرفته من خلال قضية الدفاع عن السيد نصير البطل المصرى الذى اتهم بقتل الإرهابى الإسرائيلى مائير كاهانا، حيث كان الجبرونى منسق لجنة الدفاع عن نصير، ومن خلاله كنت أتابع تفاصيل القضية التى انتهت بسجن السيد نصير لنحو ٢٢ عاما قضى منها نحو عام ونصف فقط.

منذ ثلاثة أسابيع اتصل بى إبراهيم الجبرونى وأخبرنى أن الدكتور عمر عبد الرحمن رفض رغبة وكالة أنباء «رويتر» فى إجراء حديث صحفى معه.. واستفسر عما إذا كانت هناك إمكانية فى إجراء مثل هذا الحوار لـ «الشعب».

وقد رحبت الجريدة وتحدد ظهر يوم الخميس الماضى لإجراء الحوار الذى تم عبر الهاتف من نيويورك، حيث يقيم الدكتور عمر عبد الرحمن.

■ **فى بداية الحوار قلت للدكتور عمر عبد الرحمن إننى ساواجهه بكافة الاتهامات المثارة ضده فى مصر من جانب الحكومة وغيرها.. وكان الاتهام الأول بأنه من خلال وجوده فى الولايات المتحدة يحض أنصاره على استعمال العنف ضد السلطات المصرية.**

□□ قال: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، إن واجبى هو الدعوة إلى الله، وبيان ما فى حال المسلمين من ظلم وطغيان، فإذا كنت أبين للناس ما نعيش فيه من حالة ذعر وخوف، وما تقع فيه مصر من ظلم وجبروت، فليس هذا حثا على العنف، ولكن هو بيان للحقيقة حتى يعلم الناس.

■ **بماذا تفسر تصاعد أعمال العنف من جانب تنظيم «الجهاد» ضد الحكومة وأجهزة الأمن فى الوقت الحالى قبل غير ذلك من السنوات؟**

□□ أجاب: العنف والإرهاب، إنما هو أصيل عند الحكومة وهى التى تبدأ بالعنف وترهب الامنين، لأنها منعت الكلمة الصادقة وكلمة الحق، وصادرت المساجد وجعلت الخطبة فيها من قبلها، فهى التى توزعها منعا لكلمة الحق، ومنع حرية الكلمة ثم وضع المسلمين فى السجون والمعتقلات، وقتلهم على قارعة الطريق، وفى وضح النهار.

كل ذلك أدى لما تعيش فيه البلاد من متاعب، ومن رد فعل لأن ما يحدث هو رد فعل لما تفعله الحكومة.. ففى عهد زكى بدر مثلا: قتل نحو ٤٠ مسلما.. وفى الأسبوع الأول من عهد عبد الحليم موسى قتل مثل هذا العدد.. وعلى امتداد عهد عبد الحليم موسى قتل أكثر من مائة مسلم.. العنف من جهة الحكومة.. وما يحدث هو رد فعل لما تفعله.

التصعيد بعد المغادرة

■ **ولكن، لماذا ارتبط التصعيد بمغادرتك مصر، حيث كانت الأحوال هادئة - تقريبا - خلال وجودكم فى مصر؟**

□□ هذا إنما يكون لمحاولتنا توجيه الإخوة والنصح لهم بالتريث والتحمل والصبر ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.. فكنا نواصل النصيحة تلو النصيحة لهم بالتأسى برسل الله الذين صبروا عندما أوذوا وعذبوا، فكانت كثرة النصائح - لعلها - مجدية، ومانعة من محاولة رد الفعل على العنف الذى تمارسه الحكومة.

■ **ما قولك فى اتهام وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى لك - علنا - عدة مرات على صفحات الصحف، بأن وجودك فى أمريكا هدفه التمويل وجمع الأموال لتنظيم «الجهاد» وإرسالها إلى مصر لاستخدامها فى تمويل أعمال العنف ضد الحكومة؟**

□□ قال الدكتور عمر عبد الرحمن: وزير الداخلية دأب على الكذب والافتراء، رغم أنه فى منصب يوجب عليه أن يتعفف فيه عن مثل هذه الترهات.. إنه ينطبق عليه «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»،

وعدم الحياء جعله يكذب ويستحل الكذب.. لقد كذب حين قال إننى ذهبت إلى بغداد للقاء صدام حسين، رغم انه يعلم هو وأجهزته، أننى كنت موجودا فى نيويورك.. وهذا الكلام قاله فى مجلس الشورى.. وكذب أيضا عندما قال ونشر على لسانه بإحدى الصحف اليومية الحكومية إننى أرسل مبالغ ضخمة داخل مصر.. وكذب عندما قال إننى تزوجت بأمريكية زنجية، وأننى أرسلت ١١٠ الاف دولار إلى زوجتى فى مصر.

أنـا أتحداه أن يأتى بشيك واحد سواء كانت هذه المبالغ الضخمة ـ كما يقول ـ محولة إلى أهلى أو محولة إلى «الجهاد».

إن الدولة البوليسية فى مصر تراقب الهاتف والبرق والبريد.. وتراقب كل شيء.. فلماذا لم يبرزوا مكتوبا واحدا بشيك أو غير ذلك عن هذه المبالغ المزعومة.

الإقامة فى أمريكا

■ ***ألا ترى أن إقامتك فى أمريكا تسيء إلى سمعتك السياسية؟***

□□ قال الدكتور عمر عبد الرحمن: الداعى إلى الله يقيم فى أرض الله.. وهذه الأرض.. أرض الله لا أرض أحد.. لا أرض الحكومة الأمريكية، ولا أرض الحكومة المصرية.. وأنا أدعو إلى الله.

وما دام الداعى إلى الله يجد استجابة للدعوة، فعليه أن يستمر فى دعوته فى كل مكان.

■ ***إذن متى تعود إلى مصر؟***

□□ فى الوقت الذى أجد فيه الفرصة سانحة، وترتاح نفسى للمجيء إلى مصر، وأستطيع أن أعود إلى مصر، فسوف أعود، رغم أنف أى أحد.

■ ***ومتى تحين هذه الفرصة من وجهة نظركم؟***

□□ الله أعلم بها، وحينما أرى ذلك هو الخير.

■ ***ما المناخ الذى يمكن لكم العودة فيه إلى مصر؟***

□□ أعود فى مناخ يسمح فيه بالدعوة بأن تفك من قيودها وعقالها.. وأن تعود المساجد التى تقال فيها كلمة الحق.. وأن تطلق حرية الكلمة. فالآن لا حرية فى مصر سواء للتنقل أو الكتابة.

إنها الدولة البوليسية التى لا بقاء لها ولا استقرار إلا فى ظل الأحكام العرفية والطوارىء.

وليس أدل على ذلك ما استخدمته الحكومة باسم «قانون الإرهاب» الذى قيدوا فيه قول الحق، رغم أن هذا القانون لن يضمن لهم البقاء فى الحكم.

الحكومة هى المستفيدة

■ ***كيف تنظرون إلى أعمال العنف ضد الأقباط مؤخرا والتى اتهمت الحكومة «الجهاد» بأنه المسئول عن تدبيرها وتنفيذها؟***

□□ قال الدكتور عمر عبد الرحمن: ليس عندنا اتجاه مطلق فى أمر العنف بيننا وبين الأقباط، والذى يحدث هنا أو هناك لا سيما فى صعيد مصر، إنما هو ثارات قديمة بين المسلمين والنصارى.. وفى غالب الأمور تحكم فيها الجماعة الإسلامية، لأنهم يعلمون أنها تحق الحق وتبطل الباطل، ولكن الجماعة الإسلامية تقحم فى هذا الأمر إقحاما.

وقد استغلت وزارة الداخلية هذا الأمر فى ديروط، لكى تنقض على الجماعة فأرسلت المدرعات والطائرات الهليكوبتر وأذت الناس كلهم، فها هو الشيخ الكبير ذو السبعين عاما تقتله الشرطة، والطفل الصغير يقتل فى المسجد بحجة أنه يصلى.

الحكومة تؤجج النار بين المسلمين والنصارى فهى تهاجم مساجد المسلمين فيظن الناس أن هذا حماية للأقباط فيقومون برد الفعل.

وليست هناك فتنة طائفية، لأن الحكومة هى المستفيد من هذه الأمور.. ليست هناك فتنة طائفية مطلقا، وإنما هى ثارات قديمة.

وموقف الإسلام من الأقباط معروف، وهو المحافظة على حقوقهم ماداموا يحافظون على حقوق المسلمين، وماداموا قد فعلوا ذلك لا يصح الايذاء أو الاعتداء عليهم، ومن يعتد عليهم يعاقب، كما هو معروف فى الفقه الإسلامى.

بين الفقه والتاريخ

■ ***من وجهة نظركم.. كيف يمكن طمأنة الأقباط فى ظل حكم إسلامى؟***

□□ الدكتور عمر عبد الرحمن: الفقه الإسلامى موجود، وبوسعنا أن نشرح كل هذا حين يسمح بالكلمة الحرة، الفقه الإسلامى يشرح للنصارى المعاملة الطيبة التى يفرضها الإسلام.

وكتب الفقه مليئة بما قرره الإسلام لأهل الذمة، وبما وضعه من حقوق للمحافظة عليهم.. ونحن نلتزم بهذه المبادىء ويجب أن يطمئن الأقباط.

وإذا كانوا قد درسوا التاريخ، فالإسلام حافظ على حقوق غير المسلمين.. وقد ساعد النصارى فى مصر المسلمين على فتح مصر.. وقالوا لهم أنتم أحق بأن تحكمونا فى ظل حكمكم ممن هم على ديننا.. والأمثلة حية وكثيرة من ناحية التاريخ الإسلامى، فالتاريخ الإسلامى أعظم شاهد.

والفقه الإسلامى شاهد أيضا يشرح حقوق الذميين وما يجب المحافظة عليه وعلى حقوقهم وأعراضهم وأموالهم.

«الجهاد» والعمل السياسى

■ ***لماذا لا يتحول تنظيم «الجهاد» عن ممارسة العنف إلى الدخول فى المظلة السياسية كأعضاء فى أى حزب؟***

□□ الدكتور عمر عبد الرحمن: أولا: تنظيم «الجهاد» اسم وضعته «مباحث أمن الدولة»، ولكن الاسم الحقيقى هو «الجماعة الإسلامية».. هذا الاسم هو الذى اختاره الشباب المسلم.

ثانيا: المظلة السياسية الموجودة لا تراها الجماعة الإسلامية ولا توافق عليها، ذلك أن الذى يحدد النظام السياسى، إنما هو الحكومة، والذى يحدد الأحزاب هى لجنة الأحزاب الخاضعة للحكومة، وعمل البرلمان ـ أيضا ـ يخضع للحكومة، فهى دائرة مفرغة، وهم يدورون حول الرحى.. كل شيء بأيديهم فكيف تؤمن الجماعة الإسلامية بشيء ليس للدين فيه نصيب.

إن النظام الجمهورى والاشتراكى بعيد كل البعد عن الإسلام، فكيف تنخرط الجماعة الإسلامية فى ظل نظام لا يعمل لأجل الإسلام، فالذى يقرر الحقوق ويسلبها، ويضع القوانين ويقرها، ويسيطر على مقاليد الأمور كلها، هم حفنة من الناس ممن يديرون الحكومة فى مصر.

إنه حكم استبدادى فى صورة ديمقراطية، ثم يزعمون أنهم يقيمون نظامهم على الحرية أو الديمقراطية، وهم أبعد ما يكون عن الديمقراطية.. إن الرئيس ونظامه يطبقون قانون فرعون.

■ ***معنى ذلك أنكم ترفضون الديمقراطية الحديثة؟***

□□ الدكتور عمر عبد الرحمن: نعم.

■ **لماذا؟**

□□ الدكتور عمر عبد الرحمن: الحكم الإسلامى شورى، فيه الشورى، وأول مبدأ فى الشورى أن «الحكم لله وحده».



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

• وأول مبدأ من مبادىء الديمقراطية هو «حكم الشعب بالشعب وللشعب».. أما نظام الشورى والتشاور فهو نظام إسلامي لا يستطيع أحد إنكاره.

والحكم لله وحده، وليس للشعب أن يحكم، وإنما الحكم مستمد من الوحي في الكتاب والسنه.

وتكون الشورى في الأمور التي لا نص فيها، هذا هو المطلوب في الإسلام.

ويزيد الطين بله، إن الحرية المكذوبة التي يتشدقون بها في مصر، هي حكم استبدادي. والحكم الاستبدادي يسير على نظام «ما أريكم إلا ما أرى».. ورئيس مصر هو ملك متوج، وهو الذي يحكم، وهو المالك وهو الحاكم.. يملك كل شيء، وليس للوزراء أو لأي أحد في الشعب أن يبدي رأيه إنما الرأي هو رأي الملك.

اللقاء الأخير

■ ***عندما التقيت بوزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى قبل مغادرتكم مصر.. ماذا دار في هذا اللقاء؟***

□□ الدكتور عمر عبد الرحمن: لقد كلمته في أمر الدعوة، وأمر المساجد، والمعتقلين، والمسجونين.. وقلت له يجب أن تطلق الدعوة إلى الله.

وفي أمر المساجد قلت له: دعوا المساجد ولا تؤمموها حتى لا يسبح فيها للرئيس.. ودعوا المساجد للجماعات الإسلامية.

وقلت له: إن المسجونين ليس عندهم طعام ولا غطاء ولا كساء ويحرمون من كل شيء حتى من الشمس.

وكذلك أمر المعتقلين وأن الاعتقال صار مخولا لأي ضابط يعتقل كيف يشاء.

وقلت له: الحقوق كلها ضائعة، والمصري لا يأمن على عرضه ونفسه.

ولم يستطع الوزير أن يقدم جوابا ولم يهاجم الجماعة الاسلامية ولم يهاجم تصرفاتها.. كان طبعه الهروب في كل أمر من الامور التي عرضتها عليه، ثم بدا من كلامه عداؤه الشديد للإسلام، بقولة «أنتم تدعون إلى الخلافة، ولن يكون ذلك، لأنكم تقتلوننا».

قلت له: قد نعفو عنكم، ونوليكم مناصب إسلامية.

قال: لا.

وكان كلامه كله عداء للإسلام

وعند هذا الحد انتهى اللقاء مع الدكتور عمر عبد الرحمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٦ [illegible] ١٩٩٢

توجيهات القيادة العسكرية لأعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة فى مصر:

اتركوا المنابر واحملوا السلاح

□ القاهرة - خاص:

تتوقع مصادر الجماعة الإسلامية فى القاهرة أن تلجأ السلطات المصرية إلى استخدام سياسة القبضة الحديدية فى معاقل الحماية فى الصعيد لتصفية عناصر الجماعة فى «سرة» الصعيد اسيوط والتى عجزت حمله أمنية قوامها ٣ الاف شرطى عن قمعها رغم الضحايا فى صفوف الجماعة والتى وصلت إلى ٣٠ متطرفا قباله أكثر من ١٤ من جهاز الشرطة.

فى نفس الوقت أعلنت الجماعة على لسان عضوها القيادى عزت السلامونى الرجل الثانى فى الجناح العسكرى للجماعة التى يقودها صفوت عبد الغنى المتهم بقتل المحجوب رئيس مجلس الشعب المصرى و١٧ اخرين من بينهم عزت نفسه - إنها ستنزل تحت الأرض وحسب ما قاله لعناصر الجماعة وحواه منشور قادم من المنيا القديمة مسقط راس الجماعة وصفوت عبد الغنى «لسنا دعاة وإنما مقاتلون، اتركوا المنابر واحملوا السلاح».

وحسب ما قاله مصدر أمنى مصرى متخصص فى نشاط هذه الجماعات أن الجماعات الإسلامية تدخل هذه المواجهة وهى تعانى من صعوبات جمة.

فهى تمر بحالة مخاض عسرة حاليا يكرسها التحفز الأمنى الواضح تجاه عملياتها التى تعدت أسيوط إلى الجنوب فى الاقصر وإلى الشمال فى المنيا.

أيضا تعانى من النقص الواضح فى عناصرها النشطة التى تكون الجناح العسكرى خاصة وان عدد المعتقلين فى اسيوط وحدها بلغ ٧٣ متطرفا وحوالى الفا اخرين فى بقية المحافظات غالبيتهم من المنيا وبنى سويف والفيوم والاخيرة استطاع اللواء عبد الوهاب الهلالى تنظيفها تماما من المتطرفين وسلمها امنة لمدير الامن الجديد القادم من ديوان الوزاره بلاظوغلى أحمد عبد الواحد.

إضافة إلي توقيف واعتقال قياديي الجماعة خاصة صفوت عبد الغنى وعلى الدينارى وجمال فريدى والثلاثة كونوا معا تشكيلة الجناح العسكرى الذى ال إلى عزت السلامونى المتحدث الرسمى الحالى للجماعة ونفذت عن طريقه عملية المحجوب واغتيال الكاتب الدكتور فرج فوده.. وهروب على الشريف إلى اليمن والدكتور عمر عبد الرحمن إلى نيوجيرسى فى امريكا.

ويقول المصدر الأمنى المصرى أيضا إن حرب العصابات التى تقلق الشرطة حاليا والهجوم على مخافرها فى أسيوط ويعنى النيابة والباصات السياحية فى المناطق الاثرية بالاقصر كلها تعد تغييرا فى الاسلوب وإن كان جديدا على الجماعة إلا أنه يشكل تحولا فى خط سيرها بعيدا عن المواجهات الشاملة التى لا تحتملها طاقة الجماعة الإسلامية حاليا فيما علم أن هناك ٧ مدرعات تتقدم حملات الأمن على اسيوط وقراها إلى جانب عديد من المروحيات التى تستطلع وتستكشف معاقل الجماعة فى الجبل الغربى والزراعات التى تشكل خطوط التماس مع صحراء الغرب تجاه ليبيا والأودية الجبلية مثل وادى الأربعين تجاه السودان.

وإذا كان المسئول الامنى يؤكد أن العمليات ستهدأ بعد وقت قصير فإن منشورات الجماعة تقول عكس ذلك وتؤكد التصعيد الذى حث عليه منشور عزت السلامونى وإن كانت المقوله بالهدوء أصدق ولكنه ربما كان الهدوء الذى يسبق العاصفة!!

لندن تنقل عن «الشعب» حديث عمر عبد الرحمن

نقلت إذاعة لندن فقرات من حوار الدكتور عمر عبد الرحمن لـ «الشعب» في نشراتها الإخبارية طوال يوم الثلاثاء، وصباح الأربعاء الماضيين، وهو الحوار الذي أجراه الزميل أحمد الكتاني في العدد السابق.

قالت الإذاعة: إن الدكتور عمر عبد الرحمن الذي تحدث من منفاه الاختياري في نيويورك، حمّل الحكومة المصرية مسئولية أحداث العنف الطائفي في صعيد مصر، وأنها المسئولة عن تأجيج الفتنة الطائفية.

وأضافت أن د. عمر عبد الرحمن اتهم الحكومة باستغلال هذه الحوادث لضرب الجماعات الإسلامية واعتقال أعضائها.

كما أشارت الإذاعة إلى رأى الدكتور عمر عبد الرحمن في التحول إلى العمل السياسي.



الإفراج عن أمير المتطرفين .. بديروط

سلمت نفسي .. بإرادتي

وعاملتني الشرطة .. بمنتهى الإنسانية

اكتشفت حقيقة الجماعة .. بعد أحداث العنف

خالد سعد :

اسيوط ـ احمد عمر ومصطفى حسانين :

أفرجت لجهزة الامن أمس عن خالد سعد عبدالمالك ٢٩ سنة « مدرس » أمير الجماعة الاسلامية بمركز ديروط والذى قام بتسليم نفسه يوم الاربعاء الماضى بإرادته من خلال القيادات الشعبية بأسيوط .

تم الافراج بعد فترة احتجاز استمرت خمسة أيام فقط تم خلالها مراجعة موقف أمير الجماعة الذى أعلن توبته متبرئا مما وقع فى ديروط من لحداث عنف وبعد تأكد أجهزة الامن من سلامة موقفه حيث كان قد نسب اليه بعض المتهمين الذين تم القبض عليهم فى الاحداث انهم تلقوا تعليماتهم منه .

التقت « المساء » بخالد عبدالمالك الامير التائب فى مكتب محمد عبدالمحسن صالح رئيس مجلس محلى المحافظة فور الافراج عنه .. قال انه سلم نفسه بارادته نتيجة اقتناع كامل من خلال حسام كيلانى عضو مجلس الشعب عن مركز ديروط وأكد أنه تلقى معاملة طيبة من أجهزة الامن .

اكتشف الحقيقة

اضاف انه تم تعيينه أميرا للجماعة فى ديروط فى شهر ابريل الماضى ثم اكتشف انه خدع فى توجه الجماعة واكتشف حقيقتها بعد احداث العنف والتطرف .

كان متحدث باسم الجماعة قد أدعى ان خالد لم يسلم نفسه ولكن تم القبض عليه وانه لقى تعذيبا فى السجون .

من ناحية أخرى .. سلم ثلاثة من قيادات الجماعة فى قرية صنبو انفسهم أمس الى أجهزة الامن وصرح مسئول أمنى أن لجهزة الامن ستقدم كل التيسيرات الممكنة لشباب الجماعات المتطرفة الراغبين فى تسليم انفسهم واعلان توبتهم رغم لنتهاء المهلة طالما لم يثبت تورطهم فى أحداث الارهاب .

جهود للحوار

كشف محمد عبدالمحسن صالح رئيس مجلس محلى محافظة اسيوط وأمين الحزب الوطنى بالمحافظة عن الجهود التى بذلها لفتح باب الحوار مع اعضاء الجماعات المتطرفة فى اسيوط لوضع حد للمطاردات التى تجرى لتهدئة الاوضاع فى ديروط وحتى يستطيع هؤلاء الشباب ممارسة الدعوة الدينية فى المساجد ان كانوا صادقين فى ان دعوتهم دينية .

قال ان هذه الجهود اصطدمت بتشدد المتطرفين واصرارهم على التعامل وكأنهم دولة داخل دولة وان هذه الجهود كان يوقفها كلما تقدمت وقوع لحداث غير منتظرة .

من ناحية أخرى .. عادت الحياة الطبيعية الى مدينة ديروط عقب الاجراءات الامنية المشددة التى شهدتها المدينة لتأمين عملية دفن جثث المتطرفين السبعة الذين لقوا مصرعهم فى منقباد .

٤ ملايين للشباب

عقد محمد ابراهيم الديوانى رئيس مركز ومدينة ديروط اجتماعا فى قرية صنبو للمسئولين عن جميع مراكز الشباب فى قرى مركز ديروط .

اكد الديوانى فى الاجتماع انه تم اعتماد ٤ ملايين جنيه من جهاز الحرفيين بوزارة الادارة المحلية لدعم المشروعات الصغيرة لشباب ديروط لتوفير فرص عمل لـ ٤٠٠ شاب سوف يحصلون على قرض عشرة الاف جنيه لانشاء احد المشروعات الصغيرة بشرط الجدية .



قال انه تم الانتهاء من تخصيص ٤٠٠ قدان بالمنطقة الصحراوية الواقعة فى غرب قرية بشلوط لانشاء محطة للصرف الصحى تخدم مدينة ديروط و ٢٠ قرية من قرى مركز ديروط البالغ عددها ٤٢ قرية .

طلب الديوانى من رؤساء القرى العمل على حماية وتطوير الانشطة المتميزة فى كل قرية مثل صناعات الجريد والفخار وكذلك فى مجال الزراعة مثل زراعة الكركديه والنباتات الطبية .

طالب ايضا بحصر احتياجات كل قرية واقتراحات رؤساء القرى لحلها على ان ينتهى هذا الحصر خلال الاسبوع القادم .

كما عقد اجتماع مع لجان المصالحة التى تم تشكيلها فى قرى مركز ديروط لتقييم عملها خلال الفترة الماضية واكد الديوانى ان هذه اللجان نجحت فى انهاء ١٢ خصومة ثأرية بين عائلات ديروط

•••••



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢/٨/٣١

قصة الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية

صراع بين أمراء السر.. وأمراء العلن

فيما تتداول الجماعة الإسلامية فى أسيوط حاليا معلومات حول عزل الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم الضرير (٥٢ سنة) من منصبه فى امارة التنظيم ورئاسة مجلس شورى تحالف تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. تشير مصادر امنية أخرى إلى اتجاه الجماعة الإسلامية إلى ترشيح صفوت عبد الغنى (٣٢ سنة) المتهم الثانى فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصرى وصاحب فتوى اغتيال الدكتور فرج فوده لقيادة التحالف فى الفترة المقبلة خاصة بعد تقلص دور الرجل الثانى فى تنظيم الجهاد عبود الزمر ونزوعه فى الفترة الأخيرة للانضواء تحت قيادة الجماعة الإسلامية التى استحوذت على الساحة بعنف تماما فى الثمانينات.

صفوت عبد الغنى المرشح الأقوى حاليا فى التنظيم حسب قول المصادر الأمنية تعدى دوره الاقليمى كقائد للجناح العسكرى للتنظيم فى المنيا إلى قيادة الجناح العسكرى فى إمارة التنظيم بالقاهرة ومنها نفذ عملية المحجوب المعروفة امنيا بعملية قصر النيل وعملية فوده بمصر الجديدة.

وكما تشير هذه المصادر فإن مؤهلات صفوت عبد الغنى حاليا ترشحه ليس لقيادة الجناح العسكرى فقط بل ولإمارة التنظيم ولذلك اسبابه.

الأول : معرفته الوثيقة بامراء العنف فى كل خلايا الصعيد مثل أحمد يوسف فى بنى سويف وصابر عبد الوهاب حمزة فى قنا وجمال فرغلى هريدى فى ديروط وغيرهم.

الثانى : علاقاته الوثيقة بعناصر تنظيم الجهاد الموجودين حاليا فى افغانستان وفى اليمن والسودان والتى اكد صفوت مراراً ان عودتهم دعم قوى للتنظيم الام فى القاهرة.

الثالث : اضطلاعه بعمليتى المحجوب وفوده واتجاه صفوت نفسه الفكرى إلى الفلسفة والتنظيم فى مقالاته التى تنشرها بعض الصحف ذات الميول الإسلامية والتى يلمح منها مزج الروح العسكرية بالاتجاه الرافض لمؤسسات الدولة والنظام ككل وان كانت تقل كثيرا عن مقالات الدكتور عمر عبد الرحمن الذى مكنته ثقافته ودراسته حتى الدكتوراه فى الأزهر من استنباط احكام وفتاوى جديدة بالتامل والدراسة.

وإلى جانب هذه المؤهلات فإن التنظيم حاليا وحسب رصدنا لدخائله يريد قائدا من طراز صفوت قادرا على لم شتاته التى تبعثرت بين الفيوم وديروط والمنيا وقنا والذى تبلورت أزمته فى عدة ملامح:

○ فقدانه لعدد غير محدود من أبرز عناصره النشطة منها ١٧ فى الفيوم فى رمضان ١٩٩٠ واكثر من ٢٥ فى ديروط اعدادا قليلة نسبيا فى الحميدات بقنا وكلها عناصر كانت قادرة على المواجهة وكلها من تشكيلات الجناح العسكرى الذى ضربه الأمن بشدة فى الفترة الأخيرة.

○ اعتقال عدد غير محدود من قياداته داخل السجون المصرية وكلها عناصر قيادية وبارزة مثل عاصم عبد الماجد وناجح إبراهيم وعلى الديناري من جيل الثمانينات واحمد عبده سليم أمير أسيوط وجمال فرغلى امير ديروط واحمد يوسف من بنى سويف وصابر عبد الوهاب من قنا إضافة للعديد من الاسماء الاقل شهرة.

○ هجرة اعداد غير محدودة من عناصره القيادية والمحركة مثل على الشريف الذى يقضى ايامه فى العمل مدرسا باليمن وعمر عبد الرحمن امير التنظيم الموجود فى نيويورك ومحمد عبد المعتمد امير تندره (حدود أسيوط المنيا). فى اليمن وشوقى الاسلامبولى صاحب مجلة «المرابطون» الذى يعمل منسقا لجماعات المجاهدين العرب فى افغانستان وصاحب العلاقات الوثيقة بحزب «الدعوة» الباكستانى الذى يعد المنزل الكبير الذى يؤوى المتطرفين الذين يصلون فرادى وجماعات.

ولكن السؤال الذى يتردد فى أوساط الجماعات الإسلامية هل يستطيع صفوت لم الشتات المبعثر من الجناح العسكرى قبل أن تأكله نيران الأمن؟!

السؤال يعود بنا لفكرة الجناح العسكرى والتى ابتدعها الاخوان المسلمون فى عام ١٩٣٨ عندما قرر حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين اعادة تدريب فريق الرحلات الخاص بالجماعة على العمل المسلح. وتشير بعض التقديرات إلى ان الجناح العسكرى للاخوان المسلمين بلغ درجة لاكتمال قبل حرب فلسطين وكان تعداده فى عام ١٩٤٢ حسبما تشير مصادر الاخوان فى تلك الفترة إلى حوالى الفى جوال بلغوا ٤٥ الفا بعد ثلاث سنوات فقط وعند قرار حل الجماعة كان عددهم قد وصل إلى ٧٥ الف جوال او عضو فى الجناح العسكرى.

البداية قبل ١١ عاما

المعلومات الأمنية تفيد ان عمر الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية تعدى ١١ عاما منذ ان تشكل الجناح العسكرى المشترك بين تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية التى قادة محمد عبد السلام فرج والذى نفذ عملية المنصة لاغتيال رئيس الجمهورية فى القاهرة وعملية مديرية أمن أسيوط والتى راح ضحيتها ١٠٢ جندى وضابط.

فى هذا التوقيت كان الجناح العسكرى برمته جهادياً بمعنى أن عناصره المحركة كانت تابعة لتنظيم الجهاد سواء خالد الاسلامبولى او عبود الزمر اللذان كانا يملكان أرضية عسكرية لارتباطهم بأعمال عسكرية فى الجيش المصرى مكنتهما من قيادة التنظيم وتنفيذ العملية بنجاح منقطع النظير.

وبعد خلافه مع عبود الزمر داخل ليمان طره، خرج الدكتور عبد الرحمن من السجن وهو يضع نصب عينيه تشكيل الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية تمهيدا لكسر التحالف داخل سجن ليمان طره والذى كان مكونا من عشرة افراد لكل تنظيم خمسة ومفتيهم الدكتور عبد الرحمن.

أمير سرى.. وأمير علنى

وإذا كانت أوراق الاخوان تشير إلى تكوين الجناح العسكرى للاخوان فى شكل خلايا او كتائب كل واحدة تتكون من ١٥ فرداً كحد اقصى وعشرة افراد كحد ادنى وتقوم على اساس فئوى فكانت تتكون من طلبة أو موظفين أو عمال ولكل منها اميرها العلنى صاحب الرأى والمشورة والصلة بالأمير الاقليمى، ولكل منها ايضا اميرها السرى الذى يقود هيئة قيادة الأسرة فإن الدكتور عمر عبد الرحمن اقتبس نفس النظام تقريبا وبنى عليه جناحه العسكرى فيما يعرف امنيا بالحلقات العنقودية التى تتوزع فى انحاء شتى ويمسك الدكتور عبد الرحمن مثل سلفه حسن البنا بكل الخيوط فى يديه.

تشكيلة حلقات الجماعة الإسلامية تتضمن اميرين الأول للعلن ومهمته الوعظ والارشاد والاتصال بالمسئولين والشرطة وحل المنازعات والتدخل للوساطة وهو وجه معروف امنيا واعلاميا ومراقب باستمرار ومعرض للاعتقال فى أى وقت ويفضل ان يكون متحدثا لبقا وخطيبا مؤثرا ومن أهم هذه العناصر ناجح إبراهيم فى ديروط وعرفه درويش فى صنبو وجمال زكى فى ديروط وعلاء محيى الدين فى ترسا بالهرم قبل مقتله وحمدى كامل فى بنى سويف وعلى الدينارى فى المنيا واحمد عبده سليم ومحمود شعيب فى أسيوط.

والأمير الثانى أمير السر ويقود الجناح العسكرى فى جماعته ويضطلع بدور التخطيط والمتابعة والتنفيذ ولديه جهاز مخابراته الذى يعتمد على الأطفال فى جمع المعلومات ومراقبة حركات قوات الشرطة والأمن المركزى وابلاغ الأوامر وتوزيع المنشورات.

لكل قرية جناحها العسكرى

الغريب ان أمير السر ليس له سلطان على أمير العلن والأخير فاقد السيطرة على أمير السر وكلاهما يخضع لقيادة أعلى فى طريقه السرى أو العلنى حتى تنتهى عند الشيخ عمر عبد الرحمن.

وإذا كانت المصادر الأمنية تؤكد انه لاتوجد قرية مصرية حاليا تخلوا من عناصر للجماعة الإسلامية من ابنائها او الوافدين إليها فإن المصادر ذاتها تؤكد انه كلما وجدت جماعة وجد جناح عسكرى خاص بها، وهذا يفسر كثرة اعداد الاجنحة العسكرية التى يلقى القبض عليها خلال الفترة الأخيرة. فلكل جماعة أميرها وقائد جناحها العسكرى فى منطقته ولايتعداها لمنطقة اخرى وإلا سيتعرض لعمليات الجناح العسكرى الآخر والذى يجهله تماما فى منطقته التى يحددها الأمير العام الذى تتركز فى يديه سلطات أمراء العلن والسر معاً. ولكن الوئام وتوزيع المناصب داخل كل جماعة لايستمر بهذا الشكل الذى رسمه عمر عبد الرحمن طويلا فأحيانا يحدث الصدام المحتم بين الأميرين ولهذا أسبابه كما يقول مصدر امنى، فأمير السر يقوم بكل أعمال العنف ويتعرض لمخاطر المواجهة مع الشرطة ووفق المنطق الجهادى فهو اكثر جهاداً من أمير العلن الذى

يخرج من كل موقعة نظيفا بل يستطيع الدخول والخروج إلى اقسام البوليس علاوة على انه يتمتع بحماية كاملة دون نقصان او حاجة للتخفي. ولذا فإن الصراع على زعامة الجماعة والجمع بين إمارة السر والعلن تفشي في الاونة الاخيرة داخل الجماعة الإسلامية خاصة في بني سويف عندما دار صراع رهيب بين حسام البطوجي (٣٢ سنة) امير السر وقائد الجناح العسكرى في الجماعة واحمد يوسف (٣٤ سنة) امير العلن والتي انتهت بمصرع حسام البطوجي و٨ اخرين من جماعته على يد احمد يوسف وجماعته والذى جمع حاليا بين إمارة السر والعلن ويعاونه مجدى كامل زوج اخته والذى يتخذ من مسجد الشادر في سوق خضار بني سويف منطقة لنفوذه.ولكن حين يحدث التوافق بين اميرى السر والعلن فتتخذ الجماعة شكلا اكثر قوة كما حدث في خلية الجماعة في دمياط عندما اتحد احمد الاسكندراني (٢٢ سنة) قائد الجناح العسكرى للخلية مع نبيل عبد النعيم الخارج لتوه من ٧ سنوات سجن في قضية السادات وشكلا معاً خلية قوية حاولت اغتيال المقدم مطاوع ابو النجا من امن الدولة في دمياط واختطاف طفله فضلا عن الهجوم بالزجاجات الحارقة على سينما الجمهورية براس البر.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

تفاصيل المفاوضات السرية بين الحكومة والجماعة الاسلامية فى أسيوط:

الأمن أفسد الوساطات بالقبض على المتفاوضين وتصعيد الأحداث

تحقيق:
قطب العربى

زاد العدد المعلن لضحايا العنف المتبادل بين الشرطة والجماعة الاسلامية فى ديروط على الخمسين قتيلا من الطرفين (بخلاف القتلى المجهولين)، ومازال الباب مفتوحا لمزيد من القتلى بعد حادثة قتل السبعة فى شقة منقباد، نظراً لان الشعار المعلن للجماعة الاسلامية والمثبت على جدران الحوائط فى اسيوط وغيرها هو «الرصاص بالرصاص قصاص».

ومقتل سبعة اشخاص فى شقة منقباد لن يكون اخر الحوادث... بل سيظل حلقة فى مسلسل العنف والعنف المضاد طالما أن الحكومة لا تسمح بالعمل الشرعى للجميع وتعطى الحرية لهذا الشعب كى يعبر كل انسان عن رأيه بطريقة سليمة حرة بعيدا عن الرصاص.

وقد زاد عدد القتلى إلى هذا الحد بسبب المعالجات البوليسية الخاطئه التى لم تترك مجالا للحلول السلمية، بل انها عرقلت هذه الحلول ووأدتها فى مهدها.. وكان من الممكن لهذه الجهود أن تساهم فى حل المشكلة سلميا وتجنبنا جميعا اراقة تلك الدماء.

هذه الجهود السلمية والتى كانت تجرى فى الخفاء رغم ارتفاع اصوات الرصاص قام بها محمد عبد المحسن صالح رئيس المجلس المحلى باسيوط بالاتفاق مع وزير الداخلية من ناحية ومفاوضين من الجماعة الاسلامية من ناحية ثانية، وتكشف «الشعب» وللمرة الاولى التفاصيل الكاملة لهذه الجهود السلمية.

مفاوضات سلمية

بدأت المفاوضات عقب مقتل ١٤ شخصا من المسيحيين فى منشية ناصر، وكانت المفاوضات تدور بين عبد المحسن صالح من ناحيه وعلاء رجب — المسئول المؤقت للجماعة الاسلاميه حينذاك — من ناحية أخرى، وخوفا من أن تصل تلك المفاوضات إلى حلول سلمية تمنع اراقة الدماء فقد القت الشرطه القبض على المهندس علاء رجب واعتقلته اثناء سير المفاوضات مما اوقفها.. وظلت الجهود متوقفه حتى حدثت واقعة مقتل الشيخ عرفة درويش وهانى قطب فى صنبو فتجددت المفاوضات، ولأن الجماعه الاسلامية أصبحت تخشى القبض على ممثلها فى المفاوضات أثناء سيرها فقد فوضت أحد المحامين المنتمين لها «مصطفى سيد» ومعه حسين عبد العال أحد اعضاء الجماعة للتفاوض باسمها مع محمد عبد المحسن صالح، ومع ذلك تم القبض على حسين عبد العال واحتجز فى فرق الأمن بأسيوط، حيث يلاقى اشد الوان التعذيب.

مطالب الامن

كان المطلب الاساسى للامن عبر هذه المفاوضات هو تسليم المتهمين الهاربين وكان ثلاثة من المتهمين فى احداث منشية ناصر قد سلموا انفسهم للشرطه كما تم القبض على جمال فرغل هريدى، وتبقى اثنان هاربين. وقد ردت الجماعة على هذا الطلب بأنها ليس فى إمكانها تسليم الهاربين لانها لا تعرف اماكنهما بالتحديد، حيث إن الهارب لا يكون له صلة بافراد الجماعة حتى لا يرشدوا عنه نتيجة الضغط أو التعذيب، كما أن سياسة الجماعة الا تسلم هاربا حتى لاتفقد مصداقيتها لدى افرادها، وهى ايضا تترك أمر التسليم للافراد انفسهم من شاء سلم نفسه ومن شاء ظل هاربا. وعند هذا الحد توقف الحديث عن موضوع الهاربين، ولكن الحكومة بدأت تعرض مطلبا جديدا، وهو تسليم البندقية التى تم الاستيلاء عليها من أحد الجنود وتهدئة الامور فى ديروط، وكان رد ممثل الجماعة الاسلامية أن من



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

الباب مفتوح لمزيد من القتلى والمصابين بسبب الإرهاب الحكومى

يستطيع ذلك هم القيادات المعتقلون وخاصة الدكتور أحمد عبده سليم، ومحمود شعيب، وشعبان على ابراهيم، رجب عطا، جمال زكى، صلاح رجب، وهم جميعا معتقلون وليسوا محبوسين على ذمة قضية، وقد طلب الامن تسليم البندقية أولا لكن أعضاء الجماعة طلبوا الافراج عن المعتقلين أولا.

وكان هناك اقتراح بتسليم البندقية لحمد عبد المحسن صالح وتظل عنده لمدة اسبوع، وخلال هذا الاسبوع

يفرج عن المعتقلين الستة، ويتم تسليم البندقية للأمن، وطلب عبد المحسن صالح مهلة للرد، لكنه لم يرد بسبب انشغاله فى المؤتمر العام للحزب الوطنى.

الفرصة الضائعة

فى هذه الاثناء كان اربعة من المعتقلين المطلوب الافراج عنهم، وهم: الدكتور أحمد عبده سليم، وصلاح رجب، وعلاء رجب، وشعبان على ابراهيم قد حصلوا على حكم بالافراج عنهم من محكمة أمن الدولة، (وقد كان الافراج الثانى بعد اعتراض وزاره الداخلية مما يعنى انه واجب النفاذ ولا يحق للداخلية أن تعترض عليه) لكن مع ذلك لم ينفذ حكم القضاء واعيد المفرج عنهم إلى فرق الامن بأسيوط ليعاد اعتقالهم بعد ذلك مرة اخرى، وكان يمكن للشرطة استغلال هذا الحكم القضائى لتنفذ الافراج بطريقة تحفظ ماء وجهها وتهدىء التوتر فى ديروط، ويبدو الامر وكانه تم تنفيذا لحكم قضائى، وليس نتيجة ضغوط أو وساطات، وأصبح رفض الافراج عنهم، بل واعادة اعتقالهم بمثابة رفض لطلبات الوساطة فتوقفت الجهود عند ذلك الحد.

جولة جديدة

بعد ذلك وقع هجوم على ثلاثة محاور فى ديروط منها استراحة الضباط والكنيسة الانجيلية ونقطه مرور ديروط الشريف. يقول مصطفى سيد المحامى: إن عبد المحسن صالح اتصل بى وقال لى لماذا يحدث هذا؟! لقد وافق وزير الداخلية على اتفاقنا مبدئيا باخراج المعتقلين. وكان قد تم الاستيلاء على قطعتى سلاح اخريين .. فبدأت المفاوضات من جديد وكان احد الشهود حسن جاد الحق نقيب المحامين السابق بأسيوط.. فبدأوا يطلبون منا تسليم قطع السلاح الثلاث لكننا طلبنا الافراج عن المعتقلين الستة أولا ثم نسلم السلاح بشكل تدريجى. كما طلبنا خلال المفاوضات أن يتم احترام احكام القضاء بالافراج عن أى معتقل اخر حتى نضمن حسن نية الامن فى التهدئة.

وقد طلب عبد المحسن صالح مهلة للرد، ولم يرد حتى الان.

رواية اخرى

اما محمد عبد المحسن صالح رئيس المجلس المحلى فقد أكد «للشعب» وقوع هذه المفاوضات بالفعل، وإن اختلف فى تفصيلات الاتفاقات فقد اوضح أن الهدف من فتح الحوار مع الجماعة الاسلامية هو وضع حد للمطاردات التى تجرى وتهدئة الأوضاع فى ديروط وحتى يستطيع هؤلاء الشباب أن يمارسوا الدعوة الدينية فى المساجد إن كانوا صادقين فى أن دعوتهم دينية بشرط أن يكون المسجد للعبادة، وأن يكون الحوار فقهيا حول قضايا دينيه.

ويضيف عبد المحسن صالح: اننا توصلنا إلى أن نبدأ من حيث انتهت الاحداث فى ديروط (بعد مقتل ١٤ مسيحيا فى منشيه ناصر) وانتهت الاحداث وخلفت خصومات بين العائلات فى ديروط، واتفق على أن تلتزم الجماعة الإسلامية بتهدئة الاوضاع ورد السلاح الذى فى حوزتهم، على أن تشكل لجنة شعبية تشترك فيها الجماعات الاسلامية تكون مهمتها تحقيق الانضباط، والبعد عن العنف، وحل أى مشكلة طارئة، على أن يتم تدريجيا الافراج عن بعض القيادات المعتقله كلما ثبت حسن النوايا والالتزام بهذه الاتفاقات ثم الاتجاه بعد ذلك إلى ديروط وبذل المساعى لعمل مصالحة بين العائلات المسلمة والمسيحية التى كانت طرفا فى الاحداث.

الاحداث توقف المفاوضات

ويضيف عبد المحسن صالح أن هذه الجهود تعرقلت للأسف بسبب وقوع أحداث متفرقة بصورة غير متوقعة مما كان يؤخر استمرار الحوار.. والحق فكما كانت لدينا الرغبة الملحة فى استمرار الحوار حرصا على ابنائنا وحرصا على وطننا وسمعته، كان الآخرون (يقصد الجماعه الاسلاميه) حريصين على استمرار الحوار وإننى -والكلام مازال لعبد المحسن صالح- اطالب الجماعات الاسلامية بأن تلتزم بالحكمة لأن العنف لن يولد الا عنفا.. وكما قدم الاخوة الاقباط ١٤ قتيلا من قبل قربانا للأمن والاستقرار والوحدة الوطنية فاننى أرجو مخلصا من الاخوة فى الجماعات الاسلامية أن يكونوا اكثر تسامحا، وأن يلتزموا بتهدئه الامور حتى يمكن أن نخرج معا من هذه الازمه.

لماذا كشفنا الجهود؟

وقد حرصنا على كشف هذه الجهود الان ليتضح لنا أن الامن كان وراء إفشال هذه الجهود كلما خطت خطوة للامام فبعد الجولة الاولى للمفاوضات لجأ الامن لافشالها بقتل الشيخ عرفة درويش فى المسجد فى صنبو واعتقال ممثل الجماعة فى المفاوضات وهو المهندس علاء رجب، وفى الجولة الثانية اعتقل حسين عبد العال قبل أن تكتمل المفاوضات كما أنه لجأ إلى القتل الجماعى بقتل سبعة فى شقة منقباد.

إن المعالجة الامنية التى تعتمد على لغة الرصاص قد تفلح فى القمع للحظة، لكنها لن تنجح فى اخماد الفتن أو المشكلات الاخرى وليس من سبيل الا الحوار الجاد.. والنزول على رغبة الشعب فى حكم عادل يأتى بالإرادة الشعبية ويلتزم بحكم الله.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

مفكر إسلامي ينتظر الاغتيال!

أرسلت الجماعة الإسلامية خطاباً للدكتور سعيد مراد أستاذ مساعد الفلسفة الإسلامية بجامعة الزقازيق تهدده فيه بالقتل .. وقال الخطاب « انتظر في القريب العاجل اغتيالك أو تدمير حياتك .. فكل تحركاتك مكشوفة لدينا وكل لحظاتك مسجلة ومعروفة » .

وأضاف الخطاب : أمامنا قتلك فلا محال .. أو سنقطع يديك الاثنتين حتى تعيش عاجزاً في الحياة .

وهدد المتطرفون بتدمير الأسرة بأكملها .

وعقب هذا الخطاب الذى تم إرساله بالبريد العادى يوم ٢٧ أغسطس الماضى فوجىء الدكتور سعيد في اليوم التالى ببيان الجماعة الإسلامية ، الذى اعترفت فيه الجماعة الإسلامية بقتل الدكتور فرج فودة موجوداً تحت باب شقته .

وقال الدكتور سعيد مراد إن الجماعة الإسلامية تهدده بالقتل . « لأننى منذ قتل الدكتور فرج فودة وأنا أتكلم عن التطرف والإرهاب . وأتعرض لأفكارهم ومنهجهم في الدعوة وأرد عليهم بأدلة من القرآن والسنة » .

كما أننى أقوم بإعطاء محاضرات عن التطرف الدينى والإرهاب الفكرى في المعسكر التثقيفى لشباب الجامعات المصرية

خلال هذا المعسكر أقوم بعمل حلقات لمناقشة كافة الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية مثل قضايا الديمقراطية والسياسة الخارجية والإصلاح الاقتصادى والتطرف الدينى . حيث رددت على تساؤلات الشباب حول بعض القضايا الدينية المثارة وأوضحت أن الديمقراطية تماثل الشورى في الإسلام . وأن الأحزاب السياسية الموجودة هى امتداد للفرق الإسلامية كالشيعة والخوارج والمعتزلة التى لم تكن مجرد فرق دينية فقط ، وإنما كان لها اتجاه سياسى ولها رؤية سياسية في أنظمة الحكم . وهذا يعنى أن النظام الحزبى لا يتعارض مع النظام الإسلامى .

كما شرحت قضية الاقتصاد الإسلامى وأوضحت أنه ليس هناك نظام اقتصادى في الإسلام وإنما توجد مبادىء وقيم تحكم حركة العلاقات الاقتصادية مثل رفض الغش والاستغلال وتحديد هامش الربح والدعوة إلى التجارة .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٢



د . سعيد مراد

وقال الدكتور سعيد : إنه تناول ايضا قضية تكفير المجتمع .. واوضحت انه لو كانت هذه الدعوة صحيحة فمن المفروض ان نتبع منهج الرسول « ﷺ » في دعوة الجاهلين والكفار من قريش وهى دعوة تعتمد على الحكمة والموعظة الحسنة حيث يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر ﴾ .

اما بالنسبة لتكفير الافراد فقد اوضحت ان القاعدة الإيمانية هى الا يكفر احد بكبيرة او صغيرة . فالله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ويدل على ذلك حديث رسول الله « ﷺ » حينما قال له ابو ذر الغفارى هل يدخل كل مسلم الجنة ، فاجابه الرسول « ﷺ » بالإيجاب فعاد ابو ذر يساله ولو سرق او زنا فاجاب الرسول ولو سرق او زنا رغم انف ابى ذر .

وفي قضية تكفير الحكام بينت ان هناك ثلاثة احكام حسب النص القرانى .

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ﴾ .

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون ﴾

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ﴾ .

ولو تتبعنا اسباب نزول هذه الآيات ومواضعها في القرآن الكريم لخلصنا إلى ان الحاكم إذا اعتصم باصول الدين كالشهادتين والصلاة والزكاة والاصول المتفق عليها فلا يمكن ان تصدر عليه حكما بالكفر حتى ولو خالف فقهاء المسلمين في الفروع وكما ان الحكم حسب الآيات يتدرج بين الفسق والظلم والمعصية وهى اقل منها درجة .

وقد اكدت ان الحكام سواء كانت مؤسسة الرئاسة او الهيئة التنفيذية جاءوا نتيجة إفراز طبيعى للمجتمع المصرى ، المعتصم بالسنة دائما في كافة العصور . ■



الجماعات الارهابية تهدد صحفيا بالقتل

تلقى صحفى شاب فى صحيفة قومية ، تهديدا بالقتل من الجماعات المتطرفة عقب حوار اجراه مع بعض اعضاء الجماعة الذين سلموا انفسهم للشرطة وتخلوا عن افكارهم فقد فوجىء حارس العمارة التى يقطن بها الصحفى ، باثنين من المسلحين يسألان عنه ، فاضطر لطلب النجدة مما جعلهما يهربان بسرعة ، ولاحظ الصحفى انهما يترصدانه على ناصية الشارع فاضطر الى الانتقال وزوجته الحامل فى شهرها السادس للمعيشة لدى احد اقاربه ، كما قررت وزارة الداخلية تعيين حراسة خاصة لحمايته من تهديدات المتطرفين .



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٢

الجماعة الإسلامية تنفي مسئوليتها عن ضرب السياح

نفت الجماعة الإسلامية أن تكون وراء الحادثات التي وقعت للسياح مؤخرا في الصعيد.

وأكد المتحدث الرسمي للجماعة في مؤتمر عقده بامبابة الاربعاء الماضي أن الجماعة الإسلامية ارسلت بيانا للسفارات الاجنبية حذرت فيه من خطورة تجول السياح في الصعيد في ظل تصاعد الممارسات الأمنية ضد أفراد الجماعات الإسلامية.

وأوضح أن الدافع وراء هذا البيان هو حرص الجماعة على عدم تعرض السياح للإصابات من جراء المصادمات التي تجرى حاليا بين الشرطة وأفراد الجماعة الإسلامية.

وأكد أن الداخلية مازالت تمارس سياستها القمعية ضد الجماعة الإسلامية، حيث وصل عدد المعتقلين إلى ١٥٠٠ معتقل من أعضاء الجماعة، رغم أحكام الإفراج الصادرة بحقهم.

من جهة أخرى أعلن المتحدث باسم الجماعة تأييد الجماعة لمرشحي التحالف الإسلامي في انتخابات المحليات.. وأشار إلى أن الجماعة الإسلامية لم تخض الانتخابات بسبب اعتقال معظم قياداتها.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

بيان يكشف مسئولية « الجماعة الاسلامية » عن تصاعد الارهاب

انفجار مروع فى قطار الصعيد

١٣ قتيلا ومصابا بينهم الجانى المجهول



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٢

وقع في الساعة السادسة وخمسين دقيقة من صباح أمس — الثلاثاء — عند ديروط حادث انفجار مروع في احدى عربات القطار القادم من اسيوط الى القاهرة رقم ١٦٥ . نتج عنه وفاة مرتكب الحادث (مجهول) وتفحمت جثة ، مواطن اخر يدعى أحمد عبد الفتاح اسماعيل موظف بالصرف الصحي وابنه علاء (٣ سنوات) . وأصيب عشرة ركاب اخرين وهم عايدة ابراهيم محروس — ٣٠ سنه — ، أحمد فؤاد عبد العظيم ، تاجر بلاستيك ١٧ سنه ، نبيل رزق عبد المسيح ٢٤ سنه (مجند) ، فاروق حسن أحمد ٥٥ سنه محصل بالقطار ، منصور عبد الحكيم عبد الناصر ٢٥ سنه فلاح ، عبد العظيم محمود عمران ٢٢ سنه طالب ، حاتم أحمد عبد الموجود ٢١ سنه طالب ، عادل رشدي ويصا ٣١ سنه فلاح ، عبد الناصر محمد أمين ٢٧ سنه (طالب) ، رمضان أحمد محمد حسن ٤٦ سنه فلاح .

وقد تم اكتشاف جثة الجاني في دورة المياه وهي متفحمة تماما . حيث تبين وجود محتويات العبوة الخارجية الناسفة .

وكشفت التحريات أن الجاني كان ينوي إلقاء القنبلة على أحد مواقع الشرطة من نافذة دورة مياه القطار وعندما أشعل النار في فتيلها انفجرت فيه ووقع الحادث .

وتم نقل المصابين إلى مستشفى ديروط لعلاجهم ، ومن بينهم ستة في حالة خطيرة .

وكانت اجهزة الشرطة قد عثرت منذ ايام على ثلاث عبوات ناسفة ألقاها مجهولون على محطة سكة حديد ديروط . لكنها لم تنفجر ولم يتم الكشف عن الجناة . إلا أن مديرية أمن أسيوط وجهت الاتهامات الى عناصر ارهابية والعبوات عبارة عن زجاجات مولوتوف وبارود .

وكانت الجماعة الاسلامية قد أصدرت بيانا الاربعاء الماضي . هددت فيه بقتل مدير أمن أسيوط اللواء عبد الوهاب الهلالي والانتقام لقتل ستة من أفراد الجماعة الإسلامية .

ودعا البيان مواطني اسيوط لاول مرة الى القصاص من الامن في ذويهم الذين قتلوا على يد الشرطة حسب تعبير البيان .

ورفض البيان تسمية الجماعة بالجهاد قائلا أننا لسنا جهادا بل نحن جماعة اسلامية .

ويذكر انه قد وقع اربعة أحداث مماثلة خلال الفترة الاخيرة . بينها حادث القاء عبوة ناسفة على أتوبيس سياحي بالاقصر وحادث القاء عبوات ناسفة على باخرة سياحية نيلية عند مدخل نجع حمادي كان يقلها ١٠٤ سواح ألمان وإلقاء عبوة ناسفة على معبد الكرنك ، وعدد من المتفجرات على مجموعة من السائحين بالاقصر والتعدى بالسلاح الابيض على بعض السياح بالمواقع الاثرية بقنا .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٦

العنف .. والعنف المضاد

تستحوذ قضية عنف الجماعات المتطرفة، وما يقابله من رد فعل مضاد من جانب الحكومة المصرية على جزء ليس بالقليل من تفكير واهتمام العديد من شرائح المجتمع المصرى. وهذا الاهتمام هو رد فعل هذا العنف على عوامل الاستقرار التى تشهدها مصر في الفترة الأخيرة. وهو استقرار ضرورى لتحقيق الاصلاح الاقتصادى والتنمية.

ويظهر حادث قطار ديروط - الذي وقع مؤخرا والذى راح ضحيته ما لا يقل عن ثلاثة اشخاص وأصيب أكثر من ١٣ اخرين بفعل انفجار قنبلة كان يحملها أحد الركاب - أن تداعى أحداث العنف لم تنته كما اعتقد البعض، بل من المرجح استمرارها نظرا للطبيعة التى بدأت تتخذها من جانب الطرفين، والتى يمكن وصفها بعبارة «صفرية - Zero - Sum - game»، فالجماعة الإسلامية المسئولة رسميا عن تنظيم اعمال العنف الحالية تهدف من وراء هذه المحاولات إلى إظهار تحديها السافر لسلطة الدولة. وتقويض مقومات الاستقرار الذى تسعى إليه، وبالمقابل تسعى الدولة من جانبها لوضع حد لمثل هذه الممارسات والتى تهدد الاقتصاد المصرى وبالتالى المجتمع.

ومما لاشك فيه أن جهاز الأمن المصرى له كفاءة عالية، ولكن ظاهرة العنف لم تعد تكفي لمواجهتها جهود قوات الأمن، بل لابد ضرورة تكاتف كافة مؤسسات المجتمع المدنى للقضاء على هذه الظاهرة غير الصحية فى الحياة المدنية المصرية. وقبل هذا لابد أن تدرك تلك الجماعات أن محاولات الاصلاح والتغيير التى تسعى إليها لا يمكن تحقيقها من خلال اعمال العنف لأن ذلك ينفر الناس من هذه المحاولات، بل المطلوب هو العمل من خلال الحوار والتفاهم.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

«الجماعة الاسلامية» تعلن مسئوليتها عن حادثى القطار والباخرة السياحية

وضع قوة أمنية مسلحة فى قطارات الصعيد لحمايتها من هجمات المتطرفين

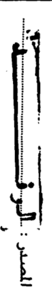
المتحدث باسم الرئاسة يصف حوادث الارهاب الأخيرة بـ «القنابل الاعلامية» !

القاهرة ـ وكالات الانباء : اعلنت منظمة الجماعة الاسلامية امس مسئوليتها عن حادثي الاعتداء على قطار الصعيد، والسفينة السياحية فى منطقة ديروط. هدد بيان المنظمة بمواصلة «ضرب القطاع السياحى» احد اهم ٣ مصادر للدخل القومى فى مصر. تعد هذه اول مرة تعلن فيها المنظمة مسئوليتها عن حوادث الارهاب فى مصر. اسفرت الاعتداءات عن مصرع ٧ ابرياء، واصابة ٩ اخرين. نفت المنظمة وجود خطط «للاعتداء على السياح فى مصر» !!. اعلنت الجماعة ٣ شروط لوضع حد للعمليات الارهابية. اشترطت الجماعة الافراج الفورى عن اعضاء الجماعة المعتقلين، ووقف التعذيب فى السجون، والسماح للجماعة بحرية نشر الدعوة الاسلامية !!. حذر البيان من الاخطار التى قد يتعرض لها السياح بسبب المواجهات بين انصار الجماعة، والشرطة فى منطقة الصعيد. وكانت الجماعة الاسلامية قد حذرت مؤخرا، السائحين من الذهاب الى الصعيد. واكدت مصادر امنية وقوع اشتباكات مساء امس الاول، بين انصار الجماعة، وقوات الشرطة فى قرية ناظلى واقعة جنوب اسيوط. استمرت الاشتباكات لمدة ساعة، واصيب احد المتطرفين فيها، وتم اعتقاله. كما اكدت المصادر الامنية، تشديد الحراسة على قطارات الصعيد. وقررت وزارة الداخلية وضع شرطيين ومخبر سرى فى كل قطار يمر عبر الصعيد. كما قررت وضع ضابط شرطة فى القطار السريع، بالاضافة الى الجنود الثلاثة. وصف محمد عبدالمنعم المتحدث باسم رئاسة الجمهورية العمليات الارهابية الاخيرة، بانها قنابل اعلامية. اشار محمد عبدالمنعم فى تصريحات صحفية، الى ان المتطرفين يحاولون من خلال الدعاية، استغلال الصحافة الغربية، لتحقيق اهدافهم التى فشلوا فى تحقيقها حتى الآن.

كما اشار الى ان «الحوادث الارهابية فى مصر، لا يمكن مقارنتها بما يحدث فى العديد من البلاد الاخرى، ومن بينها الدول الغربية المتقدمة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢-١٠-١٩٩٢

الجماعة الاسلامية تعلن مسئوليتها عن اطلاق النار على الاتوبيس
سائح انجليزى يصف الحادث بأنه أشبه بـ« الألعاب النارية »

القاهرة ـ وكالات الانباء : اعلنت الجماعة الاسلامية امس مسئوليتها عن حادث اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحى البريطانى فى ديروط. اكد متحدث مجهول فى اتصال تليفونى مع احدى وكالات الانباء فى القاهرة، مسئولية الجماعة عن الهجوم. وصف المتحدث الحادث بانه ردا على ممارسات النظام ضد اعضاء وانصار الجماعة. اتهم المتحدث السلطات المصرية بمواصلة سياسات التعذيب والاعتقال، وايقاف الدعوة الاسلامية. هدد المتحدث بمواصلة عمليات الجماعة وجدد شروط الجماعة بوقف التعذيب والافراج الفورى عن جميع المعتقلين والسماح بحرية الدعوة، لوقف حوادث العنف. اشار المتحدث الى ان الجماعة الاسلامية ليس لديها شىء ضد السياح كاشخاص". كما اشار الى ان النظام الحاكم "يهدم المنازل والمساجد، لاقامة فنادق، وتوفير "الاتوبيسات الفاخرة للسياح". كما اعلنت امس الجماعات الاسلامية المتطرفة فى اسيوط مسئوليتها عن الحادث وكشفوا عن عقد اجتماع للجماعات فى اواخر شهر "سبتمبر" الماضى فى امبابة. وقرروا فيه القيام باعمال ارهابية ضد السائحين الاجانب. وصفت وكالة "رويتر" حادث اطلاق الرصاص على الاتوبيس البريطانى، بانه اكبر تحد من جانب المتطرفين، لصناعة السياحة الحيوية فى مصر. "اشارت الوكالة الى ان الجماعة الاسلامية التى ظهرت فى جامعات مصر خلال فترة السبعينات شاركت فى العديد من احداث العنف، واصبحت تشكل تهديداً متزايدا للسياحة فى مصر التى تعد احد الموارد الهامة للعملة الصعبة. كما اشارت الوكالة الى تزايد حدة التوتر فى مدينة ديروط عقب الحادث. واقامت قوات الشرطة ثلاث نقاط للتفتيش فى المدينة، وتم منع دخول او خروج السيارات من ديروط. ووصف البريطانى جراهام ريلى احد السائحين الحادث بانه يشبه الألعاب النارية. اشار "ريلى" الى ان صبياً اطلق صفارة عندما شاهد السيارة، واطلق شاب اخر صفارة ثانية، وظل يجرى خلف السيارة حتى بدا اطلاق الرصاص من الحقول المجاورة للطريق. وصف مراسل اجنبى الحادث بانه بداية مرحلة جديدة فى الحرب بين الجماعات الاسلامية والسلطات المصرية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٤ / ١ / ١٩٩٢

احباط محاولة لنقل الاضطرابات الى امبابة

القاهرة: اعتقال الناطق المكلف اعلان مسؤولية "الجهاد"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» امس ان اجهزة الأمن المصرية اعتقلت مساء اول من امس مصطفى سيد الناطق باسم «الجماعة الإسلامية» في احد فنادق القاهرة بعد ساعة واحدة من اتصاله بوكالات الانباء الاجنبية واعلانه مسؤولية الجماعة عن حادث الهجوم على الباص السياحي في ديروط الاربعاء الماضي مما ادى الى مقتل سائحة بريطانية. وفي الوقت نفسه احبطت اجهزة الأمن المصرية مساء اول من امس محاولة اصولية اعدها امراء تنظيم «الجهاد» في محافظة اسيوط لنقل الاضطرابات والصدامات الى منطقة امبابة التي فيها بعض عناصر التنظيم خصوصاً في احياء المنيرة والبصراوي والوحدة.

وكشفت اجهزة الامن ان تنظيم «الجهاد» اوفد عنصرين من عناصره القيادية في اسيوط الى الجيزة لتنفيذ

التتمة في الصفحة (٤)

القاهرة: اعتقال الناطق

تتمة الصفحة الاولى

هذا المخطط الذي يركز على تجميع اكبر عدد من الاعضاء في منطقة امبابة قبل استئناف الدراسة التي توقفت بعد حادث الزلزال، على ان تاتي الى المنطقة العناصر غير المعروفة من اجهزة الامن بطريقة لا تلفت الانظار، وذلك عبر حلق اللحى وارتداء الملابس العادية في محاولة لكسر الحاجز الأمني المفروض على مدينة ديروط منذ ستة اشهر والذي افقد التنظيم الكثير من شعبيته وقياداته واستنزف طاقاته البشرية والمالية.



□ مصدر امنى يكشف اسباب ضبط المتحدث باسم الجماعة الاسلامية باسيوط :

المتهم قام بتوزيع منشورات على مكاتب وكالات الانباء الاجنبية بالقاهرة

تؤكد مسئولية جماعته عن قتل السائحين والقيام بأعمال العنف ضد الشرطة

كشف مصدر امنى مسئول « للاهرام المسائى » ان عملية القبض على مصطفى سيد المتحدث باسم الجماعة الاسلامية فى اسيوط جاءت عقب قيامه بتوزيع منشورات ومراسلة وكالات الانباء العالمية من خلال مكاتبها بالقاهرة بالاعلان عن مسئولية الجماعة فى حوادث قتل السياح الاجانب الذين ياتون الى مصر .

وارجع المصدر الامنى السبب عن وجود اتهامات عديدة ضده حيث كان يستغل مهنته فى اعمال التحريض للعنف ضد اجهزة الامن فى اسيوط وسبق اعتقاله ٤ مرات من قبل ، وقام بعقد مؤتمر فى منطقة امبابة قبل شهر تقريبا ، اعلن خلاله مسئولية جماعته عن حادث اطلاق الرصاص على الباخرة « نايل اليت » بالقرب من ديروط واصابة ثلاثة من العاملين المصريين ، ونسب الى المتحدث الرسمى تهمة اعلانه ظهر امس الاول الجمعة ، مسئولية جماعته عن اطلاق الرصاص على الاتوبيس السياحى فى ديروط وقتل سائحة بريطانية واصابة اخرين بجروح وهدد فى بيانه بالاستمرار فى اطلاق الرصاص على السائحين .

وكانت اجهزة الامن قد القت القبض امس الاول على المحامى مصطفى سيد المتحدث باسم الجماعة الاسلامية خلال وجوده بالقاهرة ويجرى استجوابه فى عدد من الاتهامات الموجهة اليه والتى من شانها تكدير الامن العام والنظام .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٢

أبناء اليوم.. إرهابيو الغد!

٢٠٪ من أعضاء الجماعات المتطرفة فى مصر .. أطفال

□ القاهرة ـ خاص:

ظاهرة خطيرة المتطرفون يجندون الإطفال. ويستخدمونهم وقودا لتحركاتهم الارهابية. انهم يلقنونهم افكار التنظيم، ومبادىء العنف، . ويستخدمونهم كعيون تنقل لهم اخبار تحركات الشرطة، وأيد تلصق المنشورات فوق الجدران. وتعبيء القنابل بالكبريت والبارود! إنها ظاهرة منذرة تبحث عن علاج حاسم قبل ان يستفحل الخطر.. فاطفال الجماعات الاسلامية اليوم هم ارهابيو الغد!

كشفت احداث العنف التي وقعت مؤخرا فى ديروط وصعيد مصر وأحياء القاهرة الفقيرة عن حقيقة الدور الذى يلعبه الاطفال فى ساحة التطرف الدينى، فقبل اندلاع احداث ديروط التى راح ضحيتها العشرات، حمل الاطفال الصغار الذين لا تتجاوز اعمارهم الثانية عشرة، نبأ مقتل احد المسلمين على يد مسيحى فى نزاع حول منزل، وخرجوا يستحثون المسلمين للثار من الاقباط.. وبعدها انفجرت الاوضاع.

ونفس السيناريو تكرر فى امبابة قبل وقوع احداثها الطائفية الاخيرة بنصف ساعة: مجموعات من الاطفال تجرى فى شوارع امبابة وازقتها يرددون «المسيحيين قتلوا المسلمين».. ولم يتركوا منزلا، خاصة منازل اعضاء «الجماعة الاسلامية» الا ودعوا اهله الى الثار لاخوانهم وتؤكد محاضر التحقيق ان الاطفال شاركوا في احراق بعض الكنائس والمتاجر فى امبابة.

وفى أحداث عين شمس والزاوية الحمراء، قبل عدة اعوام، وبعد اعتقال عناصر الجماعات الدينية الذين شاركوا فى اشعالها، قام اطفال مدرسة «الحرية» الاعدادية بالخروج فى مظاهرة تحمل شعارات طائفية، وتهتف بسقوط وزير الداخلية، وتطالب بالافراج عن أخوانهم ومدرسيهم من المعتقلين، ولم تهدأ مظاهرة الاطفال الا بعد ان تصدى لها رجال الامن.

وضبطت اجهزة الامن في نفس الفترة تنظيما دينيا استهدف استدراج الاطفال تحت ستار تجنيبهم مزالق المراهقة، واعدادهم ككوادر للجماعة فى المستقبل.

تنظيمات الصغار

وعلى حد بيانات الاجهزة الرسمية، تم ضبط ٤ شقق بالاسكندرية استأجرها احد قادة هذه التنظيمات، وكدس داخلها عشرات الاطفال من عدة محافظات، بهدف تأهيلهم لتلقى افكار التنظيم، وأكدت بيانات الامن ان قيادات التنظيم خصصت مسئولا عن كل مجموعة من الاطفال لتنفيذ مهمة تدريبهم على العنف.

وفى محافظة المنيا التي تعد من اهم مراكز تفريخ قيادات الجماعات المتطرفة، يتراشق الاطفال الحجارة مع رجال الشرطة، نيابة عن «الكبار» الذين يقومون بالاعمال الخطيرة فقط، ويعمل اطفال كثيرون فى المنيا «كعيون» لاعضاء هذه الجماعات فى انحاء المدينة، واذا ما داهمت الشرطة اوكار «الاخوة الكبار» يهرع هؤلاء الاطفال الى امرائهم واعضاء الجماعة لتنبيههم وعندما تفكر فى لقاء قيادات الجماعات الدينية الهاربين، سيكون دليلك مجموعة من اطفال لا تتجاوز اعمارهم الثالثة عشرة، وقد اكتشفت اجهزة الامن في المنيا مجموعة من الاطفال تتراوح اعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما يقومون بتصنيع عبوات ناسفة وحارقة، شبيهة بتلك التى انفجرت فى حاملها بقطار ديروط مؤخرا.

نحن نؤهلهم

وينفى محيى الدين احمد عيسى عضو البرلمان السابق وأحد قادة جماعة الإخوان المسلمين اى دور لجماعته فى استخدام الاطفال مؤكدا «نحن فقط نؤهلهم لمعرفة امور دينهم عن طريق تحفيظ القرآن الكريم والاحاديث النبوية، أو توجيههم الي الترفيه الشرعى، ولكن هناك من يعمل على تصوير ذلك علي انه مؤامرة».

وبالنسبة لتنظيم الجهاد ـ يضيف قادة الإخوان، فإنهم بالفعل يستخدمون الاطفال في النشاطات التخريبية، وهذا يرجع الي تناقص عدد كوادرهم نتيجة لتصفيات الامن وانفضاض الناس عنهم، وحاولت التدخل لديهم اكثر من مرة كي تجلس وتتحاور لتجنيب الاطفال وذويهم سوء العاقبة، لكنهم رفضوا وقالوا: هؤلاء جنود المستقبل.

اما على محمد على احد قادة الجماعة الاسلامية بالمنيا فيؤكد ان انخراط الاطفال فى عضوية الجماعة، يعد بمثابة الامل الذى يتعلق به كل الاعضاء، ويقول «كل ما نفعله معهم هو اعدادهم كدعاة» ولا ينفى على محمد على استخدام الاطفال فى الاتصالات بين اعضاء الجماعة وفى مواجهة الامن بالحجارة والمظاهرات التى تطالب بتطبيق الشريعة ويذهب الى ان ذلك دليل على نقاء فطرتهم.

أما أمير الجماعة الاسلامية بمركز طما بسوهاج محمد غالب فلا يعجبه لفظ «استخدام الاطفال» على اساس انه يحمل قدرا من سوء النية ويضيف: نحن لا نستخدم الاطفال، ولكن نرشدهم الى الصواب، والأولى بنا ان نتساءل عن الأسباب التى دفعت الاطفال الى الاستجابة للدعوة الاسلامية، فنحن لم نطلب من الاطفال ان يضربوا عن الذهاب الى المدارس ولكنهم فعلوا ذلك، نتيجة للظروف الصعبة التي يعانونها. سواء على مستوى رغيف الخبز الذى لا يجدونه أو المصاريف المدرسية التى لا يمكن الان لأى اسرة تحملها فى ظل ارتفاعها الجنونى».

حق وباطل

من واقع عملى يبدو كلام أمير الجماعة الاسلامية بطما محمد غالب وكأنه حق يراد به باطل.. فسوهاج ـ فى الحقيقة ـ تعاني من عدة ازمات نتيجة لأنها تضم اعلى نسبة سكان بالنسبة لحجم مساحتها فى صعيد مصر، واعلي نسبة فقر، وهى المحافظة «الطاردة» الثانية على مستوى مصر، ويلعب كبار ملاك الاراضى فيها الدور السياسى والاقتصادى الرئيسى فيها حيث يسيطرون على المواقع المرموقة فى جهاز السلطة، ويمثل رغيف الخبز مشكلة حقيقية فى سوهاج نتيجة لأن رقعتها الزراعية تزرع بمحاصيل غير غذائية، ولتلاعب الكثيرين من اصحاب المخابز فى حصص الدقيق المخصصة للجماهير.

ولكن كل ما يفعله اعضاء الجماعات الدينية الذين ينتمون الى شريحة عمرية واجتماعية متوسطة، هو استغلال الازمات لتهييج الجماهير، دون طرح بدائل سوى الانشطة الخيرية، وتقتصر دعوتهم فقط على تعقب الاخطاء وتضخيمها.

وفى أسيوط يقوم الاطفال بطباعة المنشورات فى الحجرات الملحقة بالمساجد التابعة لهم، وتوزيعها على المنازل والاشخاص ولصقها على الجدران وينفذون بمهارة عمليات تمويه لإلهاء الامن عن نشاطات «الكبار» وثمة مشهد لا ينسى لطفل لا يزيد عمره على ١٢ عاما جاء يشكو لأمير الجماعة الاسلامية بأسيوط د. احمد عبده سليم، تلاعب الشيطان به، بما يفهم علي أنه مراجعة لانخراطه فى الجماعة، فترك امير الجماعة المجلس.. وانزوى بالطفل الي زاوية بالمسجد.. اعقبه دخول الطفل مبتهجا الى الغرفة الملحقة بمسجد الجمعية الشرعية ثم خروجه بكومة من المنشورات المطلوب توزيعها.

مسئول الأطفال

عبد المنعم القليل احد اعضاء الجماعة الاسلامية بديروط الذين



اعلنوا توبتهم، وكان يعمل مسئولا عن اعداد الاطفال وتأهيلهم لتلقى فكر الجماعة وأعلن توبته بعد إلقاء القبض على مجموعة الاطفال التى تلقت تدريبها على يده.. يقول: لم يكن عندي مانع من استخدام العنف وتربية الاطفال على تغيير المنكر باليد أى بالقوة، لأن هناك نصوصا تؤيد ذلك، وهذه النصوص الصريحة هى التى أسست عليها الجماعة الاسلامية منهجها فى العمل العنيف، ولكن الان اخجل من نفسى لأنى اوقعت بهؤلاء الاطفال في براثن صورة قبيحة للداعية الاسلامى.. الذى يدعو لافكاره بالجنازير والمطاوى.

ارهابيو الغد!

يستغل اعضاء الجماعات المتطرفة الضمانات التى وضعها القانون لحماية الاحداث ومنع انحرافهم فى تجنيد الاطفال.

فالمادة الثانية من القانون ٢١ لسنة ١٩٧٤ تقرر سن الحدث بـ ١٨ عاما، وعندما يصدر عن الحدث فعل يجرمه القانون يتم القبض عليه، ويكون امام القاضي سبعة احتمالات يقوم بالحكم بأحدها، وهى ايداعه بإحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية «مؤسسة الاحداث» أو إلحاقه بإح مراكز التدريب المهنى، او توبيخه ووضعه تحت نظام الاختبار القضائى، أو إلزام الحدث باسلوب حياة فى منزله وتتم متابعته، أو تسليمه لولى أمره، وهذا ما يحدث فى الغالب مع المتطرفين الصغار، وهو ما يعد أحد الأسباب الرئيسية فى تفشى هذه الظاهرة بالاضافة الى تردى الاوضاع الاقتصادية التى دفعت ١٥٠ الف أسرة بالمنيا الى العيش فى الأكواخ والعشش.وإذا علمنا أن ٩٪ من مجموع اعداد تنظيم الجهاد المقبوض عليهم بعد مقتل الرئيس انور السادات عام ١٩٨١، تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وأن حوالي ٢٠٪ من اعضاء الجماعة الاسلامية المنتشرة في جنوب مصر والمناطق الفقيرة من القاهرة والتى تعتمد على الاطفال فى الترويج لأفكارها وتنفيذ عملياتها، لا تتجاوز أعمارهم نفس المرحلة ـ فلا بد أن ندرك حجم الظاهرة.. خاصة ان قيادات وأعضاء الجماعات المتطرفة الذين يقومون الأن بأعمال عنف وارهاب. كانوا اطفال الأمس، وبالتالى فاطفال اليوم.. هم إرهابيو الغد!.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

اختفاء المتحدث باسم الجماعة الإسلامية بأسيوط

اختفى مصطفى سيد المحامي والمتحدث باسم الجماعة الإسلامية بأسيوط منذ اعتقاله (الشهر الماضى). من أحد فنادق القاهرة. أكد رضوان التونى مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين الفرعية بأسيوط- والذى أفرج عنه بعد القبض عليه- أن مصطفى مازال فى مبنى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى ويخشى أن يصاب بسوء من جراء التعذيب الذى يتعرض له.



الجماعة الاسلامية :

الأمن هو المسئول عن أحداث اسيوط

كتب ـ عبدالرشيد احمد :

حملت الجماعة الاسلامية مسئولية احداث اسيوط على قوات الامن وقالت الجماعة في لقاء الاربعاء ان الجماعة باسيوط بينما كانت تعقد ندوتها الاسبوعية بمسجد الرحمة حاولت قوات الامن منع عقد الندوة بالقوة وأطلقت الرصاص في الهواء وبدات تستخدم الهراوات فقامت الجماعة امام هذا بالدفاع عن نفسها وهو حق مشروع

ونفت الجماعة قيام افرادها بالقاء عبوات ناسفة على المحلات التجارية باسيوط واتهمت الامن بتشويه صورة الجماعة امام الراى العام

من ناحية اخرى قامت قوات الامن الخاصة باحتلال الشوارع المؤدية الى مسجد الرحمة باسيوط وهو المعقل الرئيسى للجماعة بعد ان سقط مسجد الجمعية الشرعية في احداث العام الماضى في ايدى قوات الامن





المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

الجماعات الاسلامية تشترط على وزير الداخلية

تخفيف التعزيزات الامنية بالصعيد مقابل وقف عملياتها الارهابية

كتب ـ على خميس :

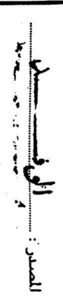
كشف امس عبدالحليم موسى وزير الداخلية عن تلقيه خطاب من الجماعات الاسلامية امس الاول عللت الجماعات العمليات الارهابية الاخيرة بانها تهدف الى تخفيف التعزيزات الامنية الموجودة بالصعيد وليس توجيه ضربة الى السياحة وصف الوزير جماعة الاخوان المسلمين بانها ليست شرعية وحذرها من القيام باعمال غير مشروعة واكد ان الدولة لن تتركهم . كما اكد الوزير ان تعديل قانون النقابات المهنية لايدخل فى اختصاصه . واعلن وقوف الدولة للنقابات بالمرصاد اذا حاولت الخروج عن القانون الذى ينظمها وأشار الوزير الى وجود ١٢٣ معتقلا طبقا لقانون الطوارىء . وتحدى وزير الداخلية أن يثبت احد غير ذلك واعرب عن اسفه لبطء اجراءات التقاضى ومحاكمة الارهابيين واشار الى ان قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب دخلت عامها الثالث دون حسم . وكان وزير الداخلية يتحدث امام اجتماع اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب .

•تفاصيل الجلسة ص ٨•



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوفد



التاريخ: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

وزير الداخلية يتهم الجماعات الاسلامية صراحة بتدبير حوادث الارهاب الأخيرة
ويحذر الاخوان المسلمين من القيام بأى عمل غير مشروع

كتب ـ على خميس :

اتهم اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية الجماعات الاسلامية صراحة ، بانها وراء احداث الارهاب الأخيرة بجنوب مصر . اعلن الوزير عن تلقيه منشور من الجماعات الدينية صباح امس . يؤكدون فيه ان الهدف من وراء العمليات الاخيرة ، هو تخفيف التعزيزات الامنية الموجودة بالصعيد وليس توجيه ضربة الى السياحة فى حد ذاتها . اكد وزير الداخلية ان جماعة الاخوان المسلمين ليس لها وجود شرعى ، وان مقر التوفيقية خاص لمجلة الدعوة وليس للاخوان . وقال : ان الدولة لن تتركهم اذا مارسوا اى عمل غير مقنن وغير مشروع . واشار الى حبس ١٨ شخصا من الاخوان على ذمة قضية سلسبيل . اوضح وزير الداخلية ان تعديل قانون النقابات المهنية يدخل فى اختصاصه . واكد ان الدولة سوف تقف للنقابات بالمرصاد اذا حاولت الخروج على القانون الذى ينظمها . وطالبت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب بالمبادرة بتقديم قانون النقابات الموحد .



عبدالحليم موسى

اكد الوزير ان عدد المعتقلين بلغ ١١٢٣ طبقا لقانون الطوارىء . وقال : اتحدى ان يثبت احد غير ذلك . وكانت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية قد واصلت اجتماعاتها امس برئاسة الدكتورة فوزية عبدالستار لمناقشة ظاهرة الارهاب . انفعل وزير الداخلية من اسئلة الأعضاء حول ما اذا كان قانونا الارهاب والطوارىء غير كافيين فى مواجهة العمليات الارهابية . واعرب الوزير عن اسفه لبطء الاجراءات القضائية فى محاكمة الارهابيين . واشار الى ان قضية الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب دخلت عامها الثالث ولم تحسم بعد . والمح وزير الداخلية الى ان قانون مكافحة الارهاب لم يبت فعاليته بعد . وان كانت التجربة الحديثة له لم تسفر عن ثغرات بالقانون . واكد وزير الداخلية ان التمويل الخارجى للمتطرفين قل بشكل كبير فى الأونة الأخيرة ، الأمر الذى دفع المتطرفين الى سرقة محلات الذهب . وان اجهزة الامن رصدت شيكين احدهما

أعضاء اللجنة التشريعية يطالبون برفع القيود عن الأحزاب ويحذرون من المساس بقانون النقابات

بمبلغ ٨٠ الف دولار . والاخر بمبلغ ٦٠ الف دولار . قام عمر عبدالرحمن بتمويلها من الولايات المتحدة الامريكية الى زوجته داخل مصر . واشار الى ان عمر عبدالرحمن حصل على اقامة دائمة بالولايات المتحدة . وانه يقوم بجمع التبرعات فى ولاية نيوجيرسى .

اتهم العضو فكرى الجزار وزارة الداخلية بغرس الارهاب فى المجتمع . واكد ان التعذيب داخل السجون وممارسات القمع ضد المواطنين هى الدوافع الاساسية للعنف داخل المجتمع . وتساءل العضو عن حزب الاغلبية الساحقة وحزب الـ ٩٩٪ ودوره فى الشارع ؟ وحذر من تشديد العقوبة . وطالب بوضع الامور فى نصابها الصحيح . واكد ابراهيم النمكى ان علاج الارهاب لن يكون الا بمزيد من الديمقراطية . ومزيد من الحرية للاحزاب السياسية . كما تمارس دورها فى الشارع . وطالب برفع كافة القيود على تشكيل الاحزاب السياسية .





المصدر : النـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومـات   التاريخ : ٥ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

الدكتــــور
عمـــــر
عبدالرحـــــمن
يتحدث لـ « النور »
من امريـــكا :

لم أفـت بضـرب السـياحة فى مصـر

لا أمـول الارهاب .. وأتحـدى وزيـر الداخليـة

لن ينتهى الصراع مع الشرطة إلا على مائدة الحوار

في اتصال هاتفي مع الدكتور عمر عبد الرحمن امير عام الجماعة الاسلامية والموجود حاليا بالولايات المتحدة الامريكية .. اكد فضيلته ان الصراع لن ينتهي مع الدولة الا اذا جلست قيادات الجماعات الاسلامية مع الحكومة على مائدة الحوار .. وتعاملت قوات الامن بشكل هادىء وحضارى مع الاسلاميين واشار الدكتور عمر في الحوار الذى اجرته جريدة النور معه الى ان الارهاب الذى تقوم به الجماعة الاسلامية هو رد فعل لما تقوم به الحكومة .. كما نفى قيامه بتمويل الجماعه بمصر وتحدى وزير الداخلية ان يثبت عكس ذلك .. كما نفى ايضا قيامه بإصدار فتوى بضرب السياحة في مصر ... وهاهو نص الحوار مع فضيلته

اجرى الحوار :

احمد عبدالله عزيز

● الاسلام يرفض العنف والارهاب فلماذا تلجا الجماعات للعنف والقتل ؟

● ● اجاب الدكتور عمر عبد الرحمن ان الحكومة المصرية دابت على كتم الانفاس وكبت الحريات واغتيال حقوق الانسان التى اقرها الدين فإذا اندفعت الجماعة الاسلامية الى ارتكاب العنف فسيكون هذا رد فعل لما تقوم به الحكومة من عنف وارهاب والدولة تخطىء خطا كبيرا حين تستخدم وسائل العنف والتعذيب ضد هؤلاء الشباب حيث تستعمل كافة انواع التعذيب معهم بل وتقتلهم وتسفك دماءهم في وضح النهار . وعلى قارعة الطريق . كما تقوم بمباغته الامنين وتفتيش البيوت وجر النساء والاطفال الى السلم الشرطة . وحينما يفعلون ذلك فإنهم يسكبون البنزين على النار فتشتعل غوارها ويشتد حريقها . وهم يحفرون بذلك ابارا سيميتون فيها العبيد والالة التى دعوها من دون الله ان القبض العشوائي والاعتقال والسجن والاعتداء على كرامة الانسان تجعله في خوف وذعر مما يضطره الى اللجوء إلى المقاومة بحيث لا يسمح للشرطة ان تقبض عليه لانه سيذهب من الدار الى النار فإذا رايتم رجال الشرطة يفعلون هذا كله فلا تلوموا احدا ولوموا انفسكم لما استعملتموه من عنف ولا يمكن ان تعيش هذه الحكومة الا في ظل هذه القوانين الجائرة . ان الحكم في مصر نظام بوليسى وهذا الحكم لابقاء له الا في ظل هذه القوانين الاستثنائية وقانون الطوارىء ونحو ذلك

● قلت لقد اعلن وزير الداخلية امام لجنة السياحه بمجلس الشعب مؤخرا انكم تقومون بتمويل الجماعات في مصر فما صحة ذلك ؟

● ● ابدا بقول الله تعالى ((والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا)) لقد تعودنا الكذب والافتراء من الحكومة المصرية بصفة عامة ووزير الداخلية بخاصة فهو الذى زعم قبل ذلك امام مجلس الشورى انني تزوجت بزنجية وانني قد بعثت بمائة واربعين الف دولار الى زوجتي المصرية وانني قد ذهبت الى صدام حسين واجتمعت به واليوم نجد هذا الافتراء بانني اقوم بتمويل الاخوة في مصر كما ذكرت بعض الصحف المصرية . كل هذه الافتراءات قد تعودنا عليها وعرفناها كثيرا انهم يكيلون بالكيل الاوفى هذه التهم . لقد تحديت الى وزير الداخلية قبل ذلك وقلت في السابق واقول الان اتحدى وزير الداخلية ان يبرز شيكا او شيكات او اى مستند وايضا لماذا لم يبرز مستندا واحدا ليظهر هذا الامر سواء لما ادعاه من الشيكات السابقة او التمويل الذى امولة ولو كان عنده اى مستند لاقام الدنيا ولم يقعدها ولابرز هذا المستند وصورة وقدمه الى القضاء

لم افت بضرب السياحة

● لقد ذكر المتهم بإطلاق النار على اتوبيس السياحة انكم افتيتم بضرب السياحة في مصر فما صحة ذلك ؟

● ● قال الدكتور عمر عبدالرحمن : ان هذه الاعترافات التى يزعمونها انما هي مختلق وقد عرفنا في المحاكم وفي القضايا التى مررنا بها حيث يضربون الاخوة ويضربونهم حتى يعترفوا بما تريد الحكومة ثم يثبتونها في محاضر رسمية ويقدمونها للمحاكم او النيابة فهذه الطريقة تعود عليها رجال الشرطه والنظام الامني في مصر . فيجب الا نصدق اى اعترافات من المتهمين في ظل هذا النظام الارهابى وذلك الحكم البوليسى الذى ينزع الاعترافات بالضرب والتعذيب والصعق الكهربائي والكلاب المسعوره .

المحافظة على النصارى

● ما موقف الاسلام من النصارى وهل يحق للمسلمين الاعتداء على اموالهم وممتلكاتهم وارواحهم ؟



• • قال امير عام الجماعة الاسلامية : الاسلام موقفه واضح وهذا ما تتبناه الجماعة الاسلامية وتحرص عليه وهذا الموقف يقوم على دماء النصارى واموالهم واعراضهم ما داموا محافظين على العهد الذى بينهم وبين المسلمين ومادامـوا فى ذمة المسلمين ويحترمون النظام الاسلامى وهذا معروف من الواقع والتاريخ واذا انكر النصارى ذلك فإنهم يكونون مغالطين ففى الفتح الاسلامى قام النصارى بمساعدة المسلمين فى مصر وقالوا لهم انتم احب الينا من اخواننا النصارى الذين على ديننا لانكم تعطوننا حقوقنا كامله ولا تظلموننا وهذا ثابت ويدرسه المسلم وغير المسلم فى التاريخ الاسلامى وحينما انتصر صلاح الدين واخذ بيت المقدس لم ينتقم من النصارى الذين قتلوا سبعين الفا من المسلمين فالاسلام لا يمكن ان يدعو الى الاعتداء على النصارى بل يعتبر الاعتداء على النصرانى كالاعتداء على المسلم وفى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (من اذى معاهدا فانا خصمه الى يوم القيامة) خير دليل على ذلك .

الارهب رد فعل

• ما راى فضيلتكم فى الاحداث التى وقعت فى صعيد مصر وعلى الاخص فى مركز ديروط ؟

• • الأحداث التى وقعت فى ديروط قائمة على خلافات قديمه بين عائلتين كبيرتين من المسلمين والنصارى ولا دخل للجماعة الاسلامية فيها من قريب او بعيد انما كان دور الجماعة الاسلامية دور الحكم الذى يفصل بين الخصمين ويصلح بينهما ذلك ان الطرفين كانا يعلمان ان الجماعة تحق الحق وتبطل الباطل فكانوا يرجعون اليها للصلح . وهذا هو الدور الذى كانت تقوم به الجماعة الاسلامية لكن هذا الموقف استغل اسوا استغلال من وزارة الداخلية لضرب الجماعة الاسلامية والقضاء على افرادها والنيل منها بشتى الوسائل حيث بعثت الداخلية بالمدرعات والالات والطائرات الهيليكوبتر لمحاصره افراد الجماعة والايقاع بهم لكن وزير الداخلية الذى تحدثت معه من قبل وقلت له دعوا المساجد والدعوة الى الله . ولكنه ومن معه اصروا على ان يستغلوا هذا الموقف لضرب من يؤمنون بالحق والعدل وقد تعدت تجاوزات الشرطة الى ضرب الشيوخ والاطفال لانهم خالفوا التعليمات وصلوا فى المساجد جماعه .ووصل تعنتها الى فرض الحصار على كل القرى لارهاب الناس

تطبيق شرع الله

• ماذا تريد الجماعه الاسلامية من الحكومة ؟

• • نحن لا نريد الا تطبيق شرع الله ولا شىء اكثر من هذا ونريد ان تترك الحكومة الدعوة الى الله بجدية تامة ولن يظهر الطيب ويذهب الخبيث ونقر الدعوه الحق لا الدعوات الباطله التى يسير عليها بعض المسئولين حاليا لابد ان تطلق الحريات لابد للدعوة ان تنطلق من عقا لها وان يعرف الناس الحق والتشريع الاسلامى الذى جاء من عند الله ان ما تريده الجماعة الاسلامية من الحكومة ليس من الصعب تحقيقه اننا نريد ان تمارس الحرية وان يقال الحق وان يصدع به .

مائدة الحوار

• واخيرا متى ينتهى الصراع بين الجماعات واجهزة الامن ؟

• • اجاب امير عام الجماعة الاسلامية سينتهى الصراع بين الجماعة الاسلامية واجهزة الامن يوم ان يلتقوا على مائدة الحوار وان تلتزم قوات الامن الادب فى معامله المسلمين وتفك اسر المأسورين والمعتقلين حينئذ ستهدأ الجماعه الاسلامية ولن تحاول ان تضغط على الحكومة باسلوب او باخر .

اجرى هذا الحوار مراسل « النور » بالفيوم و« النور » من جانبها تعطى الدكتور عمر عبدالرحمن مهلة اربعة اسابيع يقر خلالها او ينفى شيئا مما جاء بالحديث .

وبعد الأسابيع الاربعة سوف نرد على الأقوال التى ان لم يرد عليها سوف يعتبر عدم رده خلال هذه المدة اقرارا لها .

□ عمر عبد الرحمن لـ «الشعب»:

لا نمانع فى الحوار مع الحكومة

نفى الدكتور عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية أن يكون قد أصدر فتوى بضرب السياح فى مصر أو حرض المتهمين على إطلاق النيران على الأفواج السياحية، وأكد فى إتصال هاتفى مع «الشعب» من أمريكا أن الاعترافات التى انتزعت من المتهم من أنه حرضه على قتل السياح مختلقة، ولا أساس لها من الصحة.

وأشار إلى أن أجهزة الامن دابت على تعذيب المتهمين للحصول منهم على اعترافات كاذبة تؤيد كل عمل إرهابى.

وأكد أن الحكم البوليسى فى مصر يجعلنا لا نتصدق أى اعترافات لمتهمين مادامت تاتى عن طريق الضرب والتعذيب والصعق بالكهرباء وإحضار الامهات والزوجات والتعدى عليهن ليعترف المتهم باتهامات باطلة. وأوضح أن الصراع بين الحكومة والجماعة الاسلامية ممكن أن ينتهى يوم أن يلتقى الطرفان على مائدة الحوار وأن تغير الشرطة من معاملتها للمسلمين وتفك أسر المعتقلين.

وأكد أنه عند تحقيق ذلك ستتوقف الجماعة الاسلامية عن الضغط على الحكومة وتجلس مع العلماء والثقات لمعرفة الداء ووصف الدواء.

وأوضح فى رده على اتهام الجماعة الاسلامية بالارهاب إلى أن عنف الجماعة الاسلامية يأتى رداً على عنف وإرهاب الحكومة التى تقتل الشاب المسلم وتضعه فى غياهب السجون والمعتقلات.

وقال إن النظام فى مصر دأب على كتم الانفاس وكبت الحريات، وإن الحكومة لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل قوانين جائرة مثل قانونى الطوارىء والإرهاب.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

المتطرفون يهاجمون الصحف المصرية

شنت الجماعات المتطرفة باسيوط هجوما عنيفا على الصحف ووسائل الاعلام المصرية . وصف المتطرفون في خطبة الجمعة بمسجد الرحمة امس الصحف بانها «منابر عفنة» . حضر الصلاة اكثر من ٣٢٠ عضوا من اعضاء الجماعات المتطرفة .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

إستكمال تحقيقات النيابة مع أعضاء تنظيم شركة سلسبيل للكمبيوتر

المتهمون اعتنقوا فكرا منحرفا وتورطوا فى الاتصال ببعض العناصر الأجنبية

استكملت امس نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها مع اعضاء التنظيم المعروف باسم شركة سلسبيل للكمبيوتر ومركز الأمة للمعلومات حيث اكدت التحقيقات التى باشرها هشام حمودة رئيس النيابة بإشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام الاول تورط المتهمين الثلاثة اصحاب الشركة فى انشاء تنظيم مناهض لمبادىء واهداف المجتمع .

وقد واجه رئيس النيابة المتهمين بما اسفرت عنه المعاينة وتحريات مباحث امن الدولة الا انهم انكروا مانسب إليهم ودفع اعضاء هيئة الدفاع ببطلان التحقيقات التى تجريها النيابة استنادا الى ان عمليات التفتيش والقبض على موكليهم غير قانونية .

وكشفت التحقيقات عن ان المتهمين قد سجلوا على مجموعة الديسكات التى ضبطت بالشركة اكثر من الف اسم فى مختلف المحافظات رجحت المصادر الأمنية ان تلك الاسماء خاصة بأعضاء التنظيم وتبذل مباحث امن الدولة جهودا مكثفة للتحرى عنهم

اشارت التحقيقات إلى ان اهداف هذا التنظيم تتمثل فى الاستيلاء على الحكم بالقوة وتكوين كوادر تعتنق



فكرا منحرفا كما اوضحت ان التنظيم يتخذ شكلا سريا يقوم على خلايا عنقودية لاختراق الجبهة الداخلية المصرية بتنشئة عناصر يتم توظيفها للاطاحة بنظام الحكم القائم تبين من التحقيقات ان اعضاء التنظيم نجحوا في نشر بعض افكارهم في عدد من المحافظات فضلا عن حرصهم الدءوب على عقد دورات تدريبية للتثقيف الذاتي

اتضح ايضا انهم عكفوا على الاطلاع وترويج العديد من الدراسات والكتب التى تحمل افكارا متطرفة كما تم رصد ميزانيات لتنظيمهم بلغت عده ملايين من الجنيهات

وصرح مصدر امنى لـلاهرام المسائى بان تحريات مباحث امن الدولة عن اعضاء التنظيم تركزت على محورين.

اولا : نشر وترويج الفكر بين الاوساط الجماهيرية خصوصا ذات الاتجاهات المتطرفة وتكوين مجموعات على شكل عنقودى من هذه العناصر

ثانيا : تشكيل التنظيم السرى الذى يقوم على مجلس شورى للتنظيم ويضم في عضويته عددا كبيرا من الشباب في المحافظات

وقرر المصدر ان اعضاء التنظيم تورطوا في الاتصال ببعض العناصر الاجنبية لدعمهم ماليا بالاضافة الى وضع الخطط المستقبلية

وفى نهاية جلسة التحقيق مع المتهمين الثلاثة طلب ممثلو الدفاع عنهم باخلاء سبيلهم باية ضمانات مالية الا ان رئيس النيابة رفض ووجه لهم تهمتى انشاء تنظيم مناهض لمبادىء واهداف المجتمع وحيازة منشورات مناهضة لنظام الحكم بالبلاد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

دفاع سلسبيل يطعن فى تقرير لجنة الديسكات

دفعت هيئة الدفاع فى قضية شركة سلسبيل ببطلان تقرير لجنة فحص وتفريغ الديسكات، لأنها مارست عملها فى غياب الدفاع بعد أن اكتشف ٤١ ديسكا اضيفت إلى الديسكات الأصلية التى تم تحريزها ،و أيضا فى غياب النيابة العامة. كما أن اللجنة ضمت فى عضويتها احد ضباط الشرطة رغم أن الداخلية خصم فى الدعوى، بالاضافة إلى أن رئيس اللجنة ويعمل أستاذا بالجامعة الأمريكية يمتلك شركة كمبيوتر منافسة لشركة سلسبيل. كماأنه كان من السهل إضافة معلومات على الديسكات . وقد تضمنت الديسكات دراسات علمية وبرامج مهنية، ومن ناحية اخرى واجهت نيابة أمن الدولة العليا أصحاب شركة سلسبيل ببعض الأوراق والدراسات والأبحاث العلمية.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٢

مصر: مهاجمة كنيسة في ديروط وتنظيم سلسبيل يحاكم قريباً

□ اسيوط -
من محيي عبدالرحمن:
□ القاهرة - «الحياة»:

■ فيما تستعد القاهرة لمحاكمة اصحاب شركة «سلسبيل» لخدمات الكومبيوتر هذا الشهر بتهمة التجسس لحساب جهات اجنبية والتي قد تصل عقوبتها الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة اكدت مصادر امنية مسؤولة في تصريحات الى «الحياة» تعرض الكنيسة الانجيلية في مدينة ديروط التابعة لمحافظة اسيوط لهجوم مسلح شنته مساء الخميس مجموعة ملثمة، واسفر عن اصابة حارسي الكنيسة بجروح خطرة وسرقة بندقية احدهما مع مخزن للرصاص. ولم يتعرض المهاجمون لمبنى الكنيسة باي سوء لانهم كانوا يستهدفون اساسا سرقة بندقيتي الحارسين.

وقالت هذه المصادر ان الجنديين المكلفين حراسة الكنيسة فوجئا في الثامنة مساء اول من امس بتوقيت القاهرة باشخاص ملثمين يهاجمونهما من اتجاهين مختلفين ويطلقون عليهما وابلاً من الرصاص، ونقل المصابان وهما خالد محمود عبدالمجيد (٣٠ سنة) واشرف محمد فراج (٢٨ سنة) الى مستشفى ديروط في حال لا تسمح باستجوابهما. وتبين ان المهاجمين الذين ينتمون على الارجح الى «الجماعة الاسلامية» سرقوا البندقية الآلية الخاصة بالمصاب الاول ومخزناً للرصاص.

وقال الدكتور ماهر محمد جابر مدير مستشفى ديروط ان خالد محمود عبدالمجيد اصيب بطلقتين اخترقتا الظهر وخرجت احداهما من البطن وتسببت في نزف حاد فيما احدثت الرصاصة الثانية تهتكا في العمود الفقري. اما فراج فاصيب في ساعده اليمنى وساقه اليسرى.

وعثر رجال المباحث على ٣٨ طلقة فارغة في مكان الهجوم وحقيبة من الجلد كان الجناة يخفون فيها اسلحتهم. وبدات النيابة في ديروط تحقيقاتها واستمع اشرف مسعد رئيس النيابة ومجدي شحاتة الوكيل الاول للنيابة لاقوال العقيد خيري ابو الفضل نائب مامور مركز ديروط الذي قال انه تلقى اشارة من المستشفى بوصول الجنديين ولا يعلم شيئا عن ظروف الحادث.

واضاف: «ان الجنديين كانا مكلفين حراسة الكنيسة وفي حوزة كل منهما بندقية آلية، الا انه اكتشف ان الارهابيين خطفوا بندقية خالد محمود عبدالمجيد ومخزنها، بينما عثر على بندقية الثاني. وحال المصابين خطرة ولم يستطيعا الكلام».

واكد شهود لـ «الحياة» ان المهاجمين شكلوا مجموعتين ملثمتين اتت كل مجموعة من اتجاه مختلف

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

والتقتا امام باب الكنيسة ثم اطلق افرادهما النار وفروا.

ولم يتوصل رجال المباحث حتى الآن الى تحديد هوية الجناة.

من ناحية اخرى لم تقع اي احداث عنف في اسيوط في اثناء صلاة الجمعة اذ احكمت قوات الامن سيطرتها على منافذ المدن والقرى، وتجمعت قرب المساجد خوفا من وقوع اي اعمال ارهابية. وفي امبابة في شمال محافظة الجيزة سادت حال من الهدوء المشوب بالحذر.

سلسبيل

من جهة اخرى انهت نيابة امن الدولة العليا في القاهرة تحقيقاتها مع اصحاب شركة «سلسبيل» لخدمات الكومبيوتر والتي كانت بدأت في شباط (فبراير) الماضي وتستعد لاحالتهم على القضاء خلال هذا الشهر بتهمة التجسس لحساب جهات اجنبية، وتسريب معلومات من شانها الاضرار بالمصالح العليا للبلاد وعقوبة ذلك تصل الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة.

وكشف تقرير يتضمن خلاصة تحقيقات النيابة حصلت عليه «الحياة» ان تنظيم «سلسبيل» الذي يقوده كل من محمد خيرت الشاطر وحسن عز الدين مالك (وهو نجل القيادي «الاخواني» البارز عز الدين مالك) وطاهر عبدالمنعم تحت ستار شركة لخدمات الكومبيوتر هو على علاقة وثيقة بفرع التنظيم الدولي لـ «الاخوان المسلمين» في المانيا الذي يقوده يوسف ندا المعروف بصلاته الوثيقة بجماعة «الاخوان» في مصر. وكشف ايضاً ان «الاصدقاء الثلاثة» سربوا خلال اربعة اعوام ١٥٠٠ ديسك كومبيوتر من داخل مصر الى قيادة التنظيم الدولي لـ «الاخوان» في المانيا، تحوي معلومات عن الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر.

ويشير التقرير الذي وضع بعد تفريغ النسخ الاصلية لهذه الديسكات انها تضم قوائم كاملة باسماء التنظيم الدولي وقياداته المحلية والدولية. كما تضم اسماء عناصر حركية وحلقات وصل في كثير من الدول الاوروبية. ويشير التقرير الى تورط ثلاث من هذه الدول في القضية وافادتها افادة كبيرة من هذه المعلومات التي ضمت الى جانب ذلك خرائط لحركة التنظيمات الاسلامية العلنية والسرية في مصر والمنطقة العربية، وعلاقتها بالاحزاب والقوى السياسية في الساحة العربية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

مواجهة اعضاء «سلسبيل» بأدلة تورط رموز الأخوان المسلمين في تنظيم سري في مصر

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تواجه اليوم محكمة شمال القاهرة اعضاء «تنظيم سلسبيل» باسماء عدد من قيادات جماعة الاخوان المسلمين وحزب العمل المعارض، وردت على شرائط الكمبيوتر التي ضبطت قبل شهرين.

ووجه المحامي العام الأول لنيابات أمن الدولة العليا المستشار عبد المجيد محمود الى عبد الشافي عدة اتهامات هي الانضمام الى تنظيم سري مناهض للنظام الحاكم والاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جرائم الغرض منها زعزعة الامن وجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع في قتل ثلاثة اخرين وحيازة اسلحة بدون ترخيص وسرقة دراجة بخارية مع اخر هارب.

وقررت النيابة استعجال تقرير الطبيب الشرعي ومن المنتظر ان تستمع النيابة الى اقوال قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد صفوت عبد الغني بعد اسبوعين.

وتنظر اليوم غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة تجديد حبس رئيس مجلس ادارة شركات «سلسبيل» ومدير مركز الامة ومحاسب الشركات لانضمامهم الى تنظيم سري عالمي.

وكانت النيابة قد ضبطت احدى شركات الكمبيوتر ولديها ١٥٠٠ ديسك جرى تفريغها قالت مصادر امنية انها تحوي تفاصيل تنظيم سري عالمي مناهض للحكم في ما عرف في حينها «باسم تنظيم سلسبيل» نسبة الى اسم الشركة التي ضبطت.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجديد حبس المتهمين في قضية سلسبيل ٤٥ يوما

قررت أمس غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة استمرار حبس المتهمين في قضية سلسبيل ٤٥ يوما وكانت المحكمة قد عقدت جلستها لنظر المعارضة في امر حبس كل من محمد خيرت الشاطر وحسن عز الدين وطاهر عبد المنعم اصحاب شركة سلسبيل للكمبيوتر المتهمين بالانضمام الى تنظيم الاخوان المسلمين المنحل واستغلال الشركة في عقد اجتماعات ولقاءات تنظيمية وتغذية اجهزة الكمبيوتر باعمال خاصة بالتنظيم



المصدر : النـــور

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

قضيـــة سلسبيـــل .. لفقتهـا المباحـــث لضـــرب التيـــار الاســـــلامى

اكد مختار نوح محامى قضية « سلسبيل » ان هذه القضية بلا اركان وان التحقيقات فيها لم تنته بعد . وقال ان الهدف الرئيسى من وراء افتعالها هو ضرب جماعة الاخوان المسلمين ومواجهة الفكر الاقتصادى الاسلامى

من ناحية اخرى اكد مختار نوح ل « النور » بان التحقيقات لم تكشف عن اى مخالفات ارتكبها اصحاب شركة سلسبيل وان المعلومات التى تنشرها الداخلية حول هذه القضية غير صحيحة . كما اوضح ان التحقيقات لم تثبت اى تورط لاصحاب الشركة فى اى نشاط مع جماعة الاخوان ولكن الداخلية تعتقد ان الشركة تدار لصالح الاخوان .. والهدف هو ضرب التوجه الفكرى واصحابه من التيار الاسلامى .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٢

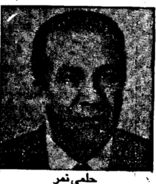
المهندسون والتجاريون يطالبون بالإفراج الفورى عن أصحاب «سلسبيل»

كتب خالد يونس:

قام د. محمد على بشر الأمين العام لنقابة المهندسين وعدد من أعضاء مجلس النقابة بزيارة المهندس محمد خيرت الشاطر مندوب النقابة لدى بنك المهندس والمحبوس حاليا بسجن استقبال طره على ذمة القضية التى لفقتها له مباحث أمن الدولة فيما عرف إعلاميا بقضية شركة سلسبيل للكمبيوتر.

وكانت النقابة قد وكلت عددا من كبار المحامين على رأسهم أحمد الخواجه، للدفاع عن أحد أبنائها خاصة بعد الهجوم العنيف الذى قاده وزير الداخلية على أصحاب سلسبيل عند القبض عليهم.

كما قام د.حلمى نمر نقيب التجاريين بزيارة كل من المحاسبين حسن مالك مدير شركة سلسبيل



حلمى نمر

وطاهر عبد المنعم مدير مركز الأمة للمعلومات المتهمين على ذمة نفس القضية.

وأعلن محامو المتهمين أن الداخلية تشعر الان بحرج شديد حيث تريد الإفراج عن أصحاب الشركة لعدم ثبوت أية تهمة ضدهم وعدم وجود دليل على مزاعم الداخلية. ويزداد الحرج بعد أن انحصرت الاتهامات الموجهة إلى أصحاب الشركة فى تهمة واحدة هى الانضمام إلى تنظيم سرى محظور هو «الإخوان المسلمون» فى حين كان وزير الداخلية قد ألقى القبض على أصحاب الشركة بتهمة تزعم تنظيم دولى لقلب نظام الحكم يتلقى تمويلاً من دول أجنبية منها العراق وايران وباكستان، ويستخدم الكمبيوتر فى نشاطه. وهى الاتهامات التى ثبت كذبها.

وصرحت مصادر فى نقابة المهندسين والتجاريين بأنه قد يفرج عن المتهمين الثلاثة فى وقت قريب بعد أن مرت عدة شهور على حبسهم دون وجود دليل على ما وجه إليهم من اتهامات.



تقرير إخبارى

سلسبيل: توقف التحقيق دون إتهام والنيابة تصر على استمرار الحبس

ما زالت قضية سلسبيل تحير الرأى العام، فقد بدأت باتهام أصحاب الشركة بالانتماء إلى تنظيم سرى وطبع منشورات تحض على كراهية النظام وفجأة تفجر سيل من التصريحات الصحفية من وزارة الداخلية ونيابه أمن الدولة بأن أصحاب الشركة كونوا تنظيماً عالمياً لقلب نظام الحكم فى عدة دول وتكوين حكومة اسلامية عالمية، ثم انعكس الوضع تماماً، حيث تخلت النيابه عن ترديد ادعاءاتها وتوقفت التحقيقات دون أن تقدم النيابه مبرراً لذلك.

فى يوم ٥ فبراير الماضى داهمت قوة تتكون من حوالى ١٤٠ ضابطا وجنديا من مباحث أمن الدولة مقر شركة سلسبيل للكمبيوتر بشارع الحجاز بمصر الجديدة فى مشهد أثار دهشة وذهول سكان العقارات المجاورة للشركة وقامت هذه القوة المدججة بالسلاح باعتقال كل من المهندس «محمد خيرت الشاطر» رئيس مجلس إدارة سلسبيل و«حسن مالك» مدير الشركة و«طاهر عبد المنعم» مدير مركز الأمة للمعلومات التابع لشركة سلسبيل.

وهنا بدأت سلسلة المخالفات التى بدأتها الداخلية فى هذه القضية فقرارات الاعتقال لم تصدر يوم ٥ فبراير، ولكنها صدرت فى اليوم التالى (الخميس ٦ فبراير) وقد خلت القرارات من توقيع وزير الداخلية، وصدرت بدون رقم.

وفى أولى جلسات التحقيقات التى باشرتها نيابة أمن الدولة العليا كانت التهمة الوحيدة التى واجهها أصحاب سلسبيل هى الانتماء إلى تنظيم سياسى غير مشروع وطبع منشورات تحض على كراهية نظام الحكم، وظل هذا الاتهام هو محور التحقيقات بعد ذلك.

وقررت النيابة حبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق تبدأ بعد انتهاء مدة الاعتقال، وكان هذا القرار سقطة جعلت هيئة الدفاع تدفع ببطلان قرار الحبس الاحتياطى بناء على تعليقه بانتهاء مدة الاعتقال وهو ما يعد تداخلاً بين السلطتين القضائية والتنفيذية بالاضافة إلى بطلان قرار الاعتقال لصدوره بعد تنفيذ الاعتقال، كما أن قرار الحبس يعنى أن النيابة قد أعربت عن قناعتها بثبوت اتهامها قبل انتهاء التحقيقات وتجاهلت احتمال ظهور براءة المتهمين قبل انتهاء مدة الاعتقال.

التصريحات المتضاربة

أعقب ذلك سلسلة من التصريحات الصحفية من النيابة والداخليه تناقضت مع بعضها البعض، حيث حاولت الداخلية الربط بين الاحداث التى وقعت بعد اعتقال اصحاب سلسبيل، والتنظيم الذى زعمت تكوينه فى إطار الشركة، وفى حين زعم وزير الداخلية ان التنظيم المزعوم وراء أحداث قرية «كحك» بالفيوم ومقتل مقدم مباحث أمن الدولة« أحمد علاء الدين» فقد نفى مساعد الوزير الأول لواء د. بهاء الدين ابراهيم وجود علاقة بينهما.

ولم تكن النيابة قد بدأت التحقيقات بعد حين صدرت تصريحات على لسان «عبد المجيد محمود» المحامى العام الاول بأن أصحاب شركة سلسبيل كونوا تنظيما عالميا يهدف إلى قلب نظام الحكم فى عدة دول عربية وإسلامية منها مصر والعراق وتركيا وباكستان تمهيدا لاقامه الحكومة الاسلامية العالمية، وأن التنظيم يتلقى تمويلا من الخارج وبينما زعمت النيابه أن التنظيم المزعوم يسعى إلى نشر افكاره بين مختلف طبقات الشعب مستغلا الضائقة الاقتصادية، قالت المصادر الامنية إن التنظيم يسعى إلى نشر افكاره بين الطبقات المثقفه فقط كاساتذة الجامعات والاطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين كما اعلنت نيابه أمن الدولة ان ديسكات الكمبيوتر المحرزة من الشركة كشفت اسرار وخطط التنظيم المزعوم قبل أن تصدر قرار تشكيل لجنة خبراء لفحص وتفريغ الديسكات.

ولم تنكر المصادر الأمنية فى تصريحاتها الصحفية ايضا ان اصحاب سلسبيل حققوا خبرة وتقدما كبيرا خلال ثلاث سنوات، حيث طوروا ثلاثة اجيال للكمبيوتر من خلال تجميع الاجهزة الهولندية واليابانية تحت شعار (أول كمبيوتر مصرى) وهو ما يؤكد انتماء واخلاص اصحاب سلسبيل لوطنهم وسعيهم إلى النهوض به.



الفحص يكذب الداخلية

ورغم المخالفات الكثيرة التى شابت فحص وتفريغ ديسكات سلسبيل فى غياب هيئة الدفاع التى منعت من حضور الفحص، بل فى غياب النيابه ذاتها وفى ظل المحاولات الامنيـة للضغط على موظفى الشركة لاجبارهم على التوقيع على محاضر الفحص لإضفاء الشرعية عليها. رغم هذا كله، جاء تقرير لجنة فحص الديسكات برئاسة استاذ بالجامعة الامريكية وصاحب شركة منافسة لسلسبيل ليؤكد عدم علاقة الديسكات باى تنظيم أو خطط، وأن جملة ما تحمله لا يتعدى سوى دراسات علمية وتربوية وبرامج مهنية والعاب أطفال وشهادات اتمام دورات تدريبية بالشركة.

إلا أن مباحث أمن الدولة قد اطلقت لخيالها العنان لتشوه النجاح الذى حققته سلسبيل. زعمت مثلا أن دراسة عن الظروف والخصائص النفسية والاجتماعية لمرحلة الطفولة هى بمثابة تجنيد للاطفال لاعدادهم لتحقيق أهداف التنظيم المزعوم.

فجأة.. توقفت التحقيقات

وتوالت قرارات تجديد الحبس الاحتياطى حتى انهت النيابة مدة الشهرين التى تقع فى اختصاصها وفقا للقانون، ولحالة تجديد الحبس إلى غرفه المشورة يوم ٧ يوليو الماضى، حيث تقرر حبس المتهمين ٤٥ يوما على ذمه التحقيق وبناء على طلب النيابة إلا انه وحتى اليوم ورغم مرور ٣٥ يوماً من مدة الحبس فالنيابة لم تستأنف تحقيقاتها بعد، وهى التحقيقات التى توقفت فجأة. أن التحقيقات القليلة التى اجرتها النيابة لم يذكر فيها كلمة تنظيم عالمى ولا نظام حكم ولا تمويل من الخارج ولا غيرها من العبارات الرنانة التى اطلقتها تصريحات الداخلية والنيابة ورغم تظلم هيئه الدفاع من توقف التحقيقات أكثر من مرة، إلا أن النيابة مازالت متوقفة عن استئنافها ومازالت شركة سلسبيل مغلقة وهو ما يعرضها لخسائر كبيرة تزيد يوما بعد يوم وتضر بالاسم الكبير الذى صنعته الشركة فى فترة وجيزة تعاملت فيها مع كافة مصالح ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

خالد يونس



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

قضية سلسبيل فى انتخابات المحامين!

كتب أسامة سلامة :

شهد التيار الدينى فى الأسبوع الماضى انقساما حادا اثناء معارك انتخابات نقابة المحامين . إذ دعا الإخوان فى منشور لهم إلى انتخاب « المحامون الإسلاميون » وحددوا سبعة اسماء على راسهم مختار نوح وسيف الإسلام حسن البنا .. فاثار هذا ضدهم قدامى الإخوان المرشحين مثل عبد السلام وهدان وعبد الله سليم .. فاستنكروا المنشور .. بينما وصف محامو الجهاد الإخوان بانهم « يرشحون المحامين خلال دعوات الغداء فى الفنادق » .

فى نفس الوقت هاجم ما يسمى بتجمع المحامين الوطنيين الإخوان ، واتهموهم بمحاولة إحداث فرقة داخل النقابة بين المسلمين والمسيحيين .. وقالوا : « إن سيف الإسلام مرشح لعضوية مجلس النقابة ، لكننا لم نره من قبل فى ساحات المحاكم . اما مختار نوح فهو عازف عود قديم وممثل بارع ـ سابقا ـ فى فريق كلية الحقوق .. غير جلده ، بعد ان سافر للخليج » ..

واتهم منشور هذا التجمع مختار نوح بانه ادخل الكومبيوتر إلى نقابة المحامين ، لينقل المعلومات إلى تنظيم الإخوان عن طريق شركة سلسبيل ، فى إشارة واضحة للقضية المتهمة فيها نفس الشركة ولازال التحقيق ساريا فيها .

من جانب اخر كثف عثمان ظاظا المرشح لمنصب النقيب اتصالاته مع الإخوان فى محاولة للحصول على دعمهم له ، بعد ان تاكد من تاييد محامى الجهاد له . بينما تراجع احمد ناصر عن انسحابه لصالح « ظاظا » واعلن استمراره فى المعركة على مقعد النقيب .

وقال ناصر ، فى معرض تبريره لعدم انسحابه ، إن هناك خيانة من باقى الأطراف ، إذ كان من المفروض ان يتم التنازل بناء على تحكيم تسعة محامين ، لكن ثلاثة فقط حضروا الاجتماع .. وقال انه فوجىء باتصالات بين عثمان ظاظا ومجلس النقابة الحالى .. وهو مايرفضه المحامون المؤيدون للجنة المؤقتة ..

فى المقابل توحدت الجبهة المؤيدة لأحمد الخواجة ، بعد ان ابدى اعضاء مجلس النقابة بكافة تياراته تاييدهم له .. كما تتم الآن محاولات لإصدار قائمة موحدة تضم اسماءهم ، رغم بعض الخلافات .

وفى ناحية اخرى ، استقر الحزب الناصرى بعد عدة اجتماعات بين ضياء الدين داود الأمين العام المؤقت للحزب ومرشحيه على اختيار احمد فؤاد وخالد سطوحى للمقعدى الشباب .. واعلن الحزب انه سيؤيد كل المرشحين الناصريين .■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢

دفاع سلسبيل يفضح اجراءات وتحقيقات أمن الدولة

كتب خالد يونس:

على مدى ثلاث ساعات فجرت هيئة الدفاع فى قضية سلسبيل مفاجآت جديدة تفضح بطلان كافة الإجراءات والتحقيقات من الالف إلى الياء، وطالبت بالافراج الفورى عن أصحاب الشركة إعمالا لمواد الدستور والقانون التى ضرب بها عرض الحائط فى القضية، وذلك فى الجلسة التى عقدت يوم الاثنين الماضى بمحكمة شمال القاهرة.

حضر من هيئة الدفاع د. إبراهيم صالح عن نفسه وعن أحمد الخولجة ومأمون ميسر عن نفسه وعن مختار نوح وجمال تاج الدين عن نفسه وعن سيف الإسلام حسن البنا وحضر أيضا محمد غريب وسيد جاد الله ومحسن مدبولى.

اكد المحامون بطلان الحبس الإحتياطى وإذن الضبط والتفتيش.

فى بداية الجلسة ترافع د. إبراهيم صالح المحامى فاكد أن إستمرار حبس اصحاب شركة سلسبيل ليس له اى مستند أو مبرر أو دليل فى أوراق الدعوى التى تمت سرقتها بمعرفة أحد المخبرين وهو ما اعترفت به مذكرة مباحث أمن الدولة وهو ما يعنى عدم شرعية الاخذ بها لانها تعتبر فى هذه الحالة مسروقة وانه كان على النيابة ان تدفع ببطلانها.

واشار إلى أن كافة الإجراءات التى اتخذتها نيابة أمن الدولة تعتبر عارا على الدستور والقانون إذ إنها قامت بتسليم كل من خيرت الشاطر وحسن مالك وطاهر عبد المنعم إلى الداخلية يوم الاعتقال رغم أنهم كانوا فى حوزتها يوم ٥ فبراير وهو ما يعد تنازلا منها عن إختصاصاتها.

كما اشار د. إبراهيم صالح إلى بطلان الإذن الصادر من جهاز المدعى العام الإشتراكى للنيابة العامة لإتخاذ اجراءات الدعوى لانه كان موقعا من المستشار محمود سامى مدير التحقيقات وليس للمستشار جمال شومان رئيس الجهاز كما ينص القانون.

واكد على بطلان إذن الضبط والتفتيش باعتبار أن هذا الإذن يصدر فى حالة وقوع الجريمة بالفعل أو بداية الشروع فيها وبالتالى فإن صدوره فى هذه الحالة يتعارض مع الدستور الذى ينص على حرية الاعتقاد والراى والفكر، كما أن الإذن صدر بتفتيش شركة سلسبيل فقط وهو ما يعنى بطلان تفتيش وفحص أوراق مركز الأمة للمعلومات.

وفى نهاية مرافعته قال د. إبراهيم صالح متعجبا: هل يعقل أن ثلاثة شباب يشكلون تنظيما لقلب نظام الحكم فى حين أن القانون يشترط ألا يقل عدد الافراد عن خمسة لكى يعتبر تجمعهم تجمهراً !!! واكد مأمون ميسر المحامى أن الحبس الاحتياطى قد أصبح باطلا بعد إلغاء أمر اعتقال أصحاب الشركة يوم ١٣ مايو الماضى للمرة الثانية حيث إنهم يعدون بذلك محبوسين من قبل النيابة العامة منذ ٥ فبراير الماضى ويعنى ذلك أنهم قد أمضوا ٦ شهور حبساً احتياطيا وهى اقصى مدة ينص عليها القانون فى المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية. كما اشار ميسر إلى أن نيابة أمن الدولة تعد غير مختصة لأن الاتهامين اللذين يدور حولهما التحقيق هما الانتماء لتنظيم سرى وحيازة منشورات تحض على كراهية الحكم ويعتبران جنحة وفقا للمادتين ١٠٢ عقوبات و٢٠٣ من قانون الاحزاب، وحيث إن القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بانشاء محاكم أمن الدولة قد أعطى لنيابة أمن الدولة سلطات قاضى التحقيق بأصدار قرارات بالحبس تزيد على اربعة أيام إلا أن ذلك فى الجنايات وليس فى الجنح.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

تورط شخصيات هامة في تنظيم سلسبيل العالمي

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز :

اجرت نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول للنيابة . وعلى مدى ٤٨ ساعة مواجهة ساخنة مع اصحاب شركات سلسبيل للكمبيوتر بالمضبوطات التي تم ضبطها مع بعض المتهمين . كشفت الرسوم الكروكية ومخطوطات ورقية عن اسماء اعضاء مجالس الشورى التي كونها المتهمون الثلاثة . ويوالي رجال الامن بذل جهودهم لجمع التحريات عن الف متهم من بينهم ١٥٠ شخصية سياسية وحزبية مصرية للقبض عليهم

وكان هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة العليا قد أجرى مواجهة مع المتهمين الثلاثة المهندس محمد خيرت الشاطر رئيس مجالس ادارة شركات سلسبيل . وحسن عز الدين مالك محاسب الشركات وعبدالمنعم طاهر مدير مركز الامة للمعلومات . بالف مخطوط ورقي يتضمن بالف اسم للمتهمين اعضاء مجالس الشورى على مستوى المحافظات . والمشاركين في مجالس الشورى السرية بثماني دول اجنبية من بينهم افغانستان وتركيا وايران ولندن . وباكستان . ومصر . ودولتين عربيتين من بينهم ١٥٠ اسما من كبار الشخصيات الدينية والحزبية . كما تم مواجهاتهم بحوالي ٣٠٠ ورقة رسوم كروكية لاماكن اجتماعاتهم بخط المتهمين المتنقلة في كل دولة حيث واجهتهم النيابة باماكن انعقاد العشرات من هذه الاجتماعات التي كانت تنعقد كل ٣ شهور خارج وداخل البلاد .



فى تحقيقات «سلسبيل»

النيابة تأمر بضبط ١٢٥٠ شخصاً داخل وخارج البلاد
التحقيقات تكشف اشراف مجلس عالمى على التنظيم

كتب - جمال عبد الرحيم :

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام بتكليف أجهزة الامن بضبط ١٢٥٠ شخصا متهمين بالاشتراك فى تنظيم شركة سلسبيل ومركز الامة والانضمام لتنظيم جماعة الاخوان المحظورة واستغلال مقر الشركة وأجهزتها فى طباعة وثائق الجماعة .

كشفت التحقيقات وعمليات تفريغ الشرائط تورط ١٢٥٠ شخصا من انحاء العالم فى الاشتراك مع المتهمين فى محاولة قلب نظام الحكم .

كما كشفت أن هذه الجماعة على إتصال دائم بمجلس عالمى يباشر اشرافه على الجماعة داخل البلاد .

كان هشام حموده رئيس نيابة امن الدولة العليا قد واصل التحقيق مع محمد خيرت الشاطر رئيس شركة سلسبيل ومركز الامة وحسين عز الدين مدير الشركة وطاهر عبد المنعم المحاسب بها وقد انكروا جميعا التهم المنسوبة إليهم .



المصدر : الشرق الاوسط (لندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

جهاز أمني مصري يعد تقريراً عن تورط ٣٠٠ شخصية عامة في تنظيم «سلسبيل»

القاهرة «الشرق الاوسط»

علمت «الشرق الاوسط» ان جهازا أمنيا رفيع المستوى قارب على انهاء تقارير حول مدى تورط ٣٠٠ من الشخصيات السياسية والعامة في مصر في تنظيم سري عالمي مناهض للنظام كشفت عنه مضبوطات لدى «شركة سلسبيل» للكمبيوتر تحقق نيابة امن الدولة العليا مع اصحابها منذ ما يقرب من ٥ أشهر.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان المضبوطات أشارت الى تورط ١٢٥٠ شخصا في التنظيم السري بينهم عدد من الاعضاء من ثماني دول منها دولتان عربيتان.

وكانت تحقيقات النيابة قد كشفت عن ان اصحاب الشركة «٣ متهمين» محمد خيرت الشاطر وحسن مالك عز الدين وطاهر عبد المنعم قد سجلوا اسماء اعضاء التنظيم على «ديسكات» كمبيوتر بشفرة سرية لايستطيع أحد غيرهم فك رموزها.

وقالت مصادر قضائية ان الديسكات التي ضبطت تضمنت تفاصيل اتمام مخطط كان اعضاء التنظيم يعدون لتنفيذه على ٤ مراحل هي التعريف.. تجنيد اعضاء.. تشكيل مجموعات عمل، ثم تنفيذ المخطط.

وكشفت التحقيقات عن ان اعضاء التنظيم شكلوا فيما بينهم «مجلساً للشورى» يضم كوادر من خارج مصر وكان يتولى تخطيط عمليات التنظيم المختلفة.

في الوقت نفسه كشف وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى عن ضبط ٩ تنظيمات ارهابية متطرفة كانت تخطط لتنفيذ عمليات تخريب واغتيال شخصيات مصرية خلال العام الجاري وقال الوزير ان عدد العناصر القيادية لهذه التنظيمات بلغ ١٥٠ ارهابياً مشيراً الى انه جرى اعتقال ١١٢ من العناصر الارهابية من غير المصريين من اصل ٩٦٠ معتقلا وفقا لقانون الطوارئ.

وشدد موسى في تقرير بعث به الى البرلمان المصري على اصرار وزارته على حسم جميع صور واشكال الخروج على اطار الشرعية السياسية والقانونية لعناصر التطرف مع تحجيم واجهاض اي مخطط يهدف لاثارة القاعدة الجماهيرية والتنسيق مع الجهات القضائية لتجميع الادلة ضد عناصر التطرف.

وقال وزير الداخلية في تقريره ان سلوك عناصر التطرف لا يقف عند حد اعتناق الافكار المتطرفة بل يتجاوزه الى السعي لفرضها على المجتمع والمواطنين باستخدام القوة والعنف وان هذه العناصر تسعى الى تشكيل تنظيمات سرية تنتهج اسلوب الارهاب.

واشار الى ان مفهوم التطرف من وجهة النظر الامنية هو نوع من الخروج على الحدود المتعارف عليها في المجتمع سياسياً وقانونياً واجتماعياً او الذي يمثل انحرافاً عقائدياً وهو اشد انواع الانحراف خطورة على المجتمع باعتباره يمس العقيدة الدينية وتعاليمها وصورها.

استكمال التحقيق مع المتهمين في قضية سلسبيل لاصدار قرار الاحالة

تستكمل نيابة أمن الدولة العليا اليوم تحقيقاتها في قضية سلسبيل حيث استدعى المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا المتهمين الثلاثة اصحاب الشركة لسؤالهم ومواجهتهم ببعض.

والمتهمون الثلاثة هم : اصحاب الشركة خالد الشاطر وحسن عزالدين وطاهر عبد المنعم كانت محكمة شمال القاهرة الابتدائية المنعقدة في غرفة مشورة قد قررت استمرار حبسهم الاسبوع الماضي لمدة ٤٥ يوما.

وسوف تعلن النيابة عقب استكمال التحقيقات قرار الاحالة في القضية.



اعتقالات جديدة فى قضية سلسبيل

كتب عبد الفتاح فايد:

قبل ساعات من بدء عملية التصويت فى انتخابات المحليات شنت أجهزة الامن حملة اعتقالات واسعة على العشرات من شباب ورجال التيار الإسلامى. وفى تصعيد خطير ومفاجىء ومتعمد لقضية شركة سلسبيل للكمبيوتر، اختارت مباحث أمن الدولة ١٨ شخصاً وداهمت منازلهم فجر الجمعة الماضى.. وقدمتهم إلى نيابة أمن الدولة العليا كمتهمين جدد فى القضية. وذلك بالرغم من أن النيابة لم توجه أية تهمة إلى أصحاب الشركة الثلاثة المعتقلين منذ عشرة شهور سوى تهمة الانتماء إلى تنظيم سرى للاخوان المسلمين.

وقد تم استدعاء وكلاء النيابة والمحامين على عجل يوم العطلة الرسمية (الجمعة) للتحقيق مع المعتقلين الجدد!! مما يشير بوضوح إلى ان الامر تم بتعليمات عليا فوق ارادة الجميع.

كما أهدرت مباحث أمن الدولة ادمية وحقوق الانسان مهما كان شأنه، حيث اقتحمت منازل أساتذة الجامعة والأطباء وروعت ذويهم فى وقت وقت متأخر من الليل.. وبعثرت محتويات منازلهم وسحبتهم إلى سيارات الأمن فى وضع مهين.

من بين المتهمين الجدد على ذمة القضية المزعومة د. السيد محمود عزت «أستاذ جامعى» خالد سعد الصروى وتيمور عبد الغنى الصادق، وطه عبد المنعم ابو زيد، ومحمد مندوه الغرباوى، وإيهاب أحمد محمد، وأحمد صديق أحمد، وعماد حسنى حنفى، وجمعة أمين عبد العزيز، ود. محيى الدين محمد السيد أحمد، ، وحامد منصور أبو النصر، وحمدى أحمد ابراهيم، ود. صلاح محمد فرج، ود. أحمد نبيل محمود عبد الرحمن، والمهندس أشرف محمد عبد الحميد الجزار، وحسن أسماعيل عثمان، ورأفت الحسينى إبراهيم، ود. محمد عبد اللطيف رئيس شركة سفير للدعاية.

وكانت النيابة قد رفضت الافراج عن المتهمين الثلاثة على ذمة نفس القضية، وهم حسن مالك ومحمد خيرت الشاطر وطاهر عبد المنعم، طوال عشرة شهور كاملة!! برغم عجز مباحث أمن الدولة عن تقديم مذكرة اتهام تتضمن شيئاً من الاتهامات الجزافية التى تم نشرها على نطاق واسع بالصحف ومنها محاولة قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٢

□ فى قضية سلسبيل :

حبس ١٨ متهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات

الأهرام المسائى ينفرد بنشر أسماء المتهمين الجدد

استمعت نيابة امن الدولة العليا طوارىء امس لاقوال ٦ متهمين من بين ١٨ متهما جديدا فى قضية شركة سلسبيل ومركز الأمة للمعلومات ، وامر المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام لنيابات امن الدولة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق .

وجه هشام حمودة رئيس النيابة للمتهمين الجدد تهم الانضمام الى تنظيم غير مشروع يناهض المبادىء العامة للدستور ويسعى الى تغيير نظام الحكم بطرق غير مشروعة

وعلم مندوب الأهرام المسائى ان قائمة المتهمين الجدد الذين تم حبسهم تضم الدكتور محمد عبد اللطيف طبيب اسنان والدكتور احمد نبيل خفاجة الطبيب بمستشفى بولاق العام والدكتور السيد محمود عزت استاذ علم الفيروسات والمهندس اشرف عبد السميع مدير احدى الشركات المصرية والدكتور حامد منصور ابو النصر استاذ الامراض الجلدية بطب المنصورة ، وجمعة امين وهو مؤلف من الاسكندرية ، وحمدى عبد الكافى امام وخطيب مسجد الكردى بشبرا وطه عبد المنعم ابو زيد وهو محاسب من محافظة الغربية واحمد صديق ميره الطبيب بمستشفى دمياط العام وتيمور عبد الغنى وهو محاسب من الشرقية ورافت الحسينى وهو مدير ادارى بدار النشر والتوزيع الاسلامية ، والمهندس عماد حسن حنفى ومحمد المنوه الغرباوى وخالد سعد عبد العزيز .

إخلاء سبيل أحد المتهمين فى سلسبيل

كتب - خالد يونس

قررت محكمة جنايات شرق القاهرة الخميس الماضى إخلاء سبيل المحاسب طاهر عبد المنعم مدير مركز الامة للمعلومات بكفالة ٥٠٠ جنيه والذى كان محبوسا على ذمة قضية شركة سلسبيل للكمبيوتر. كما قررت المحكمة تجديد حبس كل من المهندس محمد خيرت الشاطر — رئيس مجلس ادارة الشركة — والمحاسب حسن عز الدين مالك — مدير الشركة — ٣٠ يوما أخرى على ذمة التحقيق.

وقد استمعت هيئة المحكمة على مدى ساعتين إلى مرافعات هيئة الدفاع والتى اكدت بطلان الحبس الاحتياطى وانتفاء وقوع أية جريمة من قبل أصحاب الشركة، وانهم من خيرة الشباب الذين تفخر بهم مصر وكانوا يعملون على تطوير صناعة من أهم الصناعات فى العصر الحديث، وأن ما ضبط بشركتهم لا يشكل أية جريمة.

تكونت هيئة الدفاع من الأساتذة المحامين أحمد الخواجة ود.إبراهيم صالح ومختار نوح ومأمون مير ومحمد غريب و١٥ محاميا اخرين.

جدير بالذكر أن إذن الضبط والتفتيش كان قاصرا على شركة سلسبيل فقط دون مركز الامة للمعلومات ورغم ذلك تم تفتيشه.

من ناحية أخرى تنظر نيابة أمن الدولة يومى الأربعاء والخميس القادمين تجديد حبس ١٨ شخصا ينتمون إلى التيار الإسلامى والذين اعتقلوا منذ عشرة أيام بزعم أنهم على علاقة بشركة سلسبيل، ومن بينهم د.محمود عزت أستاذ التحاليل الطبية بجامعة الزقازيق ود.محمد عبد اللطيف رئيس مجلس إدارة شركة سفير للإعلام ود.أحمد نبيل محمود خفاجى الذى كان قد سافر إلى باكستان للمشاركة فى علاج المجاهدين الافغان الجرحى منذ عامين ضمن وفد لجنة الإغاثة

البقية ص١١



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

الإغاثة الانسانية الرسمي والذى حصل على موافقة وزارة الصحة والخارجية وكافة الجهات الرسمية.

هذا وقد قام د.حمدى السيد نقيب الاطباء ود.اسامة رسلان الامين العام للنقابة بزيارة الأطباء المعتقلين، كما أرسلت النقابة تلغرافين إلى كل من النائب العام ووزير العدل تناشدهما الافراج عن الأطباء الذين لم يرتكبوا أية جريمة.

كما وجهت نقابة الاطباء الفرعية بالقاهرة نداء إلي جميع المسئولين بالدولة ناشدتهم الافراج عن الاطباء وكافة المعتقلين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ١ نوفمبر ١٩٩٢

ألف متهم فى القضية

تورط مسئولين بنقابات مهنية فى قضية سلسبيل

□ القاهرة - حمدى رزق:

فيما تتوقع مصادر قضائية مصرية أن يصل عدد المتهمين فى قضية «سلسبيل» للكمبيوتر والمتهم فيها عناصر إخوانية بالتخطيط لقلب نظام الحكم إلى قرابة الألف متهم من عدد من النقابات المهنية المتعاونة مع الشركة المتخصصة فى برامج الحاسب الآلى خاصة نقابتى الأطباء والمحامين، قالت مصادر أمنية مسئولة لـ «العالم اليوم» إنه يجرى الآن فحص قوائم الاسماء التى كشفت عنها قرابة ٢٨٠ ديسك كمبيوتر وجدت داخل الشركة بضاحية مصر الجديدة قبل نحو ستة أشهر لتحديد المتورطين فى الشبكة التى تعد أولى العمليات السرية لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة باستخدام تكنولوجيا الحاسب الاليكترونى.

وقالت نفس المصادر إن الإفراج عن المحاسب طاهر عبد المنعم المتهم الثالث فى القضية بأمر محكمة جنايات شرق القاهرة يوم الخميس الماضى بكفالة ٥٠٠ جنيه لايعفيه من المسئولية الجنائية خاصة أن غالبية الوثائق والديسكات وجدت داخل الطابق الثالث من العمارة والذى كان محلا لمركز الأمة للمعلومات الذى يشرف عليه المتهم المذكور ويتبع شركة سلسبيل للكمبيوتر.

وأضافت المصادر ذاتها أن تجديد حبس ١٨ متهماً آخرين ألقى القبض عليهم قبل أسبوع بينهم دكتور أحمد نبيل خفاجى جاء بعد ثبوت تورطهم فى أعمال الشركة التى تؤكد التحقيقات أنها مارست نشاطاً مكثفاً لمدة ثلاث سنوات فى جمع المعلومات عن الداخل وتصديرها فى ديسكات كمبيوتر إلى المركز الدولى للتنظيم العالمى للإخوان المسلمين فى ميونيخ بألمانيا.

وكشفت تفريغات الديسكات عن وجود قوائم كاملة بأسماء العناصر الإخوانية فى الداخل وقيادات العمل الإخوانى المحظور إضافة لقوائم أخرى تضم العناصر الإخوانية فى الخارج، والعلاقات المتبادلة بين التنظيم فى الداخل والخارج، وجماعات التطرف الداخلية خاصة الجهاد والجماعة الإسلامية وسجل كامل بأحداث التطرف التى شهدتها مصر فى الآونة الأخيرة.

ورغم وجود دراسات كاملة لدى الشبكة حول الوضع الاقتصادى فى الداخل وتأثير القرارات الاقتصادية الأخيرة، والتى يعول عليها الدفاع فى نفى تهمة التجسس عن الشبكة وأنها دراسات يقوم بها عديد من المراكز العلمية والإعلامية فى مصر فإن مصادر النيابة تؤكد أن المتهمين شاركوا فى تنظيم لقلب نظام الحكم لصالح جماعة الإخوان المسلمين.

تجديد حبس ١٦ فى قضية سلسبيل

قررت نيابة أمن الدولة يومى الثلاثاء والاربعاء الماضيين تجديد حبس ١٥ شخصاً على ذمة قضية سلسبيل لمدة ١٥ يوماً، وكانت مباحث أمن الدولة قد اتهمتهم فى مذكرتها بأنهم أعضاء فى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين وهم رأفت الحسينى وأشرف عبد السميع وأحمد صديق وخالد الصروى ود. محمد عبد اللطيف وحامد منصور وإيهاب أحمد وأحمد خفاجى ود. محيى الدين محمد، وكان تجديد حبسهم يوم الثلاثاء الماضى، وانضم إليهم د. صلاح فؤاد والذى استدعته النيابة يوم الأثنين الماضى، ومن المقرر أن ينظر تجديد حبسه يوم ١٨ نوفمبر الجارى. كما تم تجديد حبس كل من د. محمود عزت وحمدى أحمد إبراهيم وتيمور عبد العزيز الصادق ومحمد العزباوى وطه عبد المنعم أبو زيد وجمعة أمين عبد العزيز يوم الأربعاء الماضى. وقد حضر معهم من المحامين مأمون ميسر ومختار نوح وسيد جاد الله وأسامه شعبان. وأكد المحامون خلال جلسة تجديد الحبس أن المتهمين من خيرة رجال وشباب مصر الذين تفخر بهم وأنه لا يوجد عمل صدر منهم يتعارض مع إنتمائهم لها وحرصهم على أمنها.

ويذكر أن النيابة لم توجه تهمة محددة تنطوى على جريمة قام بها المتهمون حتى الآن.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

في ثالث بيان لوزير الداخلية المصري أمام البرلمان:

ضبط ١٨ من الاخوان المسلمين في قضية سلسبيل

القاهرة: «الشرق الاوسط»

كشف وزير الداخلية المصري اللواء عبد الحليم موسى ان اجهزة الامن ضبطت منشورا باسم الجماعة الاسلامية تعترف فيه بمسؤوليتها عن حوادث الاعتداء على السياح الاجانب وقال ان المنشور تضمن تبريرا للاعتداءات بانها تستهدف الضغط على اجهزة الامن لتخفيف الضغط والحصار الامني المفروض على العناصر الارهابية.

وقال وزير الداخلية في بيانه الثالث امس امام اللجنة التشريعية بالبرلمان ان الهدف الرئيسي من ضرب السياح هو ضرب الاقتصاد واضعاف الحكومة وهناك عناصر بالداخل والخارج صاحبة مصلحة في ارتكاب تلك العمليات سواء كانت دولا او منظمات وثبت ذلك باعترافات المتهمين وبصفة خاصة وجود معسكرات تدريب في منطقة «بيشاور» بافغانستان.

وذكر اللواء موسى ان اجهزة الامن نجحت في قطع مصادر التمويل الخارجي لتلك الجماعات مما دعاهم الى السطو على محلات الذهب والمجوهرات وان اجهزة الامن حصلت على ارقام الشيكات التي ارسلها الشيخ عمر عبد الرحمن بمبلغ ١٤٠ الف دولار من مقر اقامته في ولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الامريكية حيث يتمتع في امريكا بالاقامة الدائمة.

واضاف وزير الداخلية ان تعديلات قانون العقوبات لمواجهة الارهاب صدرت في شهر يوليو (تموز) الماضي ولم تطبق الا في القضيتين المنظورتين امام المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ونحن نجري تقييما شاملا لتلك التعديلات في ضوء الممارسة العملية.

وبالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين قال اللواء عبد الحليم موسى انه لا وجود شرعياً لتلك الجماعة ولا يوجد مقر لها في التوفيقية بل هو مقر لمجلة الدعوة ونحن نواجه اي خروج على الشرعية. وقال انه جرى ضبط ١٨ من اعضائها في قضية سلسبيل واصدرت محكمة الجنايات حكما بحبسهم «وان دخولهم العمل السياسي تحت مظلة الاحزاب أمر يخرج عن مسؤوليتي وقوائم الاحزاب عرضت على لجان قضائية كما ان دخول اعضائها النقابات المهنية ليست مسؤوليتي ودور اجهزة الامن هو التصدي لأي عمل غير شرعي ورغم ذلك لم نستخدم قانون الطوارئ في تنظيم سلسبيل».

واشار الى أن الهدف من لجوء الجماعات الارهابية لاستخدام الصبية والاحداث هو الهروب من العقوبات الواردة في القوانين، وتعديل سن الحدث هو دور ومسؤولية مجلس الشعب مع وزارة الشؤون الاجتماعية «وانا لا اقترح تخفيض سن الحدث وانتم كسلطة تشريعية موجودون وتلك مسؤوليتكم».

وقال ان اجمالي عدد المعتقلين السياسيين والجنائيين حاليا يصل الى ١١٢٣ معتقلا طبقا لقانون الطوارئ، واعلن تحديه لمن يثبت وجود معتقلين سوى هذا العدد، وما يؤكد ذلك التظلمات الموجودة بمكتب النائب العام من المعتقلين.

على صعيد أخر ضبطت أمس اجهزة الأمن المصرية مصنعا لانتاج قطع غيار السلاح الآلي في محافظة القليوبية شمال العاصمة يديره أحد المتطرفين من أعضاء جماعة الجهاد.

واعتقلت أجهزة الأمن مدير المصنع الذي يدعى سعيد أحمد سيد وبحوزته ٥ بنادق آلية وثلاثة الاف طلقة نارية اضافة الى عدد من قطع غيار الأسلحة النارية. وألقت قوات الأمن القبض على ١١ متطرفا من أعضاء جماعة الجهاد بالمحافظة بينهم سيدتان كانتا تعاونان الارهابيين في الاختفاء.


Bibliotheca Alexandrina
0489565